Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department of Economic Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Economic Sciences

Specialty: Economic Analysis and Forecasting

Title:

The Impact of Participation in Global Value Chains on Export Subsidies-An analytical econometric study in some developing countries using Panel data over the period (1995-2021)

Prepared by:
BENDJOUAL Bachir

Discussed and publicly approved on 08/07/2024 By the committee composed of:

Bahnas Elabas	Professor	University of Djelfa	President
Kesri Mohamed Adel	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Rapporteur
Merrad Abdelkader	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Invited
Elaguab Mohammed	Professor	University of Djelfa	Examiner
Chilegue Rabeh	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Examiner
Guereche Abdelkader	Professor	University of Laghouat	Examiner
Ait Aissa Aissa	Professor	University of Tiaret	Examiner

University Year: 2023/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيـــان عاشور الجلفـــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان

أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات-

دراسة تحليلية قياسية في بعض الدول النامية باستخدام بيانات البانل

خلال الفترة (1995-2021)

من إعـداد

بن جوال بشير

نوقشت وأجيزت بتاريخ **2024/07/08** من طرف اللجنة المكونة من:

بهناس العبـــــاس	أستاذ	جامعة الجلفة	رئيسا
قصري محمد عادل	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
مراد عبد القـــادر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجلفة	مشرفا مساعدا
العقاب محمـــــد	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحنا
شيلق رابـــــح	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجلفة	ممتحنا
قرش عبد القـــادر	أستاذ	جامعة الأغواط	ممتحنا
آيت عيسى عيسى	أستاذ	جامعة تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله وأحمده على توفيقه وفضله

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور قصري محمد عادل والمشرف المساعد الدكتور مراد عبد القادر على قبولهما الإشراف على هذا العمل وكل ما قدموه في سبيل إنجاز هذه الأطروحة

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة التكوين الذين ساهموا في إنجاح كل ما يتعلق بالتكوين في الدكتوراه

والأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم وتقويم هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل طاقم الكلية من أساتذة و إداريين على كل ما قدموه لنا من نصح ومساعدة وتسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات

بشير

إلى روح والدي الكريمين

إلى زوجتي العزيزة التي قاسمتني عناء إنجاز هذا البحث

إلى أولادي الأحباب

إلى كل الأهل والأقارب

إلى أصدقائي واخوتي

إلى أرواح شهداء معركة طوفان الأقصى

إلى المدافعين عن شرف هذه الأمة

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

بشير

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات لبيانات البانل في ثلاث مجموعات مختارة هي تسعة (09) دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثلاثة عشر (13) دولة من أمريكا اللاتينية والبحر الكريبي وتسع (09) دول من رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2021، وذلك باستخدام مؤشر الصادرات السلعية المعبر عن المتغير التابع و مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمتمثلة في الروابط الخلفية والروابط الأمامية والمعبرة عن المتغيرات التفسيرية. وقد اعتمدت الدراسة على تقدير نماذج بيانات البانل الديناميكية باستخدام طرق التقدير المختلفة لنماذج الانحدار الذاتي للفترات الموزعة ARDL.

حيث تطرقت الدراسة إلى لإطار النظري للتجارة الخارجية والصادرات من جهة والإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية بوصفها آلية أفرزتها العولمة الاقتصادية من جهة أخرى، كما تم تحليل تنافسية اقتصاديات دول العينة وفق مؤشري الحرية الاقتصادية والتنافسية الصناعية وتحليل واقع مشاركة دول العينة في سلاسل القيمة العالمية خلال فترة الدراسة، أما من الناحية القياسية وبعد إجراء الاختبارات الأولية التي تم على أساسها تحديد طريقة التقدير المناسبة تم اختيار مقدر متوسط المجموعة المعززة AMG لكزنه يأخذ بعين الاعتبار عدم استقلالية الأخطاء عبر المقاطع العرضية ويعطي نتائج موثوقة ومرنة، حيث كشفت تقديرات متوسط المجموعة المعززة AMG عن الأثر الإيجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية سواء عبر الروابط الخلفية أو الروابط الأمامية على الصادرات بالنسبة لعينة الدراسة الموزعة على المجموعات الثلاثة.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، سلاسل القيمة العالمية، صادرات، بيانات البانل، عولمة اقتصادية

Abstract

This study aimed to measure the impact of participation in global value chains (GVCs) on export support for three selected groups, namely nine (09) countries from the Middle East and North Africa, thirteen (13) countries from Latin America and the Caribbean and nine (09) countries from ASEAN during the period 1995-2021, using the merchandise export index as the dependent variable and GVC participation indicators, namely backward linkages and forward linkages as the explanatory variables. The study relied on the estimation of dynamic panel data models using different estimation methods for ARDL models.

The study dealt with the theoretical framework of foreign trade and exports on the one hand and the theoretical framework of global value chains as a mechanism resulting from economic globalisation on the other hand. The competitiveness of the economies of the sample countries was analysed according to the indicators of economic freedom and industrial competitiveness and the reality of the participation of the sample countries in global value chains during the study period. In terms of measurement, after conducting preliminary tests on the basis of which the appropriate estimation method was determined, an augmented group mean estimator AMG was chosen for its weight that takes into account the dependence of errors across cross sections and gives reliable results. The AMG estimates revealed the positive impact of participating in GVCs through both backward and forward linkages on exports for the study sample distributed across the three groups.

Keywords:
Foreign trade, Global value chains, exports, panel data, Economic globalization

Résumé

Cette étude vise à mesurer l'impact de la participation aux chaînes de valeur mondiales (CVM) sur le soutien à l'exportation pour trois groupes sélectionnés, à savoir neuf (09) pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord, treize (13) pays d'Amérique latine et des Caraïbes et neuf (09) pays de l'ANASE au cours de la période 1995-2021, en utilisant l'indice des exportations de marchandises comme variable dépendante et les indicateurs de participation aux CVM, à savoir les liens en amont et les liens en aval, comme variables explicatives. L'étude s'est appuyée sur l'estimation de modèles dynamiques de données de panel en utilisant différentes méthodes d'estimation pour les modèles ARDL.

L'étude a abordé le cadre théorique du commerce extérieur et des exportations d'une part et le cadre théorique des chaînes de valeur mondiales en tant que mécanisme résultant de la mondialisation économique d'autre part. La compétitivité des économies des pays de l'échantillon a été analysée en fonction des indicateurs de liberté économique et de compétitivité industrielle et de la réalité de la participation des pays de l'échantillon aux chaînes de valeur mondiales au cours de la période étudiée. En termes de mesure, après avoir effectué des tests préliminaires sur la base desquels la méthode d'estimation appropriée a été déterminée, un estimateur de moyenne de groupe augmentée AMG a été choisi pour son poids qui prend en compte la dépendance des erreurs à travers les sections transversales et donne des résultats fiables. Les estimations de l'AMG ont révélé l'impact positif de la participation aux CVM par le biais de liens en amont et en aval sur les exportations pour l'échantillon de l'étude réparti entre les trois groupes.

Mots-clés :
Commerce extérieur, chaînes de valeur mondiales, exportations, données de panel, mondialisation économique

الفهرس

شكر وتقدير	I
إهداء	II
الملخص	III
الفهرس	IV
قائمة الجداول والأشكال	VIII
قائمة الملاحق	XIII
مقدمة	أ
الفصل الأول : التجارة الخارجية وسياسة دعم الصادرات– الإطار النظري	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية	6
المطلب الثالث: السياسات التجارية بين التحرير والحماية	15
المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية	22
المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	22
المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية للتجارة الخارجية	31
المطلب الثالث: التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية	33
المبحث الثالث: الإطار النظري للصادرات	36
المطلب الأول: ماهية التصدير	35
المطلب الثاني: محددات نمو الصادرات في الدول النامية	39
المطلب الثالث: استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية	41
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني : الاطار النظري لسلاسل القيمة العالمية	
تمهيد	**51**
المبحث الأول: العولمة الاقتصادية	52

المطلب الأول: ماهية العولمة	52
المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية للعولمة	55
المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية وأدواتها	57
المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات	67
المطلب الأول: نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات	67
المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر	69
المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات والنظام الاقتصادي العالمي الجديد	70
المبحث الثالث: سلاسل القيمة العالمية: مفاهيم وأبعاد	73
المطلب الأول: ماهية سلاسل القيمة العالمية	73
المطلب الثاني: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	76
المطلب الثالث: حوكمة سلاسل القيمة العالمية	86
خلاصة الفصل	91
الفصل الثالث: تنافسية اقتصاديات مجموعة الدول النامية المختارة في نطاق سلاسل القيمة العالمية	
تمهيد	**93**
المبحث الأول: تنافسية اقتصاديات مجموعة الدول النامية المختارة وفق مؤشر الحرية الاقتصادية	94
المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	94
المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا	102
المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكريبب	109
المبحث الثاني: تنافسية اقتصاديات مجموعة الدول النامية المختارة وفق مؤشر التنافسية الصناعية	119
المطلب الأول: مؤشر التنافسية الصناعية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	119
المطلب الثاني: مؤشر التنافسية الصناعية لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا	124
المطلب الثالث: مؤشر التنافسية الصناعية لدول أمريكا اللاتينية والكريبب	128
المبحث الثالث: واقع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للدول النامية المختارة	134
المطلب الأول: مشاركة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في سلاسل القيمة العالمية	134
المطلب الثاني: مشاركة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سلاسل القيمة العالمية	138

المطلب الثالث: مشاركة دول أمريكا اللاتينية والكريبب في سلاسل القيمة العالمية	143
خلاصة الفصل	147
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات في بعض الدول النامية	
تمهيد	149
المبحث الأول: تحليل بيانات البانل	150
المطلب الأول: النماذج التقليدية لبيانات البانل	150
المطلب الثاني: اختيارات الاستقرارية والتكامل االمشترك	155
المطلب الثالث: نمادج ARDL للبانل الديناميكي	167
المبحث الثاني: بناء وتوصيف نموذج الدراسة	175
المطلب الأول: اتجاهات الدراسات السابقة حول العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والصادرات	175
المطلب الثاني: توصيف نموذج الدراسة	181
المطلب الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية	186
المبحث الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج	190
المطلب الأول: تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	190
المطلب الثاني: تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا	198
المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل لدول أمريكا اللاتينية والكريبب	206
المطلب الرابع: تقدير النموذج باستخدام مقدر متوسط المجموعة المعزز AMG	214
خلاصة الفصل	217
الخاتمة	219

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجدوال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مراحل التكامل الاقتصادي	26
(3-1)	بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	102
(3-2)	بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا	109
(3-3)	بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول لدول أمريكا اللاتينية والكريبب	117
(3-4)	بيانات مؤشر التنافسية الصناعية CPI)) لسنة 2023 لدول الشرق الأوسط وشمال فريقيا	123
(3-5)	الجدول رقم بيانات مؤشر التنافسية الصناعية لسنة 2023 لدول رابطة جنوب شرق آسيا	128
(3-6)	الجدول رقم بيانات مؤشر التنافسية الصناعية لسنة 2023 لدول أمريكا اللاتينية والكريبب	133
(4-1)	اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل	163
(4-2)	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	183
(4-3)	اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test	190
(4-4)	اختبار تجانس الميل D- tests	191
(4-5)	اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل في منطقة الشرق الأوسط وشمال	192
(4-6)	نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap	193
(4-7)	نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بإضافة خيار bootstrap	194
(4-8)	نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE	196
(4-9)	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة	196
(4-10)	نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG	197
(4-11)	اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test	198
(4-12)	اختبار تجانس الميل D- tests	198
(4-13)	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا	199
(4-14)	نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap	200
(4-15)	نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بإضافة خيار bootstrap	200
(4-16)	نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE	203
(4-17)	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج Hausman test	203
(4-18)	نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG	205
(4-19)	نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test	206
(4-20)	نتائج اختبار تجانس الميل D- tests	206

(4-21)	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج في منطقة أمريكا اللاتينية والكريبب	207
(4-22)	نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap	208
(4-23)	نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بإضافة خيار bootstrap	208
(4-24)	نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE	211
(4-25)	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج Hausman test	211
(4-26)	نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG	213
(4-27)	نتائج تقدير AMG	215
(4-28)	نتائج تقدير العلاقة الغير خطية للبانل باستخدام AMG	216

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	تأثيرات دعم الصادرات على الأسعار	46
(1-2)	هيكل جدول المدخلات- المخرجات	81
(2-2)	القيمة المضافة للتجارة الخارجية	82
(3-2)	تقسيم إجمالي الصادرات	85
(4-2)	سلاسل السلع التي يقودها المنتجون	87
(5-2)	سلاسل السلع التي يقودها المشتري	88
(1-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر سيادة القانون	95
(2-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر حجم الحكومة	96
(3-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر الكفاءة التنظيمية	97
(4-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر انفتاح السوق	98
(5-3)	المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023	98
(6-3)	مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	101
(7-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر سيادة القانون	103
(8-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر حجم الحكومة	104
(9-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر الكفاءة التنظيمية	105
(10-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر انفتاح السوق	106
(11-3)	المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا	106
(12-3)	مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا	108
(13-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر سيادة القانون	110
(14-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر حجم الحكومة	111
(15-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر الكفاءة التنظيمية	112
(16-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر انفتاح السوق	112
(17-3)	المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول أمريكا اللاتينية والكريبب	113
(18-3)	مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول أمريكا اللاتينية والكريبب	116
(19-3)	خريطة الدول النامية المختارة حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023	118

(3–20)	مؤشر قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة	120
(3–21)	مؤشر وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي	121
(3–22)	مؤشر تأثير الدولة على التصنيع العالمي	122
(3–23)	المؤشر العام للتنافسية الصناعية لسنة 2023 لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	123
(3–24)	مؤشر قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة	124
(3–25)	مؤشر وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي	125
(3–26)	مؤشر تأثير الدولة على التصنيع العالمي	126
(3–27)	المؤشر العام للتنافسية الصناعية لسنة 2023 لدول رابطة جنوب شرق آسيا	127
(3–28)	مؤشر قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة	129
(3–29)	مؤشر وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي	130
(3–30)	مؤشر تأثير الدولة على التصنيع العالمي	131
(3–31)	المؤشر العام للتنافسية الصناعية لسنة 2023 لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	133
(3–32)	تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1995–2021	134
(3–33)	تطور المشاركة الخلفية FVA لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1995–2021	135
(3–34)	تطور المشاركة الأمامية DVX لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1995–2021	136
(3–35)	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واقتصاديات مختارة، 1991–2018	137
(3–36)	الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2018	138
(3–37)	تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995–2021	139
(3–38)	تطور المشاركة الخلفية FVA لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995–2021	140

(3–39)	تطور المشاركة الأمامية DVX لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995–2021	142
(3–40)	الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في دول رابطة جنوب شرق آسيا لسنة 2018	144
(3–41)	تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدول أمريكا اللاتينية والكريبيب خلال الفترة 1995–2021	145
(3–42)	تطور المشاركة الخلفية FVA لدول أمريكا اللاتينية والكريبيب خلال الفترة 1995–2021	146
(3–43)	تطور المشاركة الأمامية DVX لدول أمريكا اللات–ينية والكريبيب خلال الفترة 1995–2021	146
(3–44)	الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في لدول أمريكا اللاتينية والكريبيب لسنة 2018	146
(4–1)	منهجية الدراسة القياسية	189

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
1	نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية test CD	236
2	نتائج اختبار تجانس الميل Δ- tests	236
3	اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	237
4	اختبار التكامل المشترك	239
5	نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE	240
6	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة HAUSMAN TEST	241
7	نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG	242
	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	
8	نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية test CD	244
9	اختبار تجانس الميل Δ– tests	244
10	اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا	245
11	اختبار التكامل المشترك ASEAN	248
12	نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE	249
13	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة HAUSMAN TEST	252
14	نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG	254
	دول أمريكا اللاتينية والكريبيب	
15	نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية test CD	256
16	اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل	257
17	نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE	260
18	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة HAUSMAN TEST	263
19	نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG	265
20	نتائج تقدير AMG	267
21	نتائج تقدير واختبار خطية العلاقة AMG	269

مقدمة

لقد شهد الاقتصاد العالمي تطورا ملحوظا مع نهاية القرن الماضي، وبروز عصر جديد للعولمة الاقتصادية التي كان من أهم سماتها تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات ورغبتها في البحث عن تعظيم أرباحها مع تقليل التكاليف وتوسيع دائرة الانتاج، فأفرزت نمطا جديدا للإنتاج يتمثل في تجزئته في كل مراحله حيث تتخصص كل دولة أو شركة في مهمة معينة لإنتاج السلع، ولا يعني هذا تخصيص بعض مهام التصنيع ولكنه يشمل العديد من الجوانب الأخرى مثل البحث والتطوير والتصميم والتصنيع وخدمات البيع والتسويق والاستهلاك وإعادة التدوير. مما عزز ظهور التقسيم الدولي الجديد للعمل وتغيير كثير من المفاهيم والنظريات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وأسباب قيامها.

هذه التغيرات وأبرزها التحرير المكثف للتجارة في التسعينات أدت إلى توسع التجارة الدولية بوتيرة سريعة مما أدى إلى تقارب غير مسبوق، حيث حاولت كثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة وذلك نتيجة لتجزئة الانتاج بين عدد من بلدان العالم أين بدأت الأجزاء والمكونات تعبر العالم بحثا عن الكفاءات أين ما وجدت نتيجة تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتقدم التكنولوجي في مجال النقل.

وفي ظل العولمة التي شملت كل مناحي الحياة، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، أصبح عبور الأنشطة الاقتصادية حدود الدول على نطاق متزايد باستمرار والذي يشار إليه باسم سلاسل القيمة العالمية (GVCs).

على مدى العقدين الماضيين، زادت أهمية سلاسل القيمة العالمية في التجارة والإنتاج الدوليين بشكل كبير وتطورت تدريجيًا لتصبح سمة جديدة وبارزة من سمات العولمة الاقتصادية والتقسيم الدولي للعمل، واستناداً إلى سلاسل القيمة العالمية، يعد الارتقاء طريقاً رئيسياً للبلدان النامية للتحرك على طول السلسلة. ويتعلق الارتقاء بالأنشطة الاقتصادية التي تشجع الشركات أو الدول على التحول من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة، مثل إنتاج السلع غير المصنعة، إلى الأنشطة ذات القيمة المرتفعة مثل العلامات التجارية، أو المنتجات المتطورة، أو الأنشطة التي تسمح للشركات أو الدول بالحفاظ على مكانتها في سلاسل القيمة العالمية .

أصبحت الاقتصادات النامية مرتبطة بشكل متزايد بالاقتصاد العالمي، وكان هناك تحول ملحوظ من خلال التجارة في السلع النهائية والخدمات إلى التجارة في السلع والمهام والخدمات الوسيطية والتجارة في القيمة المضافة.

ومن بين التطورات الأكثر إثارة في التجارة الدولية في العقود الأخيرة التوسع السريع والملحوظ في التجارة في قطع الغيار والمكونات، التي تم تداولها في إطار سلاسل القيمة العالمية أو شبكات الإنتاج. وقد تم تطوير سلاسل القيمة العالمية بشكل رئيسي من قبل الشركات الأجنبية، التي قامت بتجزئة عمليات الإنتاج إلى عدة عمليات فرعية مختلفة تقع في البلد أو المنطقة التي يمكن إجراء كل عملية فرعية معينة فيها بأقل تكلفة، ويتم تجميع المنتجات النهائية من خلال التجارة النشطة للأجزاء والمكونات في إطار سلاسل القيمة العالمية، وقد تم تطويرها في صناعات مثل الآلات والمنسوجات التي تتطلب عددًا كبيرًا من العمليات الفرعية لتصنيع المنتجات النهائية.

مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وازدياد زخمها وتسارع الدول لحجز مكانها داخل منظومة الاقتصاد العالمي دفع الكثير من الدول إلى التفكير في تشكيل تكتلات إقليمية لها أهداف مشتركة تستطيع من خلالها مواجهة التحديات والصعوبات الناجمة عن تعدد الفاعلين في الساحة الدولية وتضارب مصالح الدول المهيمنة على النشاطات الاقتصادية والتجارية الحيوية على مستوى العالم، وكذلك ابرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تستطيع من خلالها توسيع سياستها للتجارة الخارجية.

إن معظم الدول النامية اليوم مازالت في مستوى منخفض من التنمية التقنية التي تؤهلها إلى المنافسة الدولية، وأن ما تحقق من تطور في صادرات الدول النامية من السلع المصنعة يكاد يقتصر على دول معينة والتي يطلق عليها بالدول المصنعة حديثا أو الاقتصاديات الناشئة وبشكل خاص دول جنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي يجعلها تشكل حالة استثنائية لمعظم الدول النامية، التي تتميز بضعف قدرتها على انتاج السلع الموجهة للتصدير بل إن واردات من هذه السلع في تزايد مستمر وخصوصا من الدول المتقدمة سواء للأغراض الاستثمارية بسبب ضعف الصناعة المنتجة للسلع الرأسمالية التي تستخدم في الاستثمارات أو السلع الوسيطية ومستلزمات الانتاج التي تلبي حاجياتها الإنتاجية، مع زيادة وارداتها من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى أن الصناعات التي شيدت في الدول النامية هي صناعات ملوثة للبيئة وتحتل أدنى مستويات التطور التكنولوجي، كما أن المنتجات التي يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة تواجه عقبات وعوائق تحد من نفاذها إلى أسواق هذه الدول وبالتالي إلى الأسواق العالمية وذلك بسبب خضوعها إلى إجراءات حمائية بحجة المحافظة على البيئة أو في ظل الترتيبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة مما يحرم الكثير من الدول النامية من تحقيق مبتغاها من عملية التصدير وبالتالي الاستفادة من مكتسبات التجارة الخارجية.

إن من الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج هو أن الدول النامية قد تبنت لعقود سياسة إحلال الواردات بدلا من التركيز على سياسة تشجيع الصادرات، حيث حاولت التخفيض من اعتمادها على السلع المصنعة أو الحد منها من خلال فرض تعريفة جمركية مرتفعة واتباع سياسات تقييدية أخرى.

لقد عمل الكثير من الدول النامية على رفع قدراتها الاستثمارية وتنويع اقتصادها ودعم صادراتها وذلك من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعدما أصبح جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافسة كبرى الشركات العالمية أمر في غاية الصعوبة، وقد أدركت هذه الدول أهمية استغلال هذه الآلية للحصول على تقنيات جديدة وتحقيق نموا أفضل وخاصة مع تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتقدم التكنولوجي في كثير من المجالات الحيوية. كظهور منتجات وتقنيات جديدة للإنتاج مثل الألية والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتقنيات جديدة للتوزيع مثل المنصات الرقمية التي من شأنها تعزيز التجارة وسلاسل القيمة العالمية.

لقد أصبح من الضروري للجزائر بالبحث عن آفاق للتنوع الاقتصادي وإيجاد ألية لدعم الصادرات خارج المحروقات من خلال التفكير في الارتباط بسلاسل القيم العالمية بوتيرة أسرع وعدم الاكتفاء بتقديم سلع أولية محدودة بل الانتقال إلى التصنيع والخدمات الأكثر تقدما.

إشكالية الدراسة:

إن تبني الدول النامية خلال العقد الأخير من القرن الماضي استراتيجية تشجيع الصادرات، جاء تماشيا مع التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية وللنمو السريع للتجارة الدولية، ومن أجل تعزيز السياسات التجارية الرامية إلى رفع القدرات التنافسية للمنتجات المحلية للنفاذ إلى الأسواق العالمية. والبحث عن الآليات الحديثة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة.

بناء على ما سبق، ونظرا لوجود إشكالات عديدة تبحث حاجة الدول النامية إلى تنويع اقتصادها من خلال الاندماج في الاقتصاديات العالمية والبحث عن السبل المناسبة لتحقيق ذلك وللمساهمة في إثراء موضوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لكونها آلية حديثة يمكن للدول النامية الاستفادة منها في دعم صادراتها وتنويعها وعليه تبرز الإشكالية التالية:

ما هو أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات في الدول النامية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2021؟

الأسئلة الفرعية:

وحتى نتمكن من معالجة هذه الاشكالية، لاسيما أن المشاركة في سلاسل القيم العالمية لها أثر عميق ومتعدد المستويات على الاقتصاد، قمنا بتجزئتها إلى أسئلة فرعية تتمثل في:

- ✓ ما نوع وطبيعة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودعم الصادرات؟
- ✓ ما مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية في دعم الصادرات؟
- ✓ ما مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية على دعم الصادرات؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

فرضيات الدراسة:

- ✓ هناك علاقة قوية وموجبة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودعم الصادرات؛
- ✓ للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية أثر إيجابي على دعم الصادرات؛
- ✓ هناك أثر إيجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية على دعم الصادرات؛

- ✓ يمكن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عملية تجزئة الانتاج والمساهمة في تطوير أداء اقتصاديات الدول النامية.

أهداف الدراسة:

تتطلع هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ الإلمام بالإطار النظري لسلاسل القيمة العالمية والصادرات؛
- ✓ إبراز أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومدى اندماج دول عينة الدراسة فيها؛
- ✓ الوقوف على أداء اقتصاديات دول العينة وفق مؤشري الحرية الاقتصادية والتنافسية الصناعية؛
- ✓ تحديد فائدة وجدوى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تنمية ودعم الصادرات في البلدان النامية من خلال قياس الأثر المحتمل.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إدراك حقيقة أن تنويع الاقتصاد ودعم الصادرات يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك لابد من إيجاد آليات وطرق جديدة من شأنها المساهمة في نمو حجم الصادرات وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي، ومن بين هذه الآليات نجد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية التي يمكنها أن تؤدي هذا الدور، حيث تعتبر من المواضيع الحديثة التي تزايد اهتمام الباحثين بها من خلال البحوث الأكاديمية الواسعة النطاق، حيث لا تزال المبادئ التي ترتكز عليها سلاسل القيمة العالمية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية محل نقاش بين المهتمين بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية وميكانيزمات التبادل الدولي.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع نابع عن مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ باعتبار موضوع سلاسل القيمة العالمية ظاهرة حديثة برزت ملامحها على الساحة الدولية كنتيجة للتوجهات الاقتصادية الحديثة في ظل تنامي العولمة الاقتصادية.
- ✓ باعتبار أن اهتمام الدول النامية وعلى رأسها الجزائر بالعمل على التنويع الاقتصادي واعتماد استراتيجية تشجع الصادرات خارج المحروقات من خلال البحث عن السبل والآليات التي يمكنها المساهمة في تحقيق أهداف سياسات التنمية الاقتصادية.
- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع والمحاولة في إثراء الأدبيات ذات الصلة وخاصة باللغة العربية لملاحظة قلتها بالمقارنة مع الأدبيات الأخرى باللغات الأجنبية.

المنهج والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: تم اعتماد المنهج الوصفي عند دراستنا للجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية وسياسة دعم الصادرات والوقوف على أهم النظريات التي عالجت مسألة التجارة الخارجية ومحاولة إعطاء تفسير لأسباب قيامها بالإضافة إلى أهمية الصادرات ضمن مكونات المجال الاقتصادي ومدى قدرتها على المساهمة في الرفع من أدائه، بالإضافة إلى الوقوف على الاطار المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية بصفتها ظاهرة وآلية جديدة أفرزتها العولمة الاقتصادية وعملت على تنميتها الشركات المتعددة الجنسيات بصفتها المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، مع تقديم التحليل الوصفي لمختلف البيانات المتعلقة بالاقتصاديات محل الدراسة.

المنهج التجريبي: وبرز من خلال الدراسة التطبيقية، التي تمكننا من اختبار فرضيات البحث تجريبيا بناء على بيانات عينة الدراسة، حيث أننا نستعمل أسلوب الاقتصاد القياسي باستخدام بيانات البانل و الذي يوفر لنا إمكانية اختبار عينة الدراسة من خلال البعد الزمني و البعد المكاني والتي تتضمن مجموعة من الاختبارات التي تمكننا من تحديد نوع النموذج و طرق التقدير وفي الأخير نبحث عن طريقة التقدير الأمثل لنموذج الدراسة مع تحليل و دراسة نتائج هذا التقدير، أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في التحليل فيتم الاعتماد على بعض العلاقات الرياضية والمعايير القياسية التي تتطلبها مثل هذه الموضوعات إضافة إلى بعض البرامج المعلوماتية الاحصائية المتخصصة في هذا النوع من التحليل،

المنهج الاستقرائي والاستنباطي: ومن أجل استخلاص النتائج، والوصول إلى استنتاجات يمكن تعميمها فقد تم استخدام الاستقراء الناقص، والذي يسمح بالحكم على الكل بما يوجد في الجزء، وهو ما يُمكن من تعميم الاستنتاجات المستخلصة المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

سوف نستعرض أهم نتائج الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من خلال العديد من الدول المتقدمة والنامية، وسنذكر عددا منها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

1. **دراسة** Ilker Ibrahim Avsar, Taner TuranAbdullah Altun الموسومة بـ

Does global value chain participation boost high technology exports? ،
Journal of International Development, Volume 35, Issue 5, 2023

بحثت هذه الدراسة في دور مشاركة سلسلة القيمة العالمية (GVC) في صادرات التكنولوجيا العالية باستخدام بيانات أكثر من 120 دولة خلال الفترة 1995-2019. تشير نتائجنا إلى أن مشاركة GVC مهمة لصادرات التكنولوجيا الفائقة. في حين أن مشاركة سلاسل القيمة العالمية مع البلدان ذات الدخل المرتفع مرتبطة بشكل كبير بصادرات التكنولوجيا العالية، فإن مشاركة سلاسل القيمة العالمية مع البلدان ذات الدخل المنخفض ليس لها أي تأثير. ومع ذلك، بغض النظر عن البلدان الأصلية، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عالية التقنية تزيد من الصادرات عالية التقنية. علاوة على ذلك، فإن مشاركة سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على صادرات التكنولوجيا العالية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض. أخيرًا، نقدم أدلة على أن محددات صادرات التكنولوجيا العالية تختلف حسب مستوى الدخل في بلدان المقصد.

2. دراسة Xiaobo Fang, Zeng Wei, Ying Zhang & Yinping Zhi, الموسومة بـــ:

"**Does global value chain engagement improve export quality? Evidence from Chinese manufacturing firms**", Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Volume 36, Issue 1 ,2023

باستخدام مجموعة بيانات على مستوى الشركة لقطاع التصنيع الصيني، هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (G.V.C.) في حث الشركات على ترقية جودة السلع التي تصدرها. تظهر النتائج التجريبية أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية G.V.C لها تأثير إيجابي على جودة منتجات التصدير، وهذه النتيجة متسقة مع العديد من الدراسات. ومع ذلك، فإن تأثير G.V.C في جودة التصدير يتمثل في شكل «مقلوبًا-U». ويبين تحليل الآلية أن تأثير المشاركة العالمية في جودة الصادرات مدفوع بتأثير المنافسة واستعداد الشركات لاستيراد وسيطات عالية الجودة. علاوة على ذلك، فإن تأثير جودة G.V.C. يختلف حسب خصائص الشركة. ومن ثم تسهم هذه المادة في تحسين فهم فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالنسبة للشركات الصناعية من البلدان النامية.

3. دراسة Song, Tao, Cieślik, Andrzej الموسومة بـ:

"**The role of global value chain participation in geographic concentration by export destinations: empirical evidence from Chinese firm-level data** "
Eurasian Geography and Economics,Volume 64, Issue 5, 2023:

بحثت هذه الدراسة من الناحية التجريبية في العلاقة بين المشاركة العالمية في سلسلة القيمة والتركيز الجغرافي حسب وجهات التصدير. نتبع الإطار النظري الأخير لـ Antras و Gortari(2020) و Pflüger و Tabuchi(2019) ، والذي سمح بتحديد الصلة بين المشاركة العالمية في سلسلة القيمة والتركيز الجغرافي حسب وجهات التصدير مع خفض تكلفة التجارة وتأثير التشتت في سلاسل القيمة العالمية. باستخدام بيانات الصين على مستوى الشركات من 2000 إلى 2011 ونموذج توبيت، حيث وجد أن الشركات ذات المشاركة العالمية الأعلى في سلسلة القيمة من المرجح أن تركز في بلدان وجهة التصدير. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تتركز الشركات غير المتجانسة ذات الإنتاجية المنخفضة في بلدان المقصد. يمكن أن يؤثر حجم الشركة ونوعها أيضًا على التركيز الجغرافي حسب وجهات التصدير. يلعب الناتج المحلي الإجمالي لبلد الوجهة واللغة والحدود والبعد عن الصين أيضًا أدوارًا مهمة في تحديد تركيز الشركات المصدرة الصينية حسب الوجهة.

4. دراسة Lee, Woocheol الموسومة بـ:

Do Exports from Developing Economies Still Matter in Global Value Chains?: Evidence from Malaysia, Thailand and Vietnam, Journal of Southeast Asian Economies, Volume 39, Issue 3, 2022:

هدفت هذه الدراسة إلى بحث موضوع رئيسي مثير للجدل يتعلق بمدى استفادة الاقتصادات النامية من المشاركة في سلاسل القيمة. لقياس هذه المكاسب، استخدمت هذه الورقة البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة في الصادرات من ثلاثة اقتصادات في جنوب شرق آسيا – ماليزيا وتايلاند وفيتنام. تقدر الدراسة مرونة الدخل القطاعي للطلب على الصادرات لكل دولة على مدار الفترة 1980-2017، مما يكشف عن ملاحظة أعلى مرونة للدخل في القطاعات منخفضة القيمة المضافة مثل المنتجات الأولية والسلع القائمة على الموارد والصناعات منخفضة التكنولوجيا. وهذا يعني أن البلدان الثلاثة قد شاركت في مهام بسيطة وليست ذات مهارات عالية داخل سلاسل القيمة العالمية. كما تبحث الورقة الحصة المحلية القطاعية من القيمة المضافة والحصة الأجنبية من القيمة المضافة لصادرات الاقتصادات الثلاثة باستخدام قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة في القيمة المضافة خلال الفترة 2005-15. نجد أن DVA التي تضيف قيمة أكبر في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية أصغر من FVA في جميع البلدان الثلاثة. وبوجه عام، تشير هذه النتائج إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحسين العمليات و/أو الوظائف

5. دراسة Olasehinde-Williams, Godwin, Oshodi, Ayodele Folorunso الموسومة بـ:

Global value chains and export growth in South Africa: evidence from dynamic ARDL simulations, Transnational Corporations Review, 2021

حاولت هذه الورقة تقديم مساهمة في أدبيات سلاسل القيمة العالمية من خلال استكشاف العلاقة بين المقاييس المختلفة لمشاركة سلاسل القيمة العالمية ونمو الصادرات في جنوب إفريقيا. حيث تم الحصول على أدلة تجريبية على العلاقة من خلال استخدام الانحدار الذاتي للفترات الإبطاء الموزعة على البيانات التي تغطي الفترة 1990-2019. وتم الحصول على نتائج مفادها أن المشاركة عبر الروابط الخلفية (القيمة المضافة الأجنبية) والقيمة المضافة المحلية في الصادرات لها آثار متزايدة كبيرة طويلة الأجل على نمو الصادرات في جنوب أفريقيا. أما القيمة المضافة غير المباشرة (الروابط الأمامية) لها تأثير متزايد كبير على المدى القصير والمدى الطويل على نمو الصادرات في البلد

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها اعتمدت على أحدث البيانات المتاحة و المحينة بالنسبة للفترات الزمنية 2021 وكذلك شموليتها من حيث البعد المكاني حيث تم اختيار دول متنوعة تشمل كل مناطق تواجد الدول النامية مع مراعاة التقارب الاقتصادي والتوزيع الجغرافي. كما تم استخدام أحدث طرق التقدير المعتمدة في تحليل بيانات البانل الديناميكي أو البيانات الطولية، بالإضافة إلى كونها من ضمن الدراسات القليلة باللغة العربية في هذا المجال.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة ثلاث مجموعات حسب الموقع الجغرافي وطبيعة العلاقات الاقتصادية بناء على تصنيف البنك الدولي والمتمثلة في دول مختارة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول مختارة من أمريكا اللاتينية والبحر الكريبي، وقد تم تحديد الفترة الزمنية من 1995 إلى غاية 2021.

هيكلة الدراسة:

بعد البحث حول هذا الموضوع وانطلاقا من الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية التي يمكن الإجابة عليها انطلاقا من خطة الدراسة المتكونة من أربعة فصول :

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري للتجارة الخارجية و سياسة دعم الصادرات وذلك من خلال النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية وأدوات الساسة التجارية وصورها والمتمثلة في سياسة تحرير التجارة أو سياسة التقييد، مع تناول التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية، أما جانب الصادرات فتم التطرق إلى الصادرات في الفكر الاقتصادي ومدى تأثير سياسة دعم الصادرات على التغيرات الاقتصادية الكلية. كما تناولنا في الفصل الثاني المفاهيم الأساسية حول سلاسل القيمة العالمية و الأدبيات النظرية من خلال التطرق إلى العولمة الاقتصادية وأبعادها وملامحها ومؤسساتها وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالإنتاج الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الاطار المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية.

أما في الفصل الثالث فقد تم الوقوف من خلال الدراسة التحليلية على أداء اقتصاديات دول العينة وفق مؤشرات الحرية الاقتصادية والتنافسية الصناعية بالإضافة إلى تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالنسبة لدول العينة.

و في الأخير تناولنا في الفصل الرابع الدراسة القياسية لأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات في بعض الدول النامية للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2021، باستخدام بيانات البانل أو البيانات الطولية المتاحة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وسياسة دعم الصادرات

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي، لذلك كانت محل اهتمام الباحثين منذ نشأة العلاقات التجارية بين الدول وازدادت وتيرتها، حيث ظهرت عدة دراسات تبحث في اسباب قيامها وأهميتها وتحديد الدور الذي تلعبه في دفع وتيرة الانتاج للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تفرضها الأسواق العالمية. وتتبع ملامح السياسات التجارية التي تضعها الدول لتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة للارتقاء بالتجارة الخارجية لتصبح أداة أساسية لتسريع النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

إن بروز التحولات الاقتصادية العالمية منذ العقد الأخير من القرن الماضي، والتي تمثلت في استكمال هيكل النظام العالمي بتأسيس منظمة التجارة العالمية لتنضم إلى المنظمات العالمية الأخرى، وتبني معظم الدول اقتصاد السوق والعمل على تحرير التجارة الخارجية بعد سقوط المعسكر الاشتراكي. وبروز التكتلات الاقتصادية على نطاق واسع، والتطور السريع الذي شهدته تكنولوجيا الاعلام والاتصال، كل هذه المعطيات الجديدة أدت بالدول إلى إعادة التفكير في تكييف سياستها للتجارة الخارجية لتتماشى مع هذه التحولات، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة لتفسير العلاقات الاقتصادية الدولية والتقسيم الجديد للعمل الدولي والمبادلات التجارية على أساس القيمة المضافة في ظل تجزئة الانتاج العالمي.

وأصبحت الصادرات تمثل متغيرا هاما في معادلة الدول النامية لرسم استراتيجياتها التنموية بناء على سياسة مبنية على التصدير عوض سياسة احلال الواردات المتبعة من قبل. حيث تبنت كثير من الدول مقاربات جديدة لتشجيع وترقية صادراتها حتى تتماشى مع المتطلبات والمواصفات التي تفرضها الاسواق والكفاءة العالية التي تمكن من تحقيق معايير التنافسية العالمية.

ولإثراء موضوع التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة من الناحية النظرية، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية

المبحث الثالث: الإطار النظري للصادرات

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية ولذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الجوانب التي نستطيع من خلالها التعرف على الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية، حيث تناولنا في المطلب الأول إلى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها، كما تناول المطلب الثاني أهم النظريات التقليدية والمعاصرة المفسرة لقيام التجارة الخارجية، وتطرقنا في المطلب الثالث إلى السياسات التجارية بين التحرير والحماية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

منذ بروز ملامح التجارة واتساع رقعتها بين الدول وزيادة حجم المعاملات بدأ المفكرون في دراسة الظاهرة ومحاولة إعطاء تفسيرا لها وتحديد المفاهيم الخاصة بها مع ابراز أهميتها ولذك اختلفت وجهات النظر بين الباحثين حيث تجلت

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

تعددت تعاريف ومفاهيم التجارة الخارجية بين المدارس الفكرية التي نذكر منها:

تعرف التجارة الخارجية بانها فرع من فروع علم الاقتصاد حيث أنها تهتم بالصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية وتعتبر ركيزة مهمة لدعم نمو الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ولها دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، اذ تستطيع هذه الدول الحصول على ما تحتاجه من السلع التي لا يمكن انتاجها محليا او توافرها بكميات كافية فضلا عن تصريف انتاجها الفائض عن الحاجة وتصديره الى الخارج.[1]

ويمكن تعريفها أيضا بـأنها: " عمليات التبادل التجاري بين الدول والتي تتمثل في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة من أجل تحقيق المنافع المرجوة من وراء هذه العمليات".[2]

كما تعرف بأنها: جميع المعاملات الدولية المتعلقة بالصادرات و الواردات المنظورة و الغير المنظورة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال حيث تنشأ بين الأفراد على اختلاف تواجدهم كما تنشأ بين الحكومات و المنظمات الاقتصادية في مختلف الوحدات السياسية.[3]

وهي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي التي تحدث بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتجلى في صور مختلفة سواء كانت سلع أو خدمات أو رؤوس أموال.[4]

---

[1] تغريد داود سلمان، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع اشارة الى العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد 64، 2020، ص 108

[2] بن سيد أحمد مليكة، الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة – دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم التجارية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2011، ص 43

[3] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009 ،ص 7-8

[4] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 217

وهي تمثل تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها والدول التي تفتقر إليها، أي أن هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة.[1]

ويقصد بالتجارة الدولية أو الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات، أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف لحركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضرورات الحياة، فهي تعطي لكل دولة الفرصة في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوافر لديها، إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها أو أن إنتاجها محليا يتطلب تكاليف أكثر من تكاليف استيرادها.[2]

ويختلف تعريف التجارة الدولية International trade التي توصف بأنها عملية تبادل السلع والخدمات من مكان إلى مكان آخر، وبمفهوم أوسع عبر الحدود بين الدول المختلفة وبين المناطق الجغرافية المتعددة في العالم الذي نعيش فيه، عن تعريف التجارة الخارجية Foreign trade والتي هي انتقال وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة، وما يترتب أو يتعلق بذا الانتقال من عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة مثل عمليات النقل والتأمين والخدمات الأخرى التي تحتاج إليها هذه السلع والخدمات في تحركها بين البلدان المختلفة.[3]

فتجارة دولة معينة مع العالم الخارجي تسمى تجارة خارجية، في حين يطلق تعبير تجارة دولية على مجمل التجارة القائمة بين دول العالم .

كما يختلف مفهوم التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية، في كون أن الأولى تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، وموانع، وأنظمة وقوانين وآليات ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق المحلية.[4]

يخضع معنى اصطلاح التجارة الخارجية – شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية– لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها. وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح "التجارة الخارجية بمعناها الضيق" الذي يشمل كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، ومصطلح "التجارة الخارجية بمعناها الواسع." الذي يشمل كلا من:[5]

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة.
- ✓ الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم.
- ✓ الحركات الدولية، أي انتقالات السلع ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

[1] مروان عبد الله ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 13

[2] محمد السانوسي محمد شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2007، ص 46

[3] محمود محمد أبو العلا، نظم التجارة الدولية، مصلحة الجمارك المصرية، 2011، ص 6

[4] مروان عبد الله ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 14

[5] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 36-37

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها مجموع المبادلات التجارية المبرمة بين الدول من السلع والخدمات ورؤوس الأموال من أجل تلبية الحاجة الداخلية عن طريق االواردات وتصريف الفائض المحلي عن طريق الصادرات.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية الأساسية في المجتمع، لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ التجارة الخارجية تساهم في نمو الدخل الوطني اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل؛
- ✓ تقليل تكاليف الإنتاج المحلي؛
- ✓ الاستفادة من نقل التكنولوجيا والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج المحلي؛
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا هاما لتقييم قدرة إنتاجية الدول ومدى منافستها في الأسواق العالمية؛

الفرع الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية:

إن للتجارة الخارجية أسباب عديدة تبرر قيامها نظرا للتباين بين الدول على مستويات مختلفة يمكن حصرها فيما يلي:

1. **وفرة الموارد الطبيعية وتباين الظروف المناخية:**

إن تفاوت وفرة الموارد الطبيعية بين الدول وعدم قدرة كل دولة على تلبية حاجياتها من مواردها المحلية[2]، تجعل الدول التي لها ندرة في الموارد تسعى للحصول عليها من الدول ذات الوفرة، فهناك موارد تتوافر بكثرة في دول مثل النفط في دول الخليج غير أنها نادرة في دول أخرى، وهذا بسبب اختلاف ظروف الانتاج لكل سلعة، وفي ضوء هذا التباين تقوم الدول التي لا يتوفر لديها هذا المورد باقتنائه من الدول الغنية به وهكذا تقوم مبادلة بين الدولتين.

2. **وفرة عناصر الانتاج كعنصر العمل ورأس المال:** تختلف عناصر الانتاج من دولة لأخرى حسب الامكانيات المتاحة فعنصر العمل تتباين الدول في توفيره حسب الكثافة السكانية فيرتفع الطلب على العمل في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية وبالتالي تنخفض الأجور لديها بينما تعاني البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة من ندرة عنصر العمل، ولذلك يمكن أن تلجأ هذه الأخيرة استقطاب العمال من بلدان أخرى لها فائض في عنصر العمل، كما أن المسألة لا تقتصر على ندرة عامل عنصر العمل فحسب بل في اكتساب المهارات للازمة للابتكار، فهناك صناعات وأنشطة إنتاجية تحتاج إلى

[1] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 219-220

[2] حاجي فطيمة، المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 24

مهارات يفتقدها البلد الكائن به المصانع، وبالتالي تظهر الحاجة إلى استقطاب هذه المهارات من بلدان أخرى. كما أن التفاوت في رؤوس الأموال بين الدول الغربية التي استطاعت أن تراكم رؤوس الأموال مستغلة الفترة الاستعمارية للدول النامية والتي حققت من خلالها فوائض ضخمة استثمرتها في تنمية اقتصادياتها وإقامة صناعات قوية، بينما الدول النامية تركت تعاني من ندرة رؤوس الأموال الكافية للقيام بعملية التنمية، مما جعلها تلجأ إلى الدول التي لديها فوائض للحصول على رؤوس الأموال سواء عن طريق القروض أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة.[1]

3. **تفاوت مستويات الأسعار**: إن اختلاف الأسعار من دولة لأخرى تبعا لتكاليف الانتاج يعد منطلقا أساسيا لنشأة التجارة بين الدول.
4. **تكلفة النقل والمواصلات**: إن ارتفاع أو انخفاض تكلفة النقل يؤثر على نصيب دولة ما من التجارة والاستثمارات الدولية
5. **اختلاف مستوى التكنولوجيا** المستخدمة في الانتاج من دولة لأخرى مما ينتج عنه اختلاف الكفاءة والجودة بين السلع المنتجة.[2]
6. **الحاجة إلى تسويق الفائض من الانتاج المحلي** والبحث عن زيادة الدخل الوطني عن طريق التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

لقد اختلف أراء الباحثين في شأن التجارة الخارجية من خلال محاولة تفسير أسباب قيامها وتجلى هذا الاختلاف في ظهور العديد من النظريات التي تبحث في هذا الشأن

الفرع الأول: النظريات التقليدية:

1– نظرية التجاريين بخصوص التجارة الخارجية:

بدأ الاهتمام بالتجارة الخارجية مع ظهور المدرسة التجارية التي سادت خلال الفترة من بداية القرن السادس عشر إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر، ولقد تمثلت أهم الملامح التي استند إليها التجاريين في:[3]

- أهمية العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية للدول الناشئة إلى أقصى قدر ممكن، وحتى إن كان ذلك على حساب مصالح الدول الأخرى؛
- اعتبار المعادن النفيسة (الذهب والفضة) المصدر الرئيسي لتحقيق المصلحة الاقتصادية؛

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية– في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 34

[2] فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص 24

[3] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 47

ووفقا لفكر التجاريين فإن التجارة الخارجية تعتبر الممر الرئيسي لزيادة ثروة الدولة وذلك عن طريق تدفق المعادن النفيسة من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات وبالتالي تحقيق الفائض في الميزان التجاري وهذا يقود إلى توسيع النشاطات الاقتصادية وتحفيز الإنتاج وزيادة مستوى العمالة الداخلية.[1]

ولذلك اعتبر المذهب التجاري التجارة أهم النشاطات الاقتصادية، تليها الصناعة، حيث يرى أصحاب هذا المذهب ضرورة العمل على تحقيق مايلي:[2]

- ✓ تشجيع الصادرات بكل الوسائل الممكنة، من إعفاءات ضريبية وتقديم الإعانات والمساعدات لدعم التصدير. مع تقييد تصدير المواد الأولية والمواد الخام المحلية؛
- ✓ تقييد الاستيراد بكل الوسائل المتاحة واقتصار الاستيراد من الدول التي يتم التصدير إليها، باستثناء المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للصناعات؛
- ✓ فرض قيود صارمة على تهريب المعادن النفيسة وخاصة الذهب وتجريم القيام بهذا الفعل.

الفرع الثاني: النظريات الكلاسيكية:

1- نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث):

استند سميث إلى مبدأ الاقتصاد الخاص وفقًا لمفهوم توافق المصلحة العامة والمزايا الخاصة. فعندما تكون دولة معينة أكثر فعالية في تصنيع السلعة أ مقارنة بدولة أخرى ولكنها أقل فعالية في تصنيع السلعة ب مقارنة بنفس الدولة، في هذه الحالة تكون كل دولة تتميز بميزة مطلقة في إنتاج إحدى السلعتين، ومن مصلحتها التخصص في تصنيع تلك السلعة التي تتميز فيها بميزة مطلقة، ويستند سميث إلى نظرية قيمة العمل أي أن تكلفة السلعة تساوي كمية العمل الضرورية لإنتاج وحدة من تلك السلعة.[3]

1-1- فرضيات نظرية النفقات المطلقة:

تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- اعتبار اختلاف النفقات المطلقة في الانتاج بين الدول يعد سبب رئيسي لقيام التجارة الخارجية؛
- افتراض أن العالم يتكون من دولتين فقط يعيشان في اكتفاء ذاتي أي بدون علاقة تجارية وينتجان سلعتن مختلفتين؛
- الدولتان تستعملان عنصر واحد من عناصر الانتاج هو اليد العاملة؛
- قيمة السلعة تحدد على أساس عنصر العمل المبذول في إنتاجها؛
- انعدام تكلفة النقل بين البلدين.

1-2- تفسير نظرية النفقات المطلقة:

ولتوضيح نظرية النفقات المطلقة نعتمد المثال التالي:

[1] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 20-21

[2] فليح حسن خلف، نفس المرجع السابق، ص 49-50

[3] Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine, Office des Publications Universitaires, 1993, p 65

البلد	النفط	الملابس
الجزائر	2	6
أوروبا	4	2

يتطلب إنتاج وحدة نفط واحدة (برميل واحد) موظفين اثنين في الجزائر مقابل أربعة في أوروبا. وبالمثل، لإنتاج وحدة من الملابس (قميص)، توظف الجزائر ستة موظفين إلى اثنين في أوروبا. في ظل هذه الظروف، تتمتع الجزائر بميزة مطلقة في إنتاج النفط بينما تتمتع أوروبا بنفس الميزة بالنسبة للملابس. ويمكن ترجمة هذا المثال العددي بالقول إن إنتاج برميل النفط يتطلب عمالة أقل في الجزائر منه في أوروبا؛ وبالتالي فإن الإنتاجية في صناعة النفط تكون أكثر في الجزائر.

من الواضح أنه إذا كانت هناك تجارة، فإن الجزائر ستصدر نفطها إلى أوروبا وتستورد الملابس. في الواقع، من خلال استبعاد تكاليف النقل، سيكون من المفيد لشركة جزائرية تداول ثلاثة براميل من النفط في السوق الأوروبية مقابل ستة قمصان وإعادتها. نظرًا لأن هذه البراميل الثلاثة من النفط المتبادلة محليًا كانت ستجلب لها قميصًا واحدًا فقط، فإن الشركة تحقق ربحًا قدره خمسة قمصان من هذا التبادل. وستستمر معاملات من هذا النوع إلى أن تتساوى أسعار السلعتين في كلا البلدين. تميل الجزائر إلى التخصص في إنتاج النفط وأوروبا في إنتاج الملابس: وهذا ما يشكل النموذج الكلاسيكي للمزايا المطلقة.

2- نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):

يوضح نموذج الميزة النسبية الكلاسيكية أن التجارة بين دولتين ناتجة عن الاختلاف في تكاليف الإنتاج[1].تقوم نظرية الميزات النسبية التي وضعها دافيد ريكاردو عام 1817 على افتراض أساسي هو أنه: " يشترط لقيام تبادل تجاري دولي أن يكون هناك اختلاف في النفقات النسبية وليس في النفقات المطلقة كما قال سميث.[2] حيث تستطيع الدول التخصص في إنتاج سلعة معينة حتى وإن كانت لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها. والشرط الكافي هو أن شروط التبادل التجاري الدولي تقع بين التكاليف النسبية دون أن تكون مساوية لأي منهما.[3]

وتتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا كان باستطاعتها إنتاجها بتكلفة أقل نسبيا من غيرها من الدول الأخرى،[4]ويمكننا حساب التكلفة النسبية للسلعة وفق إحدى الصيغ التالية:[5]

$$(a_1/b_1 \gtrless a_2/b_2) \Longleftrightarrow (a_1/a_2 \gtrless b_1/b_2) \Longleftrightarrow (b_2/a_2 \gtrless b_1/a_1) \Longleftrightarrow (b_2/b_1 \gtrless a_2/a_1).$$

[1]Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, Le commerce international,Presses de l'Université du Québec, 2006, p 112

[2]رضا عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص 45

[3] Giancarlo Gandolfo, International trade theory and policy, Springer Texts in Business and Economics, 2nd Edition p 13

[4] السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص33

[5] Giancarlo Gandolfo, Op Cit, P13

2-1- فرضيات نظرية النفقات النسبية:

تقوم نظرية النفقات النسبية على الفرضيات التالية:

- ✓ افتصار عملية التبادل على دولتين وسلعتين؛
- ✓ عدم وجود تكاليف نقل أو رسوم جمركية؛
- ✓ خضوع إنتاج السلعة لدالة تكاليف ثابتة؛
- ✓ ثبات أسعار الصرف؛
- ✓ تستند أسعار السلع أساسا إلى العمل المبذول في إنتاجها

2-2- تفسير نظرية المزايا النسبية:

ولتوضيح نظرية النفقات النسبية نعتمد المثال التالي:

السلع	في الجزائر	في تونس
الملابس	12	8
الأغذية	10	9

نلاحظ أن تونس تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، فقد يبدو أنه لا يوجد مجال للتجارة الدولية، لكن هذا ليس كذلك، فبالنظر إلى الميزة النسبية نجد أن النفقات النسبية بالنسبة لإنتاج الملابس في تونس تساوي 12/8 = 0.66من تكلفة إنتاجها في الجزائر بينما تكلفة إنتاج الأغذية بما يعادل 10/9=0.9 تكلفة إنتاج الأغذية في الجزائر. أي أن تونس تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الملابس بينما تتمتع الجزائر بميزة نسبية في إنتاج الأغذية، ولذلك فيجب أن تتخصص تونس في إنتاج الملابس وتستورد الأغذية، كما على الجزائر أن تتخصص في إنتاج الأغذية وتستورد الملابس من تونس وبالتالي قيام التجارة الدولية بينهما.

فإذا قامت تونس بإنتاج السلعتين محليا فإنها تحتاج إلى 8+9= 17 ساعة عمل لإنتاج وحدة من الملابس أخرى من الأغذية.

أما الجزائر فتحتاج إلى 12 + 10 = 22 ساعة عمل وحدة واحدة من الملابس أخرى من الأغذية.

أما بوجود التجارة الدولية بينهما وتخصصت كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية فإن تونس تحتاج إلى 82 x= 16 ساعة عمل لإنتاج وحدتين من الأغذية ، وحدة موجهة للاستهلاك المحلي وأخرى لمبادلتها بوحدة من الملابس من الجزائر أي أنها وفرت بفضل التجارة الخارجية 17-16 = 1 ساعة، أما الجزائر فتحتاج إلى 2 x 10 =20 ساعة لإنتاج وحدتين من الملابس، وحدة موجهة للاستهلاك المحلي

والأخرى لمبادلتها بوحدة من الأغذية من تونس أي أنها وفرت من التجارة الخارجية 22–20=2 ساعة. أما المجال الذي يقع فيه سعر التبادل الدولي فهو بين التكاليف النسبية دون أن يكون مساوي لأحدهما.

فالتكلفة النسبية في تونس تساوي $\frac{\text{تكلفة الملابس}}{\text{تكلفة الأغذية}} = \frac{8}{9}$

أما في الجزائر فتساوي $\frac{12}{10}$

أي أن المجال الذي يحدد فيه سعر التبادل الدولي هو (1.2، 0.88)

2–3– تقييم نظرية الميزة النسبية:

بالرغم ما أحدثته نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو من خلال أفكارها الأساسية من نقلة نوعية اتجاه تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول، تم توجيه انتقادات عديدة لها جاءت من عدة أوجه نذكر منها:

1– عدم واقعية اعتبار عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد واستثناء العناصر الأخرى؛

2– بساطة فروض النظرية بما لا ينسجم مع الواقع؛[1]

3– فرضية ثبات تكلفة الإنتاج على المدى الطويل غير صالحة في عالم يتسم بالتطور التكنولوجي؛[2]

4– افتراض عدم انتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى غير صحيح؛

الفرع الثالث: النظريات النيوكلاسيكية:

1– نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر–أولين):

هيمنت نظرة ريكاردو إلى التجارة الخارجية على الفكر الاقتصادي لقرن كامل. حتى عام 1919 حيث ظهر تحدٍ كبير لأفكاره. قاد هذه المهمة المؤرخ الاقتصادي السويدي إيلي هيكشر، تلاه تلميذه الأكثر تميزًا برتيل أولين. اقترح هيكشر وأولين استبدال صياغة ريكاردو الكلاسيكية للميزة النسبية، التي تعتمد على قيمة العمل، بصياغة كلاسيكية جديدة، تستند إلى نظرية الأسعار الحديثة، حيث يكون العمل على قدم المساواة مع عوامل الإنتاج الأخرى، مثل رأس المال والأرض. وفي هذه المقاربة، تحتل نسب العوامل مركز الصدارة، وتشكل الاختلافات بين البلدان في التوافر النسبي لعوامل الإنتاج محددات رئيسية لأنماط التخصص والتجارة.[3] أي أن البلد الذي يتوفر على عنصر ما من عناصر الإنتاج يصدر السلعة التي يكون إنتاجها مكثفًا في هذا العنصر.[4]

1–1– فرضيات نظرية وفرة عوامل الإنتاج:

تقوم نظرية هيكشر– أولين على الفرضيات التالية:[5]

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن الطبعة الأولى، 2011، ص 30

[2] Alain Samuelson, Op. Cit., p 72

[3] Elhanan Helpman, UNDERSTANDING GLOBAL TRADE, THE BELHNAP PRESS OF HARVARD UNIVERDITY PRESS Cambridge, Massachusetts, and London, England, 2011, P 28

[4] Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, International Economics TheorY & PoLicY, 11 edition, 2018; P 127

[5] Dominick Salvatore, Economie Internationale, Groupe De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2008, P143

1. وجود دولتان وسلعتان وعنصران من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)؛
2. السلعة الأولى كثيفة العمل والسلعة الثانية كثيفة رأس المال وهذا في كلا الدولتين؛
3. يتم إنتاج كلتا السلعتين مع عوائد ثابتة على نطاق واسع في البلدين؛
4. التخصص في الإنتاج غير مكتمل في كلا البلدين؛
5. عدم انتقال عوامل الإنتاج بين الدول؛
6. حرية التبادل؛
7. انعدام تكاليف النقل؛
8. المنافسة التامة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج؛
9. وجود نفس التكنولوجيا بين البلين مع عائد ثابت؛
10. عدم حدوث تغيير في وفرة العوامل؛
11. تطابق تفضيلات المستهلكين من بلد إلى آخر.

1-2- تقييم نظرية هكشر-أولين:

1- عدم تجانس وحدات عوامل الإنتاج: تنطلق هذه النظرية من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج أو اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين مختلف الدول، فهي تهتم بالإختلاف الكمي لعناصر الإنتاج وتهمل الإختلاف النوعي لهذه العناصر؛[1]

2- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي؛

3- افتراض أن إنتاج وتبادل السلع يتم في ظل المنافسة الكاملة وهو ما يدفع هذه النظرية إلى تجاهل إنتاج وتبادل السلع في ظل المنافسة غير التامة أو الاحتكارية وكذلك ظاهرة تنوع المنتجات.[2]

2- مفارقة ليونتيف:

يعتبر واسيلي ليونتيف أول من قام بالاختبار التجريبي لنموذج هكشر- أولين سنة 1951 وذلك باستعمال بيانات عن الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1947،بناء على جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي من أجل حساب قيمة العمل ورأس المال لسلة من المنتوجات بقيمة مليون دولار تشمل مجموعة من الصادرات وبدائل الواردات (السلع التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم باستيرادها أيضا كالسيارات مثلا)، باعتبارها البلد الأكثر وفرة لعنصر رأس المال في العالم، حيث توقع ليوتيف أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل. حيث أسفرت نتائج الإختبار إلى أن بدائل الواردات تقارب 30% أكثر كثافة لرأس المال من الصادرات، أي الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة العمل وتستورد سلعا كثيفة رأس المال وهذا ما يناقض نموذج هيكشر- أولين.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 90

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 159

حيث أن هذه النتائج العكسية لما جاءت به نظرية هيكشر–أولين ترجع إلى الأسباب التالية:

- اعتماد ليونتيف على معطيات 1947 أي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة والتي أقر بها بنفسه سنة 1956 وذلك بإعادة الاختبار باعتماد جدول المدخلات والمخرجات لسنة 1947و المعطيات التجارية لسنة 1951 باعتبارها سنة إعادة البناء لمخلفات الحرب.
- الاعتماد على عنصري العمل ورأس المال وإهمال عنصر الموارد الطبيعية كالأرض.
- أن ليونتيف أدرج في تجربته رأس المال المادي فقط وأهمل كليا رأس المال البشري كالتعليم والتكوين والصحة وغيرها.[1]

3– نظرية تشابه الأذواق لليندر:

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي استافان ليندر حيث يفترض أن الدولة تقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقا كبيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأت المحلية من تحقيق وفرات حجم اقتصادية وتخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها بشكل يجعلها قادرة على غزو الأسواق الأجنبية،[2] ويميز ليندر بين نوعين من السلع الصناعية والمنتجات الأولية:[3]

- بالنسبة للسلع الصناعية فإن الدول تتبادل السلع التي تتشابه من حيث الطبيعة والنوعية التي تتبادلها في أسواقها الداخلية وهي سلع متقدمة،
- أما بالنسبة للمنتجات الأولية فهي تتم غالبا بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث فيرى ليندر أن تبادلها يتم حسب الميزة النسبية لوفرة عوامل الإنتاج.

ويرى ليندر أن نظرية عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة فيما يخص السلع الأولية، غير أنها قاصرة في تفسير التجارة الخارجية فيما يتعلق بالصناعات التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.[4]

4– نظرية الفرصة البديلة:

تقوم هذه النظرية على أن السلعة لا يمكن قياس قيمتها اعتمادا على قيمة العمل المبذول في إنتاجها فقط كما ذهبت إليه النظريات الكلاسيكية في تفسير التبادل الدولي وإنما هناك عناصر أخرى تدخل في العملية الإنتاجية ولها الأثر الواضح في تحديد قيمة المنتج أو السلعة ومن هذه العناصر نجد الأرض وعنصر رأس المال وعنصر التنظيم، ويرى جوتفريد هابلر في نظرية الفرصة البديلة تطويرا لما جاءت به النظريات الكلاسيكية ويتم ذلك باعتبار أن تكلفة الفرصة البديلة والمتمثلة في كمية أية سلعة أخرى يمكن تركها أو التخلي عنها في حالة إنتاج

[1] Dominick Salvatore, Economie Internationale, Groupe De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2008, P168

[2] جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 58

[3] عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص 113–114

[4] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010، ص 203–204.

السلعة الحالية وبمعنى آخر توجيه نسبة من عوامل الإنتاج إلى إنتاج سلعة واحدة على حساب الأخرى. وقد استخدم هوبلر منحنيات السواء لمعرفة التوازن الذي يحقق المصلحة في عملية توزيع عناصر الإنتاج وبالتالي الإنتاجية المثلى وتفسير التبادل الدولي للسلع.[1]

الفرع الرابع: أهم النظريات المعاصرة في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية:

1- نظرية دورة حياة المنتج:

نظرية دورة حياة المنتج –كما وضعها فيرنون (1966)- هي عبارة عن تحليل التغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إل موقع النشاط عبر الزمن، فالمنتجات تبدأ أو تولد في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف، ثم يتم تصديرها بعد ذلك إلى البلد الأم. ولهذا فإن المنتج له دورة حياة تمر عبر سلسلة من المراحل، وقد ميزت النظرية بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج هي:[2]

أ- **مرحلة المنتج الجديد:** تبدأ هذه المرحلة في بلد متقدم حيث التطور التقني والمهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة، وتتميز بالإنفاق الكبير. والتي يمثل فيها العمل من مهارة عالية المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة وبالذات المهارات العلمية.[3]

ب- **مرحلة نمو المنتج:** تتميز هذه المرحلة بالنمو السريع للمنتج وذلك بزيادة إقبال المستهلكين وظهور المنافسة التي قد تؤدي إلى لجوء الشركة المنتجة إلى الاستثمار في الخارج والبحث عن أسواق خارجية. حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات.

ت- **مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي):** وهي المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج التي لا يمكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء في البلد الأم أو في البلدان المتقدمة التي انتقل إليها. ويتمتع المنتج بالثبات والاستقرار.

2- نظرية التنوع في التجارة الخارجية:

إن بروز التنوع كسبب لقيام التجارة الخارجية نتيجة التطور الحاصل في المبادلات التجارية الخارجية، وزيادة حجم التبادل الدولي بالنسبة للإنتاج العالمي وسيطرة الدول المتقدمة على الحصة الأكبر من حجم التجارة الخارجية على حساب انخفاض حصة الدول النامية من هذه التجارة، حيث تمثل هذا التنوع في أن دول معينة تنتج ذات السلعة وتستوردها في آن واحد، لأن الأنواع التي تنتجها تختلف على الأنواع التي تستوردها. وبالتالي فإن هذه النظرية لا تفسر التجارة الخارجية على أساس ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج أو التفوق التكنولوجي ولكن استنادا إلى

[1] عطا الله علي الزبون، مرجع سابق، ص 109-110

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 61-63-64

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 84

اختلاف مستويات الأذواق المرتبطة بالقدرة الشرائية العالية. إلا أن ما يعاب على هذه النظرية أنها لم تبين أسباب هذا التنوع.[1]

وصاحبا هذا النموذج هما كروجمان ولانكاستر، حيث يفترضان وجود دولتان تنتجان سلعة متجانسة وهذه السلعة كثيفة العمل وعدد آخر من السلع البديلة كثيفة رأس المال ، والسبب في إنتاج هذه الأنواع المختلفة من السلع كثيفة رأس المال هو لتلبية حاجيات ورغبات المستهلكين المختلفة حيث أن أذواق المستهلكين متنوعة.[2]

3– التجارة الخارجية في ظل المنافسة غير التامة:

لقد قامت نظريا التجارة الخارجية وخاصة نظرية الميزة النسبية لريكاردو ونظرية هيكشر–أولين على افتراض ثبات وفرات الحجم الاقتصادي وظروف المنافسة التامة، لكن الواقع غير ذلك فهناك حالات تمتاز بوفرات الحجم مع تخفيض متوسط كلفتها وهو ما يسمى بفورات الحجم المتزايدة(قانون تناقص كلفة الفرصة البديلة).[3]

ومع افتراض تزايد وفرات الحجم الاقتصادية سيكون من مصلحة كل دولة التوسع في انتاجها وبالتالي المساهمة في زيادة الانتاج العالمي وكذلك التبادل الدولي عن طريق التجارة.[4]

وأكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع ومتمايز بعض الشيء وليس متجانسا، وكثير من المنتجات المتداولة ضمن التجارة الدولية هي منتجات متنوعة من نفس الصناعة كالحديد والصلب والسيارات والملابس وغيرها، فالدولة تصدر الحديد وتستورد الحديد في آن واحد، وتصدر السيارات وتستوردها كذلك كالولايات المتحدة واليابان مثلا، فالتجارة ضمن نفس الصناعة تعطي ميزة لأهمية اقتصاديات الحجم في الإنتاج. حيث أن المؤسسة المنتجة في كل دولة تستمد قوتها من المنافسة الدولة لمنتجات متنوعة ضمن نفس الصناعة.[5]

4– نظرية الفجوة التكنولوجية لبوزنر:

ارجع بوزنر التفوق التجاري للدول المتقدمة إلى التقدم التكنولوجي والاختراعات الحديثة مما يعطيها ميزة نسبية في التجارة الخارجية وتستمر هذه الميزة فترة من الزمن وتبقى تلك السلعة أو الخدمة من احتكار تلك الدولة حتى تظهر سلعة تحل محلها بعد أن تأخذ وقتا كافيا من عملية الإشباع للمستهلكين.[6]

فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق[7]:

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 87–90

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 52

[3] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص 42

[4] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 39

[5] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014، ص 130–131

[6] عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2015، ص 122

[7] بن سليمان محمد، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2016 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2020، ص 47

- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي التي تؤدي إلى اكتساب هذه الدولة ميزة نسبية دون غيرها من الدول؛
- إن الاختلافات الدولية في المزايا النسبية تمكن الدولة التي تتميز بالتفوق التكنولوجي من انتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية عن غيرها من الدول الاخرى التي لم تشهد تغيراً في مستويات التكنولوجيا؛
- دخول الدول بمنتجات جديدة تتمتع بالتفوق التكنولوجي إلى الأسواق الدولية.

تعتبر هذه النظرية الاختراعات التكنولوجية هي المحدد الرئيسي لطبيعة ونوع التجارة الخارجية في السلع الصناعية وهناك ثلاث فجوات هي:[1]

- **فجوة الطلب**: تتمثل في الفترة الزمنية بين ظهور السلعة في الدولة المخترعة وبداية تسويقه في الخارج
- **فجوة التقليد**: تتمثل في الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في بلد المنشأ وبين بداية الإنتاج في الخارج
- **الفجوة التكنولوجية**: تتمثل في الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد.

المطلب الثالث: السياسات التجارية بين التحرير والحماية

يخضع قطاع التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى مجموعة من التشريعات و اللوائح والاجراءات التي تستخدمها الدولة لضبط العلاقات التجارية مع الخارج، و التي تحدد طبيعة ونمط هذه العلاقات بين التحرير أو الحماية وفق النظام الاقتصادي السائد.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية

1– مفهوم السياسة التجارية:

تعتبر النظم الاقتصادية السائدة واختلافها وتطورها من بلد إلى آخر عاملا مهما في تحديد مفهوم السياسة التجارية، ويرجع هذا الاختلاف إلى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة، فتخصص لها أدوات معينة قصد تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

كما يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بمجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، كما تمثل اختيار بلد معين في علاقاته التجارية مع الخارج بين الحرية أو الحماية.[2]

وهي مجموعة التشريعات واللوائح التي تضعها الدولة بصفة رسمية لتنظيم التجارة الخارجية وفقا للسياسة الاقتصادية المتبعة[3]. ولاشك أن هذه الإجراءات والتشريعات والوسائل تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها

[1] مروان عبد الله ذنون، مرجع سابق، ص 97

[2] رضا عبدالسلام، مرجع سابق، ص 77

[3] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية– مصر، 2009، ص 381

وأوضاعها وإمكانياتها واحتياجاتها ودرجة تطورها الاقتصادي وطبيعة نظامها الاقتصادي والهدف الذي تريد تحقيقه[1].

وتعرف بأنها:" مجموعة الإجراءات والقوانين التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف المسطرة وفق الموجهة المحددة التي تختارها في علاقتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".[2]

2– أهداف السياسة التجارية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية نذكر منها:[3]

أ– الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- تنمية الإيرادات العامة الدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية؛
- توفير الظروف الملائمة للصناعات الناشئة وحمايتها؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كحالات الانكماش والتضخم.

ب– الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في :

- توفير الحماية لبعض الفئات الاجتماعية كمصالح الفلاحين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
- إعادة توزيع الدخل بين الفئات والطبقات المختلفة.

ت– الأهداف الاستراتيجية: وتتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

الفرع الثاني: صور السياسات التجارية:

إن اختيار الدول للسياسة التجارية الملائمة بين التقييد أو التحرير تخضع لعدة عوامل أهمها طبيعة النظام الاقتصادي السائد فالأنظمة الاقتصادية الاشتراكية أو الشمولية تميل إلى تطبيق سياسة تجارية مقيدة، في حين نجد أن الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية تعتمد السياسات التجارية التحررية، وكذلك التوجهات الدولية التي فرضتها المؤسسات الدولية بتبني معظم دول العالم التجارة الحرة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 131

[2] مروان عبد الله ذنون، مرجع سابق، ص 222

[3] جميل محمد خالد،، مرجع سابق، ص 222-223

1– سياسة تحرير التجارة:

يقصد بسياسة التجارة الحرة :" ترك التجارة حرة دون تدخل أو تقييد، من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات، حركة رؤوس الأموال، وسواء كانت التجارة منظورة أو غير منظورة".[1] وتقوم سياسة حرية التجارة على مبادئ الفكر الرأسمالي الليبيرالي في أن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تعمل في ظل حرية اقتصادية حتى تصل إلى أفضل وضع ممكن، ومنه فإن كل دولة في ظل التجارة الحرة ستتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية وبأقل تكلفة بالنسبة للدول الأخرى بالإضافة إلى تكاليف النقل.[2]

ومنذ أواخر حقبة الثمانينيات إلى الآن هناك اتجاه متزايد في الدول النامية لقبول تحرير التجارة الخارجية وذلك نتيجة طبيعية أو رد فعل تلقائي للآثار الاقتصادية السيئة التي ترتبت على تقييد التجارة الخارجية، والتي تمثلت اختلالات الهيكل الاقتصادي وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وتزايد عجز موازين المدفوعات وتدهور أسعار العملات الوطنية وتراكم المديونية الخارجية في الدول النامية. مع تزايد ضغط الدول المتقدمة على البلدان المتخلفة بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي تقع تحت سيطرتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للقبول بسياسات اقتصادية إصلاحية تستهدف تحرير التجارة الخارجية من القيود المختلفة.[3]

حجج المدافعين عن حرية التجارة:

أ– اكتساب مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي: تتيح حرية التجارة الخارجية لكل دولة التخصص في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية[4]، ويؤدي هذا التخصص إلى انخفاض نفقات انتاج السلع إلى أدنى مستوى له على صعيد الاقتصاد الدولي؛

ب– رفع مستوى الأداء والجودة وتحقيق سيادة المستهلك: في إطار المنافسة الحرة بين المنتجين المحليين والأجانب تحفز حرية التجارة الخارجية على تنوع السلع وانخفاض أسعارها مما يمكن للمستهلك من الاختيار بحرية والاهتمام بعنصر الجودة.

ت– تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية وخلق فرص العمل: يبحث المستثمر الأجنبي على الأسواق الحرة لإقامة مشاريعه، حيث تكون البيئة محفزة من خلال حريته في استيراد مدخلات الإنتاج وتصدير الناتج وتحويل الأرباح إلى الخارج[5].

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 80-81

[2] عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، 2005، ص 51

[3] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية– مصر، 2009، ص 383-384

[4] محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 230

[5] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 86

ث– زيادة حجم المبادلات التجارية وتكثيف الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمنتجات المتعلقة بعملية التبادل الدولي[1]، وذلك لعدم وجود قيود على حركة السلع والخدمات أو إجراءات من شأنها الحد من حركة التجارة الخارجية؛

ج– محاربة القوى الاحتكارية في الأسواق الدولية.[2]

2– سياسة تقييد التجارة "السياسات الحمائية":

تتمثل بسياسة تقييد التجارة أو حماية التجارة الخارجية في مجمل القوانين والتشريعات التي تعتمدها الدولة بغية حماية سلعها وأسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية،[3] وهي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتخذة من أجل وضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية للحد من تدفق التجارة الدولية عبر الحدود الوطنية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[4]

حجج المدافعين عن سياسة تقييد التجارة :

أ– حماية الصناعة الوليدة أو الناشئة: التي تحتاج في المراحل الأولى من قيامها للمساعدة لكونها غير قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة الوافدة وبالتالي فإن فرض قيود على السلع الأجنبية يمكن الصناعات المحلية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية[5]؛

ب– توفير إيرادات مالية منتظمة للدولة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة[6]؛

ت– تنويع الهيكل الاقتصادي؛

ث– جلب الاستثمار الأجنبي المباشر : هناك أصحاب مشاريع يفضلون الاستثمار في البيئة المحمية

ج– توفير مناصب الشغل؛

ح– مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة وحماية الاقتصاد الوطني منها؛[7]

خ– تحسين وضعية الميزان التجاري من خلال لتركيز على زيادة حجم الصادرات والحد من الواردات عن طريق تشجيع التصدير وذلك بدعم المصدرين ومنح الإعانات اللازمة لهم[8]؛

---

[1] محمد راتول، مرجع سابق، ص 231

[2] مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 387

[3] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010، ص 318

[4] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 389

[5] جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 214

[6] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 224، ص 36

[7] كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2014، ص 63

[8] سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص 108

الفرع الثالث: السياسات الحكومية والتجارة الخارجية:

تقوم الحكومات بمجموعة من الإجراءات والقوانين والتشريعات والأنظمة والقرارات في سبيل تنظيم وتنسيق وتكامل العمليات التجارية بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتتولى الحكومات وضع تلك الأنظمة والتشريعات من خلال هيئات متخصصة أو وزارة التجارة والصناعة أو الوزارة المتخصصة في الاشراف على العلاقات التجارية مع دول العالم الخارجي. حيث يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مميزة ضمن النظام الاقتصادي لأي دولة نظرا لارتباطه بعامل السيادة، لذا تتبع الدولة مجموعة من السياسات من أجل المحافظة على مستوى تجارتها وخاصة المحفزة على منتجاتها المحلية وعدم إغراق أسواقها بالسلع الأجنبية.

تختلف وتتنوع الاساليب الاجراءات التي تنظم للتجارة الخارجية حسب طبيعة الفكر والمنهج الاقتصادي الذي تتبعه الدولة. ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى مايلي[1]:

أ- **الرسوم الجمركية:** وتعتبر الرسوم الجمركية إحدى السياسات الهامة التي تلجأ إليها الدول في تنظيم ة التجارة الخارجية وذلك بفرضها على حركة السلع والخدمات سواء من جانب الاستيراد أو التصدير وغالبا ما تكون على الواردات بهدف الحفاظ على المنتجات المحلية ورفع كفاءتها ومنع إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية

ب- **نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:** وذلك بفرض الحكومة حصص معينة من الواردات كحد أقصى، وهذه الحصة قد تكون عينية (تحديد الكمية المستوردة خلال فترة زمنية معينة)، وقد تكون قيمية (تحديد الحد الأقصى لقيمة الواردات خلال فترة زمنية محددة) أي القيمة النقدية لهذه الحصص.

ت- **الرقابة على الصرف:** تقوم السلطات من خلال الموازنة العامة بتوزيع المتاح من النقد الأجنبي في الدولة على الأبواب المحددة للتجارة الخارجية وذلك بتوجيهها إلى مقابلة الاستيراد للسلع أو الخدمات أو في تسديد الديون الخارجية مع تحديد أولويات استيراد السلع من الخارج.

ث- **تراخيص الاستيراد:** ويقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات قصد اقتناء سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

ج- **إعانات التصدير:** تقوم الدولة في إطار تشجيع الصادرات بدفع إعانات للمنتجين عن طريق إعانات عينية أو نقدية أو على أشكال وصور أخرى مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم.

ح- **سياسة الإغراق:** وهي عبارة عن بيع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار المحلية. وتتبع الدول سياسات الإغراق بالسلع والخدمات للأسواق كشكل من أشكال إعانات التصدير.

[1] عطاء الله الزبون، مرجع سابق، ص 25 و 31

الفرع الرابع: سياسات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

من أجل وضع السياسات التجارية السليمة ، لا بد تعتبر البيانات والمعطيات التي تعبر عن حجم المبادلات التجارية من واردات وصادرات وإعادة تصدير، وكذلك التدفقات المالية والاستثمارات الداخلة والخارجة ضرورية وهامة لصياغة سياسات تجارية سليمة ومعالجة الخلل إن وجد وتوجيهها بالطريقة الصحيحة، ولذلك تهتم كافة بلدان العالم بتوفير هذه البيانات لتوظيفها في رسم وتوجيه سياساتها التجارية، حيث تعرف هذه البنود بميزان المدفوعات،[1] الذي يلخص كافة المعاملات بين الدولة والعالم الخارجي.

1– اختلال ميزان المدفوعات والسبيل إلى علاجه

يمكن أن يحدث اختلال في ميزان مدفوعات الدول ويختلف بحسب طبيعته وخاصة المسجل في جانب العجز فهناك العجز المؤقت الذي يحدث نتيجة ظروف معينة تمر بها الدولة أو النشاط الاقتصادي سرعان ما يزول هذا العجز بزوال مسبباته، كالجفاف بالنسبة للمحاصيل الزراعية الذي يؤثر على حجم الصادرات أو انعدام الأمن الذي يعيق عملية التصدير وكوباء كورونا الذي تسبب في شل سلاسل التوريد.

وهناك العجز الدائم في ميزان المدفوعات وهذا ما تعاني منه أغلب الدول النامية والذي يحدث نتيجة ظروف جوهرية داخل هيكل الاقتصاد مما يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية من طرف الدولة لعلاجه، فالدول النامية المنتجة للمواد الأولية تعاني من انخفاض الطلب الأجنبي على صادراتها مما يؤدي إلى حدوث انخفاض نسبي في أسعار صادراتها ويقابله ارتفاع فاتورة وارداتها مع عدم توفر شروط التبادل التجاري لصالحها مما يحدث عجز دائم في ميزان مدفوعاتها واستنزاف احتياطياتها من العملة الصعبة مما يضطرها إلى اتخاذ تدابير لمعالجة هذا الاختلال وذلك بالحد من الواردات والاستغناء عن السلع الغير ضرورية أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية هذا العجز والبحث عن الحلول من خلال القيام بإصلاحات هيكلية في اقتصاداتها من شأنها إعادة التوازن لميزان المدفوعات أو على الأقل التخفيف من العجز المسجل بصفة دائمة.[2]

2– أنواع العجز في ميزان المدفوعات:

يمكن تصنيف العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية حسب طبيعة المعاملات الأساسية وذلك كما يلي:[3]

2-1- **العجز نتيجة التوسع في الواردات:** تزداد الحاجة إلى تغطية النشاطات الإنتاجية من المواد الأولية والسلع الوسيطية وقطع الغيار ومختلف التجهيزات نتيجة التطور السريع لاقتصاديات الدول في سبيل السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التقنيات التكنولوجية المتطورة من معدات وخبراء وتكوين الإطارات المحلية وكذلك التوسع في استيراد المواد الاستهلاكية

[1] حسين أحمد الحسين الغزو، الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص 123

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 278

[3] محمد راتول، مرجع سابق، ص 64-65

الأخرى لتلبية الحاجيات اليومية مما يستدعي توفير رؤوس أموال معتبرة لتغطية الواردات من السلع والخدمات التي يفتقر إليها القطاع الإنتاجي المحلي نتيجة ضعف الهيكل الإنتاجي الصناعي أو الفلاحي أو تزايد التعداد السكاني مع ظهور التضخم بسبب سوء الإدارة المالية والنقدية. مما يؤدي إلى العجز في ميزان لمدفوعات وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات الأجنبية الأخرى، ويكون هذا هو السبب الرئيسي في اختلال موازين مدفوعات غالبية الدول النامية.

2-2- **العجز نتيجة التوسع في تصدير رؤوس الأموال:** إن العجز المرتب عن انتقال رؤوس الأموال من قبل الدول الكبرى من أجل إقامة مشاريع استثمارية ضخمة خارج حدودها عن طريق شركاتها المتعددة الجنسيات قد يكون ظرفيا وذلك نتيجة العوائد الكبيرة التي يجنيها البلد الأصلي مما يساهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، لكن بالنسبة للدول النامية قد يحدث استنزاف لاحتياطي العملة عن طريق سداد الديون الخارجية وخدماتها والفوائد المترتبة عليها على حساب تغطية الواردات.

2-3- **العجز نتيجة زيادة المدفوعات أحادية الجانب:** والمتمثلة في الهبات والمساعدات والتعويضات الرأسمالية المدفوعة للغير دون مقابل وقد تؤثر على ميزان المدفوعات إذا كانت بمبالغ معتبرة.

الفرع الخامس: سياسات التجارة الخارجية في سوق الصرف الأجنبي:

لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها تستعملها في تسوية المعاملات الاقتصادية المحلية، غير أن هذه العملة الوطنية غير صالحة عندما يتعلق الأمر بالمعاملات على المستوى الدولي فلابد من إيجاد علاقة تربط العملات المحلية بمثيلاتها في الخارج وهذا ما يعرف بسعر الصرف، ويرتبط سوق الصرف الأجنبي ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وله تأثير جوهري في المبادلات الدولية، فالعملة الوطنية تتأثر بحركة الصادرات والواردات، فمن جهة تدعم الصادرات قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى فإن العملة الوطنية القوية تؤثر سلبا على الصادرات، حيث تصبح السلع المحلية أكثر كلفة على البلدان الأجنبية وبالتالي ينخفض الطلب الأجنبي عليها، وقد تتراجع الصادرات بسبب قوة العملة المحلية. أما الواردات فإنها تستنزف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية في الدولة، وقد تسهم العملة المحلية القوية في زيادة الواردات حيث تصبح السلع الأجنبية أقل تكلفة للمستوردين، ولوجود هذا الترابط بين سعر الصرف والتجارة الخارجية أصبح من الضروري الاهتمام بدراسة تقلبات سعر الصرف لمعالجة الاختلالات الناجمة عنها خاصة في قطاع التجارة الخارجية.[1]

[1] حسين أحمد الحسين الغزو، مرجع سابق، ص 114-115

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية

مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وازدياد زخمها وتسارع الدول لحجز مكانها داخل منظومة الاقتصاد العالمي دفع الكثير من الدول إلى التفكير في تشكيل تكتلات إقليمية لها أهداف مشتركة تستطيع من خلالها مواجهة التحديات والصعوبات الناجمة عن تعدد الفاعلين في الساحة الدولية وتضارب مصالح الدول المهيمنة على النشاطات الاقتصادية والتجارية الحيوية على مستوى العالم، وكذلك ابرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تستطيع من خلالها توسيع سياستها للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإقليمي

الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية والترتيبات الاقليمية الجديدة:

إذا كانت العلاقات الدولية قد شهدت في الآونة الأخيرة تطورات متلاحقة وظواهر متعددة، فإن هناك تطورا ملموسا وطاهرة واضحة فرضت وجودها على الساحة الدولية، ألا وهي تنامي تأسيس التكتلات الاقتصادية من اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة، وقد تحقق ذلك في جميع مناطق العالم، فلم تكد تخلو منطقة أو إقليم من وضع ترتيبات خاصة للتكامل الاقتصادي فيما بينها، وقد تأخذ هده الترتيبات شكلا مؤسسيا في صورة معاهدات، أو في شكل ترتيبات خاصة أكثر مرونة وإن لم تكن بالضرورة أقل فاعلية.

ولعل الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادية وثقافية وحضارية وتاريخية والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، هي من أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر، أضف إلى ذلك وارتباطا به وجود ترتيبات اقليمية جديدة تتكون في إطار هذا الاتجاه وتأثرا به وفي إطار السعي إلى تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة للدول المكونة لهذه الترتيبات الاقليمية وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تتشكل أو تشكلت.[1]

الفرع الثاني: أهم التكتلات الاقتصادية :

ولعل من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تكونت تقريبا، نجد أن هناك الاتحاد الأوروبي (**EU**) الذي اكتمل مع بداية 1994 ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية، والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية الذي ظهر منذ يناير 1949 وتطور في فبراير 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويعرف باسم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**NAFTA**)، وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية حيث تم توقيع اتفاقية السوق المشتركة بين دول أمريكا الجنوبية التي تضم كل من الأرجنتين، البرازيل، البارغواي والأرغواي. وهناك التكتل الاقتصادي في منطقة

[1] محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية اشكالية للتناقض أم للتظافر في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط، 2013، ص 229

شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجد ثلاثة محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة، والذي يبرز دور النمور الأسيوية ومعهم اليابان في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وهذه المحاور هي :

- المحور الأول : رابطة جنوب شرق أسيا المعروف باسم الاسيان ASEAN ويضم 10 دول؛
- المحور الثاني: جماعة التعاون الاقتصادي الأسيان المعروفة باسم أبيك APEC وتضم 12 دولة؛
- المحور الثالث: جماعة جنوب أسيا وشبه القارة الهندية والمعروفة باسم «سارك» وتضم 7 دول.

ويشكل الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند (بريكس) الآن واحدة من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وتمثل أكثر من ربع الناتج الاجمالي المحلي العالمي و 42 في المائة من سكان العالم. وشهدت مجموعة البريكس زيادة نفوذها الاقتصادي على مدى العقود الماضية، كمحركات للنمو العالمي والتجارة والاستثمار. منذ أن ابتكر Jim O'Neil الاسم المختصرBRIC ، في سنة 2001 توسعت المجموعة وعمقت تعاونها. وفي عام 2011، انضمت جنوب إفريقيا لمجموعة بريكس وتم قبول عضوية مصر واثيوبيا مؤخرا. على الرغم من أن الكتلة هي ترتيب غير رسمي، بدون ميثاق، إلا أنها بلورت طابعًا مؤسسيا من خلال مستوى عالٍ من التفاعل السياسي (مثل مؤتمرات القمة السنوية) وإنشاء مؤسسات اقتصادية مثل مصرف التنمية الجديد (NDB) والترتيب الاحتياطي للطوارئ (CRA)[1]

والأهم أن محاولات التعامل والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات تتراوح بين حرية انتقال السلع والخدمات بدون قيود تعريفية أو غير تعريفية، وإقامة بعض المشروعات المشتركة، وعقد اتفاقيات التبادل العيني للسلع بدون عملات، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر، فيما عدا التكتل الاقتصادي الممثل في الاتحاد الأوروبي الذي خطا خطوات أوسع وأكبر من ذلك. وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن التكتل الاقتصادي الاقليمي يكون أكثر فاعلية في تحقيق اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء، إذا ما كانت هذه الاقتصادات أكثر تطورا ومن ثم أكثر تكاملا على مستوياتها القطرية الخاصة، فكلما كان تجانس الاقتصادات المعنية فيما بينها أكثر ولكن عند مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية والتحول التكنولوجي والانفتاح الاجتماعي والتوافق السياسي فإن الاندماج الاقليمي يصبح أكثر واقعية ويحمل عناصر استدامته وهو يكرس مبادئ التكافؤ والتكافل والكفاية لجميع الأطراف. فمثلا كان الاتحاد الأوروبي قبل التوجه نحو الشرق أكثر تشابكا في علاقاته الاقتصادية البينية مما صار بعد ضم عدد من دول أوربا الشرقية، كما أن إشراك المكسيك في NAFTA جعل عملية التكامل الاقليمي لأمريكا الشمالية مما لو كان الأمر محصورا بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

[1] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), The BRICS Investment Report, United Nations, 2023, P 5

[2] شهاب محمود مجدي و ناشد عدلي سوزي ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص ص 41-43

وإن ما نخلصه من تجارب البلدان النامية في آسيا و أمريكا اللاتينية والكاريبية ومنها البلدان العربية منذ بداية الخمسينيات يكشف عن حالات شديدة الإحباط فبعد أكثر من ثلاثة عقود من اتفاقية السوق العربية المشتركة (في 13 أوت 1964) من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تمت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية (13 فبراير 1997) أي ارتدت عملية التكامل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى حسب نموذج B.Blassa.[1]

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي الإقليمي: يرى فينر (1950) أن أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي تجمع بين حرية التجارة وحماية التجارة والذي يرجع له الفضل في التأسيس النظري لفكرة التكامل الاقتصادي، حيث تقوم دول التكامل بإلغاء القيود التجارية بين الدول الأعضاء (حرية التجارة) بينما تفرض تقييد التجارة على الدول الأخرى (حماية التجارة).[2]

1– تعريف التكامل الاقتصادي :

هناك تباين في وجهات نظر الكتاب والباحثين الاقتصادين في وضع تعريف لمصطلح التكامل الاقتصادي، فمنهم من يرى أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية لبلدان مختلفة. وهناك من يرى أنه هو شكل من أشكال التعاون الاقتصادي.

يعرف التكامل الاقتصادي اصطلاحا، على أنه إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، أي صهر كافة القطاعات الاقتصادية المنتمية للبلدان الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، فتصبح كاقتصاد بلد واحد دون تمييز، حيث أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري و الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة.[3]

ويعرف الكاتب "**ب.بلاسا B.Blassa** " التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة. أما بوصفه حالة فإن في الإمكان أن يتمثل في انتفاء (اختفاء) مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[4]. كما أشار إلى أن التكامل الاقتصادي يفترض مقدما، توحيد السياسات النقدية والمالية و الاجتماعية، إضافة إلى إنشاء سلطة مشتركة.

---

[1] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 149–150.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 115

[3] محمد عادل قصري، آفاق التكامل الصناعي المغاربي في ظل التغييرات العالمية والإقليمية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قسنطينة2– عبد الحميد مهري، 2018، ص 42–43

[4] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البراوي ، دار النهضة، مصر، بدون سنة النشر، ص 10.

ويرى الاقتصادي "**جون. بيندر Pinder John**" أن التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء في دائرة التكامل الاقتصادي، وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية [1]

أما "**تنبرجن Tinbergen**"، فيلخص وجهة نظره حول تحديد مفهوما لمصطلح التكامل، في أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة كافة العقبات والحواجز التي تحول دون تطبيق هذا التعاون[2]. كما عرف هذا الكاتب التكامل على أساس احتوائه على جانبين، الأول سلبي والثاني إيجابي حيث أشار إلى أن التكامل في جانبه السلبي يؤدي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية فتمكن في الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم التناسق والتجانس في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول و الانتقال.

أما الكاتب "**Salvation Our**" فيرى أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن وسيلة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول الاتحاد، ويعرفه على أنه صورة من صور التعاون الاقتصادي على مستوى دولي و يتضمن أحد الأشكال التالية: منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادي . كما أشار إلى أن التكامل الاقتصادي وبمختلف أنواعه يهدف إلى تحقيق خاصيتين، الأولى متمثلة في المساعدة على زيادة التخصص ومن ثم زيادة حجم التبادل بين الدول من خلال إلغاء القيود على التجارة، أما الخاصية الثانية فتتمثل في التمييز في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى .[3]

ويعرف الكاتب "**لبيب شقير**" التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول " تحدد درجاته المتصاعدة . والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الوحدة الاقتصادية، حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف.[4]

ولقد أشار هذا الكاتب إلى ضرورة توفر الإرادة السياسية الواعية لدى أطراف التكامل، وهذا كشرط أساسي لإقامة تكتل اقتصادي، إضافة إلى التنازل عن بعض سلطات الدولة العضو لصالح التكتل ككل.

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف شامل ودقيق لمصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي إلا أنه يمكن تقديم التعريف التالي الذي يعتبر المفهوم الأكثر اتساعاً :

---

[1] محمد عادل قصري ، نفس المرجع، ص 43.

[2] فؤاد أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004، ص 6

[3] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص8

[4] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص 44.

ويعرف التكامل الاقتصادي كذلك، على أنه شكل من أشكال التعاون والتنسيق وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول مختلفة، وهو عبارة عن عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر، يتم الاتفاق فيه على إزالة كافة الحواجز والقيود على حركة التجارة الدولية، وانتقال عناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية. كما يتضمن إيجاد نوع من تقييم العمل بين دول الأعضاء بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، والتي تهدف في الأخير إلى تحقيق معدل نمو مرتفع .

2– صور التكامل الاقتصادي الإقليمي

تشير نظرية التكامل الاقتصادي بمنهجها التقليدي إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمر بعدة مراحل رئيسية مختلفة، تبدأ بمرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة وتنتهي بمرحلة التكامل الاقتصادي التام أو ما يسمى بالوحدة الاقتصادية.

الجدول رقم (1–1) : مراحل التكامل الاقتصادي

صيغ التكامل	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الجمركية	حرية إنتقال عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
منطقة التجارة الحرة	✓				
إتحاد جمركي	✓	✓			
سوق مشتركة	✓	✓	✓		
إتحاد إقتصادي	✓	✓	✓	✓	
وحدة إقتصادية	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر : محمد عادل قصري، آفاق التكامل الصناعي المغاربي في ظل التغييرات العالمية والإقليمية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قسنطينة2– عبد الحميد مهري، 2018، ص 52.

ويلخص الاقتصادي **بيلاسا بلاسا** مراحل التكامل الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول أعلاه، حيث نلاحظ أنه كلما ارتقت العلاقة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي إلى مستوى أعلى كلما زادت درجة التكامل بينهم .وفيما يلي سوف نعرض مضمون كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي .

2–1– منطقة التجارة الحرة

تعتبر منطقة التجارة الحرة أبسط أشكال التكامل الاقتصادي، وأولى خطوات طريق التكامل. وفيها يتم عقد مجموعة من الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة فيما بينها

على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي التي تم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة. مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع باقي دول العالم غير الأعضاء في الاتفاقية، مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركة المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي دول العالم.

وتنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء لذلك يقتصر في هذه المرحلة على منتجات معينة زراعية وصناعية فقط. ويترتب على إقامة منطقة تجارة حرة عدة أثار يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

أ– إعادة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بأن تخصص كل دولة في منتجات ترتفع فيها كفاءاتها الإنتاجية، والتي يتم توجيهها إلى التصدير البيني وتساهم في رفع مستوى الدخل فيها؛

ب– إحداث تخفيض عام في القيود الجمركية، نظرا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وجعل المناخ أكثر ملائمة لتوحيد الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول؛

ت– ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك وذلك نظرا للانخفاض الذي يطرأ على الأسعار؛

ث– يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى تراجع قيمة الضرائب غير المباشرة الناتجة، ومنه سوف تلجأ الدول المعنية إلى فرض الضرائب المباشرة على الدخول التي تتولد من الأنشطة التي تتوسع نتيجة تقسيم العمل وهو أسلوب يجعل الهيكل الضريبي أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، وأنسب للهيكل الاقتصادي الأكفأ الذي ينشأ في ظل التكامل.

ومن أهم مميزات وأهداف إقامة منطقة التجارة الحرة، إقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى. كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى إستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول .إضافة دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص عمل داخل المنطقة وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية معينة من 10سنوات إلى 15سنة يتم من خلالها إزالة العقبات والرسوم الجمركية إلى أن تصل إلى الصفر.

2–2- الاتحاد الجمركي: ويمثل المستوى الثاني من التكامل الاقتصادي ويضم منطقة تجارة حرة بالإضافة إلى سياسة تجارية مشتركة للدول الأعضاء تجاه دول أخرى. ولا يطرح الاتحاد الجمركي مشكلة قواعد المنشأ التي تميز منطقة التجارة الحرة. حيث كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي تشكلت في مارس

[1] محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،2000، ص 63.

1957 من قبل ستة دول (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) في البداية عبارة عن اتحاد جمركي[1].

2-3- السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي، وتتضمن إضافة إلى ما يحققه الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء، وتطبيق سياسة جمركية موحدة اتجاه دول العالم الخارجي فإنه يتم تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من قطر إلى أخر داخل السوق ، أي انتقال رأس المال والعمل و حرية ممارسة المهن ومزاولة النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء، وهذا ما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود .

وتتكون السوق المشتركة من شبكة الأسواق سواء ما يتعلق منها بالسلع والخدمات أو عناصر الإنتاج يتم من خلالها تفاعل قوى السوق بالطلب والعرض لعناصر الإنتاج، ويأتي تحقيق هذه المرحلة بعد تحقيق تقارب بين مستويات النشاط الاقتصادي للدول المتكاملة سواء بإنجاز إتحاد جمركي أو إحداث تنمية تكاملية تشمل دول الأعضاء.

وتنطوي عملية إقامة سوق مشتركة على عمليتين متتاليتين [2]:

أ– إتباع سياسات واتخاذ الإجراءات التي تكفل حرية انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى المنتجات مع العمل على إزالة الفوارق بين عناصر الإنتاج، سواء ما يرجع لإعتبارات إقتصادية كالسياسات المؤثرة في نظم توزيع عائدات عناصر الإنتاج أو غير الإقتصادية كالمؤهلات العملية وقواعد ممارسة المهن؛

ب– إدارة شؤون الأسواق الموحدة، وتطبيق السياسات التي تمكن الدول الأعضاء من التصدي ومواجهة التقلبات الدورية ومعالجة التغيرات العارضة وما يمكن أن يترتب عليها من إختلالات إقليمية تؤثر سلبا على أسس توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء.

تتطلب مرحلة السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات التجارية إلى تنسيق سياسات أخرى متعلقة بعناصر الإنتاج كسياسة الإستخدام وسياسات الأجور، وهذا من أجل منع تدخل الدول بشكل ينقل الخلل من دولة إلى أخرى، كلجوء بعض الدول إلى رفع الأجور كوسيلة لحل مشكلة نقص اليد العاملة

[1] E.Nyahoho , P.P. Proulx, LE COMMERCE INTERNATIONAL, Presses de l'Université du Québec, 3e édition, 2006, P 244

[2] محمد محمود الامام، نفس المرجع السابق، ص 99.

على حساب دول أخرى في الإقليم، ونفس الأمر ينطبق على باقي عناصر الإنتاج وخاصة عنصر رأس المال، ويتطلب هذا التنسيق توفر ثلاثة عناصر وهي :

- ✓ المشاركة الشعبية على إعتبار التأثير المباشر لهذه السياسات على المواطنين؛
- ✓ وضع سياسات تسمح بتحقيق مزايا متكافئة بالنسبة لكل الاقتصاديات المشاركة؛
- ✓ الموازنة بين دور السياسات في رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتصحيح ما قد يتعرض له من اختلالات، ومتطلبات تحقيق أهداف التجمع التكاملي ومصالح باقي الأعضاء.

تشمل مرحلة السوق المشتركة بداية ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية، أو ما يسمى بتكامل السياسات، حيث يتم التزام الدول المتكاملة بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في التكامل، وبالتالي تبدأ عملية تقليل تحكم الدول في وضع السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني. ونظرا إلى هذا الحجم من التماسك يصف الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة بالتكامل العميق.

وبرغم من الدرجة التكاملية المتقدمة لهذه المرحلة إلا أنه قد يظهر التفاوت في درجة استفادة الدول من الاتحاد، حيث تستفيد الدول الأكثر تقدما من غيرها المشتركة في الاتحاد، وذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجلب كل من رأس المال والعمل الكفء نحو الأقاليم المتقدمة.

ومن أمثلة السوق المشتركة، السوق الأوروبية المشتركة، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، السوق العربية المشتركة، السوق المشتركة لشرق إفريقيا، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا".

2-4- الاتحاد الاقتصادي:

تتجاوز هذه المرحلة ما تحققه السوق المشتركة من إلغاء للقيود على التجارة وإنتقال عناصر الإنتاج قدر أكبر من خطوات التكامل الإيجابي، وذلك بإحداث تنسيق في السياسات الاقتصادية المختلفة، كالسياسات النقدية والمالية والزراعية والصناعية...الخ، من أجل القضاء على التمييز في المعاملة الناشئة عن اختلاف هذه السياسات بين الدول الأعضاء .

كما تتطلب هذه المرحلة ضرورة إدارة شؤون الاقتصاد الموحد بأساليب الإدارة التي تلجأ إليها الدول في تسيير شؤونها الاقتصادية، والأساليب المعتمدة من طرف دول الجماعة في تسيير الشؤون الاقتصادية، كالتدخل في النشاط الإنتاجي من عدمه أو الاكتفاء بتنسيق السياسات الاقتصادية المستخدمة كأداة توجيه نشاط القطاع الخاص.

وتأخذ عملية التوفيق بين السياسات فيما بين الدول المتكاملة صورتين هما [1]:

[1] محمد محمود الامام، نفس المرجع السابق، ص 177.

أ– توحيد السياسات: ويتمثل في التزام الدول الأعضاء بسياسة واحدة بغض النظر على مدى تأثيرها على بعض الدول المتكاملة؛

ب–تنسيق السياسات وفيه يتم إزالة كل الإجراءات من السياسات الوطنية التي من شأنها أن تحدث تعارض ومجال للتضارب بين مختلف السياسات. أو ينشأ من خلالها اكتساب مزايا خاصة تحصل عليها دولة على حساب الباقين.

وهي عملية تنسيق السياسات بغية تحقيق الأهداف المشتركة ومراعاة الأوضاع الخاصة بكل بلد، بحيث تكون السياسات أفضل ما يمكن اختياره من أجل الاقتراب من الأهداف المشتركة.

ويمكن تلخيص مضمون الاتحاد الاقتصادي في ما يلي :

أ– إلغاء كافة القيود أمام انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء دول العالم الخارجي؛

ب– حرية انتقال عناصر الإنتاج من بلد عضو إلى آخر.

ج– تحقيق تنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية و الاجتماعية للدول الأعضاء.

2–5– الوحدة الاقتصادية:

وهي تعتبر أقوى صور التكامل الاقتصادي وأخر مرحلة من مراحل بنائه، ففيها لا يكتفي بتحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء مع توحيد التعريفة الجمركية إزاء التعامل في العالم الخارجي، وكذلك تحرير تنقل عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء في التكامل والعمل على تنسيق السياسات، بل يجري توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والضريبية والاجتماعية، بحيث تتحول الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد، ذو مؤسسات اقتصادية وسلطة عليا تتولى مسؤولية إدارة شؤون الإقليم في المجال الاقتصادي وتكون قراراتها ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، وتتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الاقليمية العليا فوق الوطنية، وهذا ما يعكس حقيقة الوحدة الاقتصادية .

إضافة إلى المراحل السابقة، هناك من الكتاب من يضيف صورة أخرى من صور التكامل الاقتصادي وهي اتفاقيات التجارة التفضيلية، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول يتضمن إنتهاج هذه المجموعة أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، وبمعنى أخر الاتفاق على ترتيبات يتم بمقتضاها تخفيف القيود وتخفيض الرسوم الجمركية على جميع أو بعض الواردات التي يكون مصدرها الدول الأطراف في الاتفاقية مقارنة بتلك المفروضة على الواردات ذاتها التي يكون مصدرها من دول غير منضمة إلى الاتفاقية، مع الإشارة أن هذا التخفيض يكون من جانب واحد .

ويمكن تلخيص مراحل التكامل الاقتصادي الخمس السابقة، والمقترحة من طرف الاقتصادي الامريكي **بلاسا** بصياغة نظرية الوظيفية الجديدة، في ثلاثة مراحل رئيسية، تبدأ المرحلة الأولى في مجالات التجارة أو ما يعرف بتكامل التجارة، ثم يضيف تكامل عناصر الانتاج، وفي الأخير يضيف إليهما تكامل السياسات. وما يجمع بين هذه الصور جميعا أنها تحقق التكامل من خلال الأسواق المختلفة، كأسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج والأدوات المستخدمة في إدارة هذه الأسواق، وهي أدوات السياسة الاقتصادية كما هي معروفة في الاقتصادات التي تعمل وفق نظام السوق، ولذلك فإن هذا المنهج يعتبر تكامل عن طريق السوق وآلياته.

وعلى العموم فالتكامل الاقتصادي وبمختلف أشكاله وصوره يعتبر وسيلة تساعد على تحقيق التنمية الوطنية، وتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، ويشترط في ذلك ضرورة إصلاح الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء أولا، ثم يتم تنسيق الاستثمارات وتوزيعها بين الدول الأعضاء بالشكل الذي يتناسب مع حجم الموارد والخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد .

وتجدر الإشارة كذلك إلى ضرورة التفرقة بين نوع التكامل الاقتصادي في الدول النامية والدول المتطورة. فبالنسبة للدول النامية يعتبر التكامل فيها تكامل تنموي، أي أنه يتخذ كوسيلة لتنمية الدول الأعضاء ومن ثمة رفع مستويات المعيشة لديها.

أما بالنسبة للدول المتطورة، فيمثل التكامل تكامل تبادلي، يهدف إلى زيادة المبادلات التجارية بين الأقطار الصناعية والتي تتسم بتطور لاقتصاداتها، وذلك من أجل الحفاظ على مستويات الرفاهية المرتفعة لديها.[1]

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية للتجارة الخارجية

الفرع الأول: اتفاقيات الجات

خلال الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا في تطوير الخطوط العريضة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب. تم التفاوض على تفاصيل الخطة في يوليو 1944 في مؤتمر بريتون وودز والذي تم على إثره إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي، غير أن المؤتمر أشار أيضاً إلى ضرورة إنشاء منظمة دولية ثالثة في مجال التجارة الدولية[2].

قبل التطرق لنشأة وأهداف الجات لابد من الإشارة إلى أنه توجد ثلاث أجهزة رئيسية تسيطر وتتحكم بالاقتصاد العالمي وفقا للنموذج الاقتصادي الحر وهي:

[1] محمد عادل قصري، مرجع سابق، ص 58

[2] KENNETH A. REINERT, AN INTRODUCTION TO INTERNATIONAL ECONOMICS New Perspectives on the World Economy, Cambridge University Press, New York, 2012, P 94

- ✓ **صندوق النقد الدولي F.M.I**: الذي تأسس بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام 1944 مكلف بمعالجة الاختلالات التي قد تنشأ في موازين المدفوعات باعتباره مصرف عالمي يضع موارده في متناول الدول الأعضاء لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو القصير الأجل في موازين مدفوعاتها.
- ✓ **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**: للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية في الدول الأعضاء فيه بتقديم قروض التنمية طويلة الأجل.
- ✓ **منظمة التجارة الدولية** ITO: اقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي في هافانا الذي أقر ضرورة مساهمة الدول المتقدمة في تنمية اقتصاديات الدول المتضررة، لكن باءت الجهود بالفشل فتراجعت الدول الغنية عن تطبيق ماجاء في ميثاق هافانا، وأقرت بتأسيس اتفاقية تهتم بالتجارة الدولية باعتبارها تعاقدا متعدد الأطراف ينشئ قواعد للسلوك في مجال التجارة الدولية.

حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1945، التفاوض حول معاهدة للتجارة متعددة الأطراف مهمتها تخفيض التعريفات الجمركية بين البلدان المشاركة في هذه المعاهدة بعدما تعثرت الجهود الرامية إلى تأسيس منظمة دولية متعددة الأطراف على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وفي خضم المفاوضات الجارية حول ميثاق هافانا، دخلت المفاوضات حول امكانية إبرام اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن تخفيض التعريفات الجمركية بكل قوة في مؤتمر جنيف عام 1947 وتوجت هذه المفاوضات بالاتفاق على قيام التعرفة الجمركية والتجارة (الغات) لتكون اتفاقية مؤقتة إلى حين تأسيس منظمة التجارة الدولية، وشملت عدة قضايا متضمنة في فصل السياسة التجارية (الفصل الخامس) في ميثاق هافانا، وقد وقعت على هذا الأساس 23 دولة منها 11 من الدول النامية في يناير 1948 وقد شكلت أساس للتعاون المشترك في مجال التجارة الدولية وبصفة مؤقتة دامت أكثر من أربعة عقود.

ومن أهم القواعد والمبادئ العامة التي تضمنتها اتفاقية الغات (GATT):

- ✓ تخفيض التعريفة الجمركية والالتزام بتعميم المعاملة للدولة الأكثر رعاية؛
- ✓ التعهد بالتخلي عن استخدام الوسائل الحمائية في التجارة الدولية وتحريرها؛
- ✓ التعهد بعدم استخدام قيود تمييزية وتجنب سياسة الإغراق؛
- ✓ الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية والتعهد بعدم دعم الصادرات؛
- ✓ إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات؛
- ✓ إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالة الطوارئ؛
- ✓ المعاملة التمييزية والأكثر تفضيلا للدول النامية.

الفرع الثاني: جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات): أصبحت مفاوضات الغات متعددة الأطراف بين الدول الحليفة بعدما كانت تتم بشكل ثنائي بين الشركاء التجاريين، وقد خاضت ثمانية جولات منذ 1947 إلى غاية جولة أورغواي، والتي تمثلت فيما يلي[1]:

- ✓ مفاوضات جنيف 1947 وضمت 23 دولة
- ✓ مفاوضات أنسي 1949 وضمت 13 دولة
- ✓ مفاوضات توركواي 1951 وضمت 38 دولة
- ✓ مفاوضات جنيف 1956 وضمت 26 دولة
- ✓ مفاوضات ديلون 1960-1961 وضمت 26 دولة
- ✓ جولة كيندي 1964-1967 وضمت 62 دولة
- ✓ جولة طوكيو 1973-1979 وضمت 102 دولة
- ✓ جولة أورجواي 1986-1994 وضمت 123 وتم على إثرها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية.

بين عامي 1946 و1994، وفرت اتفاقية الجات إطارًا لعدد من "جولات" المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وكان آخرها جولة أوروغواي. وتأتي هذه الجولات إلى جانب جولة الدوحة التي ترعاها منظمة التجارة العالمية[2].

منذ إعلان نتائج جولة أورغواي وقيام منظمة التجارة العالمية في يناير 1995 اختلفت الآراء وتعددت الاجتهادات حول آثارها الحالية والمستقبلية، خاصة على الدول النامية، انتهت جولة أورغواي بالتوصل إلى مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تحكم التجارة الدولية في مجالات ثلاثة: التجارة في السلع والتجارة في الخدمات ، والجوانب التجارية في مجالات حقوق الملكية الفكرية، كما توصلت إلى اتفاق خاص بإقامة منظمة التجارة العالمية لتصبح المنظمة الدولية المعنية بشؤون التجارة الدولية والتي تسهر على تطبيق مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها.[3]

وتكون منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتعامل مع القواعد التي تحكم التجارة بين البلدان. وتقع في قلب المنظمة اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تفاوضت عليها ووقعت عليها معظم القوى التجارية في العالم وصدقت عليها برلماناتها. والهدف من ذلك هو التشجيع قدر الإمكان على حسن سير العمل وإمكانية التنبؤ وحرية التجارة.

[1] منظمة التجارة العالمية، الموقع الرسمي عبر الانترنت https://www.wto.org/ تاريخ الاطلاع 2024/03/16

[2] KENNETH A. REINERT, Ibid, P 95

[3] محسن أحمد هلال، منظمة التجارة العالمية والاتفاقات المنبثقة عنها وانعكاساتها على الدول العربية، المكتبة الرقمية للأمم المتحدة، 1998، ص 1

الفرع الأول: التفضيلات الممنوحة للدول النامية داخل المنظمة:

ومن بين أعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم حوالي 164 عضوا، يوجد نحو ثلثا أعضائها من الدول النامية. وهي تلعب دورا بالغ الأهمية وحيوي داخل المنظمة ليس بسبب عددها، ولكن أيضا لأنها تحتل مكانا أكبر في الاقتصاد العالمي وتعتبر التجارة أداة رئيسية في جهودها الإنمائية. والدول النامية مجموعة متنوعة جدا من البلدان، وكثيرا ما تختلف وجهات نظرها وشواغلها اختلافا كبيرا. لذلك تسعى منظمة التجارة العالمية جاهدة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بثلاث طرق:

- ✓ تتضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية أحكاما خاصة للبلدان النامية
- ✓ لجنة التجارة والتنمية هي الهيئة الرئيسية التي تركز على عمل منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، إلى جانب عدد قليل من الهيئات الأخرى التي تتناول قضايا محددة، مثل التجارة والديون، أو نقل التكنولوجيا
- ✓ وتقدم أمانة منظمة التجارة العالمية المساعدة التقنية (في شكل أنشطة تدريبية مختلفة) أساسا إلى البلدان النامية.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية لاتفاقيات تحرير تجارة السلع:[1]

- ✓ تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجاتها كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، حيث سيؤدي الإلغاء التدريجي لحصص الواردات إلى زيادة نفاذ صادرات الدول النامية من هذه السلع إلى أسواق الدول المتقدمة؛
- ✓ حماية الحقوق التجارية الدول النامية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من الدول الأخرى من خلال الضوابط المستحدثة خلافا لما كان معمول به في اتفاقيات الجات؛
- ✓ إعطاء تفضيلات ومعاملات متميزة للدول النامية في كثير من الحالات بما فيها كفالة حماية الصناعات الوطنية؛
- ✓ زيادة حجم التجارة الدولية جراء تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الطلب سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية؛
- ✓ إعطاء فرص أفضل للدول النامية لحل منازعاتها مع الدول الأخرى من خلال إدخال تحسينات على آلية فض النزاعات؛
- ✓ تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات في الدول النامية نتيجة لزيادة المنافسة داخل أسواقها المحلية؛
- ✓ الاستفادة من خفض معدل الزيادة في التعريفة الجمركية حسب مرحلة انتاجها، حيث أصبح يقدر بـ 5.4 % بعدما كان 7% قبل توقيع الاتفاقية.

[1] محمد صفوت كامل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 203-205

الفرع الثالث: الآثار السلبية لاتفاقيات تحرير التجارة:[1]

- ✓ ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخاصة المواد الغذائية نتيجة إلغاء الدعم وتحريرها في الدول الصناعية والتي تشكل حصة مهمة في قائمة واردات الدول النامية؛
- ✓ ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة اتفاقيات حقوق الملكية ويترتب عنها من ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا؛
- ✓ زيادة واردات الدول النامية من السلع الأجنبية وعدم قدرة السلع المحلية على المنافسة؛
- ✓ عدم قدرة صادرات الدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة لارتفاع التعريفات الجمركية رغم محالة تخفيضها حيث أن التعريفات الجمركية المرتفعة والتي تزيد عن 12% هي التي تكون سارية على سلع الدول النامية؛
- ✓ انخفاض عائدات الرسوم الجمركية تؤدي إلى عجز في ميزانيات الدول النامية التي تمثل حصة معتبرة من مجموع إيراداتها؛
- ✓ تضرر الصناعات المحلية جراء المنافسة الشرسة من طرف المنتجات الأجنبية والذي يؤدي إلى تسريح العمال وغلق المصانع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتفصيل المستهلكين السلع الأجنبية على المحلية.

[1] محمد صفوت كامل، مرجع سابق، ص ص 206-211

المبحث الثالث: الإطار النظري للصادرات

كانت الحقبة الأولى من العولمة فترة دعم فيها توسع الاقتصاد العالمي عملية تكوين الدولة في كثير من النواحي، وخدم العصر الثاني للعولمة وظيفة مماثلة، مثل الدول المستقلة حديثًا التي تحررت من الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية في آسيا وأفريقيا، وتشكلت بلدان ما بعد الشيوعية المحررة حديثا مع زوال الاتحاد السوفياتي في التسعينات. ازداد دور الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير، وتطورت عملية الإنتاج وتوسعت عبر الحدود، مما أدى إلى تآكل بعض السلطة التنظيمية للدول. هذه هي أنواع العوامل التي لعبت دورًا في عصري العولمة، ولكن أحد القوى الدافعة المركزية هو محاولة توسيع الصادرات لدعم النمو الاقتصادي في الوطن. وكانت السياسة التجارية هي الأداة لتحقيق هذا الهدف.

المطلب الأول: ماهية التصدير

الفرع الأول: مفهوم التصدير

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتصدير ويمكن ذكرها كما يلي:

حيث تقوم عمليات الصادرات على بيع وتحويل سلع وخدمات إلى الخارج،

كما تعرف أيضا على أنها "انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية"[1].

وتعرف الصادرات أيضا بأنها "مبيعات السلع في الخارج، وبالمفهوم الكيتري تمثل الصادرات الحق في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تؤدي إل زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي"[2].

ويعتبر التصدير أحد الأساليب لاقتحام الأسواق الخارجية، ويقصد به:"قدرة الدولة وشركائها عل تحقيق تدفقات سلعية، وخدمية ومعلوماتية، ومالية وثقافية، وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة، وتوسيع ونمو وانتشار، وتوفير فرص العمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى والحصول على تكنولوجيات جديدة وغيرها ...الخ"[3]

وتعرف على أنها مجموعة السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها الى الخارج، وهي عبارة عن العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها المقيمون والغير مقيمين في البلد بصفة نهائية[4]، وبصيغة اخرى تمثل الصادرات انفتاحا اجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الامر الذي يؤدي الى زيادة دخل البلد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الاضافة التي تضيف قوة جديدة الى تيار الانفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف.

---

[1] نصيرة لعويطي، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014

[2] A.SILEM ,I.M. ALBERTINI, Lexique d'économie, DALLOZ, Paris, 4éme Edition, 1992, p272

[3] نصيرة لعويطي، مرجع سابق، ص 48

[4] Kada Akacem, comptabilities national, opu, Alger, 1990, p 138

الفرع الثاني: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي تبرز الأهمية البالغة للتصدير باعتباره ركنا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها[1]:

1- **الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري** : أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج

واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج ، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي :

- ✓ تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل ؛
- ✓ العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا؛
- ✓ تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- ✓ رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج؛
- ✓ تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة؛
- ✓ إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير؛
- ✓ إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور؛
- ✓ تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال اتباع نظام "الدروباك.

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد، 01، جامعة ورقلة، 2002، ص 6-7

2- **الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:** منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خلافا لما جاء به الفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.
أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا بنشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فأحد رواد الفكر الكلاسيكي وهو "آدم سميث" اهتم بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، وكان اهتمامه بهذا النشاط مبعثه اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس . وفيما بعد تمكن "ريكاردو" من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية، كما بين الأضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة . ورأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة الحمائية للتجاريين التي تستهدف الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري، وكان مبررهم في الدفاع عن حرية التجارة هو أن ترك الحرية الكاملة للتجارة سيؤدي في نهاية المطاف بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها وأن التخصص الدولي أو ما يسمى تقسيم العمل الدولي من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العالم بأسره مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب . وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية .فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير . ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث: عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين

إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم "Myrdal , Marx, Singer, Nurkse" " حيث أشار "Marx" إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة)، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي . أما" Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية – يتصف بعدم المرونة. ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها .وبالتالي يشير "ميرال" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، وهو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. أما " Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هدا ما يجعل اللجوء الى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

المطلب الثاني: محددات نمو الصادرات في الدول النامية

إن ما تحقق من تطور في صادرات الدول النامية من السلع المصنعة يكاد يقتصر على دول معينة والتي يطلق عليها بالدول المصنعة حديثا وبشكل خاص دول جنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي يجعلها تشكل حالة استثنائية لمعظم الدول النامية، التي تتميز بضعف قدرتها على انتاج السلع الموجهة للتصدير بل إن واردات من هذه السلع في تزايد مستمر وخصوصا من الدول المتقدمة سواء للأغراض الاستثمارية بسبب ضعف الصناعة المنتجة للسلع الرأسمالية التي تستخدم في الاستثمارات أو السلع الوسيطية ومستلزمات الانتاج التي تلبي حاجياتها الإنتاجية، مع زيادة وارداتها من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى أن الصناعات التي شيدت في الدول النامية هي صناعات ملوثة للبيئة وتحتل أدنى مستويات التطور التكنولوجي، كما أن المنتجات التي يتم تصديرها إلى الدول المتقدمة تواجه عقبات وعوائق تحد من نفاذها إلى أسواق هذه الدول وبالتالي إلى الأسواق العالمية وذلك بسبب خضوعها إلى إجراءات حمائية بحجة المحافظة على البيئة أو في ظل الترتيبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة مما

يحرم الكثير من الدول النامية من تحقيق مبتغاها من عملية التصدير وبالتالي الاستفادة من مكتسبات التجارة الخارجية.[1]

إن أهم ما يميز اقتصاديات الدول النامية وجود ظاهرتين متناقضتين معا في نفس الوقت تتمثل في التضخم والكساد وذلك لأسباب هيكلية والتي تتصل باختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل في الأهمية النسبية لقطاعات ونشاطات محدودة في توليد الناتج المحلي والدخل الوطني وفي توفير فرص العمل والعيش والصادرات، وعدم مساهمة معظم القطاعات والنشاطات الأخرى في تحريك عجلة الاقتصاد، حيث نجد أن الاهتمام مقتصر على الصناعات الاستخراجية وبالزراعة أحيانا ومنتجات ومحاصيل محدودة قد تنحصر في منتج واحد كما هو الحال في الدول النفطية حيث يحتل قطاع المحروقات الأهمية النسبية الكبيرة على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة للدول الزراعية، فنجد أن قطاع الصادرات يرتكز على الإنتاج الأولي أو المواد الأولية وعدد محدود من السلع المصنعة وذلك لضعف الصناعة التحويلية في الدول النامية التي تتيح لها تحويل المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى تستفيد من خلالها من القيمة المضافة االناتجة عن عملية التحويل[2]، مما يجعل العملية الإنتاجية في الدول النامية ضعيفة وتفتقر إلى الجودة والتنوع في السلع والخدمات التي من شأنها أن تغطي الطلب الداخلي وتتطلع إلى النفاذ للأسواق العالمية..

إن الاعتماد على السلع الأساسية ظاهرة من ظواهر البلدان النامية على وجه الخصوص. وقد اجتذب تحليل الاعتماد على السلع الأساسية اهتمام الاقتصاديين في مجال التنمية بالنظر إلى التحديات المرتبطة بهذه الخاصية. في الواقع، يرتبط الاعتماد على السلع بمشاكل مثل النمو البطيء، والهيكل الاقتصادي غير المتنوع، والتنمية البشرية المنخفضة، وتقلب الدخل، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والأمراض الهولندية، وعدم الاستقرار السياسي، وسوء الإدارة السياسية والاقتصادية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتنمية الاجتماعية المنخفضة، فضلاً عن التعرض الكبير للصدمات، بما في ذلك تلك الناتجة عن تغير المناخ والأوبئة مثل مرض فيروس كورونا لعام 2019[3].

وهناك محددات خارجية واخرى داخلية لتطور ونمو حجم الصادرات في الدول النامية:

الفرع الأول: المحددات الداخلية :تتمثل فيما يلي[4]:

1- **الهيكل الاقتصادي لهذه الدول** :يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من اهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم وهيكل صادرات الدول النامية، حيث اتسم الهيكل الاقتصادي للدول النامية بالتخلف واقتصر على

[1] فليح حسن خلف، المدخل إلى الاقتصاد، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2015، ص 262-263

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 207-208

[3] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), The Commodities and Development Report 2021: Escaping from the Commodity Dependence Trap through Technology and Innovation, United Nations, Geneva,2021, P XI.

[4] أحمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية – حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2016، ص 90-91

انتاج المواد الأولية وذلك بسبب هيمنة الدول الاستعمارية على موارد ومقدرات هذه الدول لإنعاش صناعاتها واتخاذها كأسواق رائجة لمنتجاتها الصناعية مما أدى إلى تأخر معظم الدول النامية عن تحقيق التنمية الاقتصادية ومواكبة الدول المتقدمة في لتطور الاقتصادي الحاص.

2- **دوال الانتاج** :ذكرنا ان صادرات الدول النامية تتمثل في القطاعات الاستخراجية والمنتجات الزراعية، ولذلك نرى ان مستوى الانتاج يتأثر بتقلبات خارجية بالنسبة للمنتجات الأولية كالنفط وبالظروف الطبيعية فيما يخص الانتاج الزراعي والمردودية مرتبطة خاصة بهذه الظروف عكس الانتاج الصناعي؛

3- **الضغوط السكانية** :ان أكثر الدول النامية تتميز بكثافة سكانية مرتفعة ومتزايدة ولذلك انحصرت معظم اقتصاداتها في قطاعات انتاجية لسد حاجياتها الداخلية، ولا يوجه نحو التصدير الا الشيء القليل من أجل تغطية نفقات الواردات من السلع الصناعية والغذائية؛

4- **معدل نمط الاستثمار** :تركز الدول النامية على ترقية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى، والتخطيط الامثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على ترقية الصادرات، والحد من الواردات للقضاء على عجز ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: المحددات الخارجية :وتتمثل فيما يلي[1]:

1– تطور طلب البلدان المتقدمة :عرفت السياسة الانتاجية للدول المتقدمة تغييرات مختلفة، مما ادى الى التأثير على صادرات الدول النامية. فبظهور الثورة الصناعية كان الطلب على الموارد الاولية مرتفعا مما ادى الى ارتفاع حجم الصادرات في هذه الدول، اما بالنسبة للوقت الحالي اختلف الامر حيث ان قيام تكتلات اقتصادية بين الدول المتقدمة ادى الى حصر التبادل فيما بينها كالاتحاد الاوروبي للتجارة الحرة الذي فرض نظاما احتكاريا على صادرات الدول النامية؛

2- **اتجاهات شروط التبادل الدولي وأثرها** :اثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد، فيوجد فريق يؤكد اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصاداتها على الانتاج الاولي، ويعتبرون ذلك أحد العتبات الاساسية في عملية التنمية. ويرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل الى عوامل كاملة في جانب العرض والطلب، ويعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامة التي تكمن وراء هذا التدهور حيث يؤدي الى الاستفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الاولية وكمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الاولية وكمستهلكة للسلع الصناعية

المطلب الثالث: استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: استراتيجية إحلال الواردات:

وهي استراتيجيات تنموية تبنتها العديد من الدول النامية، في الخمسينات والستينات، والتي قامت على التصنيع الموجه للسوق المحلي مع توقيع تعريفات جمركية وغير جمركية مرتفعة للصناعات المحلية، والذي كان هدفه

[1] محمد عبد المنعم واحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 124

كما يدل اسمه هو إحلال محل ما يتم استيراده من سلع صناعية من الخارج، وقد ميزت هذه الاستراتيجية محاولات التصنيع في العالم الثالث طيلة عقود منذ الحرب العالمية الأولى وربما حتى الثمانينات، ويسود الاعتقاد اليوم أن التصنيع الموجه محليا قد أثبت قصوره من زوايا عدة لعل أهمها هو أن الحماية المرتفعة والمستمرة للمنتجات المحلية تؤدي إلى ضعف أو تدهور الجودة والكفاءة، وبالتالي غياب القدرة على المنافسة في أي سياق اقتصادي حر، علاوة على إجبار المستهلك على شراء سلع منخفضة الجودة تحت شعار أنها محلية، ولعل أشد مواطن الضعف وضوحا في تلك الاستراتيجيات كانت هي عجزها عن توليد ما يكفي من العملة الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية مثل الآلات والأجهزة والماكينات وغيرها من المنتجات عالية المحتوى التكنولوجي، والتي تظل غالبية البلدان النامية في حاجة لاستيرادها من الخارج لعدم قدرتها على إنتاجها محليا، وقد كان هذا هو السبب الذي أدى لانهيار معظم تجارب التصنيع الموجه لإحلال محل الواردات بحلول السبعينات والثمانينات في معظم الدول النامية أو في البلدان التي قطعت شوطا أطول فيه مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتركيا والهند لأن القسم الأعظم من الواردات هو من مدخلات الإنتاج وليس سلعاً نهائية استهلاكية.[1]

تستلهم هذه السياسة التي طبقتها دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينيات– نظرية النمو المتوازن بالتركيز على إحلال الواردات بالتصنيع المحلي، مع تطبيق إجراءات دعم وإجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية.

إن من بين الأهداف المتوخاة من تطبيق هذه السياسة:[2]

- ✓ زيادة معدلات الادخار والاستثمار من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار؛
- ✓ إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة؛
- ✓ توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

إن سياسة إحلال الواردات وإن كانت قد سمحت لبعض الدول النامية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعة سنوات الستينيات كالبرازيل مثلاً التي غطى إنتاجها المحلي تسعة أعشار الاحتياجات من المنتوجات الصناعية، إلا أنها فشلت في إحداث الاقلاع الاقتصادي المأمول في العديد من الدول النامية وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

–ارتفاع حدة عدم العدالة الاجتماعية، فقد بينت دراسات ميدانية أجريت على بعض الدول التي طبقت هذه السياسة أنها أدت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين، وطبقة الملاك

[1] عمرو عادلي، إحلال محل الواردات، مقال تحليلي، مركز كير–كارينغي للشرق الأوسط، متوفر على الرابط https://carnegie-mec.org/2016/09/05/ar-pub-64473 تاريخ الإطلاع 2023/06/03

[2] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 104-102

وأصحاب رؤوس الأموال، حيث أن هذه الأخيرة انصب استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى إنتاج هذه السلع، ولكن دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية من هذه السلع، بسبب رغبة تلك الطبقة في شراء ما هو مستورد .

- لم تساعد في حل مشكلة البطالة بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجع الصناعة على الاعتماد المكثف على رأس المال على حساب اليد العاملة.

-تعميق التبعية للدول الرأسمالية في مجال السلع الرأسمالية، وبالتالي لم تحقق هذه السياسة هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت فقط تغييراً في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية.

-إهمال القطاع الزراعي مما نجم عنه عدم قدرته على تلبية احتياجات القطاع الصناعي من الغذاء ومن المواد الخام.

-اصطدام التوسع في الإنتاج بضيق السوق المحلية مع عدم إمكانية ولوج الأسواق الخارجية إما بسبب الحماية أو المنافسة الدولية الشديدة.

-مشكل التمويل الذي ظل يعتمد على الاقتراض والمساعدات الخارجية والتمويل بالعجز.

- استيراد التكنولوجيا الأجنبية بدل السعي إلى إنتاجها.

الفرع الثاني: استراتيجية تشجيع الصادرات:

خلص الفكر الاقتصادي من خلال العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيء وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع منها مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم على تحليل العلاقة بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر نمو الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة[1].

وترتكز سياسة تشجيع الصادرات على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد كمدخلات المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية، وتنتج سلعاً استهلاكية مصنعة أو نصف مصنعة إلى الأسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة، لذلك يطلق على هذه السياسة أحياناً سياسة إحلال الصادرات، أي إحلال الصادرات الحديثة (المصنعة) محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية .

تمتاز هذه السياسة عن سابقتها (سياسة إحلال الواردات) بـ[2]:

- ✓ تساهم في توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير.

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 9

[2] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص ص 104-107

- ✓ تعتمد على الأسواق الخارجية ولذلك يمكن الاستفادة من وفورات الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج، عكس سياسة إحلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية؛
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الدخل وأهداف زيادة حجم العمالة و .

تستند هذه السياسة التي تسمى أيضاً سياسة التصنيع من أجل التصدير خلفيتها من نظرية الامتيازات المقارنة لريكاردو التي تنصح بأن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يمتلك فيها مزايا نسبية ووفرة في عوامل الانتاج، ونموذج هارود– دومار الذي يعتبر قطاع التصدير قطاعا قائدا للنمو، بالإضافة إلى العديد من الدراسات التطبيقية التي أثبتت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي كدراسة Balassa عام 1978 التي أجراها على 11 دولة نامية استطاعت أن تنجز قاعدة صناعية، وبينت أن نمو الصادرات بنسبة 25% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي بمقدار 1%، وأيضا دراسة Ram سنة 1987 التي أجراها على 88 دولة نامية وأثبتت هي الأخرى صحة العلاقة الإيجابية بين المتغيرين المذكورين.

وتعمل استراتيجية التصنيع من أجل التصدير إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ ترقية وتنويع الصادرات والرفع من قدرتها التنافسية؛
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير؛
- ✓ تنمية القطاعات الصناعية والاستفادة من القيمة المضافة الناتجة عنها؛
- ✓ إعطاء ديناميكية للاستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الموجهة للتصدير.
- ✓ العمل على إنشاء قاعدة صناعية قوية؛
- ✓ الاعتماد على وفرة مدخلات الصناعة من المواد الأولية التي تملك فيها الدول النامية ميزة نسبية؛
- ✓ التوجه نحو الأسواق العالمية كبديل عن السوق المحلية صغيرة الحجم؛
- ✓ استيعاب التكنولوجيا واكتساب المهارات محليا؛
- ✓ توفير العملة الصعبة.

عرفت هذه الاستراتيجية عدة صعوبات وتحديات ميدانية رغم الإجراءات والتشريعات القانونية المعتبرة المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي والموارد المادية الكبيرة التي رصدت لها من طرف الدول النامية، نشير إلى بعضها فيما يلي:

- ✓ اختلال الهيكل الاقتصادي للدول النامية حيث يظهر ضعف مساهمة قطاع التصدير المتقدم تكنولوجيا في النهوض ببقية القطاعات المتخلفة وبالتالي ينعكس على تأخر الاقلاع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستهدفة؛
- ✓ عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب ظروف التبادل الدولي وممارسات الشركات متعددة الجنسيات، مما أثر سلباً على إيرادات الدول النامية من العملة الصعبة؛

- ✓ عدم احراز الدول النامية تقدما تكنولوجياً يمكنها من التخلص من التبعية ومواكبة الدول المتقدمة ومسايرة التطور التكنولوجي المتزايد؛
- ✓ ارتباط إنتاج هذه الصناعات بتقلبات الطلب على منتجاتها في اقتصاديات الدول الأجنبية.
- ✓ التمويل باعتماد القروض الخارجية وما نجم عنه من تفاقم المديونية.
- ✓ الوقوع في فخ التضخم، إذ لجأت الدول النامية من أجل زيادة صادراتها إلى تخفيض عملتها الوطنية، ومعلوم أن هذا الإجراء لا يكون فعالاً إلا في حالة تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية.
- ✓ تعتمد هذه السياسة على عمل نشيط للشركات المتعددة الجنسيات التي عملت على إقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة وكثيرة التلويث للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، مع عملها على توزيع التكنولوجيا في شكل حلقات على عدد من الدول وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجية واحدة .

الفرع الثالث: سياسة دعم الصادرات وآثارها على الرفاهية الاقتصادية:

1- مفهوم دعم الصادرات:

وتعرف بأنها المنح العامة التي تدفعها الدولة للمنتجين المحليين الذين يبيعون منتجاتهم في الخارج والتي تقدم بصفة عامة من طرف الحكومات بغية التأثير على توزيع المداخيل أو حماية قطاعات تعتبر هامة للاقتصاد الوطني، حيث تخلق الإعانات فرقا بين السعر الذي يتم به تداولا لسلعة في السوق العالمية والسعر الذي يتم شراؤها به محليا، كما تسمح هذه الإعانات للمنتجين المحليين ببيع منتوجاتهم بأسعار أعلى في السوق المحلية منها في السوق العالمية، ولكنها تخلف أثار عكسية على معدلات التبادل التجاري،[1]

ومن الجدير بالذكر أن دعم الصادرات قد يكون على شكل منح نقدية تقدم مباشرة للمصدريين أو على شكل مزايا عينية مثل الإعفاءات الضريبية أو منح المصدرين قروض بفوائد مخفضة أو بدون فوائد.[2]

2- دعم الصادرات وأثره على الأسعار

يبين الشكل رقم (1-1) أن تأثيرات دعم الصادرات على الأسعار هي عكس آثار التعريفة الجمركية. حيث يتمثل في ارتفاع السعر في الدولة المصدرة من PW إلى PS ويكون هذا الارتفاع أقل من الدعم المقدم الذي يؤدي إلى تضرر المستهلكين واستفادة المنتجين وخسارة الحكومة نتيجة الانفاق على الدعم، حيث تتمثل خسارة المستهلك في المنطقة (a + b)، وكسب المنتج هو المساحة (a + b + c)، أما منطقة الدعم الحكومي (حجم الصادرات مضروبًا في حجم الدعم) فتتمثل في المساحة(b + c + d + e + f + g) ، ولكن السعر في الدولة المستوردة سينخفض من PW إلى PS*.

[1] Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, International Economics TheorY&PoLicY, 8ème edition, 2009; P 100-101

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 68

الشكل رقم (1–1): تأثيرات دعم الصادرات على الأسعار

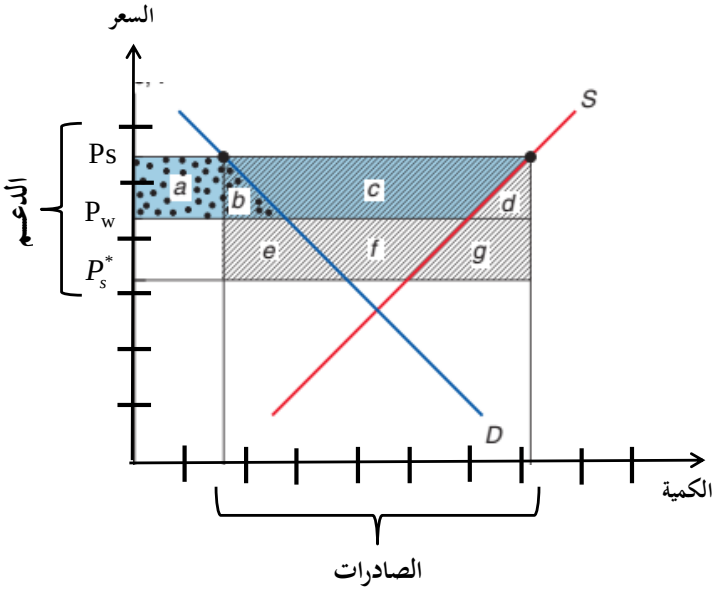

المصدر:

P.R. Krugman, M,Obstfeld, M.J.Melitz, International Economics TheorY&PoLicY, 11th edition, 2018, P 255

-a+b+c: مردود المنتج

a+b: انخفاض فائض المستهلك

b+c+d+e+f+g: تكلفة الدعم الحكومي

ولذلك يكون تأثير دعم الصادرات على الأسعار كالتالي:

- سوف يؤدي دعم الصادرات إلى رفع السعر المحلي ، وفي حالة بلد كبير ، سيقلل السعر الأجنبي.
- دعم الصادرات سيزيد من كمية الصادرات.
- سيؤدي دعم الصادرات إلى إحداث فرق في السعر ، مساوٍ لقيمة الدعم ، بين السعر الأجنبي و السعر المحلي للمنتج.
- مع دعم الصادرات المطبق في نموذج قائم على بلدين، فإن عرض الصادرات بالسعر المحلي الأعلى سوف يساوي الطلب على الواردات بالسعر الأجنبي المنخفض.

3– تأثير دعم الصادرات على الرفاهية الاقتصادية:

يتمثل تأثير دعم الصادرات على الرفاهية الاقتصادية حسب القطاعات ذات الصلة فيما يلي:

أ– تأثير دعم الصادرات على المستهلكين في الدولة المصدرة: يعاني مستهلكو الانتاج المحلي في الدولة المصدرة من انخفاض في الرفاهية نتيجة لدعم الصادرات. وتؤدي الزيادة في أسعارها المحلية إلى خفض مقدار فائض المستهلك في السوق.

ب– **تأثير دعم الصادرات على منتجي الدولة المصدرة:** المنتجون في الدولة المصدرة يشهدون زيادة في الرفاهية نتيجة الدعم، وتؤدي الزيادة في سعر منتجاتهم في أسواقهم إلى زيادة فائض المنتج في الصناعة، وتؤدي زيادة الأسعار أيضًا إلى زيادة الإنتاج وزيادة العمالة وزيادة الربح أو المدفوعات أو كليهما إلى التكاليف الثابتة.

ت– **تأثير دعم الصادرات على حكومة الدولة المصدرة:** يجب على الحكومة دفع الدعم للمصدرين عن طريق الميزانية الحكومية العامة. والعمل على كيفية تحصيل الإيرادات لتعويض مدفوعات الدعم. إذا لم يكن هناك تغيير في إجمالي الإنفاق عند سداد مدفوعات الدعم، فإن إعادة تخصيص الأموال تعني أن التمويل لبعض البرامج الحكومية الأخرى سينخفض، إذا تم تمويل الدعم عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية، فهذا يعني زيادة العبئ الضريبي على المكلفين بالضريبة، أما إذا اقترضت الحكومة أموالًا لتمويل مدفوعات الدعم، فيمكن تأجيل خفض الميزانية أو زيادة الضرائب حتى موعد لاحق، بغض النظر عن كيفية تمويل الدعم ، فالعبء في النهاية سيقع على عاتق كل شخص في الاقتصاد المحلي.

ث– **آثار دعم الصادرات على الدولة المصدرة.** يتمثل تأثير الرفاهية الكلي للبلد من خلال جمع المكاسب والخسائر للمستهلكين والمنتجين ويتكون التأثير الصافي من ثلاثة مكونات: تأثير سلبي لشروط التبادل التجاري، تأثير سلبي للاستهلاك، وتأثير سلبي للإنتاج. نظرًا لأن المكونات الثلاثة جميعها سلبية، فهذا يعني أن دعم الصادرات يؤدي إلى تقليل الرفاهية الوطنية للبلد المصدر. ومع ذلك ، من المهم ملاحظة حدوث إعادة توزيع للدخل – أي أن بعض المجموعات تكسب بينما يخسر البعض الآخر. السبب المحتمل وراء تطبيق الحكومات لدعم الصادرات هو أنها ستفيد شركات التصدير المحلية، ولذلك يجب موازنة مخاوف المستهلكين بدرجة أقل في حساباتهم لأن مجموع خسائرهم يتجاوز مجموع مكاسب المنتجين.

ج– **تأثير دعم الصادرات على المستهلكين في الدولة المستوردة:** يشهد مستهلكو المنتج في البلد المستورد زيادة في الرفاهية نتيجة لدعم الصادرات. يؤدي انخفاض سعر كل من السلع المستوردة والبدائل المحلية إلى زيادة مقدار فائض المستهلك في السوق.

ح– **تأثير دعم الصادرات على منتجي الدولة المستوردة:** يعاني المنتجون في البلد المستورد من انخفاض مستوى الرفاهية نتيجة دعم الصادرات. انخفاض سعر منتجاتهم في السوق المحلية يقلل من فائض المنتجين في الصناعة. يؤدي انخفاض السعر أيضًا إلى انخفاض في إنتاج الشركات القائمة، وانخفاض في التوظيف، وانخفاض في الربح أو المدفوعات أو كليهما بسبب التكاليف الثابتة.

خ– **آثار دعم الصادرات على البلد المستورد:** يتم الحصول على تأثير الرفاهية الإجمالي للبلد من خلال جمع المكاسب والخسائر للمستهلكين والمنتجين والحكومة. ويتكون التأثير الصافي من ثلاثة مكونات: تأثير إيجابي لشروط التجارة، وتأثير سلبي للإنتاج، وتأثير سلبي للاستهلاك. على الرغم من وجود

عناصر إيجابية وسلبية ، تقلل من تأثير الرفاهية الوطنية الصافية، وهو أمر إيجابي. وهذا يعني أن دعم الصادرات الذي ينفذه بلد مصدر كبير في سوق تنافسية تمامًا سيزيد الرفاهية الوطنية في البلد المستورد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة التجارة العالمية (WTO) تسمح للبلدان بفرض رسوم تعويضية للانتقام من شركائها التجاريين عندما يمكن إثبات أن حكومة الدولة المصدرة قد استخدمت دعم الصادرات.

من المهم أيضًا ملاحظة أنه لا ترتفع رفاهية الجميع عندما تكون هناك زيادة في الرفاهية الوطنية. بدلاً من ذلك ، هناك إعادة توزيع للدخل. سيستفيد مستهلكو المنتج ، لكن المنتجين ودافعي الضرائب الحكومية سيخسرون. زيادة الرفاهية الوطنية ، إذن ، تعني أن مجموع المكاسب يتجاوز مجموع الخسائر لدى جميع الأفراد في الاقتصاد. يجادل الاقتصاديون عمومًا أنه في هذه الحالة ، يمكن أن يؤدي التعويض المتبادل بين الرابح والخاسر إلى التخفيف من مشكلة إعادة التوزيع.

آثار دعم الصادرات على رفاهية العالم. تم العثور على التأثير على الرفاهية العالمية من خلال تلخيص آثار الرفاهية الوطنية على البلدان المستوردة والمصدرة. من خلال ملاحظة أن شروط التبادل التجاري مكاسب للمصدر يساوي شروط الخسارة التجارية للمستورد ، ينخفض تأثير الرفاهية العالمية إلى أربعة مكونات: تشويه الإنتاج السلبي للمستورد (ب) ، تشويه الاستهلاك السلبي للمستورد (د) ، تشويه الاستهلاك السلبي للمصدر (و) ، والتشويه السلبي للإنتاج للمصدر (ح). نظرًا لأن كل من هذه العناصر سلبية ، فإن تأثير الرفاهية العالمية لدعم الصادرات سلبي. مجموع الخسائر في العالم يتجاوز مجموع المكاسب. بعبارة أخرى ، يمكننا القول أن دعم الصادرات يؤدي إلى انخفاض في كفاءة الإنتاج والاستهلاك في العالم.

ويضر دعم الصادرات بالمستهلكين المحليين ويساعد المنتجين المحليين. وفي حالة الصناعة التنافسية، فإن دعم الصادرات يقلل بشكل لا لبس فيه من الرفاهية الوطنية، خاصة عندما تؤدي الصادرات الإضافية إلى خفض السعر العالمي للمنتج.

خلاصة الفصل:

لقد كان للتجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية، حيث ينظر إليها على أنها المحرك الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق تنويع وترقية الصادرات الانتاجية من خلال التوسع الاقتصادي الذي يمكن قدرة النظام الإنتاجي على سد الحاجيات الاجتماعية الأساسية للسكان وتصدير الفوائض الإنتاجية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ومن ثمة تحقيق الرفاهية للمجتمع.

وأمام التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية وبروز أليات جديدة للتجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات الدولية والمنظمات العالمية والتكتلات الاقتصادية التي تفرض على الدول النامية تبني سياسات تجارية تأخذ بعين الاعتبار التحديات والمخاطر المترتبة على تحرير التجارة الخارجية وتلك التي قد تنشأ بناء على سياسات التقييد.

وتعتبر عملية ترقية الصادرات وتنويعها من القضايا الجوهرية التي تتطلب إعطاءها الأولوية في السياسات الاقتصادية، لما للتصدير من اهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة، وتحقيق اهدافها في زيادة الطاقة الانتاجية، وتوفير مناصب العمل، وايجاد بيئة اقتصادية تنافسية، مما يفرض على الحكومات رسم استراتيجية كلية لترقية الصادرات، وذلك بتوفير المحيط الملائم والظروف المساعدة لتمكين القطاعات الموجهة للتصدير من تحسيتن أدائها والرفع من قدرتها التنافسية التي تفرضها الأسواق العالمية.

الفصل الثاني :

الاطار النظري لسلاسل القيمة العالمية

تمهيد:

في عالم آخذ في العولمة على كل المستويات وبكافة المجالات حيث يتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وحيث ترتبط الحياة بكل تفاصيلها والأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المحلية بالديناميكيات الخارجية وحيث يتعين على الدول الاندماج في دواليب الاقتصاد العالمي، الذي يتسم بتغييرات جذرية نتيجة الثورة الصناعية الرابعة والتطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وظهور مفهوم جديد للتقسيم الدولي للعمل، يوفر مفهوم سلاسل القيمة العالمية (GVC) نظرة ثاقبة مفيدة في دراسة الأنشطة الاقتصادية في مواقع متباعدة على نطاق واسع مترابطة بشكل متزايد.

ونظرا للأهمية المتزايدة لسلاسل القيمة العالمية في التنظيم الدولي للإنتاج ضمن هيكلة الاقتصاديات العالمية والتي تمثل زيادة التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل، كما تفرض بعض التحديات لاقتصاديات الدول النامية، تم تناول هذا الموضوع من خلال تحديد المفاهيم والأبعاد المرتبطة به كالعولمة الاقتصادية ومؤسساتها والدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وبالاضافة إلى هذه المواضيع الأكثر حساسية أو أهمية في الاقتصاد الدولي، وجب التركيز على آلية عمل سلاسل القيمة العالمية بدءا بتعريفها وأهميتها وكيفية قياس المشاركة فيها والحوكمة والارتقاء، كل هذه الفقرات سيتم التطرق إليها ضمن هذا الفصل المكون من ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثالث: سلاسل القيمة العالمية مفاهيم وأبعاد

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية

تعتبر ظاهرة العولمة الاقتصادية من المواضيع ذات الأهمية في الاقتصاد الدولي نظرا لتزايدها واتساع نطاقها، والتي تمثل سلاسل القيمة العالمية سمة من سماتها بعد التغييرات الحاصلة على العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الدولية والانتاج الدولي وظهور التقسيم الجديد للعمل الدولي، ولذلك تخصيص هذا المبحث لهذه الظاهرة للوقوف الإطار المفاهيمي لها من خلال ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول ماهية العولمة ونتطرق في المطلب الثاني إلى الأبعاد الاقتصادية للعولمة وفي المطلب الثالث إلى مؤسسات العولمة وأدواتها.

المطلب الأول: ماهية العولمة

الفرع الأول: تعريف العولمة

يختلف تعريف العولمة من مجال إلى آخر فهناك التعريفات المتعلقة بالجانب الاقتصادي وهناك الجانب الاجتماعي والثقافي والفكري والديني والحضاري، فالبعض نظر إليها على أنها جزء من التطور الطبيعي للحياة الانسانية حيث عرفها بعضهم على أنها التطور الطبيعي للحضارة.[1]

رغم ذلك يجب الاشارة إلى أن مفهوم العولمة يظهر ويتجلى في المجال الاقتصادي بدرجة أكبر من المجالات الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية التي انتشر مفهومها بسرعة كبيرة على كافة المستويات الانتاجية والتكنولوجية والتسويقية والمالية والادارية.

حيث يعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة بأنها: " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية" ، أما على المستوى الاقتصادي ، فتفترض العولمة أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة، أي أن ظاهرة العولمة هي عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج العالمي لأن عالمية التبادل والتوزيع والسوق قد بلغت ذروتها بعدما شملت كل مجتمعات الكرة الأرضية.[2]

ويذهب سيمون راتش إلى أن العولمة تتسم في جوهرها بأنها سلسلة متصلة من الظواهر الاقتصادية، وتشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول وانتشار التقنية وتوزيع الإنتاج، وتشير العولمة الاقتصادية إلى انتشار المبيعات ومنشآت التصنيع على مستوى العالم، والتي تعيد تشكيل التقسيم الدولي للعمل من جديد.[3]

ويرى الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي بأن العولمة هي نظام يمكن الأغنياء من فرض الديكتاتوريات الإنسانية التي تسمح باختراق الآخرين بحجة التبادل الحر وحرية السوق.[4]

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 13

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 09

[3] عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، بدون تاريخ، ص 231

[4] هايل عبد المولى طشطوش، نفس المرجع السابق، ص 14

حيث يركز الفيلسوف روجيه غارودي في هذا التعريف على جانب الهيمنة وفرض الفكر الليبرالي من خلال نظام عالمي يتسم بالسيطرة والنفوذ تحت شعار حرية التبادل الدولي. أي هيمنة الرأسمالية على الانسانية جمعاء من طرف دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها.

ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة على أنها: الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم على وسائل عدة منها زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وهذا من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا في أنحاء العالم.

حيث يركز صندوق النقد الدولي على مبدأ الاعتماد على التبادل بين الدول الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. أي أن العولمة ناتجة عن تفاعل القوى الدولية من خلال حجم التبادل الدولي في شتى المجالات.

أما تعريف منظمة الأنوكتاد للعولمة: تعني كلمة العولمة زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، وأن العوامل التي ساعدت على انتشارها هو التقدم في النقل والإتصالات، و إلغاء القيود على تدفقات رأس المال وتحرير التجارة على المستويين المحلي والدولي.

كما تشير منظمة الأنوكتاد إلى أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل والتي بدأت في الثمانينات بعد التجارة الدولية المتمثلة في المرحلة الأولى يليها الاندماج المالي الدولي بداية السبعينيات المتمثل في المرحلة الثانية، وفي وأصبحت العولمة سائدة في وقتنا الحالي بملامحها الجديدة والتي تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات وليس الدول هي القوة الدافعة للاقتصاد العالمي، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر وبوتيرة متسارعة حتى حقق معدلات نمو أكبر من معدلات نمو التجارة والناتج العالمي.[1]

ويبرز هذا التعريف الفرق بين التدويل والعولمة حيث يعتبر أن التدويل هو مفهوم أوسع وأن العولمة هي مرحلة من مراحله.

إن ظهور العولمة الاقتصادية لم يكن معزولا عن الانهيار الأيديولوجي الذي أصاب العالم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، وظهور القطبية الأحادية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على الأنظمة العالمية والمتمثلة في النظام النقدي ممثلا في صندوق النقد الدولي والنظام المالي ممثلا في البنك الدولي والنظام التجاري ممثلا في منظمة التجارة العالمية، دون إغفال الدور المركزي الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات.[2]

بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية، كان يعتقد على نطاق واسع أن البشرية قد تجمعت حول صيغة واحدة للنظام الاجتماعي والاقتصادي الأمثل، فتبنت معظم الدول سياسة اقتصاد السوق، فتوسعت ليبرالية الأسواق وازداد حجمها وأصبحت تنافس الدول على سيادتها، واستمر الصراع إلى غاية الأزمة المالية العالمية سنة 2008

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية: منظماتها – شركاتها – تداعيتها، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 22-23

[2] نور الدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 13-14

أين أتاحت هذه الأزمة الفرصة للخبراء بأن يبدوا توصياتهم واقتراحاتهم للأمين العام للأمم المتحدة بإعادة تقييم الترتيبات الاقتصادية العالمية والمذاهب الاقتصادية السائدة واغتنام الفرصة لإجراء إصلاحات أعمق من أجل استعادة التوازن بين الأسواق والحكومات[1].

في حين أن الحمائية أو إزالة العولمة آخذة في الارتفاع في الغرب، فإن الاقتصادات النامية، بقيادة الصين، تتحرك في الاتجاه المعاكس. تعتبر الأمم المتحدة مبادرة الصين «حزام واحد وطريق واحد» موقفًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وتحقيق أهدافها الإنمائية 2030. وتتمتع أكثر من 60 دولة تقع على طول الطريق التجاري بالفعل بزيادة أكثر من 10% في التجارة سنويًا[2].

ولذلك، فإن ثمار العولمة موزعة توزيعا غير متكافئ حتى الآن في جميع أنحاء العالم. وخاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، أيا كان النمو الضئيل في صادرات منتجات التكنولوجيا المتوسطة الذي حققه عدد قليل منها، فهو مدفوع إلى حد كبير بالاستعانة بمصادر خارجية للقيام بأنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة ومرحلة أدنى من الأنشطة من جانب الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات. حيث أنه من الأمثلة للاستعانة بمصادر خارجية لخدمات البرمجيات، بدلاً من تطوير حزم البرمجيات، في الهند وخط تجميع السيارات في المكسيك. وقد تكون هذه الأنشطة قد عززت الصادرات الإجمالية لهذه البلدان، ولكنها فشلت في إحداث أي أثر مرتد على بقية الاقتصاد من حيث تكوين المهارات، وزيادة مستوى الإنتاجية الإجمالية وتنويع المنتجات.[3]

الفرع الثاني: ملامح العولمة الاقتصادية:

مع تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في صنع ملامح العولمة الاقتصادية من خلال السيطرة على دواليب الاقتصاد العالمي وفرض هيمنتها على التجارة الدولية جعل العولمة الاقتصادية تتسم بالملامح التالية:[4]

- ✓ بروز التكتلات الاقتصادية و الاتجاه المتزايد نحوها للاستفادة من التطورات التكنولوجية المتطورة؛
- ✓ اتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وتنامي دورها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية والاستثمار؛
- ✓ تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في تصميم برامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول النامية وبروز دورها في صياغة السياسات الاقتصادية للدول؛
- ✓ تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة والبيئة وتغير المناخ وغيرها والعمل على تنسيق الجهود في معالجتها والتعاون في حلها؛
- ✓ تعاظم دور الثورة التكنولوجيا وتأثيرها في الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تطور وسائل الإعلام والاتصال وتأثيرها على ثقافات الشعوب وطبيعتهم وتطلعاتهم وسلوكهم؛

[1] David Schneiderman, Resisting Economic Globalization, PALGRAVE MACMILLAN, 2013, p 24
[2] Ken Moak, Developed Nations and the Economic Impact of Globalization, Palgrave Macmillan, 2017, p 9-10
[3] Rajat Acharyya, Product Standards, Exports and Employment An Analytical Study, hysica-Verlag Heidelberg, Germany, 2005, P VII

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 11

✓ تقليص سيادة الدول وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.[1]

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية للعولمة

تعتبر العولمة الاقتصادية السمة الأساسية للاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة والتطور الملحوظ لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث مست جميع مناحي الحياة وكل المجالات الحيوية وأخذت أبعاد متعددة أهمها:

الفرع الأول: عولمة الانتاج:

إن الأنماط الجديدة من التقسيم الدولي للعمل من خلال تجزئة الانتاج تعتبر من ثمار عولمة الانتاج حيث أصبحت أي دولة غير قادرة على التخصص في منتج معين بكامله مهما كانت قدرتها وامكانياتها، كإنتاج السيارات والأجهزة الالكترونية والحواسيب وغيرها التي يتوزع انتاج مكوناتها وأجزائها على دول مختلفة ثم يتم تجميعها لصنع المنتج النهائي، ومن هنا يبرز التقسيم الدولي للعمل بين الدول المختلفة في نفس السلعة وهذ ما يعرف بالتخصص وتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة. ومن هنا ظهر في ظل عولمة الانتاج تخصصا جديدا وأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي لم تكن معروفة من قبل بل أصبح هذا النوع من التخصص هو النمط السائد بين الدول المتقدمة والدول النامية حديثة التصنيع. وفي هذا الإطار أصبحت قرارات الانتاج ومن ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفق التكلفة والعائد، ويمكن للدول النامية اغتنام الفرصة للتخصص في أحد المكونات للسلع القابلة للتجارة الدولية والتي يمكن أن تكون لها فيها ميزة تنافسية تسطيع من خلالها الولوج إلى الأسواق العالمية.[2]

إن نهج عولمة الإنتاج يسلط الضوء بشكل صحيح على ظهور نظام تصنيع عالمي لا مركزي تنتشر فيه القدرة الإنتاجية إلى عدد غير مسبوق من البلدان النامية وكذلك البلدان الصناعية.[3]

الفرع الثاني: العولمة المالية:

تشكل العولمة المالية أحد الأبعاد الأساسية للعولمة، وتتمثل في انتقال رؤوس الأموال وتكامل الأسواق المالية وارتباطها وتشابكها مع بعضها البعض، وذلك في ظل حرية انتقال رأس المال العالمي الذي يشمل التحويلات عبر الحدود بكل أشكالها كالاقتراض والإقراض وتجارة العملات والمستحقات المالية وتوفير خدمات البنوك والخدمات المالية، كذلك تدفقات رأس المال المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في الأسهم والسندات،[4]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 42-43

[3] Gary Gereffi, Rethinking Development Theory: Insights from East Asia and Latin America, Springer, Sociological Forum, Vol. 4, No. 4, 1989, p 509.

[4] قسم البحوث. شؤون خليجية، العولمة المالية وتحديات الاقتصاد الخليجي، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (القاهرة، مصر)،. ع. 12، 1999، ص 9

لا يعتمد الاقتصاد العالمي على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والتجارة الدولية فحسب، ولكنه يعتمد أيضا إلى حد كبير على التمويل الذي يلعب دورا رئيسيا في العولمة الاقتصادية. أصبح فتح الحدود أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية أكثر وضوحا في أواخر الثمانينات، ويتعلق هذا بالتمويل بمعنى أوسع كالقروض المصرفية والائتمانات التجارية والأسهم والسندات (الأوراق المالية)، والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة لتبادل العملات، وتحويلات العاملين في الخارج إلى بلدانهم. خلال العقود الأربعة الماضية، كان لهذا التطور تأثير كبير، حيث تضاعفت التدفقات المالية الدولية بشكل كبير مقارنة بالتجارة الدولية. على سبيل المثال، ارتفعت قيمة المعاملات المصرفية الدولية (القروض الاستهلاكية، قروض الأعمال، ... إلخ)، كما ارتفعت المعاملات الدولية في سوق الصرف الأجنبي (فوركس) إلى مستويات غير مسبوقة، وتوسعت الأصول الأجنبية والالتزامات الدولية في الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة، وبالتالي كان هناك اتجاه واضح نحو التكامل المالي العالمي.[1]

إن العولمة المالية تنطوي على التوسع الهائل في الأنشطة الدولية وتدفقات رأس مال المحافظ المالية. وتعتبر الحيازات الكبيرة من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري المحفوفة بالمخاطر من قبل البنوك الأوروبية علامة حديثة على مدى عولمة الأسواق المالية. حيث ارتفعت معاملات الصرف الأجنبي اليومية إلى 40 تريليون دولار في عام 2008، من متوسط قدره 4 تريليونات دولار في عام 1990[2]

وتتجلى العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي:[3]

- ✓ الاستثمار في الأسواق المالية كالاسم والسندات أو ما يسمى باستثمار المحفظة؛
- ✓ الائتمان التجاري والمالي والضمانات؛
- ✓ معاملات البنوك والقطاع المصرفي كالودائع والقروض؛
- ✓ حركات رؤوس الأموال؛
- ✓ الاستثمار الأجنبي وتحويلات الأرباح.

الفرع الثالث: العولمة التجارية:

لقد كان اندماج الاقتصادات الوطنية في نظام اقتصادي عالمي أحد أهم التطورات في القرن الماضي. وقد أدت عملية التكامل هذه التي تسمى العولمة إلى نمو ملحوظ في التجارة بين البلدان. وتعد العولمة التجارية الطريق المعبد لمرور مشاريع العولمة، ويتم التلويح من طرف الدول الرأسمالية إلى ضرورة تحرير التجارة والانخراط في تيار

[1] صندوق النقد العربي، العولمة والأزمات الاقتصادية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 42، 2023، ص 11-12

[2] WILLIAM MILBERG, DEBORAH WINKLER, Outsourcing Economics Global Value Chains in Capitalist Development, cambridge university press, 2013; p 11

[3] عنيشل عبد الله، بيشي اسماعيل، أثر الاشتثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية: مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص 80

العولمة الذي سيؤدي إلى سهولة الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الأعمال.[1]

حيث أدى التطور السريع للأنترنت إلى خفض تكلفة التجارة العالمية وإدارة سلسلة إمداد مجزأة ودولية. وحدث تحرير التجارة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، حيث دخل معظم العالم النامي في عملية تحرير التجارة وتوج بإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1994[2]

حيث أن الاتجاه في الحجم العالمي للتجارة في السلع يتحدث عن نفسه. وفقًا لمنظمة التجارة العالمية، توضح الرسوم البيانية للحجم والقيمة الشكل رقم (1) انتعاش التجارة بشكل كبير خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وفي سنة 2020 وبالرغم من الانخفاض الواضح في حجم التجارة جراء أزمة كوفيد-19 توسع حجم وقيمة التجارة العالمية بنسبة 4% و 5% سنويا على التوالي منذ عام 1995 عندما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة. في حين تسببت الأزمة المالية العالمية في 2008 في انخفاض حجم التجارة الدولية، ولكن سرعان ما ارتفع الحجم بسرعة مرة أخرى في سنة 2010 حيث تمثل الثروة الناتجة عن التجارة الدولية قسطا متزايدًا من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. حيث بلغت التجارة الدولية ما يقارب من 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في سنة 2005 مقارنة بنحو 38% في سنة 1985، وسجلت الصادرات العالمية من السلع معدل نمو أسرع أربع مرات من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010، مما يعكس بوضوح الترابط التجاري المتزايد لاقتصادات العالم.[3]

يعد تبادل السلع الوسيطية أو ما يسمى بالمواد الخام التي تستخدم في صنع العديد من السلع الاستهلاكية أو النهائية، المحرك الأساسي للتجارة العالمية. حيث تعتبر إحدى نتائج تجزئة الإنتاج هي أن العولمة الاقتصادية اليوم تهيمن عليها تجارة واستيراد عناصر الإنتاج. فعلى سبيل المثال، لإنتاج منتج نهائي "حاسوب مثلاً"، تقوم الشركات الفرعية أو المتعهدين الخارجيين بتبادل مكوناته فيما بينها. حيث أن نسبة كبيرة من السلع المصنعة والخدمات المتبادلة في جميع أنحاء العالم عبارة عن مواد وخدمات وسيطية يتم تضمينها في منتج نهائي أو لإكمال منتج أو خدمة نهائية. في الثلاثة عقود الماضية، تضاعف حجم المكونات المستوردة في تصنيع المنتجات الصناعية إلى ما يقارب الثلاث مرات.

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية وأدواتها

صممت دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية على تغيير الأنظمة الاقتصادية والجيوسياسية وإجراء اصلاحات عميقة على تلك الأنظمة التي كانت سائدة في السنوات بين الحربين العالميتين، حيث اجتمعت 44 دولة حليفة في منتجع بريتون وودز بولاية كونيتيكت بالولايات المتحدة الأمريكية لرسم خارطة طريق

[1] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 61

[2] WILLIAM MILBERG, DEBORAH WINKLER, Op Cit, p 12

[3] صندوق النقد العربي، العولمة والأزمات الاقتصادية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 42، 2023، ص 10

للانتعاش الاقتصادي العالمي في عام 1944. في مؤتمر عقد رسميًا باسم مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي، وفق جدول أعمال «لتنظيم النظام النقدي والمالي الدولي» في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث تولت صياغة القواعد واللوائح للأوامر التجارية والمالية معلنة أن النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ستقوده الولايات المتحدة وبريطانيا. حيث تم الاتفاق عل إنشاء المؤسسات والسياسات التالية:[1]

أ– إنشاء صندوق للنقد الدولي يهدف إلى العمل كمركز لتبادل المعلومات بشأن المعاملات المالية الدولية؛

ب– إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي تتمثل مهمته في تقديم قروض لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية بعد الحرب؛

ت– إنشاء نظام ثابت لأسعار الصرف، ولكن يُسمح للدولة العضو بخفض قيمة عملتها أو تقديرها ضمن نطاق محدد؛

ث– التزام جميع الدول الأعضاء بالاشتراك في رأس مال صندوق النقد الدولي، وتزويد المنظمة بالأموال الكافية لمساعدة الدول في معالجة اختلال ميزان المدفوعات؛

ج– يجب أن تكون عملات البلدان الأعضاء قابلة للتحويل بالكامل.

واعتمدت الدول المتقدمة مجموعة من الأدوات متمثلة في المؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي للمساعدة في نشر وتجسيد وتكريس السياسات التي تفرزها ظاهرة العولمة وفرضها أحيانا بالقوة ومن أهم هذه المؤسسات: صندوق النقد و البنك الدوليين و منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي:

من مهام صندوق النقد الدولي العمل على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي بين الدول على المستوى العالمي. بالاضافة إلى العمل على تيسير التجارة الدولية، وزيادة توظيف العمالة والرفع من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، كما يساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم. وتتولى إدارة الصندوق البلدان الأعضاء وعددها 190 بلدا، وهو مسؤول أمامها[2].

1– أهداف صندوق النقد الدولي:

تم إنشاء صندوق النقد الدولي لتحقيق عدة أهداف نقدية ومالية تركزت كلها في هدف رئيسي هو الاستقرار النقدي والاستقرار في صرف العملات الدولية من أجل تحقيق تنمية واستقرار اقتصادي دوليين، ويمكن اختصار هذه الأهداف فيما يلي:[3]

[1] Ken Moak, Developed Nations and the Economic Impact of Globalization, Palgrave Macmillan, 2017, p 63-64

[2] صندوق النقد الدولي، متوفر على الموقع https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/16

[3] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية– في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 219–220

- ✓ إيجاد مؤسسة دولية دائمة لتشجيع التعاون النقدي الدولي بهدف توفير الآليات للتشاور والتعاون لحل المشاكل النقدية الدولية؛
- ✓ تجنب لجوء الدول لإجراء تخفيضات متبادلة في أسعار صرف عملاتها وذلك من خلال تحقيق استقرار أسعار الصرف والمال على مستوى العالم؛
- ✓ تيسير عملية التوسع والتوازن في نمو التجارة الدولية؛
- ✓ تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستوى الدخل الحقيقي والتشغيل؛[1]
- ✓ المساهمة في الحفاظ على مستويات عالية من التوظيف والمداخيل الحقيقية، وتنمية وتطوير الموارد المنتجة لكل الدول الأعضاء كهدف أولي للسياسة الاقتصادية؛
- ✓ منح الثقة للدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق متاحة لها بصفة مؤقتة حتى يتمكنوا من إزالة أسباب العجز في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى اتخاذها لتدابير منفردة قد تضر بالتطلعات القومية والدولية؛
- ✓ توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة الاختلالات الطارئة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛[2]
- ✓ إقامة نظام متعدد الأطرف في المدفوعات الدولية لضمان حرية تحويل العملات بين الدول؛

2- مهام صندوق النقد الدولي:

يضطلع الصندوق بثلاث مهام حيوية تتمثل في: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي ولتحقيق هذه المهام يقوم الصندوق بالعمليات التالية:[3]

2-1- الرقابة والمتابعة: يقوم الصندوق بمراقبة ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن هذه السياسات باعبارها إحدى مسؤولياته الرئيسية، وفي سياق هذه العملية، التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي، حيث يرصد الصندوق المخاطر المحتملة في إطار عملية الرقابة على المستوى العالمي والاقليمي ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. وتشكل المتابعة الدقيقة التي يقوم بها الصندوق أمرا ضروريا لتحديد المخاطر التي قد تتطلب تعديلات علاجية في السياسات، ويمثل التعاون الدولي في هذه الجهود مطلبا ضروريا في اقتصاد اليوم الذي يتسم بالتكامل على مستوى العالم، نظرا للارتباط والتشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يمكن أن تؤثر مشكلات أو سياسات البلد الواحد على كثير من البلدان الأخرى، ويمكن تيسير هذا التعاون من خلال عضوية

[1] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر، 2009، ص 346

[2] هشام محمود الاقداحي، نفس المرجع السابق، ص 346

[3] صندوق النقد الدولي، متوفر على الموقع https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/16

الصندوق التي تضم كل بلدان العالم إلا القليل. وتتمثل عملية المتابعة التي يقوم بها الصندوق في الرقابة على البلدان الأعضاء المنفردة أو الرقابة الثنائية، وعلى الاقتصاد العالمي أو الرقابة متعددة الأطراف.

2-2- المساعدة المالية: يقوم الصندوق بتقديم الدعم المالي للبلدان المتضررة من الأزمات لكي يتيح لها فرصة التعافي منها وذلك من خلال تنفيذ سياسات تستعيد بها الاستقرار والنمو الاقتصاديين. بالإضافة إلى تقديم الصندوق تمويلا وقائيا يساعد على منع وقوع الأزمات، ويجري بصفة مستمرة تعديل الإقراض الذي يقدمه الصندوق حتى يلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء. وغالبا ما تكون البلدان التي تلجأ للصندوق تحت وطأة أكثر من نوع من الأزمات بسبب انتشار التحديات التي تواجه قطاعا واحدا إلى مختلف أجزاء الاقتصاد، ويمكن أن تؤدي الأزمات إلى إبطاء النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة، وانخفاض مستويات الدخل، وخلق مناخ من عدم اليقين، مما يفضي إلى ركود عميق. وفي حالة الأزمات الحادة، قد يصبح التوقف عن السداد أو إعادة هيكلية الدين السيادي أمرا لا يمكن تجنبه.

2-3- تنمية القدرات: بالإضافة إلى عميات المتابعة والرقابة والمساعدة المالية يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب – ما يُعْرف باسم تنمية القدرات – باعتبار ذلك من وظائفه الأساسية، حيث تمثل تنمية القدرات نحو ثلث الإنفاق السنوي للصندوق، وهي متاحة لكل البلدان الأعضاء عند الطلب ويتم تصميمها وفق احتياجات كل بلد، ويمكن أن تساعد تنمية القدرات البلدان على تحسين التحصيل الضريبي وتعزيز المالية العامة. ويمكنها أيضا مساعدة البلدان على تحديث سياساتها النقدية والسياسات المعنية بسعر الصرف، أو تطوير النظم القانونية، أو تدعيم الحوكمة، كذلك يمكن أن تساعد تنمية القدرات البلدان على جمع البيانات ونشرها للاستعانة بها في صنع القرار.

3- التزامات وحقوق الدول الأعضاء:

للدول الأعضاء حقوق يمنحها الصندوق والتزامات يفرضها اتجاهها لكي تتمكن من الاستفادة الخدمات والمزايا الممنوحة.

3-1- الالتزامات:

تتمثل الالتزامات الرئيسية الواجبة على كل عضو في الصندوق في العمل على إزالة القيود والعقبات على المدفوعات المالية وعمليات التحويل للعملات.

3-2- الحقوق: تتمتع الدول الأعضاء بعدة حقوق من بينها الحق في اللجوء إلى موارد الصندوق لمواجهة الاختلالات الطارئة في موازين مدفوعاتها، وذلك بأن تحصل بالسعر الرسمي على الدول الأخرى الأعضاء في مقابل تقديمها لعملتها الوطنية. وتلتزم تلك الدول بأن تعيد بعد فترة شراء كمية من عملتها الوطنية مساوية للكمية التي حصلت عليها من عملات الدول الأخرى، وأن تدفع قيمتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل، إلا أن هذا

السحب مشروط بشرطين هما: ألا يتجاوز السحب 25% من حصة الدولة في الصندوق في نفس السنة، وأن تلتزم الدولة الساحبة باستخدام تلك الأموال لعلاج العجز المؤقت وليس العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها.[1]

الفرع الثاني: مجموعة البنك الدولي:

هناك عدة مؤسسات تابعة لمجموعة البنك الدولي تختص في مجالات معينة حسب الأهداف المسطرة نذكر منها:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 من أجل إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي. والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يقوم بتقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية، كما يعمل البنك من خلال:

- ✓ تقديم مزيجًا من الموارد المالية، والمعارف، والخدمات الفنية؛
- ✓ تثمين جهود الإصلاح التي تضطلع بها الحكومات لتحسين الخدمات، وتشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة، وابتكار وتبادل الحلول من خلال المشورة الاستراتيجية التي يقدمها البنك الدولي.
- ✓ الدخول في شراكات مع البلدان من خلال منتجات مالية مبتكرة، ومجموعة واسعة النطاق من المنتديات العالمية لتمكينها من مواجهة التحديات المتطورة.

وبوجه عام، يساعد البنك الدولي على ضمان إمكانية استدامة التقدم المحرز على صعيد الحد من الفقر وتوسيع نطاق الرفاهية، ويشدد البنك الدولي بصورة خاصة على مساندة الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل في سبيل نهوضها الاقتصادي، ومسايرة برنامج المؤسسة الدولية للتنمية كي تصبح مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويعمل البنك الدولي أيضًا على الرفع من القدرات لمساعدة البلدان على التعامل مع أوضاع الهشاشة ومواقف الصراع. وكشريك طويل الأجل، يعمل البنك الدولي على زيادة مساندته لجميع البلدان متوسطة الدخل في أوقات الأزمات.

2- المؤسسة الدولية للتنمية IDA أُنشئت في عام 1960، وتمثل أحد مؤسسات البنك الدولي المعنية بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف إلى الحد من الفقر من خلال تقديم قروض بدون فوائد، أو بفائدة منخفضة (تسمى "اعتمادات") وتقدم مِنَح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 222

وتُكمِل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير في جانب تقديم القروض، كما تدعم المؤسسة الدولية للتنمية مجموعة متنوعة من الأنشطة الإنمائية التي تمهد الطريق نحو تحقيق المساواة، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، وتحسين الأحوال المعيشية. وتُعد المؤسسة من أكبر مصادر المساعدات المقدَّمة إلى بلدان العالم الأكثر فقراً الأربعة والسبعين، كما أنها أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة التي تقدم لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان.

وتقدم المؤسسة قروضا بشروط ميسرة مع أجل سداد يمتد لفترة تتراوح بين 30 و40 سنة. ويستفيد أكثر من نصف البلدان المؤهلة للاقتراض منها من جميع مواردها، أو نصفها، بشروط منح لا تشتمل على أقساط سداد على الإطلاق. تستهدف هذه المِنَح البلدان منخفضة الدخل المعرضة بدرجة أكبر لمخاطر المديونية الحرجة.

وبالإضافة إلى القروض الميسرة والمِنح، تتيح المؤسسة مستويات عالية من المساعدات لتخفيف أعباء الديون، وذلك من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف.

حيث بلغت سنة 2021 قيمة مجموع مساهمات المؤسسة 36 مليار دولار، قُدِّم منها 12.1 مليار دولار على هيئة مِنَح. وتلقت منطقة أفريقيا 70% من مجموع المساهمات. وقد قامت المؤسسة الدولية للتنمية منذ عام 1960 بإقراض 458 مليار دولار إلى 114 بلداً. وكانت المساهمات السنوية تنمو بشكل متزايد، حيث بلغت في المتوسط حوالي 29.4 مليار دولار في خلال السنوات الثلاث الماضية (من سنة 2019 إلى غاية سنة 2021) ،وقد أصبحت كثير من الدول ضمن البلدان المانحة للمؤسسة بعدما حصلت على أهلية الاقتراض منها، مثل الصين وشيلي والهند وكوريا الجنوبية وتركيا.

وفي مطلع عام 1949، اقترح تقرير للأمم المتحدة إنشاء منظمة دولية جديدة تسمى إدارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي الخمسينيات من القرن الماضي، دعمت الحكومة الأمريكية إنشاء برنامج لإقراض البلدان الفقيرة بشروط ميسرة بدعم من الجهات المانحة متعددة الأطراف.

3- مؤسسة التمويل الدولية IFC هي أكبر مؤسسة تنموية عالمية تركز على القطاع الخاص في البلدان النامية. من خلال تشجيع النمو، تعزز المؤسسة التنمية الاقتصادية، وتخلق فرص عمل، وتحسن حياة الناس. عن طريق المنتجات المالية التي تمكن الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع نطاق وصولها إلى أسواق رأس المال الأجنبية والمحلية. وتشمل خطوط إنتاج خدمات الاستثمار القروض، والاستثمارات في الأسهم، والتجارة وتمويل السلع الأساسية، والمشتقات، والتمويل المنظم، والتمويل المختلط. كما نلعب أيضًا دورًا تحفيزيًا في تعبئة التمويل الإضافي من خلال القروض الموازية والمشاركة في القروض والضمانات الائتمانية الجزئية والتوريق ومبيعات القروض

وتسهيلات تقاسم المخاطر واستثمارات الصناديق. من خلال جذب مستثمرين جدد، نقدم عملائنا إلى مصادر جديدة لرأس المال وطرق أفضل لممارسة الأعمال التجارية.

وتوفر الوكالة التأمين ضد المخاطر السياسية (الضمانات) للمشاريع في طائفة واسعة من القطاعات في البلدان النامية الأعضاء، وتغطي جميع مناطق العالم. تقدم ضمانات MIGA أكثر بكثير من مجرد ضمان استرداد الخسائر. يفيد تأميننا المستثمرين والمقرضين أيضًا من خلال:

- ✓ **الإخلال بالعقد:** توفر تغطية خرق العقد لدينا الحماية من الخسائر الناشئة عن خرق الحكومة للعقد أو رفضها (على سبيل المثال، امتياز أو اتفاق شراء طاقة) مع مستثمر. وفي ظروف معينة، يمكن توسيع نطاق التغطية لتشمل الالتزامات التعاقدية للمؤسسات المملوكة للدولة
- ✓ **عدم قابلية التداول وقيود التحويل:** هذا النوع من التغطية يعتبر مهماً للشركات الدولية التي تعمل في بيئات اقتصادية غير مستقرة، حيث يمكن أن تحدث تقييدات على تحويل العملات بشكل مفاجئ مما يؤثر على قدرتها على تحقيق أرباحها وتحقيق أهدافها المالية. من خلال الاستفادة من تغطية تقييد عدم قابلية العملة والتحويل، يمكن للشركات تقليل المخاطر المالية المرتبطة بتلك القيود وضمان استمرارية عملياتها بشكل سلس دون تأثير سلبي على أدائها المالي.
- ✓ **مصادرة الممتلكات:** يقدم التأمين حماية من الخسائر الناشئة عن إجراءات حكومية معينة التي قد تؤدي إلى تقليل أو إلغاء ملكية الاستثمار المؤمن عليه. يشمل ذلك التأمين الحماية ضد التأميم والمصادرة الصريحة، وكذلك المصادرة "الزاحفة" التي تتم عبر سلسلة من الأفعال تؤدي بمرور الوقت إلى مصادرة الملكية. يمكن أيضًا توفير تغطية محدودة للمصادرة الجزئية، مثل مصادرة الأموال أو الممتلكات الملموسة.
- ✓ **الحروب والاضطرابات الدولية:** توفر الحماية من الخسارة أو الضرر أو التدمير أو الاختفاء للأصول الملموسة أو الانقطاع التام للأعمال (العجز التام عن إجراء العمليات الضرورية للبقاء المالي العام للمشروع) الناجم عن أعمال الحرب ذات الدوافع السياسية أو الاضطرابات الأهلية في البلاد، بما في ذلك الثورة والعصيان والانقلابات والتخريب والإرهاب.
- ✓ **عدم الوفاء بالالتزامات المالية:** توفر MIGA تغطية لعدم احترام الالتزامات المالية (NHFO) لتعزيز الائتمان في المعاملات التي تشمل الكيانات السيادية وغير السيادية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة (SOEs). المستفيدون الرئيسيون من هذه التغطية هم المقرضون التجاريون الذين يقدمون القروض لكيانات القطاع العام هذه للبنية التحتية والاستثمارات الإنتاجية الأخرى.

4- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى (اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، وقد صاغ الاتفاقية المديرون التنفيذيون للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في 18 مارس 1965، حيث قدم المديرون التنفيذيون الاتفاقية مع تقرير مصاحب إلى الحكومات الأعضاء في البنك الدولي للنظر في محتوى الاتفاقية، بهدف التوقيع والتصديق عليها، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 أكتوبر 1966، بعدما صدقت عليها 20 دولة.

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية:

في إطار منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية. حيث تداخل النظام الاقتصادي العالمي نتيجة إزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال بين الدول، وتبني غالبية الدول النامية سياسة حرية التجارة، والاعتماد على قوى السوق، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى توجه الاقتصاد العالمي نحو العولمة الاقتصادية.

1- النشأة والتأسيس: انشئت منطمة التجارة العالمية سنة 1995 بعد جولة أورغواي (1986-1994) التي توصلت إلى إلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات وشملت بالإضافة إلى تنظيم تجارة السلع، تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وآليات فض المنازعات التجارية. ففي 15 أفريل 1991 أعلن وزراء المالية والاقتصاد لأكثر من 144 دولة في مراكش قيام منظمة التجارة العالمية لتدخل النشاط في أول جانفي من عام 1995 وأصبح ينظر إليها اليوم بأنها من أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية المنشأة في القرن العشرين، إذ تمثل 98% من التجارة العالمية وبلغ عدد منتسبيها 164 دولة.

2- هيكلة منظمة التجارة العالمية:

تقوم المنظمة على هيكلة وآليات عمل النية الأساسية لعملها من خلال الخروج بالتوصيات والقرارات وتنفيذها وهي كالتالي[1]:

أ- المؤتمر الوزاري: يتكون من جميع أعضاء المنظمة العالمية للتحارة من دول واتحادات جمركية ويعتبر أعلى هيئة لصنع القرار في المنظمة، حيث يجتمع مرة كل عامين على الأقل، و يمكن للمؤتمر الوزاري اتخاذ قرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف. وكانت أول دورة له سنة 1996 بسنغافورة.

ب- الأمانة العامة: تتكون من الأمين العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.

ت- المجلس العام: يتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء وينعقد مرة واحدة على الأقل في الشهر، وله عدة وظائف من بينها تلك التي يكلفه بها المؤتمر الوزاري، كما يمثل جهاز لفض المنازعات التجارية،

[1] خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2007، ص 464-465

وفحص السياسات التجارية، وتعمل تحت سلطته جمي المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

ث- المجالس الرئيسية: وتتكون من:

- ✓ ،مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان فرعية منها: اللجنة الزراعية ولجنة الاجراءات الوقائية ولجنة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق.
- ✓ مجلس تجارة الخدمات: ويقوم بالإشراف على عدة مجموعات ولجان فرعية منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- ✓ مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويتكفل بالقضايا ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

ج- اللجان الفرعية: وعددها أربع لجان هي:

- ✓ لجنة التجارة والبيئة: وتهتم بدراسة الآثار المحتملة للتجارة على البيئة.
- ✓ لجنة التجارة والتنمية: تهتم بدول العا لم الثالث وخاصة الدول الأقل نموا.
- ✓ لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: حيث تقدم الاستشارات المتعلقة بالقيود التي ترد بخصوص التجارة لأهداف مرتبطة بميزان المدفوعات.
- ✓ لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل المرتبطة بتسيير المنظمة.

3- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية طويلة ومعقدة لأنها عبارة عن نصوص وتشريعات قانونية تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة. ولكن بعض المبادئ الأساسية البسيطة موجودة في كل هذه الوثائق وتشكل أسس النظام التجاري المتعدد الأطراف، نوجزها فيما يلي[1]:

- ✓ **مبدأ عدم التمييز:** ويشمل عدم تمييز أي بلد بين شركائه التجاريين، منتجاته أو خدماته أو مواطنيه الأجانب.
- ✓ **الانفتاح التجاري:** ويشمل خفض الحواجز التجارية كوسيلة لتشجيع التجارة؛ والتي تشمل الحواجز الجمركية أو التعريفات الجمركية والتدابير التي من شأنها تقييد حركة التجارة بشكل انتقائي مثل حظر الاستيراد أو الحصص.
- ✓ **القدرة على التنبؤ والشفافية:** في ظل الاستقرار والقدرة على التنبؤ، يتم تشجيع الاستثمار وبذلك خلق فرص عمل، ويمكن المستهلكين التمتع الكامل بفوائد المنافسة من زيادة الخيارات وانخفاض الأسعار. لذلك يجب على الشركات الأجنبية والمستثمرون والحكومات أن تكون واثقة من عدم التعسف في رفع الحواجز التجارية.

[1] موقع منظمة التجارة العالمية https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/what_stand_for_e.htm تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/15

- ✓ **المنافسة العادلة:** العمل على محاربة الممارسات غير العادلة، كدعم الصادرات وسياسة إغراق المنتجات بأسعار أقل من القيمة العادية للحصول على حصة في السوق، من خلال القواعد التي تحاول تحديد مدى عادلة المنافسة ومدى استجابة الحكومات، وذلك من خلال فرض رسوم استيراد إضافية محسوبة للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التجارة غير العادلة.
- ✓ **دعم الدول الأقل نموا:** حيث تمنح اتفاقات منظمة التجارة العالمية الدول ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصادات السوق والتي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة فترات انتقالية للتكيف مع أحكامها وتلتزم بتقديم الدعم العملي لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة.
- ✓ **حماية البيئة:** وتسمح اتفاقات منظمة التجارة العالمية للأعضاء باتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة والحيوانية والنباتية والبيئة أيضاً. كما يجب أن تطبق هذه التدابير بطريقة عادلة على الشركات الوطنية والأجنبية على حد سواء ولا تتخذ كذريعة لفرض حواجز تجارية تمييزية.
- ✓ **الشمولية:** حيث تسعى منظمة التجارة العالمية إلى بناء نظام تجاري أكثر شمولاً يسمح للجميع بالمشاركة في التجارة العالمية وجني الفوائد الاقتصادية المترتبة عنها.
- ✓ **الشراكة:** حيث تعمل منظمة التجارة العالمية على بناء شراكات من خلال تنظيم الحوار مع المجتمع المدني والنقابات العمالية والجامعات و مجتمع الأعمال لتعزيز التعاون ومناقشة آخر التطورات في التجارة العالمية واقتراح سبل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك من خلال الحوارات التجارية المنتظمة والمنتدى العام السنوي كمنبر للمجتمع المدني ومجموعات الأعمال التجارية.
- ✓ **الاهتمام بالتجارة الإلكترونية:** نظرا للأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية وتوسع نطاقها. قام المجلس العام للمنظمة باجراء استعراضات دورية لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية استناداً إلى تقارير من مختلف هيئات المنظمة. بالإضافة إلى التفكير بمفاوضات بشأن التجارة الإلكترونية، بهدف تطوير قواعد التجارة الرقمية العالمية ومعالجة التحديات التي تفرضها الفجوة الرقمية.

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

تشكل الشركات المتعدد الجنسيات القوة المحركة في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بحيث أنها تمثل القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، و كما أصبحت هذه الشركات تتحكم في موارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية في العالم، وقد دفع تعاظم دور هذه الشركات إلى التقسيم الجديد للعمل الدولي، الذي يقوم على تجزئة الإنتاج الدولي عبر مختلف مراحل العملية الإنتاجية.

ونظرا لأهمية الموضوع وعلاقته الوطيدة بسلاسل القيمة العالمية سنتطرق له من خلال ثلاث مطالب، نتناول في المطلب الأول نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ونتناول في المطلب الثاني علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، أما المطلب الثالث فنتطرق فيه إلى الآثار المرتبة على الاقتصاد العالمي الجديد من خلال توسع هذه الشركات ودورها في رسم السياسات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركات المتعددة الجنسيات

الفرع الأول: ظروف نشأة الشركات المتعددة الجنسيات:

تعود ظاهرة التدويل في جذورها الأولى إلى نشأة الرأسمالية التجارية، فأنشأت هولندا شركة الهند الغربية، وأنشأت بريطانيا شركة الهند الشرقية وذلك سنة 1660، وتطورت هذه الظاهرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت عدة شركات خارج البلد الأم مثل شركة سنجر الأمريكية للخياطة، والتي أقامت أول مصنع لها في بريطانيا عام 1867. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، كان الشكل المميز لهذه الشركات هو الكارتل، ككارتل الصلب عام 1926، وكارتل النفط عام 1928، أما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على الاستثمارات الدولية، خاصة في كندا وأوروبا الغربية.

عرفت الشركات المتعددة الجنسيات ديناميكية جديدة بظهور وتطور شركات يابانية وأوروبية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وعملت على توسيع أنشطتها في مختلف أنحاء العالم، وتنوع نشاطها بظهور مصارف دولية، كما لوحظ تدهور مكانة الشركات الأمريكية والأوروبية خلال هذه الفترة في الدول النامية، نتيجة عمليات التأميم التي انتهجتها الدول النامية وذلك لاستكمال السيادة الوطنية بعد تحررها من الهيمنة الاستعمارية، ولكن منذ الثمانينات من القرن الماضي وبعد أزمة المديونية الخارجية، أعادت الدول النامية فتح أبوابها أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للحصول على التمويل والتكنولوجيا، ومنذ التسعينات وإلى غاية العشرية الأولى للألفية الجديدة، اتسع مجال عمل هذه الشركات وتزامن مع ظهور العولمة وتنوع المبادلات العابرة للحدود من السلع والخدمات ورؤوس الأموال في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، واتسعت رقعة الشركات المتعددة الجنسيات حيث برزت عدة شركات عملاقة تابعة لدول نامية مثل الصين والهند والبرازيل.[1]

[1] الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015، ص 85-86

لقد ساهم انهيار المعسكر الشرقي، وإعادة إدماج الدول النامية في الاقتصاد الليبرالي بعد أزمة المديونية، نتيجة تطبيق برامج المؤسسات المالية الدولية في فتح أفاق واسعة للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية، فقد سمحت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في توفير مناخ ملائم لتدويل أنشطة الشركات الغربية في أغلب هذه الدول، ووجدت فرصا استثمارية هائلة، ومزايا تنافسية لانخفاض تكاليف الإنتاج ووفرة اليد العاملة بأجور رخيصة، والمواد الأولية، مع حصولها على امتيازات معتبرة تمثلت في إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية أخرى، مكنت هذه التطورات الشركات الغربية من فتح فروعها في عدة دول حسب طبيعة الامتيازات الممنوحة التي تخدم مرحلة من مراحل الإنتاج كما مكنت في المقابل الدول المضيفة من إنشاء شركات محلية تم تطويرها لتصبح مصدرة للاستثمارات إلى الخارج عبر الشركات المتعددة الجنسيات المرتبطة بها.

أما مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، ومع يروز العولمة الاقتصادية والتطور الملحوظ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تغيرت استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاعتماد على التكنولوجيا والنظام المالي والبحث عن الأرباح الناتجة عن عمليات المضاربة في الأسواق المالية، واسناد بعض الأنشطة إلى شركات أخرى بناء على تحالفات استراتيجية والانسحاب من بعضها والاهتمام بالأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

فالشركات المتعددة الجنسيات هي أول من اعتنق العولمة وعززها لأنها أدركت أن الحصول على الموارد من الأسواق الأخرى وبيعها لها سيحقق أرباحا ضخمة، حيث كان الملوك الأوروبيون على استعداد للمشاركة لأنهم أرادوا أيضًا زيادة الثروة والسلطة، وخلق شرطا مثاليا للتعاون بين الأعمال التجارية والنخب الحاكمة، على سبيل المثال، كانت شراكة «بين القطاعين العام والخاص قامت فيها شركات مثل شركة الهند الشرقية البريطانية بتمويل الحكومات أو الملوك للتوسع والثراء.[1]

كما أصبح الاقتصاد العالمي مترابطا ومتكاملا بشكل متزايد مع تزايد تقسيم التخصص بين الدول، والاستعانة بمصادر خارجية، والنقل إلى الخارج. على سبيل المثال، تتنافس شركة Boeing (مجموعة تصنيع الطائرات ومقرها الولايات المتحدة) على الأعمال التجارية، وتقوم بإنتاج قطع الغيار في عدد من البلدان، وإعادتها إلى الولايات المتحدة للتجميع النهائي، كما يتم تصميم iPad في الولايات المتحدة، ويتم إنتاج الأجزاء في جميع أنحاء آسيا، ويتم تصميمها نهائيًا في الصين. هذا مجرد مثالين من العديد من الأمثلة على الشركات متعددة الجنسيات التي تنقل فروعها إلى الخارج وتستعين بمصادر خارجية للإنتاج.[2]

الفرع الثاني: استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات ومصالح الدول المضيفة:

لقد ارتبطت ظاهرة عولمة الانتاج بالشركات المتعددة الجنسيات وذلك نتيجة انتشار تلك الشركات وتوسعها وامتدادها على المستوى العالمي عن طريق تأسيس شبكة فروعها عبر مختلف دول العالم التي تتعامل مع جميع

[1] Ken Moak, Developed Nations and the Economic Impact of Globalization, Palgrave Macmillan, 2017, p 10
[2] Ken Moak, Ibid., 2017, p 9

الأنشطة والمجالات الانتاجية والتسويقية والتمويلية، حيث أن هناك سببين رئيسيين لهذه الظاهرة أولهما: اتجاه معدل الربح في الدول الرأسمالية المتقدمة وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانخفاض بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وخاصة ارتفاع الأجور من جهة والتركز الرأسمالي من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى نقل الوحدات الانتاجية إلى الخارج، حيث الأجور المنخفضة والأرباح المرتفعة. وثانيهما: اختلاف مستويات ودرجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة، حيث أن الهدف النهائي للشركات المتعددة الجنسيات هو زيادة معدلات أرباح رأس المال المسيطر والمتمثل في الشركة الأم ووسيلتها في ذلك استغلال الاختلاف القائم في مستويات النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي بين الدول داخل المحيط الاقتصادي العالمي، ومنه تتضح استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات والتي ترتكز على زيادة أرباح الشركة الأم وذلك بتفعيل دور فروعها المنتشرة عبر العالم والمتمثلة في الشركات الوليدة والعمل على تظافر جهودها دون اعتبار لمصالحها الذاتية أو مصالح الدول المضيفة، وهذا يعني أن هذه الدول ليس لها السيطرة الكاملة على الأنشطة التي تهيمن عليها الشركات المتعددة الجنسيات داخل أراضيها، وإنما تتم إدارتها عن طريق الإدارة المركزية المتواجدة في الشركة الأم خارج حدود الدول المضيفة، والتي تملك أليات تحويل الأرباح من الشركات الوليدة إلى الشركة الأم واستغلال الثغرات للتهرب الضريبي والاستفادة القصوى من الامتيازات الممنوحة في إطار الاتفاقيات المبرمة.[1]

المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة في البلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار، وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع وغالبا ما تكون على شكل مشاريع خاصة تمارس نشاطها في الدول النامية أو فروع لشركات متعددة الجنسيات.[2]

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي ضمن حزمة غير قابلة للتجزئة التي لا تقتصر على تمويل الملكية فحسب بل تتعدى ذلك إلى تمويل القروض والخبرة الإدارية وتكنولوجيا حديثة ومهارات فنية وإمكانية الوصول إلى أسواق دولية، حيث أن هذه الحزمة تقع تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات التي يفوق حجمها وتأثيرها الاقتصادي حجم الدول المضيفة، وإن أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية تتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض شروطها وتلزم الدول المضيفة بقبول الحزمة كاملة وإلا ستحرم من الحصول على فرص الاستثمار.

كما تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى استخدام اسلوب تسعير التحويلات كوسيلة لتقليل حصة الدول النامية من المكاسب الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتهرب من دفع الضريبة على الدخل في الدول

[1] محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ص 43

[2] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 129

المضيفة ويتم ذلك من خلال الرفع المصطنع لمواد ومستلزمات الإنتاج التي تستوردها هذه الشركات من فروعها في الخارج بهدف الرفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي تقليل الأرباح والمداخيل الناتجة عن عملية الاستثمار[1].

في حين يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول النامية عبر الشركات المتعددة الجنسيات على أنه يدعم النمو الاقتصادي عندما يقترن باستراتيجيات السياسات الصناعية لنقل المعرفة والتكنولوجيا، وإقامة روابط أمامية وخلفية، وتشجيع المحتوى المحلي لدعم استراتيجيات الاستيراد والتصدير. ويمكن القول إن القيود والشروط التي تفرضها القواعد والأنظمة المتغيرة تحول دون تحقيق هذا النمو. ويؤكد بعض المفكرين أنه لا يزال هناك حيز مناسب في مجال السياسات العامة للتنمية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو سلاسل القيمة العالمية، مثل العمل بشكل أوثق مع الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية. ومع ذلك ، فإن هؤلاء العلماء يناقشون وجهة نظر متفائلة ضد أدبيات النظرة المتشائمة ، والتي تشير إلى أن قواعد منظمة التجارة العالمية من المحتمل أن تقوض آفاق تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات والقدرة التنافسية التصديرية:

إن تحسين القدرة التنافسية التصديرية ليس هدف في حد ذاته ولكنه أداة لبلوغ هدف تعزيز التنمية، ويثير ذلك قضية الفوائد المستمدة من التجارة المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسيات بدءا من تحسين الميزان التجاري ومن ثمة تحسين عمليات التصدير وإدامتها على مر الزمن، وحتى إن كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير تساعد على زيادة الصادرات، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تستورد أيضا، وقد تسجل قيم تصدير عالية مع تدني القيمة المضافة، والمسألة في كل الحالات تتمثل في مدى استفادة الدول المضيفة من الأصول التي تتحكم بها هذه الشركات، وتعتمد المسألة على الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية، وعلى ما يقابلها من قدرات وسياسات في البلد المضيف من ناحية أخرى.[3]

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث تتسم بالتأثير الكبير والعميق على آليات وميكانيزمات عمله، والذي يمكن حصره في النقاط التالية[4]:

- ✓ **التأكيد على صفة العالمية:** حيث يتجلى تعميق مفهوم العالمية من خلال الدور الرئيسي للشركات المتعددة الجنسيات في تطوير إطار أعمال منظم عابر للدول يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد المجالات الاقتصادية والاجتماعية من تنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس

[1] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، نفس المرجع السابق، ص 137

[2] Rosanna Jackson, The purpose of policy space for developing and developed countries in a changing global economic system, Research in Globalization, 2021, p 3

[3] زينب محمد عبد السلام، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 31

[4] أحمد الكردي، خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، 2010، متوفر على الموقع : https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/tags/138283/ تاريخ الاطلاع 2023/07/11

المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والفنون والثقافة. حيث حولت الشركات متعددة الجنسيات العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبذلك بدأت تنتشر العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.

- ✓ **التأثير على النظام النقدي الدولي:** حيث تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات احجام ضخمة من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لديها تستطيع من خلالها أن توجه هذه الشركات السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. حيث أن هذه الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تديرها الشركات المتعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي .فإذا أرادت هذه الشركات، وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة هذه الشركات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية
- ✓ **التأثير على التجارة العالمية:** حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة وتتحكم في حركة المبيعات الدولية فإنها تستطيع أن تؤثر وبشكل فعال على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة. كما يمكنها التأثير على حجم التجارة العالمية نظرا لتنوع أنشطتها ووجود التكامل بين فروعها مما يؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة.
- ✓ **التأثير على توجهات الاستثمار الدولي:** يشير تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2020 م، إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تشكل الجزء الاكبر من الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الجغرافية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات
- ✓ **تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي:** مع بروز توجهات جديدة للتجارة العالمية والاستثمار الدولي بفعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات، الذي أدى إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات اقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد. بالإضافة إلى تزايد النشاط الاستثماري والإنتاجي

والتسويقي والتجاري للشركات متعددة الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، ولاشك أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية. ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية، وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا، ولهذا ومن وجهة نظرنا فعلى البلدان النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في ترقية صادراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع هذه الشركات هي جذبها لتعمل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية التي تساعد على بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية.

- ✓ **التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية:** إن العالم يعيش في ثورة صناعية رابعة، والتي تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات والتكنولوجيا العالية من أهم سماتها والتي تملك مفاتيحها في كثير من الأحيان الشركات المتعددة الجنسيات، ولهذا السبب فان التحدي المطروح أمام البلدان النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات. للاستفادة من نقل التكنولوجيا عبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة، ومع الأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحوث والتطوير.

المبحث الثالث: سلاسل القيمة العالمية: مفاهيم وأبعاد

إنّ نمو سلاسل القيمة العالمية هو سمة مميزة رئيسية لما سمي بالموجة الثانية من العولمة، التي انطلقت في النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن دفع اختراع المحرك البخاري في القرن الثامن عشر موجة العولمة الأولى، التي بلغت ذروتها في أوائل القرن العشرين، حيث أنه في الموجة الأولى كانت التجارة الدولية في معظمها هي تجارة في السلع الأساسية والسلع المصنعة تصنيعا كاملا، أما بخصوص موجة العولمة الثانية، فتميزت التجارة الدولية بتفكيك عمليات الإنتاج وتوزيع مراحل الإنتاج المختلفة على مواقع متعددة في جميع أنحاء العالم، ولذلك، تحولت الأنماط التجارية في صناعات معينة إلى تجارة متعددة الاتجاهات في السلع الوسيطية[1]

وتتميز العولمة بالاستعانة بمصادر خارجية لمهام الإنتاج والخدمات عبر الحدود، وزيادة تنظيم الإنتاج والتجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية (GVC)، وسلاسل السلع الأساسية العالمية(GCC)، وشبكات الإنتاج العالمية(GPN). وتتميز هذه بتركيزها على سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية في خضم الدراسات والأبحاث الكثيرة المتعلقة بنظم الانتاج الجديدة.

كما تميزت ثورة سلسلة القيمة العالمية (GVC) التي بدأت في أوائل التسعينيات بالفصل الجغرافي غير المسبوق للمهام والوظائف التجارية المستخدمة لإنتاج منتجات معقدة من خلال سلاسل القيمة العالمية، حيث اعتمدت الشركات بشكل متزايد على المعرفة والموارد وقاعدة عوامل الإنتاج الدولية، بدلا من المعرفة والموارد المحلية، مما سمح بمزيد من التخصص وتحقيق وفورات حجم أكبر، كما أتاحت سلاسل القيمة العالمية فرصاً للمشاركة في الأسواق العالمية دون الحاجة إلى تطوير سلسلة منتجات أو قيمة كاملة والاستفادة من المعارف الأجنبية والتعلم بالممارسة. ومع ذلك، تميل سلاسل القيمة العالمية أيضا إلى أن تكون تنافسية للغاية ومتعددة الاستخدامات وتتميز علاقاتها بحوكمة قوية مما يعني أن قدرة العمال والشركات على المشاركة بطرق مفيدة لا ينبغي اعتبارها أمرا مفروغا منه.[2]

المطلب الأول: ماهية سلاسل القيمة العالمية

يمكن تحديد مفهوم سلاسل القيمة العالمية بأشكال عديدة وله العديد من التعريفات[3]،

الفرع الأول: تعريف سلاسل القيمة العالمية:

اختلفت تعريفات ومفاهيم سلسلة القيمة العالمية وأبعادها الاقتصادية وتعددت حيث أنها تعرف بـ:

ألية أفرزتها العولمة الاقتصادية وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بسبب تزايد القدرات التنافسية في كثير من الدول المتقدمة والنامية إضافة إلى تقسيم وتجزئة العمليات الإنتاجية التي اتبعتها هذه الشركات والتي جعلتها تعيد النظر في استراتيجياتها الصناعية والتي تمحورت حول التحديث التكنولوجي لتعظيم القيمة المضافة لكل جزء

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، التقرير العالمي للملكية الفكرية، رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية، 2017، ص 09

[2] OECD, DIAGNOSTIC OF CHILE'S ENGAGEMENT IN GLOBAL VALUE CHAINS, 2015, p 3

[3] S. Drost, J.v. Wijk, S.Vellema, DEVELOPMENT VALUE CHAINS MEET BUSINESS SUPPLY CHAINS The concept of Global Value Chains nraveled, the Partnerships Resource Centre, 2011, P 4

من المنتجات والخدمات بدل التركيز على القيمة المضافة للمنتج ككل، ولما كانت هذه الشركات تسعى إلى إبقاء نفوذها التقني والإنتاجي دون التوسع في الاستثمارات المالية أي تخفيض ملكيتها المباشرة للشركات الخارجية دون المساس بهذا النفوذ فظهرت فكرة سلاسل القيمة العالمية لجذب الصناعات الوطنية والدول النامية نحو النظام العالمي الجديد، ويرى بعض الاقتصاديين أن من لا يلتحق بهذه السياسة فقد لا يلحق بركب التقدم الصناعي ويفقد أي دور في المساهمة في القيمة الصناعية العالمية.[1]

تعرف بكونها: " نمط إنتاج متوزع على عدد من البلدان.تتخصص كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها"[2]

أدى توسع سلاسل القيمة العالمية إلى تقسيم الإنتاج بشكل متزايد عبر العالم وإنجازه من خلال التجارة والنقل إلى الخارج، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.[3]

التحول من السلع الأساسية كجزء من سلاسل السلع العالمية التي تتمحور حول الدول، إلى انتقال أكثر ديناميكية وتعقيدا لـ «القيمة» من الشركات متعددة الجنسيات إلى شركات أخرى.

سلاسل القيمة العالمية هي أكثر من مجرد مزودي الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يمكن للبلدان الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية من خلال "درجة من تدخل الدولة في تحقيق التوازن بين الانفتاح التجاري والحماية"، حيث يشير النفتاح التجاري إلى التصنيع الموجه نحو التصدير ويشير التقييد إلى التصنيع لاحلال للواردات، يجادل Hauge بأن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تكون بمثابة آلية مهمة للتنمية من خلال تمكين البلدان النامية من المشاركة في التجارة العالمية من خلال تنشيط السياستين معا، وهي ديناميكية جديدة تحتاج إلى مزيد من التحليل، وسيكون من المهم دراسة ما إذا كان هذا النوع من الآلية سيخضع لقيود غير قابلة للتطبيق في مجال السياسة، مثل المستويات العالية من العمليات البيروقراطية أو اللوائح المعمول بها، ومن ثم يوجد توتر مماثل للنقاش الدائر حول تغيير القواعد واللوائح فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية، حيث يؤيد جزء من الأدبيات الآفاق التنموية التي يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تأتي بها في حيز السياسة الحالية، في مقابل أولئك الذين يشعرون أن النظام بحاجة إلى العلاج، لأن الديناميكيات الحالية تمكّن الأقوياء بالفعل، ويذهب البعض إلى حد القول بأن سلاسل القيمة العالمية استغلالية وضارة بالتنمية، حيث تنشأ اختلافات الآراء بناءً على كيفية النظر إلى مساحة السياسة في ضوء التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.[4]

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 39-40

[2] مجموعة البنك الدولي. (2020)، تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية

[3] Rosanna Jackson, The purpose of policy space for developing and developed countries in a changing global economic system, Research in Globalization, 2021, p 3

[4] Rosanna Jackson, Op. Cit., p 4

سلسلة القيمة هي سلسلة من مراحل الإنتاج المتصلة، حيث يتم إضافة القيمة مرحلة بمرحلة لإنتاج البضائع النهائية. في قيمة عالمية، حيث يتم تقسيم مراحل الإنتاج المتتالية هذه إلى شرائح وتوزيعها عبر البلدان لتقليل تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد، مما يؤدي إلى التجارة الدولية في المدخلات والسلع النهائية[1].

تعتمد فكرة سلسلة القيمة على سلسلة الأنشطة اللازمة لتحويل المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع وبيعها وعلى القيمة المضافة عند كل رابط[2].

ومن وجهة نظر سلاسل القيمة العالمية، تشكل قطاعات المشاريع في الاقتصادات الوطنية جزءاً من قاعدة العرض للشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية. وهذا له نتيجتان ملموستان: (1) تشكل الجهات الفاعلة الخارجية (على وجه التحديد، الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية) شكلاً هامًا من أشكال "المخاطر الخارجية" في قطاعات المؤسسات الوطنية؛ و(2) تقع قطاعات المشاريع الوطنية ضمن قطاعات المشاريع الإقليمية والعالمية الأكبر حجماً، والتي ترتبط بسلاسل القيمة العالمية. إن قطاع المؤسسات العالمية، باعتباره سلسلة أو مجموعة من سلاسل القيمة العالمية الخاصة بصناعة معينة، لديه القدرة على التأثير على إدارة المخاطر التي يواجهها الناس من خلال نفس آليات تقاسم المخاطر التي تعمل على نطاق أوسع. ويمكن أن يكون مفيدًا أو ضارًا لقطاعات المؤسسات الوطنية ويؤثر على الشركات بشكل مختلف وفقًا لذلك بحجمها وصناعاتها.

الفرع الثاني: أهمية سلاسل القيمة العالمية:

1- **المساهمة في تحقيق معدلات النمو المتسارع وانخفاض معدلات الفقر**: حيث أن نشاط سلاسل القيمة العالمية كان سببا رئيسيا وراء موجات النمو المسجلة في عدد من الدول النامية ومحفزا أساسيا لانخفاض معدلات الفقر في بعص الدول النامية، التي تخصصت وانخرطت بشكل أكبر من غيرها في سلاسل القيمة العالمية[3]

2- **تعمل على زيادة الانتاجية والدخل**: حيث تدعم سلاسل القيمة العالمية العلاقة طويلة الأجل بين الشركات والمؤسسات بالاضافة إلى التخصص المفرط في مراحل الانتاج والمهام المحددة.

3- **تعزيز إندماج الشركات المحلية في الاقتصاد العالمي**: حيث تعتبر كآلية لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة، كما أصبحت الشركات المحلية مرتبطة بالشركات الأجنبية التي تمتلك المعرفة والتقنية العالية.

4- **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة** المرتبطة بزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

5- **زيادة حجم التجارة الدولية**

ثالثا– التحديات والمخاطر المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية:

[1] Robert C. Johnson, Andreas Moxnes, GVCs and trade elasticities with multistage production, Journal of International Economics, Volume 145, November 2023, p1

[2] Carlo Pietrobelli, Roberta Rabellotti, Upgrading to Compete Global Value Chains, Clusters, and SMEs in Latin America, Inter-American Development Bank, 2006, P 8

[3] محمد اسماعيل، صندوق النقد العربي، موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، 2019، ص 2

رغم الأهمية التي تحظى بها سلاسل القيمة العالمية إلا أن هناك العديد من المخاطر و التحديات التي قد تواجه البلدان المشاركة وهي[1]:

- ✓ خطر تهديد الاقتصاديات والمتمثل في أن الصدمات يمكن أن تنتشر بسهولة إلى بقية الأطراف المشاركة في السلسلة، حيث ساهمت سلاسل القيمة العالمية في إعادة تشكيل مرونة التجارة الدولية، مما أدى إلى اضطراب في سلاسل القيمة للسيارات في الولايات المتحدة بسبب أزمة 2008، كما تسببت الكوارث الطبيعية في اليابان سنة 2011 في حدوث اضطرابات في سلسلة الإنتاج لقطاعات مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر الإلكترونيات؛
- ✓ صعوبة تحقيق كل المعايير الدولية للسعر والجودة والكفاءة العالية من طرف الشركات التي ترغب بالمشاركة في الأسواق العالمية، والتي تحتاج إلى امتلاك ميزة تكنولوجية خاصة لدخول منافذ السوق العالمية.
- ✓ أن العوائد الأكبر تعود إلى تلك "الشركات الرائدة" في سلسلة القيمة التي تتحكم في العلامات التجارية وتصور المنتج، من ناحية، و تلك التي توفر التقنيات الأساسية والمكونات المتقدمة، من ناحية اخرى اما الشركات التي تقدم مهام التجميع الروتينية وغيرها من الخدمات البسيطة داخل سلاسل القيمة العالمية تكسب أقل، وتدفع أجور عمالها أقل، وتكون أكثر عرضة لدورات العمل لأنها تميل إلى شغل وظائف على نطاق واسع ورأس مال ثابت، وإذا كانت إحدى هذه الفئات من الشركات تميل إلى السيطرة على بلد أو منطقة معينة، فإن النتائج المترتبة على الأداء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية يمكن أن تكون عميقة ومستمرة، وتشكل أنظمة الأعمال للاقتصادات بأكملها على مدى فترات طويلة. وعلى وجه التحديد، يمكن للترسيخ في الأنشطة الضيقة والروتينية ذات القيمة المضافة المنخفضة أن يحبس الشركات والصناعات الوطنية في قطاعات غي مربحة وضيقة فكري من سلاسل القيمة العالمية.
- ✓ الخطر المرتب على الضغوط التنافسية المكثفة، حيث يمكن للجميع التنافس مع المصدرين من حيث الأسعار المنخفضة أو الجودة الأعلى، وبالتالي فإن الأفضل فقط هو الذي يمكن أن ينجح في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الثاني: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

ويتزايد انخراط العديد من البلدان المنخفضة الدخل في سلاسل القيمة العالمية في المراحل التمهيدية واللاحقة، وتحقق مشاركتها فوائد اقتصادية في تحسين الإنتاجية والتطور وتنويع الصادرات، ولا تزال البلدان المرتفعة الدخل تشهد في المتوسط معدلات مشاركة أعلى وتتصدر البلدان الأوروبية الطريق، ولكن ظهر اتجاه واضح يظهر تزايد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ابتداء من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتظهر الاقتصادات في آسيا الوسطى وأوروبا وجنوب شرق آسيا أعلى نسب المشاركة، في حين أن بلدان الشرق الأوسط

[1] باهي وفاء، تأثي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، التخصص: تسويق وتجارة دولية، 2022، ص 17.

وشمال أفريقيا وكذلك أمريكا الوسطى لديها نسب مشاركة أقل ولكنها لا تزال مهمة. وعلى النقي,ض من ذلك، تتأخر بلدان كثيرة في الجزء الجنوبي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا، إلى جانب مناطق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولكن حتى البلدان في هذه المناطق شهدت زيادة كبيرة في مشاركتها، لا سيما بين عامي 2001 و 2011.[1]

الفرع الأول: محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

هناك عدة عوامل تحدد طبيعة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومدى اندماج الدول فيها ودرجة استفادتها من القيمة المضافة المتولدة عنها نذكر منها[2]:

1- وفرة عوامل الانتاج:

حيث يعتبر نموذج (أوكشر- أوهلين) أن وفرة عوامل الإنتاج هي المحدد الرئيسي للتخصص الدولي وكذلك بالنسبة لتحديد موضع الدول في سلاسل القيمة العالمية ويمكن التركيز على ثلاثة عوامل أساسية هي العمل، رأس المال والموارد الطبيعية، وترتبط وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما، مثل النحاس وخام الحديد، ارتباطاً طبيعياً بالتكامل العالي في سلاسل القيمة العالمية، نظراً لأن المنتجات والسلع الزراعية تُستخدم في مجموعة متنوعة من عمليات الإنتاج اللاحقة التي تعبر عادةً عدة حدود. وغالبًا ما تكون العمالة ذات المهارات المنخفضة في البلدان ذات الدخل المنخفض بمثابة دخول يشير إلى المراحل النهائية من الإنتاج من نوع التجميع المرتبط بارتفاع محتوى المدخلات المستوردة في صادرات البلد (المشاركة الخلفية العالية في سلاسل القيمة العالمية) وصادرات البضائع النهائية (المشاركة الأمامية المنخفضة في سلاسل القيمة العالمية). لكن التقدم نحو مهام أكثر كثافة في المهارات في سلسلة القيمة يزيد من المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية. وأخيرًا، تتطلب عمليات الإنتاج هذه استثمارات رأسمالية، وبالتالي يجب أن يحفز رأس المال على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

2- الموقع الجغرافي:

تعتبر المسافة بين البلدان والموقع الجغرافي العامل الرئيسي في تحديد البلد الذي سيتم استيراد المنتجات منه وذلك بسبب تكاليف التجارة ويمكنه تشكيل موضع البلد في سلاسل القيمة العالمية، حيث تتضاعف تكاليف التجارة على طول سلسلة القيمة ولها معدل حدوث أعلى في مراحل المصب مقارنة بمراحل المنبع، وقد يشجع ذلك المزيد من البلدان النائية على التخصص في المراحل التمهيدية والمزيد من البلدان المركزية على التخصص في المراحل النهائية، تؤدي خدمات النقل والخدمات اللوجستية غير الفعالة وضعف المنافسة في هذه الخدمات إلى تفاقم تكاليف التجارة في العديد من سلاسل القيمة العالمية الصناعية ذات المعابر الحدودية المتعددة ويمكن أن تعوض منافسة أخرى مزايا تنافسية مثل انخفاض تكاليف العمالة.

[1] Ana Paula Cusolito, Raed Safadi, and Daria Taglioni, Inclusive Global Value Chains Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low-Income Countries, World Bank Group and the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2016, p 13.

[2] Ana Fernandesy, Hiau Looi Keez, Deborah Winkler, Determinants of Global Value Chain Participation:Cross-Country Evidence, World Bank Group, Development Research Group, Washington, 2020, pp 6-10

3- القدرة الصناعية المحلية:

إن حجم القدرة الصناعية المحلية للبلدان يتناسب طرديا من خلال نماذج الجاذبية مع حجم التجارة التقليدية وكثافتها. غير أن العلاقة بين القدرة الصناعية المحلية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية غير واضحة فيما يتعلق بتجارة سلاسل القيمة العالمية. فمن ناحية، من أجل التقليل إلى أدنى حد من النقل المتبادل للسلع شبه المجهزة في مراحل ثابتة، كثيرا ما تتخصص البلدان في مراحل متجاورة من الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. وقد يكون للبلدان ذات القدرة الصناعية المحلية الأكبر مجموعة أكبر من المراحل المتلاصقة التي تقلل من استخدام المدخلات المستوردة مقارنة بالمدخلات المحلية في صادراتها. قد يؤدي هذا إلى انخفاض المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. من ناحية أخرى، قد تطلب البلدان ذات القدرة الصناعية المحلية الأكبر المزيد من السلع النهائية للاستهلاك المحلي، مما قد يؤدي بها إلى التخصص في المراحل النهائية من الإنتاج التي تجسد المزيد من القيمة المضافة الأجنبية والتي يمكن أن تزيد من المشاركة بر الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي، فإن التأثير الإجمالي للقدرة الصناعية المحلية – مقاساً بالقيمة المضافة المحلية للصناعة التحويلية – على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية غامض ولا يمكن تحديده إلا تجريبياً.

4- السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر مهمين للتجارة التقليدية ولكنها قد تلعب دورًا أكبر لتجارة سلاسل القيمة العالمية، حيث تعبر المنتجات الوسيطة وشبه المصنعة الحدود الدولية عدة مرات. وتؤدي الحواجز التنظيمية المفروضة على الواردات والصادرات مثل التاريفات أو الحصص إلى زيادة تكاليف التجارة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على مشاركة البلدان ووضعها في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن يكون للحد من هذه الحواجز فائدة مكثفة بالنسبة للإنتاج المجزأ دوليا – وخاصة عندما تنظم مراحل الإنتاج بالتتابع عبر الحدود – ليس فقط عن طريق خفض سعر السلع النهائية ولكن أيضا عن طريق خفض تكاليف المدخلات. وتبين الأدلة الناشئة أن التعريفات المفروضة على الواردات من السلع النهائية والمواد الوسيطة والتعريفات الجمركية التي تواجهها أسواق التصدير تعتبر ذات علاقة سلبية بمشاركة سلاسل القيمة العالمية، وتتجاوز اتفاقيات التجارة التفضيلية العميقة (PTAs) قضايا الوصول إلى الأسواق التقليدية وتشمل مجالات السياسة مثل حركة رأس المال والاستثمار والتأشيرات وحقوق الملكية الفكرية، كما تبرز الدراسات الحديثة الدور الكبير لاتفاقات التجارة التفضيلية العميقة في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وبالمثل، يمكن للبلدان اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للتغلب على الندرة النسبية في رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة، وبالتالي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وعندما يكون من الضروري فرض رقابة مشددة على عمليات الإنتاج الأجنبي (ربما بسبب ضعف الإنفاذ التعاقدي أو ضعف حماية الملكية الفكرية)، قد تفضل الشركات الرائدة التكامل الرأسي للموردين على العلاقة بين الذراع، مما يؤدي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة داخل الشركات. وتشير الأدلة العملية إلى أن

الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالمشاركة عبر الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية.كما تعتبر السياسات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر عوامل هامة للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

5- جودة المؤسسات:

إن ما يميز تجارة سلاسل القيمة العالمية عن التجارة التقليدية هو التفاعلات المكثفة بين الشركات التي تتميز بالمنتجات والاستثمارات التعاقدية والمتخصصة. وبالتالي، فإن ضعف إنفاذ العقود يشكل عائقا كبيراً ليس للتجارة التقليدية فحسب، بل أيضاً للتجارة في سلاسل القيمة العالمية. ولأن أداء سلاسل القيمة العالمية يعتمد على قوة الحلقة الأضعف، فإن التأخير في الإنتاج الناجم عن ضعف إنفاذ العقود قد يكون ضارا بشكل خاص في سلاسل القيمة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود استثمارات خاصة بالعلاقات (مثل تكييف المنتجات) وتبادل تدفقات كبيرة من السلع غير الملموسة (مثل التكنولوجيا والملكية الفكرية والائتمان) يعزز الدور المحتمل للجودة المؤسسية كمحدد هام للمشاركة العقلانية في سلاسل القيمة العالمية.

6- الاتصال:

ولا تزال تكاليف النقل، وفقاً للدراسات الاستقصائية المتعلقة بموردي البلدان النامية، تشكل العقبة الرئيسية أمام الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية أو إنشائها أو الارتقاء بها، ولذلك، فإن الهياكل الأساسية اللوجستية والبنية التحتية للاتصالات، وكفاءة الموانئ والجمارك، وشبكات تكنولوجيا المعلومات تعتبر هامة للتجارة بوجه عام، وللتجارة في سلاسل القيمة العالمية بوجه خاص. علاوة على ذلك، فإن استخدام الإنترنت واللغة المشتركة يمكن أن ييسر أيضًا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتبين الدراسات أن أداء الخدمات اللوجستية للتجارة في الأجزاء والمكونات أقوى من دور التجارة في السلع النهائية، كما لا يمكن إهمال دور التقل البري والمرتبط بنوعية البنية التحتية لشبكة الطرقات والهياكل الأساسية التي تعزز مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية.

7- المتغيرات الاقتصادية الكلية:

ويمكن للمتغيرات الاقتصادية الكلية ولا سيما المتصلة بأسعار الصرف الحقيقية، أن تؤدي دوراً في مشاركة سلاسل القيمة العالمية. وتعد درجة التنمية المالية للبلدان مصدرا لاكتساب المزايا النسبية،

الفرع الثاني: دوافع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

شهدت العقود الأخيرة اندماج العديد من الدول في سلاسل القيمة العلمية نتيجة التغيرات الكبيرة التي طرأت عل الاقتصاد العالمي أهمها[1]:

- ✓ ازدياد وتيرة الانفتاح الاقتصادي؛
- ✓ تراجع تكاليف الشحن والنقل والاتصالات؛
- ✓ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والاستخدام الواسع لشبكة الانترنت؛

[1] محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 1

- ✓ تراجع مستويات الحواجز الجمركية والتجارية؛
- ✓ اهتمام الدول بتحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ التطور التقني وزيادة عدد مراحل الإنتاج وتعقدها؛
- ✓ ارتفاع مستويات المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية

الفرع الثالث: قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية :

تعكس سلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة الأجنبية والمحلية لصادرات البلد. فعلى سبيل المثال، في مجموعة معينة من المنتجات مثل الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية (أجهزة التلفاز والهواتف المحمولة، وما إلى ذلك)، تتخصص بعض البلدان في مراحل البحث والتطوير ومراحل تصميم الأجهزة، بينما تركز بلدان أخرى على تجميع القطع المكونّة لتلك الأجهزة)والتي يمكن إنتاجها في عدة بلدان(في حين تستضيف بلدان أخرى الخدمات اللوجستية والتسويقية وخدمات ما بعد البيع). ويمكن أن تنقسم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى مشاركة خلفية ومشاركة أمامية[1] :

- **المشاركة الخلفية،** أو القيمة المضافة الأجنبية كحصة من الصادرات، تشير إلى مدى اعتماد البلدان والشركات على المنتجات المستوردة. ففي حالة مثال الإلكترونيات الاستهلاكية، يمكن لبلد ما أن يتخصص في تجميع المنتجات ذات المكونات المستوردة، ومع البحث والتطوير المستورد ضمنيا وتصميم تلك المنتجات. وسيكون لهذا البلد مشاركة خلفية مرتفعة وحصة منخفضة من القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية. وعلى هذا المنوال، سيكون للبلد الذي ينتج مواد خام مثل المعادن المستخدمة في مكونات الإلكترونيات، مشاركة خلفية منخفضة (لأن المعادن تتطلب مستويات عالية من الواردات باستثناء المعدات المستخدمة في استخراجها) وكذلك حصصا منخفضة من القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية للإلكترونيات الاستهلاكية.
- **المشاركة الأمامية،** أو القيمة المضافة المصدرة التي تم دمجها في صادرات البلدان الأخرى، فهي تمثل نطاق العلاقـــات معا لمشترين الأجانب النهائيين. وباستخدام المثال نفسه لسلسلة القيمة الإلكترونية الاستهلاكية، تتمتع البلدان المتخصصة في مراحل البحث والتطوير والتصميم في سلسلة القيمة بمشاركة أمامية عالية القيمة فيما يتعلق بالبلدان المتخصصة في التجميع.

إن التدابير التقليدية للتجارة الدولية لا تميز بدقة نطاق سلاسل القيمة العالمية ومشاركة البلد في هذه السلاسل. والواقع أن هذه التدابير لا تمكن من تقييم مدى استخدام المنتجات الوسيطة المستوردة في صادرات البلد مقارنة بالإنتاج المحلي. Koopman et al (2010et 2014)، استناداً إلى عمل Hummels et al. (2001) و Johnson &Noguera (2012)، اقترحا تقسيم إجمالي الصادرات لتمييز القيمة المضافة المحلية

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2021، ص 134-135

(DVA) عن القيمة المضافة الأجنبية (FVA) .القيمة المضافة المحلية (DVA) يمكن تقسيمهاإلى أربعة مكونات حسب الاستخدام أو الوجهة: (1) المصدرة على شكل منتجات تامة الصنع، (2) المصدرة على شكل منتجات وسيطية، (3) المصدرة على شكل منتجات وسيطية يعاد تصديرها إلى بلدان أخرى (DVX)، و (4) المصدرة على شكل منتجات وسيطية والمعاد استيرادها من قبل بلد المنشأ (الشكل رقم (2-1).

حيث أن القيمة المضافة الأجنبية (FVA) تمثل المشاركة الخلفية نظراً لأنها تقيس المدخلات الوسيطة المستوردة التي كانت تستخدم لتوليد الناتج لأغراض التصدير، أما القيمة المضافة المحلية الغير مباشرة)فتمثل المشاركة الأمامية على أنه يقيس صادرات السلع غير التقليدية التي تستخدم كمدخلات لإنتاج صادرات (DVX البلدان الأخرى. فإذا تم التعبير عن FVA و DVX كنسبة مئوية من الصادرات، فإن صيغة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي كما يلي:

$$\text{نسبة المشاركة في } GVC = \frac{DVX + FVA}{\text{إجمالي الصادرات}}$$

الشكل رقم (2-1): هيكل جدول المدخلات– المخرجات

		المنتجات الوسيطية		االطلب النهائي		إجمالي المخرجات
		البلد أ	البلد ب	البلد أ	البلد ب	
		القطاع الصناعي	القطاع الصناعي	القطاع الصناعي	القطاع الصناعي	
البلد أ	القطاع الصناعي	السلع الوسيطية المستخدمة في الناتج المحلي	السلع الوسيطية من الدولة ب المستخدمة في صادرات الدولة أ	الاستخدام النهائي للناتج المحلي	الاستخدام النهائي بواسطة الدولة ب لصادرات الدولة	X_A
البلد.ب	القطاع الصناعي	السلع الوسيطية من الدولة أ المستخدمة في صادرات الدولة ب	السلع الوسيطية المستخدمة في الناتج المحلي	الاستخدام النهائي بواسطة الدولة أ لصادرات الدولة ب	الاستخدام النهائي للناتج المحلي	X_B
القيمة المضافة		V_A	V_B			
اجمالي المدخلات		X_A	X_B			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على UNCTAD(2013)

وأصبحت سلاسل القيمة العالمية مركز الإنتاج والتجارة العالميين. وأدى التقدم في التكنولوجيا وخفض الحواجز التجارية إلى تيسير الاضطلاع بمهام الإنتاج في مواقع مختلفة، مما سمح للشركات بالاستفادة من تكاليف

عوامل مختلفة وأدى إلى زيادة حجم التجارة داخل الصناعة الواحدة. وترتبط المشاركة العالمية في سلسلة القيمة ارتباطا إيجابيا بنصيب الفرد من الدخل ونمو الإنتاجية. ويعني هذا التجزؤ في الإنتاج أن السلع والخدمات الوسيطة تعبر الحدود عدة مرات على طول سلسلة القيمة، وكثيرا ما تمر عبر البلدان أكثر من مرة.

وتشمل سلسلة القيمة النطاق الكامل لأنشطة الشركات «والعمال» التي تأخذ منتجًا (سلعة أو خدمة) من التصميم إلى الاستخدام النهائي.

الشكل رقم (2-2): القيمة المضافة للتجارة الخارجية

DVX

	البلد 1	البلد 2	البلد 3		البلد K		البلد N
البلد 1	T_V^{11}	T_V^{12}	T_V^{13}		T_V^{1K}		T_V^{1N}
البلد 2	T_V^{21}	T_V^{22}	T_V^{23}		T_V^{2K}		T_V^{2N}
البلد 3	T_V^{31}	T_V^{32}	T_V^{33}		T_V^{3K}		T_V^{3N}
البلد K	T_V^{K1}	T_V^{K2}	T_V^{K3}		T_V^{KK}		T_V^{KN}
البلد N	T_V^{N1}	T_V^{N2}	T_V^{N3}		T_V^{NK}		T_V^{NN}

DVA

FVA

المصدر: من إعداد الطالب بناء على UNCTAD(2013)

وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام الناتج المحلي من جانب البلد أ أو تصديره إلى البلد **ب**، حيث يمكن أن يدخل أيضا كطلب متوسط أو نهائي.

وبالمثل، يمكن استيراد نفس السلعة من البلد ب، واستخدامها في البلد أ لإنتاج المواد الوسيطة أو لتلبية الطلب النهائي. ومن ثم، فإن الصفوف الواردة في جدول المنظمة تشير إلى استخدام الناتج الإجمالي من صناعة معينة في بلد ما.

ويمكن استخدام الناتج الإجمالي **X** المنتج في البلد أ (الصف الأول) من جانب البلد أ نفسه بوصفه استهلاكاً وسيطاً أو نهائياً، أو من جانب البلد الآخر ب، مرة أخرى كمدخل وسيط أو منتج نهائي. من هنا، يمكننا استرداد مقياس لإجمالي الصادرات من البلد أ إلى البلد ب، مع تجميع الناتج المتوسط والنهائي المنتج في البلد أ والمستخدم في البلد ب (الكتل الرمادية في المثال أعلاه.(

وتوفر أعمدة الجدول معلومات عن تكنولوجيا الإنتاج، لأنها تشير إلى كميات المواد الوسيطة اللازمة لإنتاج الناتج الإجمالي الذي يتحلل استخدامه بعد ذلك على طول الصف. ومن ثم، كل الحصة المحلية والأجنبية للوسيط في إنتاج وحدة إنتاج واحدة. وهكذا يبين العمود الأول مقدار المدخلات المحلية التي تسهم في إنتاج الناتج الإجمالي للبلد أ (الخلية الأولى، «الاستخدام الوسيط للناتج المحلي»)، ومقدار المدخلات التي يتم الحصول عليها بدلاً من ذلك من الخارج عن طريق الواردات (الخلية الثانية، «الاستخدام الوسيط من جانب البلد أ للصادرات من البلد ب

الفرق بين الناتج الإجمالي المنتج في كل بلد ومجموع المدخلات (المحلية والأجنبية) اللازمة لإنتاجه يحقق القيمة المضافة المتولدة في كل بلد.

لتكن **X** مصفوفة الناتج الإجمالي. يجب استخدام الناتج الإجمالي إما كسلع وسيطة أو سلع نهائية. **A** هي مصفوفة معاملات المدخلات والمخرجات، التي تصف وحدات السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من إجمالي الناتج، وبالتالي فإن **AX** هي مصفوفة السلع للاستخدام المتوسط (مصفوفة **T** في Eora). وأخيرًا، **Y** هي المصفوفة من السلع المستخدمة للطلب النهائي (مصفوفة **FD** في Eora). يتم التعبير عن هذه العلاقة الأساسية بين الناتج الإجمالي والسلع الوسيطة وسلع الطلب النهائي أدناه:

$$X = AX + Y$$
$$(I - A)X = Y$$
$$X = (I - A)^{-1}Y = LY \qquad (1)$$

باستخدام المعادلة العامة يمكن تمثيل جدول MRIO بـ N – دولة كل دولة تمثل بالقطاع الصناعي وتنتج منتوج واحد

$$\begin{pmatrix} x_{11} & \cdots & x_{1n} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ x_{n1} & \cdots & x_{nn} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} l_{11} & \cdots & l_{1n} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ l_{n1} & \cdots & l_{nn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{11} & \cdots & y_{1n} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ y_{n1} & \cdots & y_{nn} \end{pmatrix}$$

ومنه يمكن استنتاج المصفوفة **T** التي تعبر عن القيمة المضافة في صادرات كل بلد والناتجة عن جداء الشعاع v التي يمثل كل عنصر من عناصره حصة القيمة المضافة لكل وحدة ناتج حسب البلد أي ($v_1 = V_1/X_1$)، مقرونا بمعكوس Leontief والشعاع e الذي يلخص إجمالي الصادرات حسب البلد بمجموع المدخلات الوسيطة المصدرة إلى الخارج وصادرات السلع النهائية

$$\begin{pmatrix} T_v^{11} & \cdots & T_v^{1n} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ T_v^{n1} & \cdots & T_v^{nn} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} v_1 & 0 & 0 \\ 0 & \ddots & 0 \\ 0 & 0 & v_n \end{pmatrix} \begin{pmatrix} l_{11} & \cdots & l_{1n} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ l_{n1} & \cdots & l_{nn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} e_1 & 0 & 0 \\ 0 & \ddots & 0 \\ 0 & 0 & e_n \end{pmatrix}$$

وتعبر عناصر المصفوفة ضمن الأعمدة القيمة المضافة الواردة في تصدير كل البلد. والذي يتكون من جزئين:

- ✓ الجزء الأول والمتمثل في القيمة المضافة المحلية (DVA) لصادرات البلد k والمعبر عنه بالعناصر T_v^{kk} أي ($T_v^{kk} = v_k l_{kk} e_k$) وبذلك تكون العناصر المتواجدة في قطر المصفوفة كلها تعبر عن القيمة المضافة المحلية لكل بلد؛
- ✓ الجزء الثاني والمتمثل في القيمة المضافة الأجنبية (FVA) لصادرات البلد 1 المتولد عن البلد k (مع $k \neq 1$). والمعبر عنها بالعناصر T_v^{k1} أي ($T_v^{k1} = v_1 l_{k1} e_1$). ونفس الشيء بالنسبة لبقية البلدان وللتذكير بأن الناتج حسب البلد 1 (الذي يصدر جزء منه) يتطلب مدخلات من بلدان أخرى. ولدى إنتاج هذه المدخلات، تولد البلدان الأخرى أيضا قيمة مضافة. ومن ثم، فإن العنصر (v_k) يمثل حصة القيمة المضافة التي تم توليدها في البلد k والتي تم استيرادها من قبل البلد 1 والمعبر عنها بالعنصر (L_{k1}) من أجل إنتاج صادراته ($e1$).

ومنه فمجموع القيمة المضافة المحلية (DVA) والأجنبية (FVA) بالنسبة للعمود الأول تعبر عن إجمالي صادرات البلد 1، ونفس الشيء بالنسبة لبقة البلدان.

أما بالنسبة للأسطر فإن: $T_v^{12} = v_1 L_{12} e_2$ يمثل حصة صادرات البلد 2 (e_2) التي تعتمد على القيمة المضافة التي يحصلها البلد 1 والمعبر عنها بـ ($v_1 L_{12}$). ونفس الشيء ينطبق على البلد 3، حيث يشير العنصر T_v^{13} في العمود الثالث إلى مقدار صادرات البلد 3 من حيث القيمة المضافة من البلد 1. وبالتالي، من خلال قراءة المصفوفة على طول السطر، بدلاً من قراءة العمود (واستبعاد العنصر القطري (T_v^{kk})، سيكون لدينا مؤشر على مقدار القيمة المضافة المحلية لكل بلد كمدخلات وسيطة في القيمة المضافة التي تصدرها بلدان أخرى. وهذا ما عبر عنه Koopman et al. (2011) بـ «صادرات القيمة المضافة غير المباشرة .(DVX) »

الشكل رقم (2-3): تقسيم إجمالي الصادرات

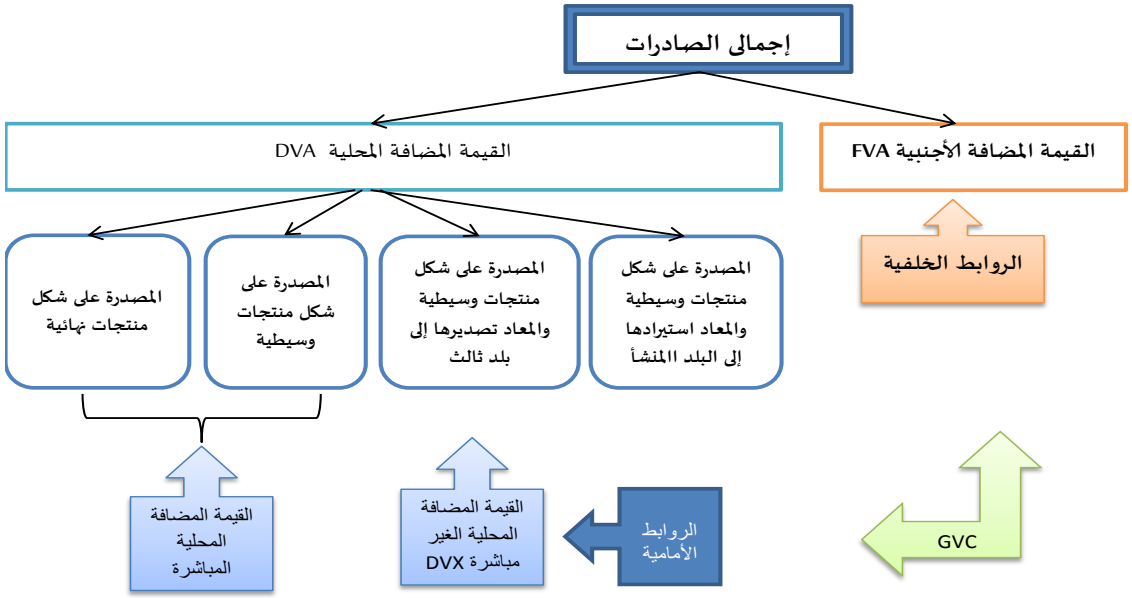

المصدر: من إعداد الطالب بناء Koopman et al(2014)

وبالنسبة لبلد معين، ولا سيما بلد نام، يمكن أن يكون الارتباط بسلاسل القيمة العالمية إما من خلال الروابط الأمامية (حيث يقدم البلد مدخلات في صادرات بلدان أخرى) أو من خلال الروابط الخلفية (حيث يستورد البلد منتجات وسيطة لاستخدامها في صادراته). وباستخدام هذا التعريف المتسلسل لعملية الإنتاج للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يمكن قياس ذلك بالنسبة لبلد معين كمجموع 'القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي صادراته' (الروابط الخلفية أو الواردات من القيمة المضافة الأجنبية) و 'القيمة المضافة المحلية التي تذهب إلى الصادرات الإجمالية للبلدان الأخرى' (الروابط الأمامية لتصدير القيمة المضافة المحلية)

ويمكن لحصة البلد في القيمة المضافة الإجمالية الناشئة عن الروابط الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية (أي التجميع في جميع البلدان) أن توفر مقياساً لمدى مشاركة البلد ومكاسبه النسبية في سلاسل القيمة العالمية.

- ✓ مع تزايد تجزؤ الإنتاج عبر البلدان. تلعب سلاسل القيمة العالمية دورا هاما في ربط الأنشطة المشتتة جغرافيا في صناعة واحدة وتساعد على فهم الأنماط المتغيرة للتجارة والإنتاج. لذلك فإن سلاسل القيمة العالمية مفيدة للتعرف على الترابط بين الاقتصادات.
- ✓ تخصص البلدان في المهام والوظائف التجارية بدلاً من المنتجات المحددة: وفي حين أن معظم الأطر التحليلية لا تزال تفترض أن السلع والخدمات تنتج محليا وتتنافس مع المنتجات «الأجنبية»، فإن

الحقيقة هي أن معظم السلع وعدد متزايد من الخدمات «تصنع في العالم» وأن البلدان تتنافس على أدوار اقتصادية داخل سلسلة القيمة.

- ✓ دور الشبكات والمشترين العالميين والموردين العالميين. يقدم تحليل سلسلة القيمة العالمية رؤى ثاقبة حول الإدارة الاقتصادية ويساعد على تحديد الشركات والجهات الفاعلة التي تتحكم في الأنشطة وتنسقها في شبكات الإنتاج.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن عند التفكير في سلاسل القيمة العالمية هو إلى أي مدى تشارك البلدان في إنتاج مجزأ رأسياً. طريقة واحدة لقياسه – وتاريخيا المؤشر الأول محسوبة في الأدبيات – هو قياس حصة التخصص الرأسي، والتي يمكن فهمها على أنها محتوى استيراد الصادرات. يقيس المؤشر قيمة المدخلات المستوردة في الصادرات الإجمالية لبلد ما (والباقي هو المحتوى المحلي للصادرات)

المطلب الثالث: حوكمة سلاسل القيمة العالمية والارتقاء فيها

الفرع الأول: حوكمة سلاسل القيمة العالمية

في تسعينيات القرن الماضي، طور جيرفي وآخرون إطارًا، أطلق عليه اسم "سلاسل السلع العالمية"، والذي ربط مفهوم سلسلة القيمة المضافة مباشرة بالتنظيم العالمي للصناعات. وتشمل سلاسل السلع العالمية على ثلاثة أبعاد أساسية:[1]

1- **هيكل المدخلات والمخرجات** : أي مجموعة من المنتجات والخدمات المرتبطة ببعضها البعض في سلسلة من الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة؛

2- **الإقليمية** أي البعد المكاني أو تمركز شبكات الانتاج والتوزيع التي تتألف من مؤسسات ذات أحجام وأنواع مختلفة؛

3- **هيكل الإدارة** وتتمثل في علاقات السلطة والقوة التي تحدد كيفية تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية وتدفقها داخل السلسلة

وقد ميز Geriffi بين نوعين من آليات التحكم في سلاسل السلع الأساسية والمتمثلة في:

أ- **سلاسل السلع التي يقودها المنتج Producer–Driver** وتشير إلى الصناعات التي تلعب فيها الشركات متعددة الجنسيات أو غيرها من المؤسسات الصناعية المتكاملة الكبيرة دورا مركزيا في السيطرة على نظام الإنتاج (بما في ذلك روابطه الخلفية والأمامية). وهذا هو أكثر ما يميز الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر والطائرات والآلات الكهربائية. ويكون الانتشار الجغرافي لهذه الصناعات عابر للحدود الدولية، ولكن عدد البلدان في السلسلة السلعية ومستويات التنمية

[1] Gary Gereffi, Global Value Chains and Development Redefining the Contours of 21st Century Capitalism, Cambridge University Press; 2018, p 44

فيها متباينة. وتشارك البلدان النامية في هذه السلاسل عبر التعاقد من الباطن وخاصة بالنسبة لعمليات الإنتاج التي تتطلب عمالة كثيفة، وكذلك التحالفات الاستراتيجية بين المنافسين الدوليين. وما يميز أنظمة الإنتاج "التي يقودها المنتج" هو السيطرة التي يمارسها المقر الإداري للشركات متعددة الجنسيات.

ب- **سلاسل السلع التي يقودها البائع Buyer+Driver**: وتتمثل في الصناعات التي تلعب فيها الشركات التجارية الكبرى دورًا محوريًا في إنشاء شبكات إنتاج لامركزية في مجموعة متنوعة من البلدان المصدرة، والتي تقع عادةً في العالم الثالث. وقد أصبح هذا النمط من التصنيع الذي تقوده التجارة شائعا في الصناعات كثيفة العمالة والسلع الاستهلاكية مثل الأحذية والألعاب والإلكترونيات الاستهلاكية والأدوات المنزلية ومجموعة واسعة من العناصر المطلوبة (مثل الأثاث والحلي).

الشكل رقم (2-4): سلاسل السلع التي يقودها المنتجون

(الصناعات مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر والطائرات والآلات الكهربائية)

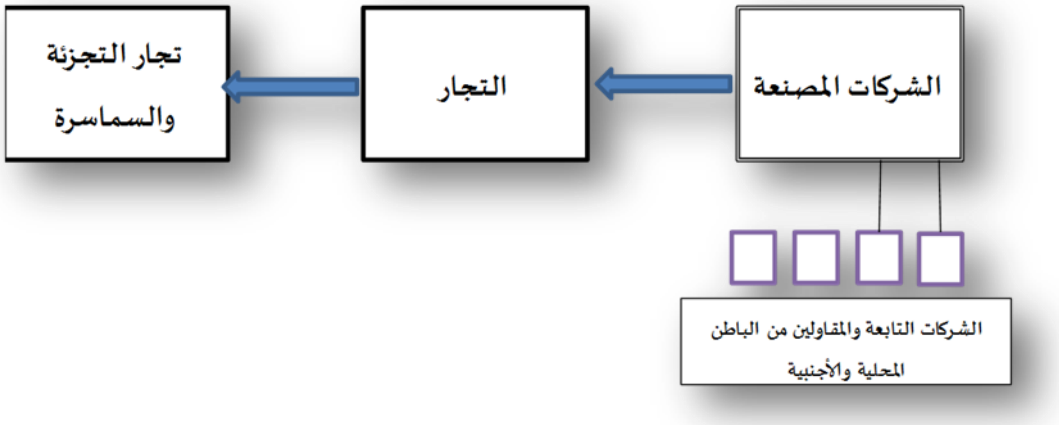

الشكل رقم (2–5): سلاسل السلع التي يقودها المشتري

(صناعات مثل الملابس والأحذية ولعب الأطفال والأدوات المنزلية)

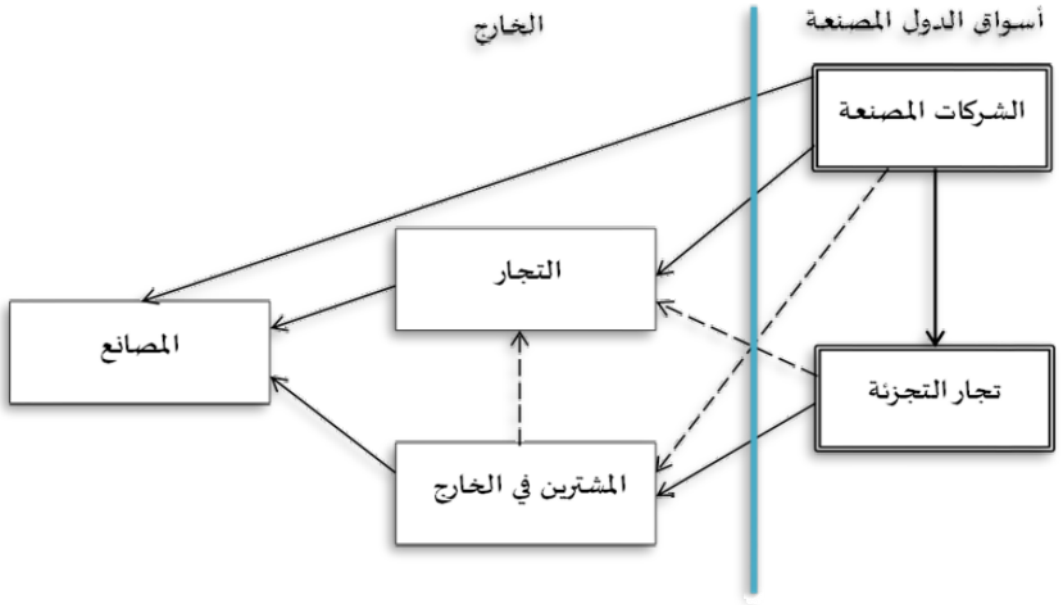

المصدر: من إعداد الطالب بناء على

Gary Gereffi, Global Value Chains and Development Redefining the Contours of 21st Century Capitalism, Cambridge University Press; 2018, p 44

وتوصل Gary Gereffi إلى خمسة أنواع من الحوكمة في سلاسل القيمة العالمية استنادا إلى ثلاث محاور أساسية هي:

1- تكاليف التعامل

2- شبكات الإنتاج

3- القدرة التكنولوجية ومستوى التعلم لدى الشركات

كما بين Gereffi أن الأنواع الخمسة لحوكمة سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تحددها ثلاثة متغيرات مفتاحية رئيسية هي:

1- تعقيد المعاملات مابين الشركات

2- امكانية تدوين المعلومات

3- قدرة الموردين

ويمكن توضيح أنواع حوكمة سلاسل القيمة العالمية على النحو التالي:

- ✓ **الأسواق**. تعتبر السوق المكان الذي يلتقي فيه المنتجون والمشترين لإبرام المعاملات التجارية وفق مواصفات معينة حيث يتم تدوين المعاملات بسهولة، وتكون مواصفات المنتج بسيطة نسبيا، ويكون لدى الموردين القدرة على صنع المنتجات المعنية مع القليل من المدخلات من المشترين، في ظل هذه الظروف السائدة يمكن توقع إدارة سوق التبادل، حيث يستجيب المشترون للمواصفات والأسعار التي يحددها البائعون. ومن ثم يتم التحكم في المعاملات مع القليل من التنسيق الواضح.
- ✓ **سلاسل القيمة المعيارية**. ينتج الموردون في هذا النوع من التحكم سلعا وفقا للمواصفات الدقيقة المحددة من طرف المشتري، ويقع احترام الأبعاد التكنولوجية على المورد، وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من التحكيم عندما يمتد ترميز المنتج إلى التعقيد، وتقوم المعايير التقنية بتبسيط التفاعلات عن طريق تقليل تباين المكونات وتوحيد مواصفات المكونات والمنتجات والعمليات، وخاصة عندما يكون للموردين القدرة على توفير الحزم والوحدات كاملة، بحيث يصعب توصيف أو تحليل معلوماتها، هنا تكون الحاجة للمشترين من أجل الرصد والتحكم المباشرين.
- ✓ **سلاسل القيمة ذات العلاقات المتعددة**: يمكن اعتماد هذا النوع عندما يتعلق الأمر بتعذر ترميز مواصفات المنتج للمعاملات المعقدة، مع الكفاءة العالية للموردين الذين يوفرون دافعا قويا للشركات للاستعانة بمصادر خارجية للحصول على الكفاءات التكميلية، وذلك بتبادل المعارف الضمنية بين البائعين والمشترين، في إطار تنظيم التبعية المتبادلة التي تنشأ بعد ذلك من خلال السمعة والقرب الاجتماعي والمكاني والروابط الأسرية والعرقية وما شابه ذلك.
- ✓ **سلاسل القيمة المقيدة**: ويظهر هذا النوع من التحكم عندما تكون كفاءة الموردين منخفضة في مواجهة المواصفات المعقدة للمنتجات فإنه يتم السيطرة الكاملة من طرف الشركات الرائدة من خلال التدخلات والمراقبة، ومحاولة التخلص م هذا الارتباط يكون مكلفا بالنسبة لصغار الموردين.

الفرع الثاني: الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية:

من التسعينيات إلى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحدد معظم المؤلفات أربعة أنواع للارتقاء: تحديث المنتجات، وتحسين العمليات، والارتقاء بالوظائف، والارتقاء المشترك بين القطاعات (تسمى أحيانًا التحديث الصناعي). تتعلق ترقية المنتج بتحسين جودة المنتج. ويتصل تحسين العمليات بتحويل عوامل المدخلات، مثل موارد الإنتاج، إلى نواتج أكثر كفاءة من خلال إعادة تنظيم أنشطة الإنتاج ذات الصلة.

ويظهر التحسين الوظيفي عندما يتمكن المنتجون من تحقيق وظائف جديدة في سلاسل القيمة العالمية، مثل الانتقال من المنتجين إلى الموزعين. التحديث المشترك بين القطاعات قائم عندما تنتقل الشركات إلى أنشطة إنتاجية جديدة. بعبارة أخرى، تستفيد الشركات من بعض المعرفة المكتسبة من سلسلة حالية لإدخال أعمالها في صناعة جديدة

وقد وفر ظهور سلاسل القيمة العالمية قناة يمكن من خلالها للاقتصادات أن تندمج بسرعة في الاقتصاد العالمي مما يسهم في التنمية الاقتصادية. وقد أسهمت المشاركة العالمية المتزايدة للاقتصادات الناشئة من خلال سلاسل القيمة العالمية في النمو السريع في الصادرات والعمالة والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان. غير أنه بمجرد دمجها في سلاسل القيمة العالمية، تنشأ مسألة الارتقاء بمستواها. في محاولة لمواصلة اندماجها ومن أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية وسد الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة، أصبح الارتقاء بمركزها في سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية أولوية من أولويات السياسة العامة في العديد من البلدان. على وجه الخصوص الناشئة، وترى الاقتصادات أن هناك حاجة إلى تنويع اقتصادها من أجل الارتقاء بأنشطتها في مجال سلاسل القيمة العالمية وجني فوائد أكبر من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.[1]

وتتعلق الثلاثة الأولى منها بطبيعة ومدى المشاركة في نطاق سلاسل القيمة العالمية، في حين تتعلق الأخيرة بالقدرة على التحول إلى سلاسل القيمة العالمية الجديدة التي يمكن من خلالها الحصول على قيمة مضافة أكبر. حيث أنه من الواضح أن الابتكار في المنتجات والعمليات ونماذج الأعمال وما إلى ذلك يلعب دورًا مهمًا في أنماط الارتقاء المختلفة هذه. مع بناء الشركات للقدرات التكنولوجية، تصبح قادرة على المنافسة في منتجات أكثر تطوراً (الارتقاء بالمنتجات). تتحقق الارتقاء الوظيفي عندما تصبح الشركات قادرة على تصميم منتجات جديدة أو إنشاء علامتها التجارية الخاصة بها، ضمن سلاسل القيمة العالمية المعينة. وأخيراً، يحدث الارتقاء بالسلسلة عندما تكون لدى الشركات خلفية تكنولوجية ودراية تجارية كافية لتوسيع أنشطتها لتشمل صناعات جديدة وأكثر ربحية[2].

[1] OECD, DIAGNOSTIC OF CHILE'S ENGAGEMENT IN GLOBAL VALUE CHAINS, 2015, p 117
[2] OECD, DIAGNOSTIC OF CHILE'S ENGAGEMENT IN GLOBAL VALUE CHAINS, 2015, p 118

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على أهم مفاهيم وأبعاد سلاسل القيمة العالمية ومدى أهميتها كآلية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي يمكن إعطاؤها أهمية معتبرة كبعد استراتيجي ضمن خطط إعداد السياسات الرامية إلى التخلص من التبعية الأحادية لقطاعات معينة وخاصة في الاقتصاديات الناشئة التي تعاني من اختلالات هيكيلية عميقة، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

- ✓ من أهم ملامح العولمة الاقتصادية تعاظم دور المؤسسات الدولية واتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وبروز التكتلات الاقتصادية؛
- ✓ تعتبر سلاسل القيمة العالمية ألية أفرزتها العولمة الاقتصادية وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات؛
- ✓ تعد سلاسل القيمة العالمية من أهم التوجهات الحديثة للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تنطوي سلاسل القيمة العالمية على عدة مزايا وفرص يمكن أن تستفيد منها الدول النامية كسبيل للرفع من القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية ومواكبة الدول المتقدمة من خلال المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ توجه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي إلى تجزئة الإنتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية مستفيدة من تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقدم التكنولوجي في مجال النقل وانخفاض التكاليف؛
- ✓ صعوبة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافسة كبرى الشركات العالمية التي احتلت دواليب الاقتصاد العالمي وسيطرت على التجارة الدولية؛
- ✓ كل الدول تشارك في سلاسل القيمة العالمية ولكن بطرق مختلفة ومستويات متفاوتة.

الفصل الثالث

تنافسية اقتصاديات مجموعة الدول النامية المختارة

في نطاق سلاسل القيمة العالمية

تمهيد:

تصدر العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية وبشكل دوري عددا من التقارير والمؤشرات وقواعد البيانات حول القضايا الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية، وذلك بهدف استعمالها من طرف واضعي الخطط والسياسات التنموية والمهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والمستثمرين ووكالات التصنيف الدولية. إن إعداد هذه التقارير والمؤشرات يقوم على منهجيات ومفاهيم إحصائية موحدة تسهل دراسة وتقييم أداء الدول من فترة إلى أخرى وبالمقارنة مع بقية دول العالم[1].

حيث يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية من بين المؤشرات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تقييم البيئة الداخلية لاقتصاديات الدول ومدى ملائمتها مع المتغيرات الخارجية التي من شأنها أن تحدد قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولذلك تم إدراجه في المبحث الأول من هذا الفصل لأن البيئة الاقتصادية تمثل موضع سياسات الدول على مستوى العالم والتي من خلالها يمكن تقييم أداء اقتصادها، ولذلك تم اختيار أحدث مؤشر لسنة 2023 لتحليل درجة الحرية الاقتصادية.

كما تم تحليل مؤشر التنافسية الصناعية لسنة 2023 في المبحث الثاني الذي يعتبر من بين المؤشرات الهامة التي يمكن من خلاله معرفة مكانة اقتصاد الدول على المستوى العالمي وتحديد قدرة البلدان على إنتاج وتطوير السلع المصنعة، ومدى احتوائها على قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطورة، وكذلك قدرتها على فرض صناعتها وزيادة تواجدها في الأسواق المحلية والدولية، بحيث تمثل القدرة التنافسية للصادرات العامل الرئيسي للمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية.

ولذلك تطرقنا في المبحث الثالث إلى واقع مشاركة الدول النامية المختارة في سلاسل القيمة العالمية في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2021 ودراسة مؤشراتها وخاصة المشاركة عبر الروابط الخلفة والمشاركة عبر الروابط الأمامية. ومقارنتها مع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

[1] المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، 2019، ص 3

المبحث الأول: تنافسية اقتصاديات مجموعة الدول النامية المختارة وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم (سيادة القانون، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية.)، ويصدر بشكل سنوي منذ عام 1995بالتعاون بين مؤسسة "هيريتج فاونديشن" ومجلة "وال سترتت جورنال"، ويتميز هذا المؤشر باعتماده الأساسي على قياس مؤشرات ذات طابع كمي في مختلف المجالات الاقتصادية التي يقوم بتقييمها، وهو ما يكسبه موضوعية أعلى كأداة لتتبع الأداء وللمقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول

ويتم قياس الحرية الاقتصادية على أساس تتبع وتقييم 12 عامل من العوامل (مؤشرات فرعية) مجمعة ضمن المجالات الأربعة الأساسية التي يعتمدها المؤشر والمتمثلة في:[1]

- ✓ سيادة القانون Rule of law : (حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية)؛
- ✓ حجم الحكومة Government size: (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)؛
- ✓ الكفاءة التنظيمية Regulatory efficiency : (حرية الأعمال، حرية العمل، السياسة النقدية)؛
- ✓ انفتاح السوق Market openness: (حرية التجارة، حرية الاستثمار، السياسة المالية).

يصنف التقرير اقتصادات 186 دولة حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 ويتم الحصول على الدرجة الكلية للبلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100 ودول ذات اقتصاد حر جزئيا إذا كانت قيمة المؤشر بين 70و ، 79.9ودول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9ودول ذات اقتصاد غير حر جزئيا إذا كانت قيمة المؤشر بين 50و ،59.9ودول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0و.49.

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الفرع الأول: المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول الشرق الأوسط وشمال فريقيا

1- مؤشر سيادة القانون:

من خلال **الشكل رقم (3-1)** نلاحظ أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة تفاوتت في المؤشرات الفرعية لسنة 2023،

حيث احتلت مالطا المرتبة الأولى في مؤشر حقوق الملكية بـ (86.9 من 100) نقطة ثم تلتها عمان بـ 75.2 نقطة وجاءت في المرتبة الثالثة قطر بـ 71.2 نقطة بينما حلت كل من لبنان والجزائر وإيران في المراتب الأخيرة بـ 33.1 و 27.8 و 25 نقطة على الترتيب.

[1] المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، 2019، ص 31-32

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الفعالية القضائية فحلت مالطا في المرتبة الأولى بـ 90.8 نقطة بفارق كبير عن الدول الأخرى التي جاءت تونس في المرتبة الثانية بـ 49.0 نقطة والأردن في المرتبة الثالثة بـ 42.7 نقطة أما الدول المتبقية فلم تتعدى 40 نقطة من 100.

واحتلت الإمارات المرتبة الأولى في مؤشر نزاهة الحكومة بـ 68.8 نقطة تلتها قطر بـ 58.3 نقطة ثم مالطا بـ 57.4 أما باقي الدول فلم تتعدى 50 نقطة وسجلت إيران أدنى مستوى بـ 19.6 نقطة.

الشكل رقم (3-1): المؤشرات الفرعية لمؤشر سيادة القانون

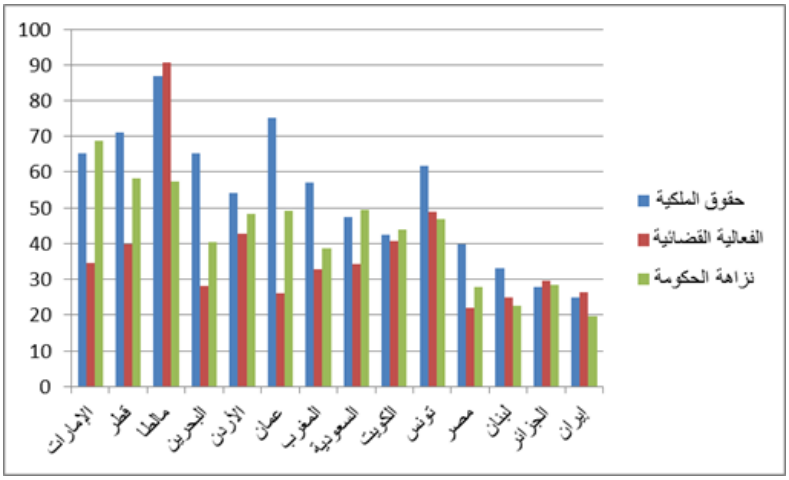

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-1)

تشير قيمة هذا المؤشر حسب الشكل رقم (3-5) والمعبرة عن متوسط قيمة المؤشرات الفرعية التابعة له أن أعلى قيمة سجلتها مالطا بـ 78.4 نقطة تليها قطر والإمارات بـ 56.4 و56.2 على التوالي أما تونس فحلت في المركز الرابع بـ 52.5 تلتها عمان بـ 50.2 أما باقي دول المنطقة المختارة فلم تتجاوز عتبة 50 نقطة حيث سجلت إيران أدنى مستوى بـ 23.6 نقطة

2- مؤشر حجم الحكومة:

بالنسبة لهذا المؤشر ومن خلال المؤشرات الفرعية التابعة له نلاحظ من الشكل رقم(3-2)، أن الإمارات فيما يتعلق بمؤشر العبئ الضريبي جاءت في المركز الأول مسجلة 100 نقطة تلتها كل من قطر والسعودية [ـ 99.7 و99.4 على التوالي، أما باقي الدول فسجلت مراكز متقدمة تعدت 60 نقطة كان آخرها المغرب بـ 67.9 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الإنفاق الحكومي فحلت إيران في المرتبة الأولى بـ 94.8 نقطة تلتها لبنان ومصر بـ 80.7 و79.4 نقطة على التوالي بينما سجلت الكويت أدنى مستوى بـ 3.2 نقطة فقط، واحتلت الإمارات المرتبة الأولى في مؤشر الصحة المالية بـ 96.4 نقطة تلتها قطر بـ 93.2 نقطة ثم الكويت بـ 80.9 تلتها إيران بـ 58.8 نقطة أما باقي الدول فلم تتعدى 45 نقطة وسجلت كل من مصر والأردن مستويات متدنية وحلت البحرين في المرتبة الأخيرة بمستوى معدوم.

الشكل رقم (3-2):المؤشرات الفرعية لمؤشر حجم الحكومة

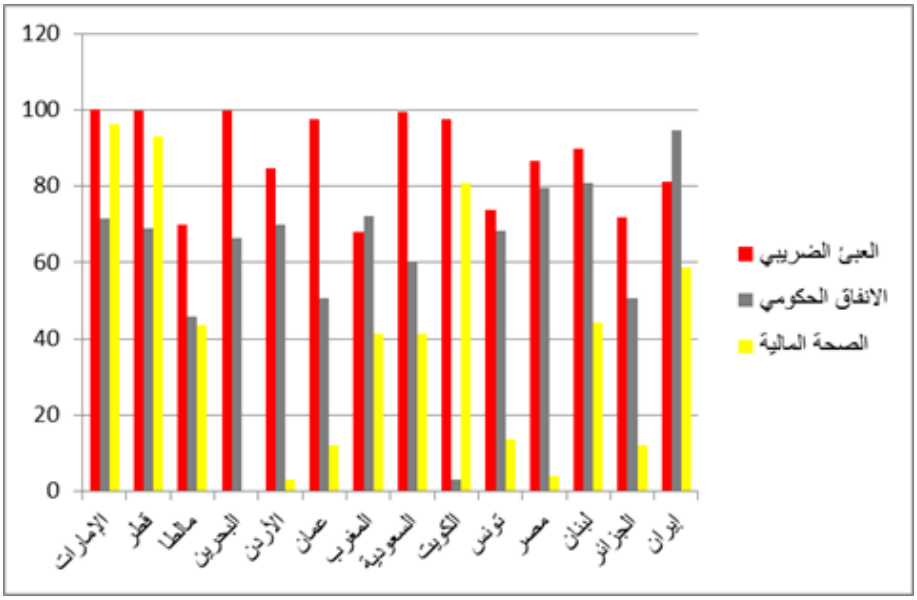

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من الشكل رقم (3-5) أن الإمارات وقطر تجاوزتا عتبة 50 نقطة محتلة المركز الأول والثاني بـ 89.3 و 87.3 على التوالي تليهما إيران في المركز الثالث بـ 78.2 تليها مالطا في المركز الرابع بـ 71.5نقطة أما باقي الدول فسجلت قيمة تتراوح بين 50 و 60 أعلاها سجلته السعودية بـ 67 نقطة ما عدى الجزائر التي سجلت أدنى مستوى بالنسبة لهذا المؤشر بـ 44.90 نقطة.

3- مؤشر الكفاءة التنظيمية:

يعتمد هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية يمكن قراءة نتائجها من الشكل رقم (3-3)، حيث نلاحظ أن الإمارات فيما يتعلق بمؤشر حرية الأعمال جاءت في المركز الأول 77 نقطة تلتها كل من مالطا والسعودية بـ 75.5 و71.8 على التوالي، واحتلت إيران المرتبة الأخيرة بـ 38.9 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية العمل فحلت الإمارات في المرتبة الأولى بـ 64.5 نقطة تلتها مالطا بـ 62.7 أما باقي دول المجموعة فلم تتعدى 60 نقطة حيث سجلت الأردن وتونس 57.4 و55.8 على التوالي بينما سجلت مصر أدنى مستوى في المجموعة بالنسبة لهذا المؤشر بـ 33.4.

وجاءت كل من الإمارات وعمان والأردن والبحرين ضمن المراكز الأربعة الأولى في مؤشر السياسة النقدية محققة أكبر من 80 نقطة بينما سجلت باقي الدول ما بين 70 و 80 ما عدى الكويت، إيران ولبنان التي سجلت على التوالي 69.3، 40.6و 19.5 نقطة.

الشكل رقم (3-3):المؤشرات الفرعية لمؤشر الكفاءة التنظيمية

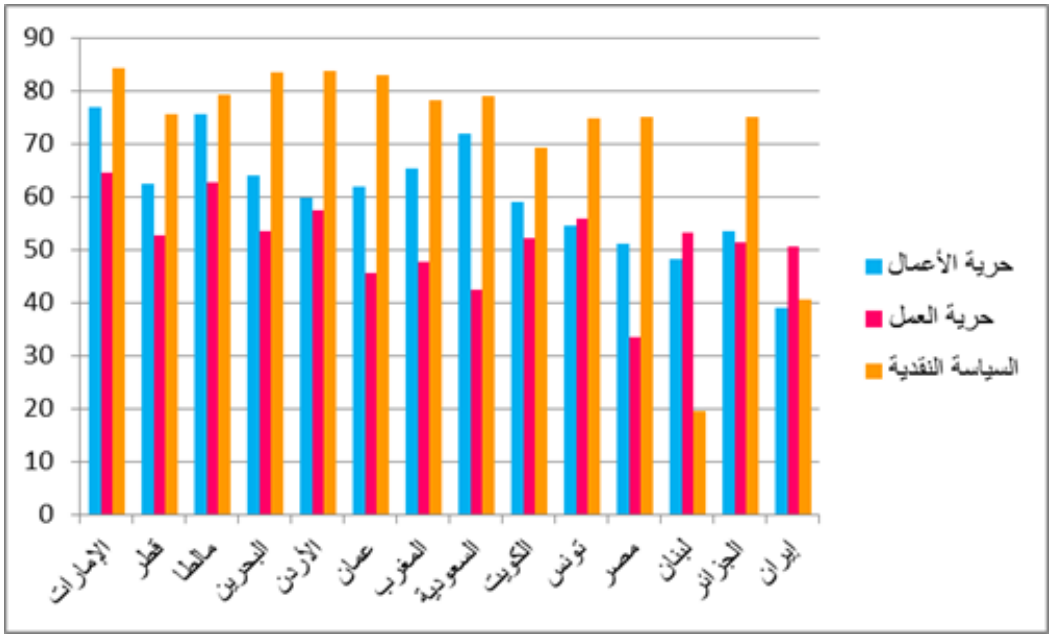

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-1)

من الشكل رقم (3-5) يتبين أن دول المنطقة المختارة تجاوزت عتبة 40 نقطة بالنسبة لهذا المؤشر حيث سجلت لبنان أدنى مستوى بـ 40.30 نقطة واحتلت الإمارات المرتبة الأولى بـ 75.27 نقطة تليها مالطا بـ 72.50 نقطة.

4- مؤشر انفتاح السوق:

نلاحظ من الشكل رقم (3-4)، أن كل دول المجموعة المختارة بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية التجارة سجلت أكثر من 50 نقطة حيث سجلت إيران أدنى مستوى بـ 55.8 نقطة بينما جاءت البحرين في المركز الأول مسجلة 84.2 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية الاستثمار حلت البحرين في المرتبة الأولى بـ 85 نقطة تلتها الأردن ومالطا بـ 70 نقطة بينما سجلت إيران أدنى مستوى بـ 5 نقاط فقط.

واحتلت البحرين كذلك الإمارات المرتبة الأولى في مؤشر السياسة المالية بـ 80 نقطة تلتها المغرب بـ 70 نقطة ثم كل من عمان، الأردن، قطر والإمارات بـ 60 نقطة بينما سجلت إيران أدنى مستوى بـ 10 نقاط.

الشكل رقم (3-4):المؤشرات الفرعية لمؤشر انفتاح السوق

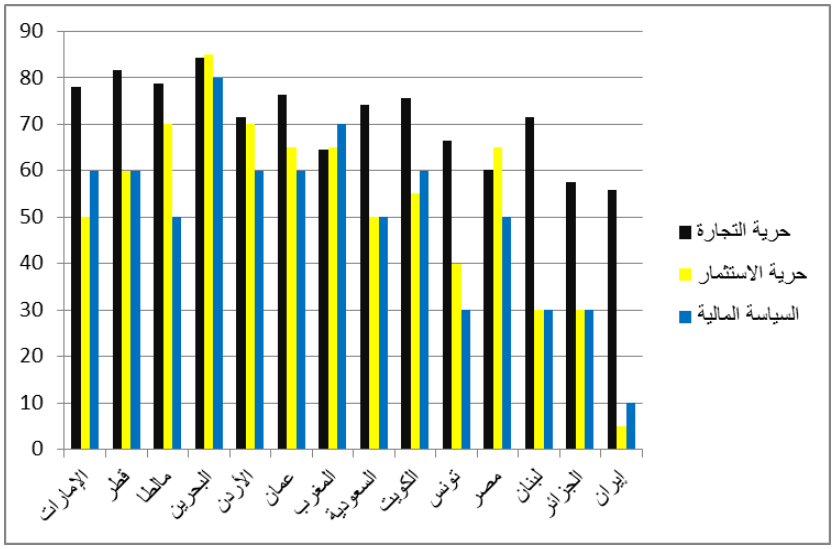

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-1)

يبين الشكل رقم (3-5) قيمة المؤشر المسجلة من طرف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة لسنة 2023 بناء على المؤشرات التابعة له أن معظم الدول سجلت قيما تجاوزت 40 نقطة ما عدى الجزائر وإيران حيث سجلتا 39.17 و 23.60 على التوالي، بينما حلت البحرين في المركز الأول بـ 83.07 نقطة.

الشكل رقم (3-5): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023

لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

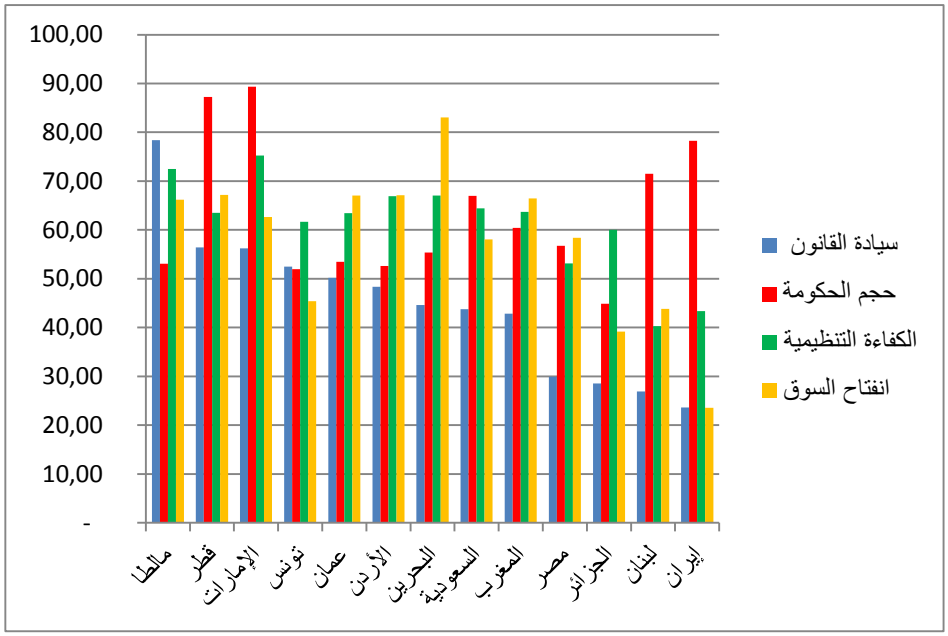

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-1)

الفرع الثاني: المؤشر العام للحرية الاقتصادية:

يبين الشكل رقم (3-6) وبناء على المؤشرات الفرعية المتعلقة بالحرية الاقتصادية لسنة 2023 أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة تفاوتت من خلال التقييم على أساس هذا المؤشر في درجة الحرية الاقتصادية، حيث تصنف أربع دول وهي إيران، الجزائر، لبنان ومصر ذات اقتصاد منغلق لكون قيمة المؤشر المسجلة تقع ضمن المجال من 0 و49.9 ودرجاتها الإجمالية لمعظمها أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية، حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية لإيران 42.2، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 169 الأكثر حرية في مؤشر 2023، وانخفضت درجاتها بمقدار 0.2 نقطة عن العام الماضي. وتحتل إيران المرتبة 14 من أصل 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يقوض كل فئة من فئات الحرية الاقتصادية المقاسة في المؤشر وغياب سيادة القانون، وما زالت الحكومة توجه نشاط الإنتاج وتستمد معظم إيراداتها من قطاع النفط، وأدت البيئة التنظيمية التقييدية إلى تهميش القطاع الخاص. أما درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر هي 43.2، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 168 الأكثر حرية في مؤشر 2023. نقاطها أقل بمقدار 2.6 نقطة عن العام الماضي. وتحتل الجزائر المرتبة 15 بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يجعل أسس الحرية الاقتصادية فيها ليست راسخة ولا محمية بقوة. مع ضعف القضاء أمام التدخل السياسي وانتشار الفساد الذي قوض جهود تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. على الرغم من بعض التقدم، كما لا تزال الحكومة بحاجة إلى تحسين الحوكمة المالية مما أثر على تحقيق أهداف الإصلاحات الهيكلية لتنويع القاعدة الاقتصادية. وبلغت درجة الحرية الاقتصادية في لبنان 45.6، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 164 الأكثر حرية في مؤشر 2023، درجاتها 1.7 نقطة أسوأ من العام الماضي. يحتل لبنان المرتبة 12 من أصل 17 دولة في المنطقة، مما أدى إلى تثبيط نمو الاستثمار الخاص لعدم الاستقرار السياسي وعدم الكفاءة التنظيمية حيث لا تزال حماية حقوق الملكية ضعيفة، مع انتشار الفساد على نطاق واسع. أما مصر فدرجة الحرية الاقتصادية فيها بلغت 49.6، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 151 الأكثر حرية في مؤشر 2023، ودرجاتها أعلى بمقدار 0.5 نقطة عن العام الماضي. تحتل مصر المرتبة 11 من أصل 17 دولة في المنطقة، مما يعكس غياب الإصلاحات المؤسسية الأعمق اللازمة للحفاظ على النمو الطويل الأجل والتنمية الاقتصادية المستقرة ويعزز النظام القضائي، ويحسن حماية حقوق الملكية، وزيادة فعالية القضاء على الفساد. مع تقويض السياسات التي من شأنها أن تساعد في فتح الأسواق بسبب الوجود المكثف للدولة في الاقتصاد.

أما المجموعة الثانية من دول المنطقة وهي الأردن، عمان، المغرب، السعودية، الكويت وتونس فتصنف كدول ذات اقتصاد غير حر جزئيا لكون قيمة المؤشر المحققة تتراوح بين 50 و 59.9 فدرجة الحرية الاقتصادية في الأردن هي 58.8، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 93 الأكثر حرية في مؤشر 2023. نقاطها أقل بمقدار 1.3 نقطة عن العام الماضي. يحتل الأردن المرتبة الخامسة من بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجاته الإجمالية أقل من المتوسط العالمي.

إن النمو الاقتصادي الأكثر حيوية مقيّد بنقاط الضعف الهيكلية التي تضعف الحرية الاقتصادية. ولا يدعم النظام القضائي سيادة القانون بقوة على الرغم من الوضع الاقتصادي العالمي الصعب، فإن التقدم في تحسين البنية التحتية الاقتصادية في الأردن قد يسره انفتاح البلاد على التجارة والاستثمار الدوليين. وبلغت درجة الحرية الاقتصادية في عمان 58.5، مما يجعل اقتصادها يحتل المركز 95 الأكثر حرية في مؤشر 2023. ودرجاتها 1.9 نقطة أعلى من العام الماضي. تحتل عمان المرتبة السادسة من بين 17 دولة في المنطقة ، ودرجاتها الإجمالية أعلى من المتوسط الإقليمي. بالرغم من التحديث النسبي للاقتصاد العماني. والحفاظ على سيادة القانون بشكل جيد نسبيا، لا تزال السلطة القضائية عرضة للتدخل السياسي. ولا تزال الحرية الاقتصادية العامة مقيدة بمشاركة الدولة في القطاع الخاص. أما درجة الحرية الاقتصادية في المغرب هي 58.4، مما يجعل اقتصاده في المرتبة 97 الأكثر حرية في مؤشر 2023. ودرجاتها أقل بمقدار 0.8 نقطة عن العام الماضي. يحتل المغرب المرتبة السابعة من بين 17 دولة في المنطقة، ودرجاته الإجمالية هي تقريبًا المتوسط العالمي. ويرجع التقدم التدريجي والملحوظ للمغرب جزئيًا إلى الإصلاحات الاقتصادية التي شجعت ديناميكية القطاع الخاص. وأدت إلى تحسين القدرة التنافسية، وتنويع القاعدة الإنتاجية. غير أن بعض التحديات تتطلب إصلاحات مؤسسية أعمق. فسوق العمل غير مرن، ولا يزال الكثير من القوى العاملة مهمشة في القطاع غير الرسمي. وسجلت السعودية درجة حرية اقتصادية في حدود 58.3، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 98 الأكثر حرية في مؤشر 2023. ودرجاتها أعلى 2.8 نقطة من العام الماضي. تحتل السعودية المرتبة الثامنة من بين 17 دولة في المنطقة، ولا تزال درجاتها الإجمالية أعلى من المتوسط الإقليمي. بشكل عام، لا تزال الحرية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية متواضعة. على الرغم من التقدم المحرز في معالجة الفساد والكفاءة التنظيمية في السنوات الأخيرة، فإن مستويات الحرية النقدية وحرية الاستثمار وحقوق الملكية متوسطة في أحسن الأحوال. ولا يزال النظام القضائي عرضة للتأثير السياسي. ولا تزال البيروقراطية وانعدام الشفافية يحدان من حرية الاستثمار، ودرجة الحرية الاقتصادية في الكويت هي 56.7، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 108 الأكثر حرية في مؤشر 2023. نقاطها أقل بمقدار 1.6 نقطة عن العام الماضي. تحتل الكويت المرتبة التاسعة من بين 17 دولة في المنطقة، ودرجاتها الإجمالية أقل من المتوسطات العالمية والإقليمية، ولا تزال مواطن الضعف المؤسسية تقيد الحرية الاقتصادية العامة. ويفتقر النظام القضائي إلى القدرة على الدفاع عن حقوق الملكية بفعالية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال الفساد يقوض آفاق التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. رغم الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة الإطار التنظيمي للأعمال التجارية. وبلغت درجة الحرية الاقتصادية في تونس 52.9، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 132 الأكثر حرية في مؤشر 2023. ونقاطها أقل بمقدار 1.3 نقطة عن العام الماضي. تحتل تونس المرتبة العاشرة من بين 17 دولة في المنطقة، ودرجاتها الإجمالية أقل من المتوسطات العالمية والإقليمية. ولم تحقق تدابير الإصلاح المؤسسي الرئيسية فوائد ملموسة للاقتصاد. حيث يمر البلد بمرحلة انتقالية صعبة، وهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات أعمق مثل تعزيز النظام القضائي، وحماية أقوى لحقوق الملكية، والقضاء بشكل أكثر فعالية على الفساد لتعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية. وسجلت البحرين درجة حرية اقتصادية بلغت

62.5، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 68 الأكثر حرية في مؤشر 2023. ودرجاتها أفضل بمقدار 0.5 نقطة عن العام الماضي. تحتل البحرين المرتبة الرابعة بين 17 دولة في المنطقة، ودرجاتها الإجمالية أعلى من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

أصبحت البحرين أكثر انفتاحًا وشفافية. مما جعلها تعتبر مركزًا ماليًا للنشاط الاقتصادي الديناميكي. مع انفتاحها على التجارة العالمية لوجود بيئة تنظيمية تنافسية وفعالة، وبلغت درجة الحرية الاقتصادية في قطر 68.6، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 36 الأكثر حرية في مؤشر 2023، مسجلة درجات أفضل بـ 0.9 نقطة من العام الماضي. تحتل قطر المرتبة الثالثة من بين 17 دولة في المنطقة، ودرجاتها الإجمالية أعلى من المتوسطات العالمية والإقليمية.

تحاول قطر تحسين بيئتها الريادية وتوسيع قاعدتها الاقتصادية. وأسس الحرية الاقتصادية متينة نسبيا، ويتسم النظام التنظيمي بالمرونة، حيث شجع نظام التجارة المفتوحة في البلاد والمكانة المتنامية كمركز مالي إقليمي نمو القطاع الخاص خارج صناعات النفط والغاز.

وتصنف الإمارات من بين دول المنطقة ذات اقتصاد حر جزئيا نظرا لوجود قيمة المؤشر المحققة والمقدرة بـ 70.9 ضمن المجال من 70 إلى 79.9 محتلة المركز الأول في المنطقة و 24 عالميا محققة زيادة قدرها 0.7 عن سنة 2022 المقدرة بـ 70.2.

وقد استندت إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى الجهود الرامية إلى تعزيز مناخ الأعمال التجارية، وتعزيز الاستثمار، وتعزيز ظهور قطاع خاص أكثر حيوية. حيث ساعد نظام التجارة المفتوحة عمومًا على الحفاظ على زخم النمو. وتعامل القطاع المصرفي مع الاضطرابات المالية الأخيرة بشكل جيد نسبيًا.

الشكل رقم (3-6): مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

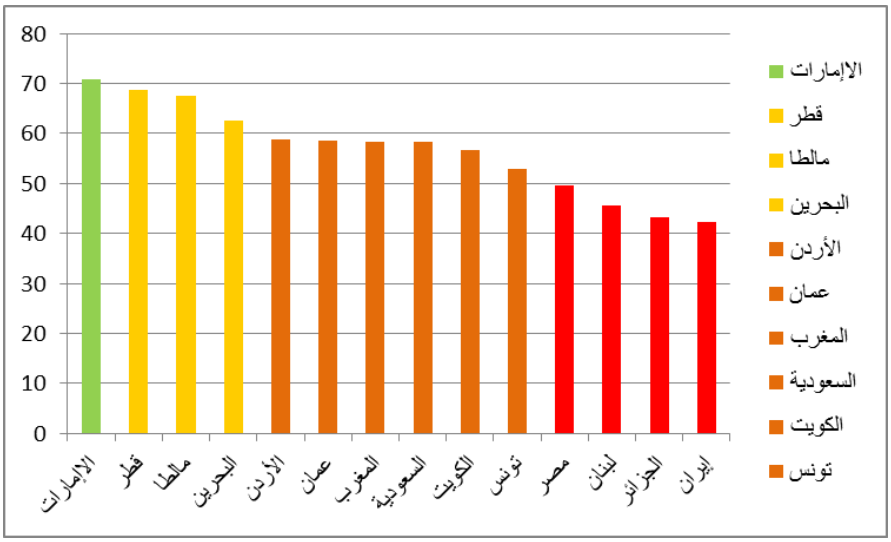

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-1)

الجدول رقم (3–1):بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023

لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

البلد	الترتيب العالمي	الترتيب في المنطقة	النقطة الاجمالية	التغير	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبئ الضريبي	الانفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	السياسة النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	السياسة المالية	2022
الجزائر	168	13	43,2	-2,6	27,8	29,5	28,4	71,9	50,7	12,1	53,6	51,4	75,1	57,5	30	30	45,8
البحرين	68	4	62,5	0,5	65,4	28,1	40,4	99,9	66,3	0,0	64,0	53,6	83,5	84,2	85	80	62
مصر	151	11	49,6	0,5	39,7	22,1	27,9	86,7	79,4	4,1	51,1	33,4	75,0	60,2	65	50	49,1
إيران	169	14	42,2	-0,2	25,0	26,3	19,6	81,1	94,8	58,8	38,9	50,7	40,6	55,8	5	10	42,4
الأردن	93	5	58,8	-1,3	54,1	42,7	48,3	84,7	70,0	3,1	59,8	57,4	83,6	71,4	70	60	60,1
لبنان	164	12	45,6	-1,7	33,1	25,0	22,6	89,7	80,7	44,1	48,1	53,3	19,5	71,4	30	30	47,3
مالطا	41	24	67,5	-4,0	86,9	90,8	57,4	69,9	45,9	43,5	75,5	62,7	79,3	78,6	70	50	71,5
المغرب	97	7	58,4	-0,8	57,1	32,8	38,7	67,9	72,0	41,3	65,3	47,6	78,3	64,4	65	70	59,2
عمان	95	6	58,5	1,9	75,2	26,1	49,2	97,6	50,7	12,1	61,8	45,7	82,9	76,2	65	60	56,6
قطر	36	3	68,6	0,9	71,2	39,8	58,3	99,7	68,9	93,2	62,4	52,6	75,6	81,6	60	60	67,7
السعودية	98	8	58,3	2,8	47,3	34,4	49,6	99,4	60,3	41,3	71,8	42,5	78,9	74,2	50	50	55,5
تونس	132	10	52,9	-1,3	61,8	49,0	46,7	73,7	68,4	13,7	54,4	55,8	74,8	66,3	40	30	54,2
الإمارات	24	1	70,9	0,7	65,4	34,5	68,8	100,0	71,6	96,4	77,0	64,5	84,3	78,0	50	60	70,2

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 عبر الموقع

https://www.heritage.org/index

المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

الفرع الأول: المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

1– مؤشر سيادة القانون:

يبين ا**لشكل رقم (3–7)** القيم المسجلة للمؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر سيادة القانون من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال سنة 2023، حيث احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في مؤشر حقوق الملكية بـ (94 من 100) نقطة ثم تلتها بروناي دار السلام بـ 69.1 نقطة وجاءت في المرتبة الثالثة ماليزيا بـ 67.3 نقطة بينما باقي دول المجموعة لم تتعدى عتبة 50 نقطة حيث سجلت فيتنام والفلبين 48.7 و46.5 على التوالي بينما سجلت بورما (مينمار) أدنى مستوى بـ 21.5.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الفعالية القضائية فلم تتجاوز دول المجموعة عتبة 60 نقطة حيث حلت سنغفورة في المرتبة الأولى بـ 58.3 تلتها ماليزيا في المرتبة الثانية بـ 57.6 نقطة وبروناي في المرتبة الثالثة بـ 51.9 نقطة أما لاوس وبورما فسجلت مستويات متدنية بالنسبة لهذا المؤشر حيث سجلت 11.4 و 9.5 على التوالي.

وحافظت سنغافورة على صدارة المجموعة بالنسبة لمؤشر نزهة الحكومة بـ 91.2 نقطة تلتها بروناي وماليزيا بـ 61.9 و 51.6 على التوالي أما باقي دول المجموعة فل تتجاوز 40 نقطة حيث سجلت أندونوسيا 39.3 كما سجلت كامبوديا أدنى مستوى بـ 14.5نقطة.

الشكل رقم (3-7): المؤشرات الفرعية لمؤشر سيادة القانون

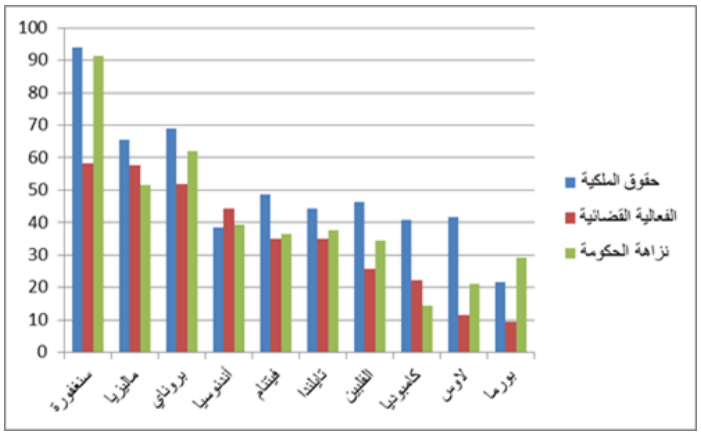

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-2)

تشير قيمة هذا المؤشر حسب الشكل رقم (3-11) والمعبرة عن متوسط قيمة المؤشرات الفرعية التابعة له أن أعلى قيمة سجلتها سنغافورة بـ 81.2 نقطة تليها بروناي بـ 61 نقطة ثم ماليزيا بـ 58.2 و56.2 أما باقي دول المجموعة فلم تتجاوز عتبة 50 نقطة حيث سجلت بورما أدنى مستوى بـ 20.1 نقطة.

2- مؤشر حجم الحكومة:

بالنسبة لهذا المؤشر ومن خلال المؤشرات الفرعية التابعة له نلاحظ من الشكل رقم (3-8)، أن كل دول المجموعة تجاوزت عتبة 70 نقطة فيما يتعلق بمؤشر العبئ الضريبي حيث جاءت بروناي دار السلام في المركز الأول مسجلة 96.3 نقطة تلتها سنغافورة في المركز الثاني بـ 90.6 ولاوس في المركز الثالث بـ 89 نقطة، وسجلت الفلبين أدنى مستوى في المجموعة بـ 78.3 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الإنفاق الحكومي فحلت أندونوسيا في المرتبة الأولى بـ 90.6 نقطة تلتها لاوس و سنغافورة بـ 90.1 و89.0 نقطة على التوالي بينما تجاوزت باقي الدول عتبة 70 نقطة حيث سجلت بروناي أدناها بـ70 نقطة..

واحتلت كامبوديا المرتبة الأولى في مؤشر الصحة المالية بـ 90.1 نقطة تلتها فيتنام بـ 88.7 نقطة وحلت سنغافورة في المرتبة الثالثة بـ 78 نقطة وسجلت بروناي أدنى مستوى في المجموعة بـ 20 نقطة.

الشكل رقم (3-8):المؤشرات الفرعية لمؤشر حجم الحكومة

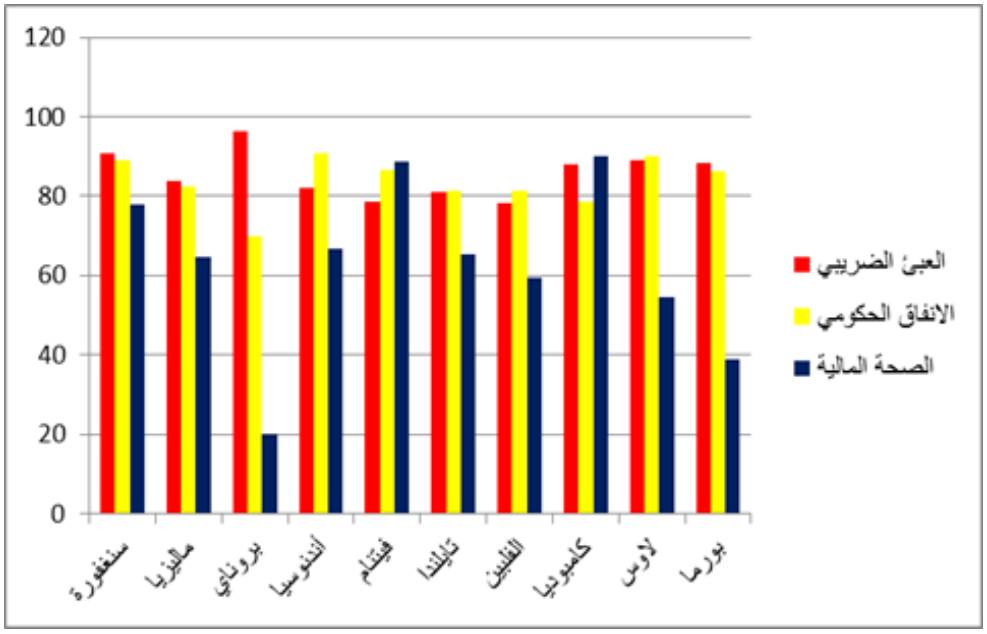

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-2)

نلاحظ من الشكل رقم (3-11) أن كل من كامبوديا، سنغافورة و الفيتنام تجاوزوا عتبة 80 نقطة حيث جاءت سنغافورة في المركز الأول بـ 85.9 نقطة ثم كامبوديا في المركز الثاني بـ 85.6 و الفيتنام في المركز الثالث بـ 84.6 أما باقي دول المجموعة فسجلت قيمة تتراوح بين 60 و 80 أعلاها 79.8 نقطة سجلته اندونوسيا و أدناها 62.1 سجلته بروناي.

3- مؤشر الكفاءة التنظيمية:

يعتمد هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية يمكن قراءة نتائجها من الشكل رقم (3-9)، حيث نلاحظ أن سنغافورة فيما يتعلق بمؤشر حرية الأعمال جاءت في المركز الأول بـ 86.9 نقطة تلتها فيتنامبـ 73.4 وجاءت بروناي في المركز الثالث بـ 72.4، واحتلت بورما المركز الأخير بـ 42.1 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية العمل فحلت سنغافورة في المرتبة الأولى بـ 77.3 نقطة تلتها بروناي بـ 75.2 أما باقي دول المجموعة فلم تتعدى 60 نقطة حيث سجلت أندونيسيا و ماليزيا 59.5 و58 نقطة على التوالي بينما سجلت لاوس أدنى مستوى في المجموعة بالنسبة لهذا المؤشر بـ 44.5 نقطة.

وجاءت كل من سنغافورة، أندونوسيا و ماليزيا ضمن المراكز الثلاثة الأولى في مؤشر السياسة النقدية محققة أكبر من 80 نقطة بينما سجلت باقي الدول ما بين 70 و 80 ما عدى الفلبين التي سجلت 68.3 نقطة.

الشكل رقم (3-9):المؤشرات الفرعية لمؤشر الكفاءة التنظيمية

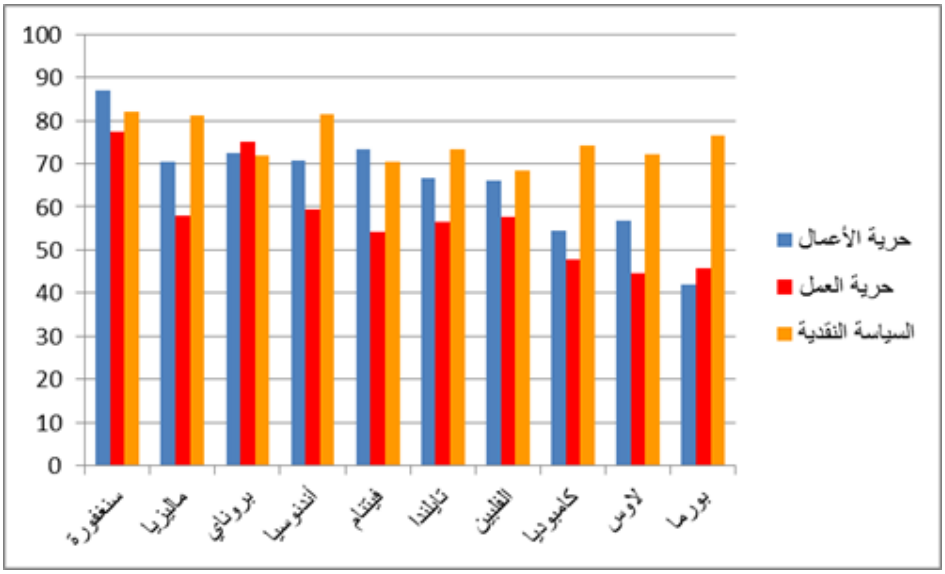

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-2)

من الشكل رقم (3-11) يتبين أن دول المجموعة تجاوزت عتبة 50 نقطة بالنسبة لهذا المؤشر حيث سجلت بورما أدنى مستوى بـ 54.7 نقطة واحتلت سنغافورة المرتبة الأولى بـ 82 نقطة تليها بروناي بـ 73.1 نقطة.

4- مؤشر انفتاح السوق:

نلاحظ من الشكل(3-10)، أن كل دول المجموعة المختارة بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية التجارة سجلت أكثر من 60 نقطة حيث سجلت لاوس أدنى مستوى بـ 66.6 نقطة بينما جاءت سنغافورة في المركز الأول مسجلة 95 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية الاستثمار حلت سنغافورة في المرتبة الأولى بـ 85 نقطة تلتها بروناي في المرتبة الثانية بـ 65 نقطة ثم ماليزيا والفلبين بـ 60 نقطة بينما باقي الدول لم تتعدى عتبة 60 نقطة حيث سجلت بورما أدنى مستوى بـ 30 نقطة.

واحتلت البحرين كذلك سنغافورة المرتبة الأولى في مؤشر السياسة المالية بـ 80 نقطة بينما تراوحت باقي دول المجموعة بين 50 و 60 نقطة ما عدى لاوس وبورما حيث سجلتا 20 نقطة.

الشكل رقم (3-10):المؤشرات الفرعية لمؤشر انفتاح السوق

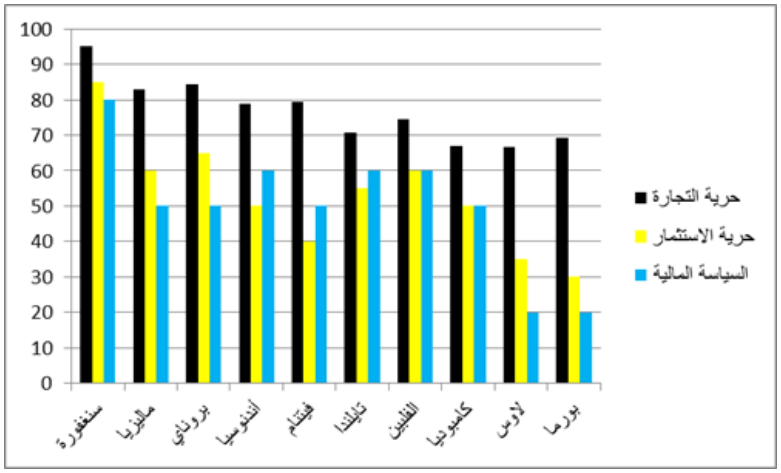

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-2)

يبين الشكل (3-11) قيمة المؤشر المسجلة من طرف مجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لسنة 2023 بناء على المؤشرات التابعة له أن معظم الدول سجلت قيما تجاوزت 40 نقطة ما عدى بورما حيث سجلت 39.8، بينما حلت سنغافورة في المركز الأول بـ 86.7 نقطة.

الشكل رقم (3-11): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

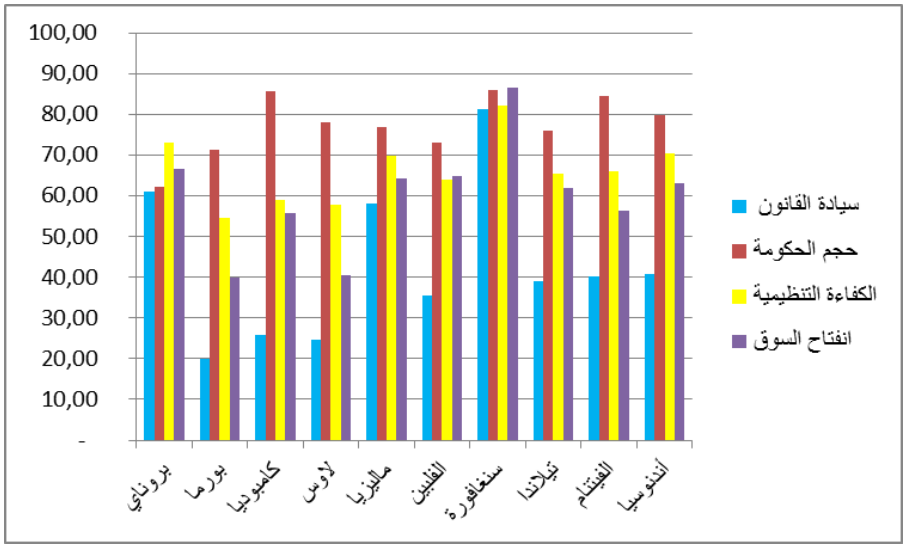

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-2)

الفرع الثاني: المؤشر العام للحرية الاقتصادية:

يبين الشكل (3-12) وبناء على المؤشرات الفرعية المتعلقة بالحرية الاقتصادية لسنة 2023 أن دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا تفاوتت من خلال التقييم على أساس هذا المؤشر في درجة الحرية الاقتصادية، حيث

تصنف بورما (مينمار) على أنها ذات اقتصاد منغلق وذلك لافتقار لأسس الحرية الاقتصادية وتكمن في الضوابط الواسعة النطاق التي تفرضها الدولة والمشاكل الهيكلية التي تعيق تنمية القطاع الخاص مما جعلها تتخلف في نمو الإنتاجية والتوسع الاقتصادي الديناميكي. حيث قيمة المؤشر المسجلة تقع ضمن المجال من 0 و49.9 حيث سجلت قيمة تقدر بـ 46.5 نقطة بعدما كانت 49.5 سنة 2022 أي بتغير سلبي قدره -3.1 حيث احتلت المرتبة 38 في المنطقة و162 عالميا، وتتكون المجموعة الثانية من ثلاث دول هي لاوس، كامبوديا والفلبين حيث تصنف كدول ذات اقتصاد غير حر جزئيا لكون قيمة المؤشر المحققة تتراوح بين 50 و 59.9 حيث حققت لاوس50.3 بعدما كانت قيمة المؤشر تقدر بـ 49.2 سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1.1 عن السنة السابقة، محتلة المركز 32 في المنطقة و147 في العالم ويحتاج اقتصاد لاوس إلى إجراء إصلاحات مؤسسية أعمق لتشجيع التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل ذات القاعدة العريضة. حيث يتبين من الدرجات المنخفضة لحقوق الملكية وانتشار الفساد والتدخل السياسي، وعدم فعالية الإطار القانوني العام وافتقاره إلى الشفافية. مما يقوض سيادة القانون الذي يمثل معيار أساسي من معايير درجة الحرية الاقتصادية.

أما كمبوديا فسجلت 56.5 بتغير عن سنة 2022 قدره -0.6 بعدما كان 57.1 محتلة المركز 24 في المنطقة و 110 عالميا ولا تزال مواطن الضعف المؤسسية تحد من الحرية الاقتصادية مع هشاشة سيادة القانون، وهي أحد الأسس الأساسية للحرية الاقتصادية، بسبب الفساد وعدم كفاءة النظام القضائي الذي يتعرض للتدخل السياسي. مع القيود المفروضة على حرية التجارة الخارجية، ثم تأتي الفلبين في المرتبة 18 في المنطقة و89 عالميا محققة 59.3 بعدما كانت سنة 2022 تقدر بـ 61.1 أي بتراجع قدره -1.8. في خضم البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة، فإن الاقتصاد الفلبيني يتوسع. حيث اتبعت الحكومة إصلاحات تشريعية لتعزيز بيئة ريادة الأعمال. كان التقدم العام تدريجيا. وهناك تحديات مؤسسية يتعين التغلب عليها. كما لا يزال الفساد يقوض التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل.

وتتكون المجموعة الثالثة من ماليزيا، بروناي دار السلام، أندونوسيا، فيتنام وتايلندا والمصنفة كدول ذات اقتصاد حر معتدل لكون قيمة المؤشر المحققة ضمن المجال من 60 إلى 60.99 حيث سجلت ماليزيا 67.3 بتراجع قدرها 0.8- عن سنة 2022 التي قدرت بـ 68.1 محتلة المركز الثامن في المنطقة و42 عالميا بالرغم من تنفيذ السياسات الرامية إلى دعم الأسواق المفتوحة وتشجيع القطاع الخاص بغية تعزيز تدفقات الاستثمار وتحسين حيوية تنظيم المشاريع. غير أن ماليزيا تحتاج إلى مضاعفة الجهود لتعزيز سيادة القانون الفعالة وتحديث إطارها القانوني. تليها بروناي بـ 65.7 بزيادة قدرها 0.9 بعدما كانت 64.8 سنة 2022 محتلة المركز التاسع في المنطقة و48 عالميا وذلك لتميز اقتصاد بروناي بمستوى مرتفع نسبيًا من انفتاح السوق الذي يسهل التجارة والاستثمار، من خلال نظام قانوني يؤمن الملكية الخاصة بشكل عام، واستقرار الاقتصاد الكلي. وتتسم بيئة الاستثمار بالكفاءة والشفافية بوجه عام، كما سجلت أندونوسيا قيمة مؤشر تقدر بـ 63.5 بعدما كانت 64.4 بتغير قدره -0.9 محتلة المركز العاشر في المنطقة و60 عالميا وهذا نتيجة أجرت الإصلاحات واسعة النطاق التي

أجرتها أندونيسيا لمعالجة مختلف مواطن الضعف الهيكلي في الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية. مما جعل الاقتصاد أكثر مرونة، مما أدى إلى تجاوز التباطؤ الاقتصادي العالمي بشكل جيد نسبيًا. وقد ركزت الإصلاحات الأخيرة بشكل أكبر على تحسين الكفاءة التنظيمية، وتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية، وإنشاء قطاع خاص أكثر حيوية من خلال اللامركزية. وسجلت فيتنام 61.8 بعدما كانت 60.6 سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1.2 محتلة المركز 14 في المنطقة و 72 عالميا ويرجع ذلك للاندماج التدريجي في نظام التجارة والاستثمار العالمي، والتوجه نحو السوق. مع القيام بإصلاحات شملت خوصصة جزئية للمؤسسات العمومية، وتحرير النظام التجاري، وزيادة الاعتراف بحقوق الملكية الخاصة. ومع ذلك، لا تزال أوجه القصور المؤسسية تثبط التنمية الاقتصادية المستدامة، وتأتي تايلندا في المركز 16 في المنطقة و80 عالميا بعد تسجيلها 60.6 بعدما كانت 63.2 سنة 2022 أي بتراجع قدره -2.6. ويرجع ذلك لعدم الاستقرار السياسي، الذي لا يزال يقوض مناخ الاستثمار في تايلند وإمكاناتها الاقتصادية. فالنظام القضائي يفتقر إلى الكفاءة ويتعرض للتدخل السياسي، ولا تزال مشكلة الفساد قائمة.

وتصنف سنغافورة من بين دول المنطقة ذات اقتصاد حر نظرا لوجود قيمة المؤشر المحققة والمقدرة بـ 83.9 ضمن المجال من 80 إلى100 محتلة المركز الأول في المنطقة و الأول عالميا بتغير قدره -0.5 عن سنة 2022 المقدرة بـ 84.4. وتستند أسس الحرية الاقتصادية لسنغافورة إلى حماية قوية لحقوق الملكية والإنفاذ الفعال لقوانين مكافحة الفساد.مع معدلات الضرائب تنافسية، والبيئة التنظيمية شفافة. بالإضافة إلى الانفتاح على التجارة العالمية الذي بدوره عزز الإنتاجية ويسر في الوقت نفسه ظهور قطاع مالي أكثر ديناميكية وتنافسية.

الشكل رقم (3-12): مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

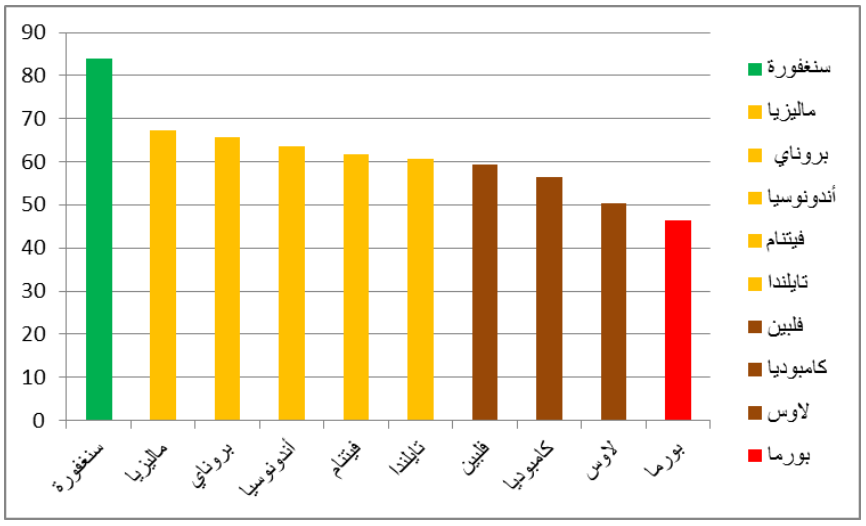

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-2)

الجدول رقم (3-2):بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023

لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

البلد	الترتيب العالمي	الترتيب في المنطقة	النقطة الإجمالية	التغير	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبئ الضريبي	الإنفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	السياسة النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	السياسة المالية	2022
بروناي	48	9	65,7	0,9	69,1	51,9	61,9	96,3	70,0	20,0	72,4	75,2	71,8	84,4	65	50	64,8
بورما	162	38	46,5	-3,1	21,5	9,5	29,3	88,5	86,4	38,8	42,1	45,6	76,4	69,4	30	20	49,6
كامبوديا	110	24	56,5	-0,6	40,8	22,3	14,5	87,9	78,7	90,1	54,4	47,9	74,3	66,8	50	50	57,1
لاوس	147	32	50,3	1,1	41,8	11,4	21,0	89,0	90,1	54,6	56,7	44,5	72,3	66,6	35	20	49,2
ماليزيا	42	8	67,3	-0,8	65,4	57,6	51,6	83,9	82,4	64,5	70,3	58,0	81,1	83,0	60	50	68,1
الفلبين	89	18	59,3	-1,8	46,4	25,8	34,4	78,3	81,3	59,4	66,1	57,5	68,3	74,4	60	60	61,1
سنغافورة	1	1	83,9	-0,5	94,0	58,3	91,2	90,6	89,0	78,0	86,9	77,3	81,9	95,0	85	80	84,4
تيلاندا	80	16	60,6	-2,6	44,2	35,1	37,7	81,0	81,5	65,2	66,6	56,6	73,4	70,8	55	60	63,2
الفيتنام	72	14	61,8	1,2	48,7	35,1	36,4	78,6	86,5	88,7	73,4	54,1	70,5	79,4	40	50	60,6
أندنوسيا	60	10	63,5	-0,9	38,5	44,2	39,3	81,9	90,6	66,8	70,6	59,5	81,5	78,8	50	60	64,4

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 عبر الموقع

https://www.heritage.org/index

المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكريبب

الفرع الأول: المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية

1- مؤشر سيادة القانون:

يبين الشكل رقم (**3-13**) القيم المسجلة للمؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر سيادة القانون من دول أمريكا اللاتينية والكريبب خلال سنة 2023، حيث احتلت الأرغواي المرتبة الأولى في مؤشر حقوق الملكية بـ (84.3 من 100) نقطة ثم تلتها الشيلي بـ 72.3 نقطة وجاءت في المرتبة الثالثة كوستاريكا بـ 66 نقطة تليها جاميكا في الرتبة الرابعة بـ 65.8 وسجلت كل من باناما والبيرو 56.8 و51.4 على التوالي بينما باقي دول المجموعة لم تتعدى عتبة 50 نقطة حيث سجلت البرازيل والمكسيك 49.7 و47.8 على التوالي بينما سجلت فينزويلا أدنى مستوى بـ 0.1 نقطة فقط.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الفعالية القضائية حلت الشيلي في المرتبة الأولى بـ 88.7 تلتها الأرغواي في المرتبة الثانية بـ 80.6 نقطة وكوستاريكا في المرتبة الثالثة بـ 76.7 ثم جاميكا في المرتبة الرابعة بـ 70.8نقطة أما كوبا وفينزويلا فسجلتا مستويات متدنية بالنسبة لهذا المؤشر حيث سجلت 15.5 و 3.4 على التوالي.

وجاءت كل من الأرغواي والشيلي وكوستاريكا في المراتب الثلاثة الأولى بالنسبة لمؤشر نزهة الحكومة حيث سجلت الأرغواي 77.3 نقطة تلتها بالشيلي وكوستاريكا بـ 71.8 و 63.3 على التوالي أما باقي دول المجموعة فلم تتجاوز 50 نقطة حيث سجلت جمايكا 48.6 كما سجلت فينزويلا أدنى مستوى بـ 6.5نقطة.

تشير قيمة هذا المؤشر حسب الشكل رقم (3-17) والمعبرة عن متوسط قيمة المؤشرات الفرعية التابعة له أن أعلى قيمة سجلتها الأرغواي بـ 80.7 نقطة تليها الشيلي بـ 77.6 نقطة ثم جاميكا بـ 61.7 أما باقي دول المجموعة فلم تتجاوز عتبة 50 نقطة حيث سجلت فينزويلا أدنى مستوى بـ 3.3 نقطة.

الشكل رقم (3-13): المؤشرات الفرعية لمؤشر سيادة القانون

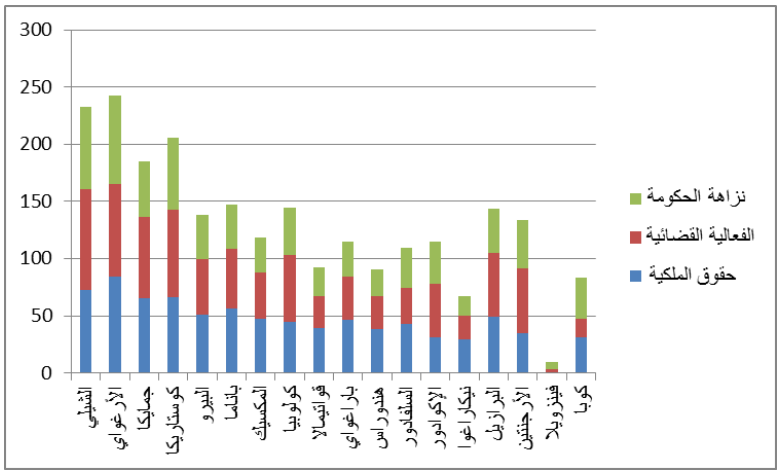

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-3)

2- مؤشر حجم الحكومة:

بالنسبة لهذا المؤشر ومن خلال المؤشرات الفرعية التابعة له نلاحظ من الشكل رقم (3-14)، أن كل دول المجموعة تجاوزت عتبة 60 نقطة فيما يتعلق بمؤشر العبئ الضريبي ما عدى كوبا التي سجلت 51.9 نقطة، وحلت براغواي في المركز الأول مسجلة 96.2 نقطة تلتها غواتيمالا في المركز الثاني بـ 91.7 وباناما في المركز الثالث بـ 85.6 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الإنفاق الحكومي فحلت فينزويلا في المرتبة الأولى بـ 95 نقطة تلتها غواتيمالا و كوستاريكا بـ 94 و85.9 نقطة على التوالي بينما سجلت كوبا أدنى مستوى بـ 0.1 نقطة..

واحتلت نيكاراغوا المرتبة الأولى في مؤشر الصحة المالية بـ 92 نقطة تلتها غواتيمالا بـ 85.8 نقطة وحلت هندوراس في المرتبة الثالثة بـ 84.4 نقطة وسجلت كوبا أدنى مستوى في المجموعة بـ 0.1 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي بصفة عامة نلاحظ من الشكل رقم (3-17) أن كل من غواتيمالا، هندوراس و نيكاراغوا تجاوزوا عتبة 80 نقطة حيث جاءت غواتيمالا في المركز الأول بـ 90.5 نقطة ثم هندوراس في المركز الثاني بـ 81.9 و نيكاراغوا في المركز الثالث بـ 80.7 أما باقي دول المجموعة فتجاوزت عتبة 60 نقطة باستثناء الأرجنتين 51.5 والبرازيل 42.9 وكوبا 17.3.

الشكل رقم (3-14): المؤشرات الفرعية لمؤشر حجم الحكومة

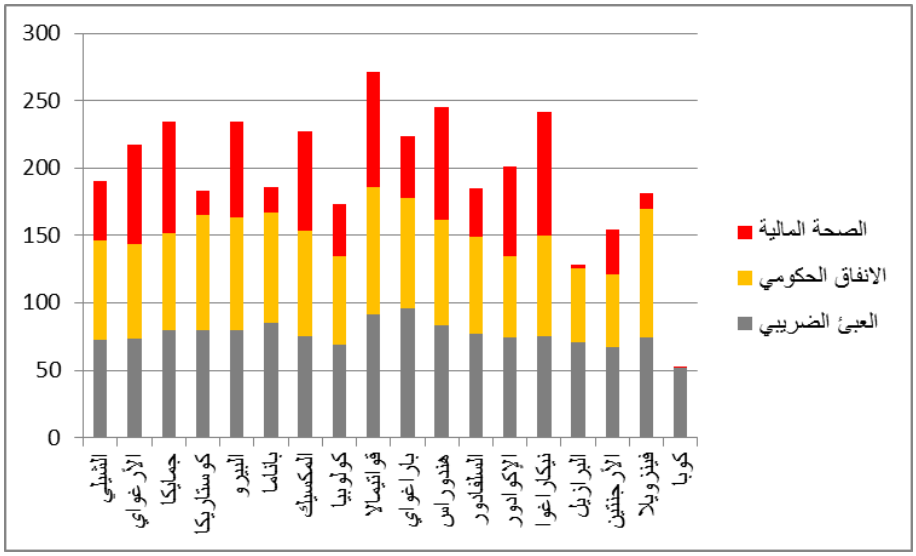

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-3)

3- مؤشر الكفاءة التنظيمية:

يعتمد هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية يمكن قراءة نتائجها من الشكل رقم (3-15)، حيث نلاحظ أن الأرغواي فيما يتعلق بمؤشر حرية الأعمال جاءت في المركز الأول بـ 80.1 نقطة تلتها الشيلي بـ 75.7 وجاءت كوستاريكا في المركز الثالث بـ 73.8، وتجاوزت دول المجموعة عتبة 50 نقطة ما عدى كوبا وفينزويلا حيث سجلتا 41.1 و30.8 على التوالي.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية العمل حلت كل من جاميكا، كولومبيا و باناما في المراتب الثلاثة الأولى بـ 64.4 و61.7 و61 نقطة على التوالي تلتها بالأرغواي بـ 60.8 وسجلت كل من نيكاراغوا، براغواي، هندوراس، فينزولا وكوبا قيما تتراوح بين 20و50 أما باقي دول المجموعة فسجلت قيما أكبر من 50 نقطة.

وتجاوزت دول المجموعة عتبة 70 نقطة في مؤشر السياسة النقدية باستثناء الأرجنتين، كوبا وفينزيلا حيث سجلت الأرجنتين 36.5 وكوبا 15.3 وسجلت فينزويلا أدنى مستوى بـ 0.1 نقطة. وفي القابل احتلت الإكوادور وكوستريكا المركز الأول بـ 82.2 نقطة.

من الشكل رقم (3-17) يتبين أن دول المجموعة تجاوزت عتبة 50 نقطة بالنسبة لهذا المؤشر باستثناء الأرجنتين 49 نقطة وكوبا 25.8 نقطة وفينزويلا 21.7 واحتلت الأرغواي المرتبة الأولى بـ 70.982 نقطة تليها الشيلي في المرتبة الثانية بـ 70.8 نقطة.

الشكل رقم (3-15): المؤشرات الفرعية لمؤشر الكفاءة التنظيمية

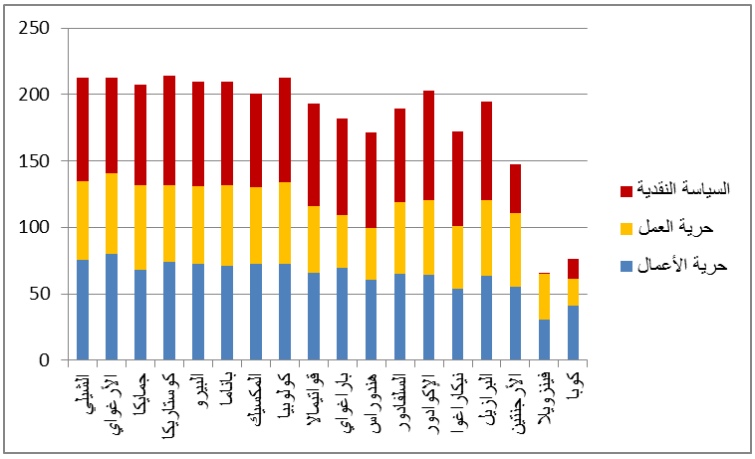

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-3)

4- مؤشر انفتاح السوق:

نلاحظ من الشكل رقم (3-16)، أن كل دول المجموعة بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية التجارة تعدت 60 نقطة باستثناء كوبا وفينزويلا التي سجلت كل منهما 59.6 و 42.3 على التوالي، بينما حلت البيرو في المركز الأول بـ 81.2 نقطة.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي حرية الاستثمار حلت كولومبيا في المرتبة الأولى بـ 80 نقطة كما تجاوزت معظم دول المجموعة عتبة 50 نقطة باستثناء الاكوادور، كوبا وفينزويلا حيث سجلت كل من الإكوادور وكوبا 35 و 10نقاط على التوالي بينما سجلت فينزويلا أدنى مستوى بـ 0.1 نقطة.

واحتلت الشيلي، باناما وكولومبيا المراتب الأولى في مؤشر السياسة المالية بـ 70 نقطة بينما تراوحت باقي دول المجموعة بين 50 و 60 نقطة باستثناء الأرغواي، الإكوادور، فينزويلا وكوبا حيث سجلت الأرغواي 30 نقطة والإكوادور 40نقطة بينما سجلت فينزويلا وكوبا أدنى مستوى بـ 10نقاط.

الشكل رقم (3-16): المؤشرات الفرعية لمؤشر انفتاح السوق

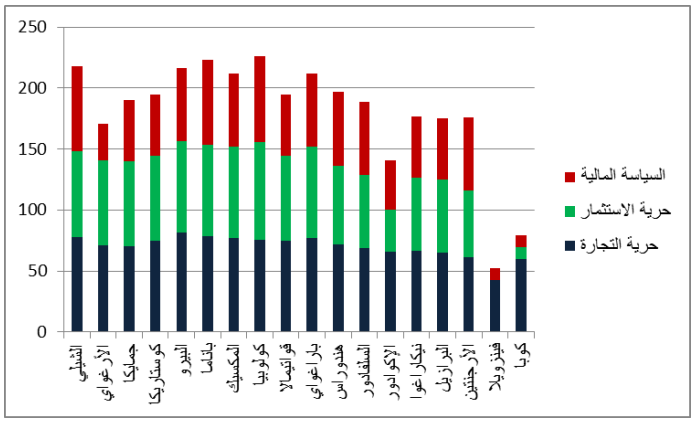

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-3)

يبين الشكل رقم (3-17) قيمة المؤشر المسجلة من طرف مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكريبب المختارة لسنة 2023 بناء على المؤشرات التابعة له أن معظم الدول سجلت قيما تجاوزت 50 نقطة باستثناء كوبا والإكوادور وفينزويلا حيث سجلت على التوالي 26.5 و46.9 و17.4، بينما حلت باناما في المركز الأول بـ 74.5 نقطة.

الشكل رقم (3-17): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول أمريكا اللاتينية والكريبب

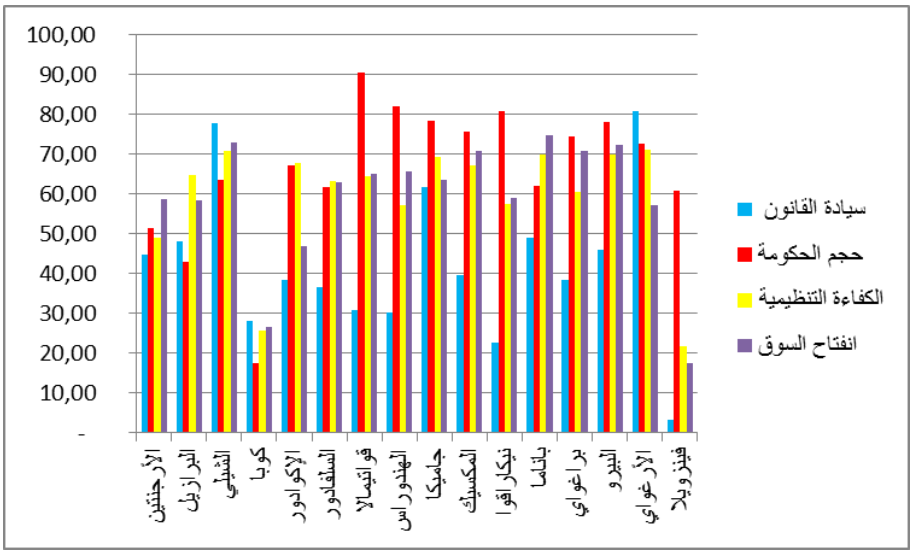

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-3)

الفرع الثاني: المؤشر العام للحرية الاقتصادية:

يبين الشكل رقم (3-18) وبناء على المؤشرات الفرعية المتعلقة بالحرية الاقتصادية لسنة 2023 أن دول أمريكا اللاتينية والكريبب المختارة تفاوتت من خلال التقييم على أساس هذا المؤشر في درجة الحرية الاقتصادية، حيث تصنف كوبا وفينزويلا على أنها ذات اقتصاد منغلق لكون قيمة المؤشر المسجلة تقع ضمن المجال من 0 و49.9 حيث سجلت كوبا قيمة تقدر بـ 24.3 نقطة بعدما كانت 29.5 سنة 2022 أي بتغير سلبي قدره -5.2 حيث احتلت المرتبة 32 في المنطقة و175 عالميا وذلك لكون درجاتها أقل بكثير من المتوسطات العالمية لعدم وجود قضاء مستقل وفعال مما أثر سلبا على سيادة قانون، كما لا تزال حرية التجارة والاستثمار مقيد بسبب القيود المفروضة من طرف الدولة. أما فينزويلا فحلت في المرتبة 31 في المنطقة و174 عالميا حيث سجلت 25.8 سنة 2023 بعدما كانت 24.8 سنة 2022 أي بزيادة قدرها نقطة واحدة. لا يزال الاقتصاد الرسمي راكد بشكل متزايد، والنشاط الاقتصادي غير الرسمي يتوسع. حيث يتم التحكم في أسعار جميع السلع والخدمات تقريبًا. بسبب الفساد المستشري وأوجه القصور في الإطار القانوني، كما لا تزال سيادة القانون هشة وغير متكافئة.

وتتكون المجموعة الثانية من ست دول هي الأرجنتين ، البرازيل، نيكاراغوا، الإكوادور، السلفدور والهندوراس حيث تصنف كدول ذات اقتصاد غير حر جزئيا لكون قيمة المؤشر المحققة تتراوح بين 50 و 59.9 حيث حققت الأرجنتين 51 بعدما كانت قيمة المؤشر تقدر بـ 50.1 سنة 2022 أي بزيادة قدرها 0.9 عن السنة السابقة، محتلة المركز 27 في المنطقة و144 في العالم، وذلك راجع إلى عدم استقلالية القضاء بسبب الفساد والتدخل السياسي، مع التدخل الحكومي في القطاع المالي و زيادة القيود المفروضة مما أدى ضعف بيئة الأعمال. أما البرازيل فسجلت 53.5 بزيادة قدرها 0.2 عن سنة 2022 بعدما كانت 53.3 محتلة المركز 26 في المنطقة و 127 عالميا، وذلك راجع لكون درجات الفساد وحقوق الملكية في البرازيل منخفضة نسبيًا، ولا يزال نظامها القضائي عرضة للتأثير السياسي. مع وجود الدولة في العديد من مجالات الاقتصاد، مما يقوض تنمية قطاع خاص أكثر حيوية، ثم تأتي نيكاراغوا في المرتبة 25 في المنطقة و121 عالميا محققة 54.9بعدما كانت سنة 2022 تقدر بـ 54.8 أي بزيادة قدرها 0.1. وذلك لعدم الكفاءة وعدم اليقين في مجالات رئيسية مثل الأطر التنظيمية والاستثمارية مما أدى إلى إعاقة النمو الديناميكي. ولا تزال مواطن الضعف المؤسسية تعوق التنمية الاقتصادية بصفة عامة. مع افتقار النظام القضائي إلى القدرة على الدفاع عن حقوق الملكية بفعالية. وحلت الإكوادور في المرتبة 24 في المنطقة و 119 عالميا بـ 55 نقطة بعدما كانت 54.3 سنة 2022 أي بزيادة قدرها 0.7، حيث يقوض إلى حد كبير الحرية الاقتصادية، مع استمرار امتداد الحكومة الإكوادورية في التوسع إلى القطاعات الاقتصادية خارج صناعة البترول. كما أن سيادة القانون هشة بسبب تفشي الفساد الذي يضعف حقوق الملكية. كما تعيق القيود المفروضة على القطاع الخاص للعمل في بيئة لريادة الأعمال مناسبة. وسجلت السلفادور 56 نقطة بعدما كانت 59.6 بتغير قدره -3.6 محتلة المرتبة 23 في المنطقة و114 عالميا، بالرغم من وجود بيئة تنظيمية للتجارة والاستثمار والقدرة التنافسية بشكل عام، إلا أن درجات الحرية في السلفادور لا تزال أقل من المتوسطات العالمية. ولا تحظى حقوق الملكية إلا بحماية معتدلة، والنظام القضائي غير فعال نسبيا. ويلزم تحسين إدارة المالية العامة للقضاء على العجز المالي المزمن. أما الهندوراس فحلت في المرتبة 21 في المنطقة و94 عالميا بـ 58.7 بتراجع قدره -0.8 عن سنة 2022 المقدرة بـ 59.5. مما يستوجب إجراء إصلاحات مؤسسية أعمق لتعزيز الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. ولا تزال هناك مواطن ضعف منهجية في حماية حقوق الملكية وإنفاذ تدابير مكافحة الفساد. ولا يزال النظام القضائي عرضة للتأثير السياسي. مع وجود درجات عالية نسبيًا للسياسات التي تدعم الأسواق المفتوحة وتحافظ عليها.

وتتكون المجموعة الثالثة من البراغواي، غواتيمالا، كولومبيا، المكسيك، باناما، كوستاريكا، البيرو وجامايكا والمصنفة كدول ذات اقتصاد حر معتدل لكون قيمة المؤشر المحققة ضمن المجال من 60 إلى 60.99 حيث سجلت البراغواي 61 نقطة بتراجع قدره 1.9- عن سنة 2022 التي قدرت بـ 62.9 محتلة المركز 16 في المنطقة و76 عالميا، كما أن أداء الاقتصاد ضعيف في العديد من المجالات الحيوية. مع عدم استقلالية القضاء مما يؤثر سلبا على سيادة القانون ويقوض التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. بالرغم من التدابير الإصلاحية المتخذة لا

تزال الكفاءة التنظيمية تحتاج إلى تعزيز أعمق لإزالة العقبات أمام ظهور قطاع خاص أكثر حيوية. وسجلت غواتيمالا 62.7 بتغير قــدره -0.5 عن 63.2 المسجلة سنة 2022 محتلة المركز 13 في المنطقة و64 عالميا، ولا تزال مواطن الضعف المؤسسية تعوق التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. ولا يزال النظام القضائي يفتقر إلى الكفاءة ويتعرض للتدخل السياسي. وفي المقابل تتمتع غواتيمالا بحرية تجارية عالية نسبيًا، لكن المكاسب الاقتصادية الديناميكية من التجارة تقوضها عدم إحراز تقدم في مجالات أخرى. كما سجلت كولومبيا قيمة مؤشر تقدر بـ 63.1 بعدما كانت 65.1 بتغير قدره -2 محتلة المركز 12 في المنطقة و62 عالميا. بالرغم من المرونة المعتدلة للاقتصاد الكولومبي واعتماد سياسات تدعم الأسواق المفتوحة وقطاعا خاصا قويا، إلا أن كولومبيا تخلفت عن تعزيز سيادة القانون على نحو فعال. كما لا يزال النظام القضائي عرضة للتدخل السياسي، ويزيد انتشار الفساد من تقويض الحرية الاقتصادية للبلد. وسجلت المكسيك 63.2 بعدما كانت 63.7 سنة 2022 أي بتغير قدره -0.5 محتلة المركز 11 في المنطقة و 61 عالميا، وهذا راجع لتقويض سيادة القانون في المكسيك بشدة بسبب العنف وعدم الاستقرار المرتبطين بالإتجار بالمخدرات، وتشمل أوجه الضعف المؤسسية الخطيرة الأخرى تفشي الفساد وضعف حماية حقوق الملكية الخاصة. وتأتي باناما في المركز التاسع في المنطقة و55 عالميا بعد تسجيلها 63.8 بعدما كانت 65.4 سنة 2022 أي بتراجع قدره -1.6 بالرغم من أن اقتصاد بنما الموجه نحو الخدمات يعتبر مركزًا تجاريًا دوليًا لأنشطة مثل النقل البحري وخدمات التوزيع والخدمات المصرفية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال حرية التجارة والاستثمار، لا تزال الحرية الاقتصادية العامة مقيدة بأوجه القصور المؤسسية التي تقوض التوسع الاقتصادي الطويل الأجل. ولا يزال النظام القضائي عرضة للتدخل السياسي. أما كوستاريكا فحلت في المركز 8 في المنطقة و45 عالميا. ومن الملاحظ أن الركائز الأربع للحرية الاقتصادية محفوظة بشكل جيد نسبيا، وإن كان من الممكن تعزيز سيادة القانون. كما أن نظام المحاكم يتسم بالشفافية ولكنه غير فعال أيضًا، مع تسجيل ضعف إنفاذ حقوق الملكية. مع وجود نظام تجاري مفتوح، ولكن البيروقراطية لا تزال تثبط نشاط تنظيم المشاريع الأكثر ديناميكية. وسجلت البيرو 66.5 بدون تغيير بالنسبة لسنة 2022 محتلة المركز السابع في المنطقة و44 عالميا، وحلت جامايكا في المركز السادس في المنطقة و39 عالميا. نظرا للإصلاحات الاقتصادية التوسع الاقتصادي والحد من الفقر. استفاد قطاع تنظيم المشاريع المتطور في بيرو من زيادة فرص الحصول على التمويل وتحسين الكفاءة التنظيمية. كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات السوق المفتوحة التي تدعم التجارة والاستثمار، ولكن الفساد وضعف سيادة القانون لا يزالان يقوضان آفاق التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل.

وتصنف الأرغواي والشيلي من بين دول المنطقة ذات اقتصاد حر نظرا لوجود قيمة المؤشر المحققة من 80 إلى100 حيث حلت الأرغواي في المركز الرابع في المنطقة و27 عالميا بـ 70.2 نقطة بزيادة قدرها 0.2 بعدما حققت 70 نقطة سنة 2022، ويعود ذلك للأداء الجيد لاقتصاد الأوروغواي في الحفاظ على الركائز الأربع للحرية الاقتصادية وبيئة الاقتصاد الكلي. كما أن درجات حقوق الملكية والتحرر من الفساد مرتفعة نسبيًا مقارنة

ببلدان أخرى في المنطقة. وتشجع البيئة التنظيمية الحديثة على إيجاد قطاع خاص أكثر قوة. أما الشيلي فسجلت 71.1 بتراجع قدره -3.3 عن النتيجة المسجلة سنة 2022 والمقدرة بـ 74.4 حيث حلت في المركز الثاني في المنطقة و 22 عالميا. حيث لا تزال جميع ركائز الحرية الاقتصادية محفوظة بشكل جيد نسبيًا في شيلي، التي لا يزال اقتصادها يعتبر «حرًا في الغالب». مع مناخ الأعمال الشفاف، مع وجود بيئة ديناميكية لأصحاب المشاريع. فالحواجز التي تعترض التجارة الحرة منخفضة جداً، والعمليات التجارية مدعومة بأنظمة فعالة تدعم سياسات السوق المفتوحة.

الشكل رقم (3-18): مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 لدول أمريكا اللاتينية والكريبب

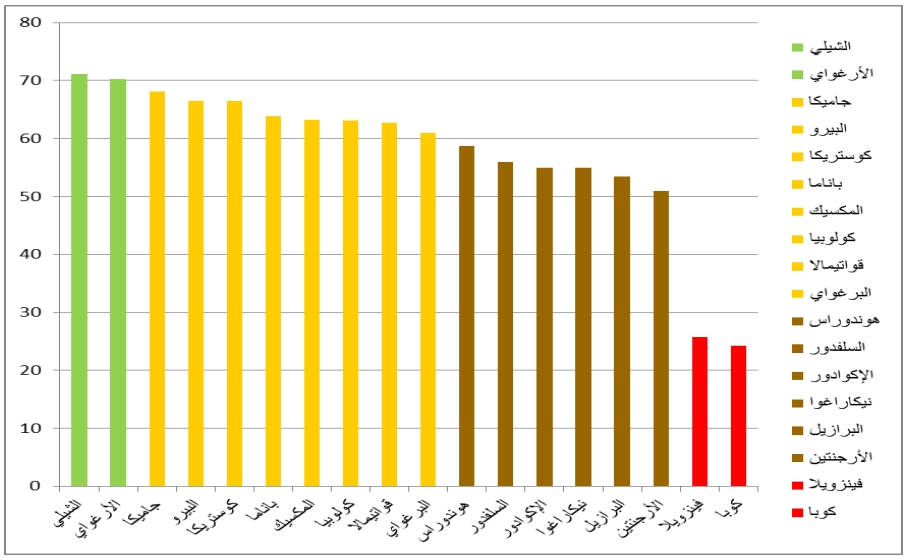

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-3)

الجدول رقم (3-3):بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023

لدول لدول أمريكا اللاتينية والكريبيب

البلد	الترتيب العالمي	الترتيب في المنطقة	النقطة الاجمالية	التغير	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبئ الضريبي	الانفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمل	السياسة النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	السياسة المالية	2022
الأرجنتين	144	27	51,0	0,9	34,6	56,8	42,8	66,9	53,9	33,6	55,5	55,1	36,5	61,2	55	60	50,1
البرازيل	127	26	53,5	0,2	49,7	55,3	39,1	70,9	55,0	2,7	63,6	57,0	73,7	65,0	60	50	53,3
الشيلي	22	2	71,1	-3,3	72,3	88,7	71,8	73,0	73,5	43,8	75,7	59,4	77,4	78,0	70	70	74,4
كوبا	175	32	24,3	-5,2	31,7	15,5	36,6	51,9	0,0	0,0	41,1	20,0	15,3	59,6	10	10	29,5
الإكوادور	119	24	55,0	0,7	31,6	46,9	36,5	74,8	60,3	66,4	64,0	56,5	82,2	65,6	35	40	54,3
السلفادور	114	23	56,0	-3,6	43,0	31,8	34,6	77,2	71,6	35,8	64,7	54,6	70,2	68,6	60	60	59,6
قواتيمالا	64	13	62,7	-0,5	39,2	28,5	24,9	91,7	94,0	85,8	65,8	50,1	77,4	74,6	70	50	63,2
الهندوراس	94	21	58,7	-0,8	38,3	29,0	23,4	83,8	77,5	84,4	60,8	38,4	72,0	71,6	65	60	59,5
جاميكا	39	6	68,1	0,7	65,8	70,8	48,6	79,8	72,2	82,6	67,7	64,4	75,1	70,0	70	50	67,4
المكسيك	61	11	63,2	-0,5	47,8	40,0	30,8	75,5	77,8	73,6	72,4	57,7	70,9	76,8	75	60	63,7
نيكاراقوا	121	25	54,9	0,1	29,7	20,4	17,6	75,6	74,4	92,0	53,9	47,0	71,3	66,4	60	50	54,8
باناما	55	9	63,8	-1,6	56,8	51,5	38,7	85,6	81,1	19,1	71,1	61,0	77,3	78,5	75	70	65,4
براغواي	76	16	61,0	-1,9	46,8	37,9	30,1	96,2	81,7	45,4	69,5	39,5	72,6	77,2	75	60	62,9
البيرو	44	7	66,5	0,0	51,4	48,2	38,5	80,0	83,3	70,8	72,8	58,3	78,5	81,2	75	60	66,5
الأرغواي	27	4	70,2	0,2	84,3	80,6	77,3	73,7	70,1	73,3	80,1	60,8	71,8	70,8	70	30	70
فينزويلا	174	31	25,8	1,0	0,0	3,4	6,5	74,8	95,0	12,0	30,8	34,3	0,0	42,3	0	10	24,8

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023 عبر الموقع

https://www.heritage.org/index

الشكل رقم (3–19): خريطة الدول النامية المختارة حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023

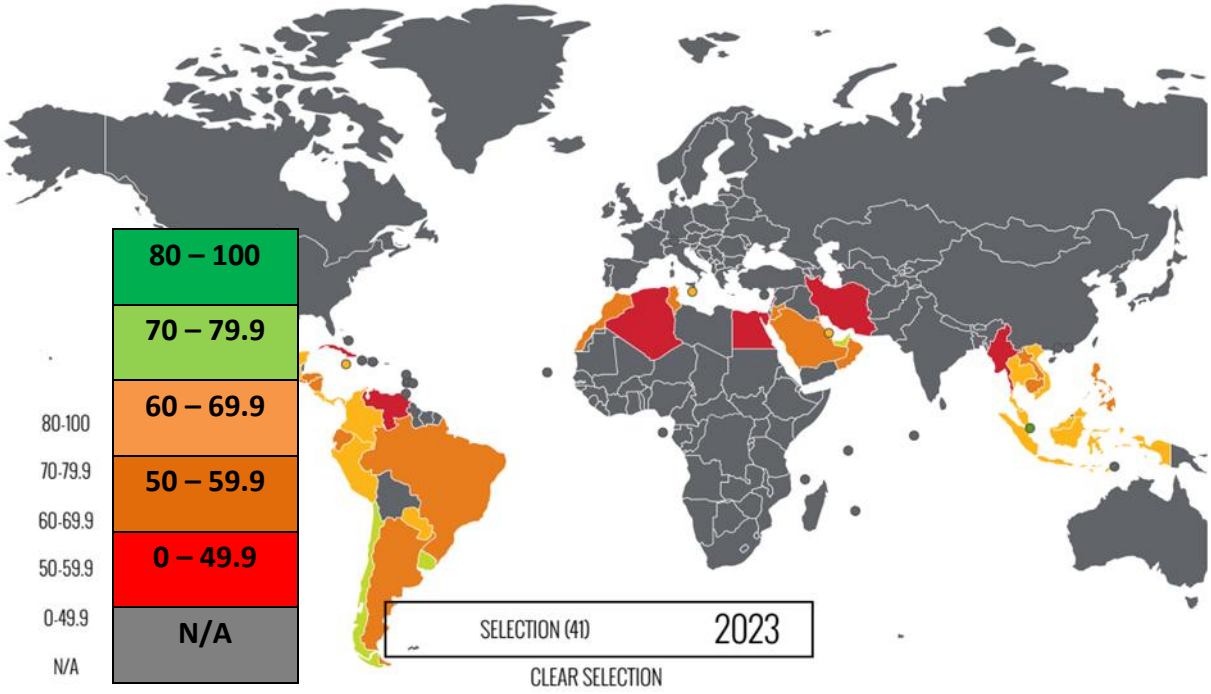

المصدر: الموقع https://www.heritage.org/index

المبحث الثاني: تنافسية اقتصاديات مجموعة الدول النامية المختارة وفق مؤشر التنافسية الصناعية Competitive Industrial Performance Index

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس وتحديد قدرة البلدان على إنتاج وتطوير السلع المصنعة، ومدى احتوائها على قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطورة، وكذلك قدرتها على فرض صناعتها وزيادة تواجدها في الأسواق المحلية والدولية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات، ويصدر مؤشر التنافسية الصناعية من قبل منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO) بشكل سنوي، ويتابع أداء 144 دولة. ويتم قياس وتحديد التنافسية الصناعية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات، يتراوح مقياس كل مؤشر بين 0 إلى1 وكلما اقترب تقييم دولة من النقطة 1 كلما يعني ذلك تقدمها على مستوى التنافسية الصناعية.

ما يميز منهجية مؤشر التنافسية الصناعية هو قيامه بقياس التنافسية لكل دولة اعتمادا على قياسات ومؤشرات لمخرجات الاقتصاد والتصنيع بخلاف مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتمد على مدخلات الاقتصاد.

ومن بين أهم الملاحظات حول مؤشر التنافسية الصناعية هو عدم الأخذ بالإعتبار والفصل عند حساب هذا المؤشر بين الدول التي تتوفر فيها ثروات كبيرة من الموارد المعدنية والطاقوية والدول التي لا تتوفر فيها هذه الموارد.[1]

المطلب الأول: مؤشر التنافسية الصناعية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

الفرع الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة

1- مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع (MVApc_Index):

من الشكل رقم (3-20) نلاحظ أن قطر حلت في المركز الأول بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة بـ 0.154 تليها الإمارات بـ 0.121 ثم البحرين والسعودية بـ 0.109 و0.066 على التوالي، أما باقي دول المجموعة فلم تتجاوز 0.05 حيث سجلت الجزائر ولبنان أدنى قيمة بـ 0.005و0.006 على التوالي.

2- **مؤشر نصيب الفرد من صادرات المنتجات المصنعة (MXpc_Index):**

نلاحظ من الشكل رقم (3-20) أن الإمارات حلت في المقدمة حيث سجلت قيمة قدرها 0.450 تلتها البحرين بـ 0.155 ثم مالطا بـ0.133 والكويت بـ 0.120 و عمان بـ 0.117 وسجلت السعودية

[1] معهد التخطيط العربي، مرجع سابق، ص 39

وقطر 0.087 و0.062 على التوالي أما باقي الدول فلم تتعدى 0.05، حيث سجلت الجزائر ومصر أدنى قيمة بـ 0.007.

أما بالنسبة لقيمة مؤشر البعد الأول ككل والمتمثل في **قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم (3-20) نلاحظ أن الإمارات احتلت صدارة المجموعة بـ 0.232 تليها البحرين بـ 0.130 و قطر بـ 0.097 بينما تجاوزت كل من مالطا، السعودية، الكويت وعمان 0.050 فإن باقي دول المجموعة لم تتعدى هذا المستوى حيث سجلت لبنان والجزائر أدنى قيمة 0.009 و 0.006 على التوالي.

الشكل رقم (3-20): مؤشر قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة

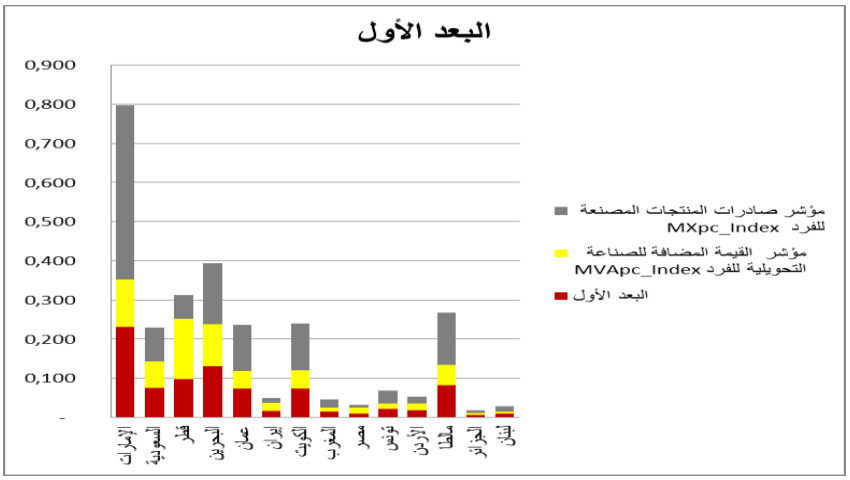

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-4)

الفرع الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي

1- مؤشر كثافة التصنيع:

نلاحظ من الشكل رقم (3-21) أن المغرب وقطر وإيران حلت في المراكز الثلاثة الأولى بالنسبة لدول المجموعة حيث سجلت المغرب بالنسبة لمؤشر كثافة التصنيع لسنة 2021 قيمة قدرها 0.430 تلتها قطر بـ 0.415 ثم نلاحظ من الشكل () أن المغرب وقطر وإيران حلت في المراكز الثلاثة الأولى بالنسبة لدول المجموعة حيث سجلت المغرب بالنسبة لمؤشر كثافة التصنيع لسنة 2021 قيمة قدرها 0.430 تلتها قطر بـ 0.415 ثم يران بـ 0.413 أما باقي دول المجموعة فإن مظمها تجاوز مستوى 0.300 باستثناء الكويت 0.273 ومالطا 0.254 ولبنان 0.165 في حين سجلت الجزائر أدنى مستوى بـ 0.073.

2- مؤشر جودة التصنيع:

من الشكل رقم (3-21) نلاحظ أن مالطا، المغرب وتونس حلت بالمراكز الثلاثة الأولى حيث تجاوزت مستوى 0.700 بالنسبة لمؤشر جودة التصنيع فيما جاءت الأردن في المركز الرابع بـ 0.634 فيما تجاوزت كل

من البحرين، مصر ولبنان مستوى 0.500 كما تجاوزت باقي دول المجموعة مستوى 0.300 باستثناء الكويت والجزائر حيث سجلتا 0.202 و 0.189 على التوالي.

أما بالنسبة لقيمة مؤشر البعد الثاني ككل والمتمثل في **وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم (3-21) نلاحظ أن المغرب احتلت صدارة المجموعة بـ 0.573 تلتها تونس في المركز الثاني بـ 0.494 ثم الأردن بـ 0.465 كما تجاوزت باقي دول المجموعة مستوى 0.300 باستثناء لبنان، الكويت والجزائر مسجلة قيم معيارية تقدر بـ 0.293 و 0.234 و 0.117 على التوالي.

الشكل رقم (3-21): مؤشر وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي

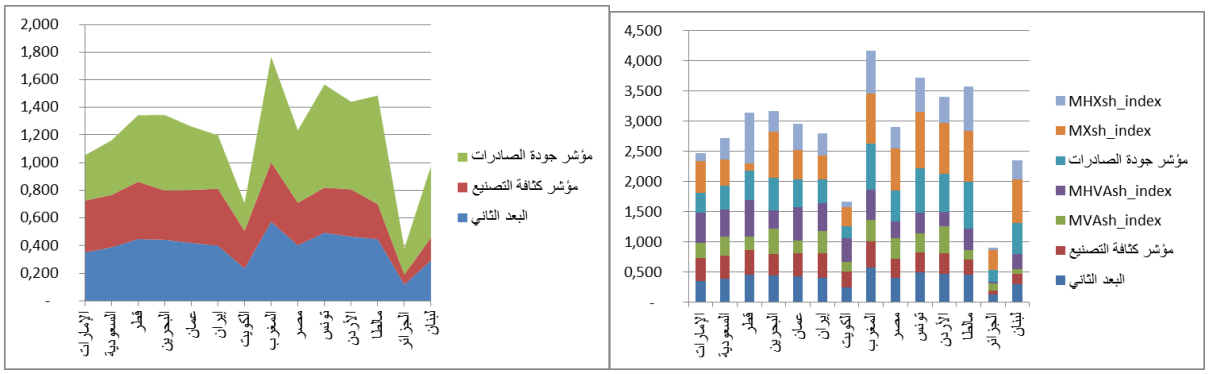

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-4)

الفرع الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي

1- التأثير على القيمة المضافة العالمية:

من خلال النتائج المدون في الشكل رقم (3-22) نلاحظ أن مؤشر تأثير دول المنطقة على القيمة المضافة العالمية ضعيف حيث أنها لم تتجاوز القيمة المعيارية لهذا المؤشر مستوى 0.020 حيث سجلت السعودية أعلى قيمة بـ 0.019 تلتها إيران بـ 0.015 ثم مصر بـ 0.013 أما باقي دول المجموعة فلم تتجاوز 0.010 حيث سجلت الإمارات قيمة معيارية بلغت 0.009 بينما سجلت مالطا ولبنان قيم معدومة.

2- التأثير على الصادرات الصناعية العالمية:

من خلال هذا المؤشر يمكن تقدير ممدى قدرة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التأثير على منحى الصادرات الصناعية العالمية، حيث نلاحظ من الشكل رقم (3-22) أن الإمارات سجلت قيمة معيارية بلغت 0.048 تليها السعودية بقيمة معيارية بلغت 0.036 ثم إيران بـ 0.013 أما باقي الدول فلم تتجاوز 0.009 أي أن التأثير محدود بالنسبة لدول المجموعة على الصادرات الصناعية العالمية.

أما بالنسبة للقيم المعيارية المسجلة لمؤشر البعد الثالث ككل والمتمثل في **تأثير الدولة على التصنيع العالمي** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم (3-22) نلاحظ أن مجمل النتائج المسجلة ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى التأثير الملحوظ على الصادرات الصناعية العالمية، فأعلى قيمة معيارية سجلت من طرف السعودية حيث بلغت 0.026 ثم تلتها الإمارات بـ 0.021 ثم إيران ومصر بـ 0.014 و 0.011 على التوالي، أما باقي دول المجموعة لم تتعدى مستوى 0.005 حيث سجلت مالطا ولبنان فيما معدومة.

الشكل رقم (3-22): مؤشر تأثير الدولة على التصنيع العالمي

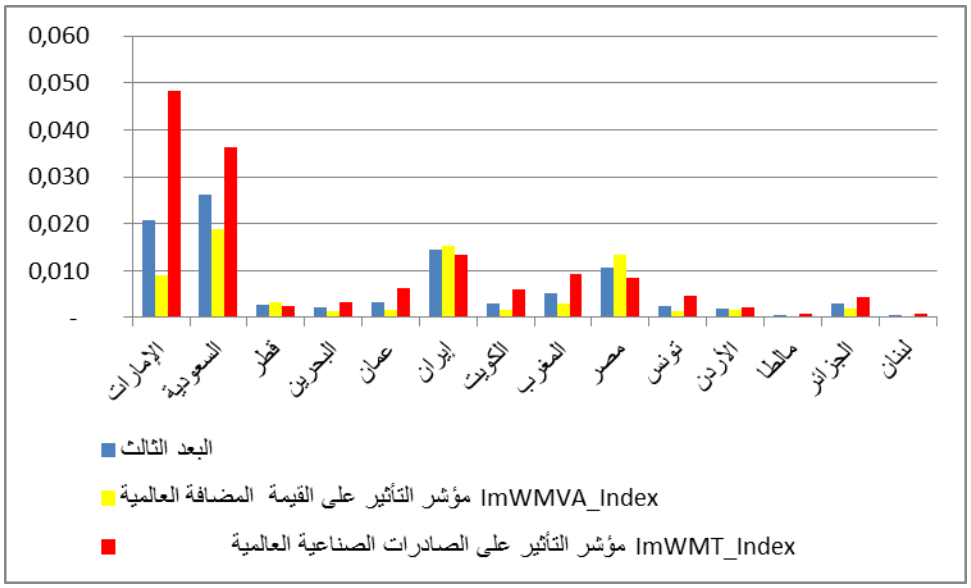

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-4)

الفرع الرابع: المؤشر العام للتنافسية الصناعية:

من خلال القيم المعيارية المحققة لهذا المؤشر وبناء على المؤشرات الفرعية والأبعاد الثلاثة المدروسة سابقا فإن تنافسية دول المنطقة المختارة تنقسم إلى أربعة أصناف، فالإمارات صنفت من ضمن الدول ذات المستوى العالي حيث حلت في المركز 29 عالميا مسجلة قيمة معيارية بلغت 0.119، وتم تصنيف كل من السعودية، قطر، البحرين، عمان وإيران في المستوى فوق المتوسط حيث احتلت السعودية المركز 35 عالميا بقيمة معيارية بلغت 0.092 وحلت قطر في المركز 50 بقيمة معيارية بلغت 0.050 ثم البحرين في المركز 51 بـ 0.049 أما عمان وإيران فاحتلت كل منهما المركز 56 و 57 بقيم معيارية قدرها 0.046 و 0.045 على التوالي. أما المجموعة الثانية التي صنفت في المستوى المتوسط فتمثلت في الكويت (0.037)، المغرب (0.035)، مصر (0.035)، تونس(0.030)، الأردن(0.025) و مالطا(0.025) أما الجزائر ولبنان فتم تصنيفهما تحت المتوسط بعد تسجيل قيمة معيارية لهذا المؤشر لا تتعدى 0.013 و 0.011 على التوالي.

الشكل رقم (3–23): المؤشر العام للتنافسية الصناعية لسنة 2023

لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

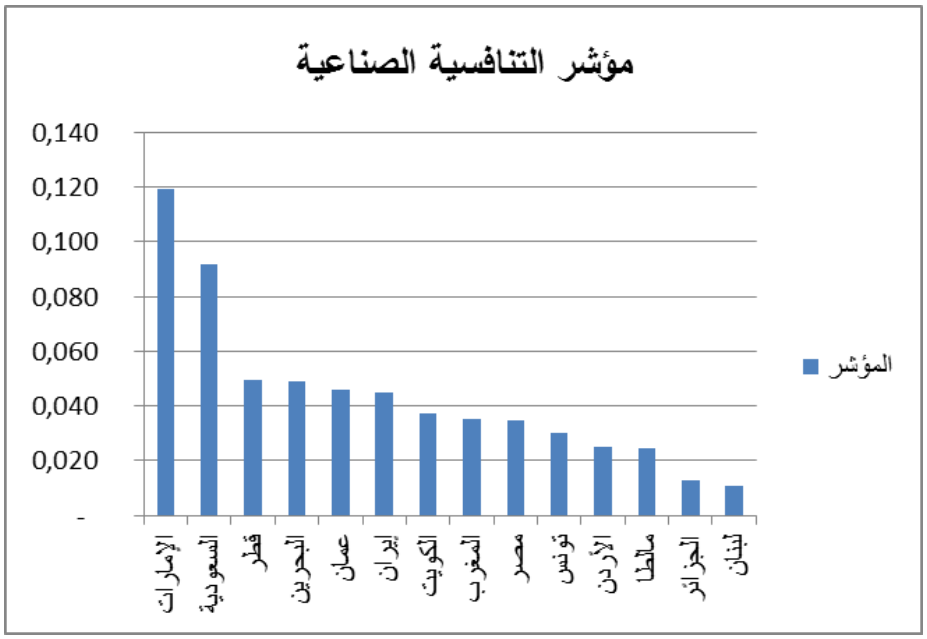

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3–4)

الجدول رقم(3–4): بيانات مؤشر التنافسية الصناعية (CPI) لسنة 2023

لدول الشرق الأوسط وشمال فريقيا

البلد	المؤشر	الترتيب	التقييم	البعد الأول	مؤشر القيمة المضافة للتصنيع للفرد MVApc_Index	مؤشر الصادرات التحويلية للفرد MXpc_Index	البعد الثاني	مؤشر كثافة التصنيع	MVAsh_index	MHVAsh_index	مؤشر جودة الصادرات	MXsh_index	MHXsh_index	البعد الثالث	مؤشر التأثير على القيمة المضافة للتصنيع العالمية ImWMVA_Index	مؤشر التأثير على الصادرات الصناعية العالمية ImWMT_Index
الإمارات	0,119	29	جيد	0,232	0,121	0,445	0,350	0,375	0,253	0,497	0,328	0,529	0,127	0,021	0,009	0,048
السعودية	0,092	35	فوق المتوسط	0,076	0,066	0,087	0,387	0,380	0,312	0,447	0,395	0,436	0,353	0,026	0,019	0,036
قطر	0,050	50	فوق المتوسط	0,097	0,154	0,062	0,447	0,415	0,219	0,611	0,482	0,124	0,840	0,003	0,003	0,002
البحرين	0,049	51	فوق المتوسط	0,130	0,109	0,155	0,442	0,357	0,415	0,299	0,547	0,760	0,334	0,002	0,001	0,003
عمان	0,046	56	فوق المتوسط	0,073	0,045	0,117	0,419	0,382	0,216	0,549	0,460	0,492	0,428	0,003	0,002	0,006
إيران	0,045	57	فوق المتوسط	0,016	0,022	0,012	0,399	0,413	0,357	0,468	0,387	0,399	0,374	0,014	0,015	0,013
الكويت	0,037	62	متوسط	0,074	0,046	0,120	0,234	0,273	0,157	0,388	0,202	0,319	0,084	0,003	0,002	0,006
المغرب	0,035	66	متوسط	0,014	0,010	0,021	0,573	0,430	0,357	0,502	0,764	0,825	0,703	0,005	0,003	0,009
مصر	0,035	68	متوسط	0,010	0,015	0,007	0,402	0,308	0,341	0,276	0,524	0,692	0,356	0,011	0,013	0,009
تونس	0,030	70	متوسط	0,022	0,014	0,033	0,494	0,326	0,318	0,335	0,746	0,923	0,570	0,003	0,001	0,005
الأردن	0,025	75	متوسط	0,018	0,018	0,017	0,465	0,341	0,442	0,241	0,634	0,845	0,424	0,002	0,002	0,002
مالطا	0,025	76	متوسط	0,082	0,051	0,133	0,447	0,254	0,156	0,352	0,786	0,841	0,731	0,000	0,000	0,001
الجزائر	0,013	99	تحت المتوسط	0,006	0,005	0,007	0,117	0,073	0,116	0,030	0,189	0,333	0,044	0,003	0,002	0,004
لبنان	0,011	105	تحت المتوسط	0,009	0,006	0,013	0,293	0,165	0,089	0,241	0,518	0,721	0,314	0,000	0,000	0,001

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مؤشر CPI لسنة 2023 عبر الموقع

https://www.unido.org

المطلب الثاني: مؤشر التنافسية الصناعية لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا:

الفرع الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة

1- مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع (MVApc_Index):

من الشكل رقم (3-24) نلاحظ أن سنغافورة حلت في المركز الأول بالنسبة لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا بقيمة معيارية بلغت 0.390 تليها بروناي بـ 0.157 ثم ماليزيا وتايلندا بـ 0.072 و0.046 على التوالي، أما باقي دول المجموعة فلم تتجاوز 0.03 حيث سجلت لاوس وكامبوديا أدنى قيمة بـ 0.006.

2- مؤشر نصيب الفرد من صادرات المنتجات المصنعة (MXpc_Index):

نلاحظ من الشكل رقم (3-24) أن سنغافورة حلت في المقدمة حيث سجلت قيمة معيارية بلغت 0.836 وهي قيمة معتبرة تلتها البحرين بـ 0.155 ثم بروناي دار السلام في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت 0.375 وحلت ماليزيا في المركز الثالث بالنسبة لمؤشر الصادرات التحويلية لسنة 2021 بقيمة معيارية بلغت 0.212 أما باقي الدول فلم تتعدى 0.100، حيث سجلت لاوس أدنى قيمة بـ 0.009.

أما بالنسبة لقيمة مؤشر البعد الأول ككل والمتمثل في **قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم (3-24) نلاحظ أن سنغافورة احتلت صدارة المجموعة بـ 0.570 تليها بروناي دار السلام بـ 0.242 وماليزيا بـ 0.124 أما باقي دول المجموعة فلم تتعدى مستوى 0.100 حيث سجلت لاوس أدنى قيمة معيارية بلغت 0.007.

الشكل رقم (3-24): مؤشر قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة

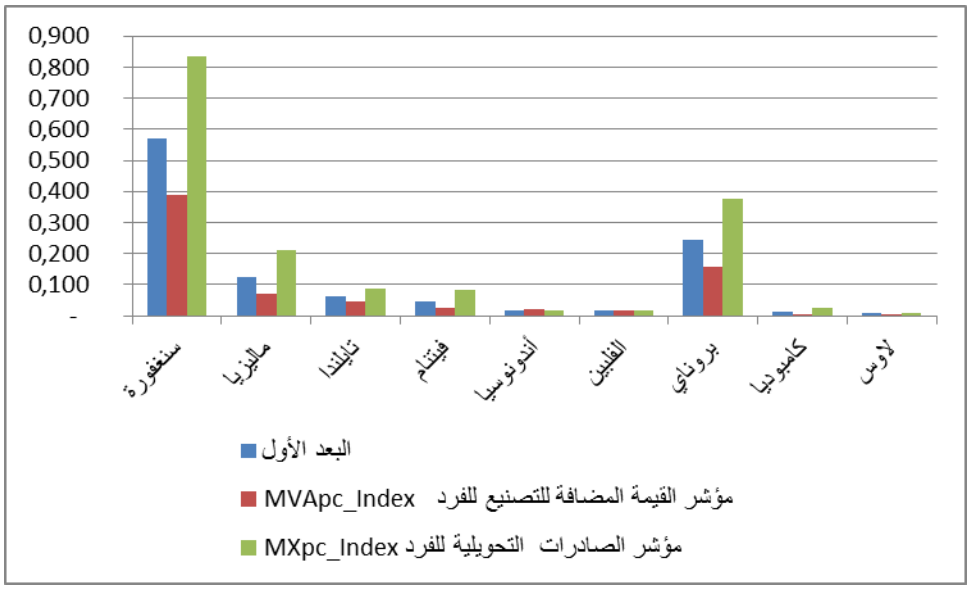

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-5)

الفرع الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي

1- مؤشر كثافة التصنيع:

نلاحظ من الشكل رقم (3-25) أن سنغافورة حلت في المركز الأولى بالنسبة لدول المجموعة حيث سجلت قيمة معيارية بالنسبة لمؤشر كثافة التصنيع لسنة 2021 بلغت 0.786 متبوعة بتايلندا بقيمة معيارية قدرها 0.590 تلتها ماليزيا وفيتنام بقيمة بلغت . 0.579 و0.566 على التوالي أما باقي دول المجموعة فإن معظمها تجاوز مستوى 0.250 باستثناء كامبوديا بقيمة مؤشر بلغت 0.191 ولاوس بقيمة بلغت 0.125.

2- مؤشر جودة التصنيع:

من الشكل رقم (3-25) نلاحظ أن معظم دول المجموعة تجاوزا مستوى 0.550 بالنسبة لمؤشر جودة التصنيع باستثناء بروناي و لاوس حيث جاءت الفلبين في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت 0.913 واحتلت سنغافورة المركز الثاني بقيمة بلغت 0.891 وحلت ماليزيا وتايلندا في المركز الرابع بنفس القيمة 0.807 متبوعة بالفيتنام بقيمة معيارية بلغت 0.790 وسجلت بروناي و لاوس قيمة معيارية بلغت 0.330 و 0.299 على التوالي. .

أما بالنسبة لقيمة مؤشر البعد الثاني ككل والمتمثل في **وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم (3-25) نلاحظ أن سنغافورة احتلت صدارة المجموعة بتسجيل قيمة معيارية بلغت 0.837 وجاءت كل من تايلندا، ماليزيا، الفلبين وفيتنام ضمن المراكز الخمسة الأولى حيث سجلت تايلندا قيمة معيارية بلغت 0.690 متبوعة بماليزيا بقيمة قدرها 0.683 ثم الفلبين وفيتنام بقيمة معيارية بلغت 0.679و 0.669 على التوالي كما تجاوزت باقي دول المجموعة مستوى 0.250 باستثناء لاوس التي سجلت أدنى قيمة بلغت 0.193.

الشكل رقم (3-25): مؤشر وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي

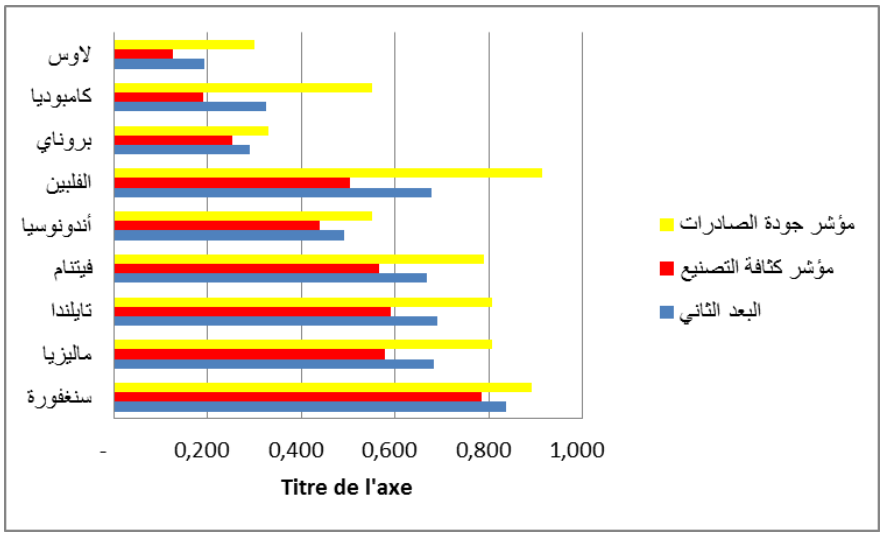

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-5)

الفرع الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي

1- التأثير على القيمة المضافة العالمية:

من خلال الشكل رقم(3-26) نلاحظ أن مؤشر تأثير دول المنطقة على القيمة المضافة العالمية ضعيف حيث أنها لم تتجاوز القيمة المعيارية لهذا المؤشر مستوى 0.050 حيث سجلت أندونوسيا أعلى قيمة بـ 0.048 تلتها تايلندا بـ 0.026 ثم ماليزيا وفيتنام بـ 0.019 وحلت سنغافورة في المركز الرابع بقيمة معيارية للمؤشر بلغت 0.018 متبوعة بالفلبين بـ 0.017 أما باقي دول المجموعة فسجلت قيم ضعيفة بلغت 0.001 بالنسبة لبروناي وكامبوديا فيما سجلت لاوس قيمة معدومة.

2- التأثير على الصادرات الصناعية العالمية:

من خلال هذا المؤشر يمكن تقدير مدى قدرة دول رابطة جبوب شرق آسيا على التأثير على منحى الصادرات الصناعية العالمية، حيث نلاحظ من الشكل رقم(3-26) أن فيتنام سجلت قيمة معيارية بلغت 0.093 تليها ماليزيا بقيمة معيارية بلغت 0.082 ثم تايلندا بـ 0.073 وتأتي سنغافورة وأندونوسيا في المركز الرابع والخامس بقيمة معيارية بلغت 0.058 و 0.053 على التوالي فيما حلت الفلبين في المركز السادس بالنسبة لمعيار التأثير على الصادرات الصناعية لسنة 2021 لتسجيلها لقيمة معيارية بلغت 0.021 أما باقي الدول فلم تتجاوز 0.005 بتأثير معدوم على الصادرات الصناعية العالمية.

أما بالنسبة للقيم المعيارية المسجلة لمؤشر البعد الثالث ككل والمتمثل في **تأثير الدولة على التصنيع العالمي** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم(3-26) نلاحظ أن مجمل النتائج المسجلة ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى التأثير الملحوظ على الصادرات الصناعية العالمية، فأعلى قيمة معيارية سجلت من طرف أندونوسيا حيث بلغت 0.050 ثم تلتها تايلندا وفيتنام بقيمة بلغت 0.044 و 0.042 على التوالي ثم ماليزيا بقيمة معيارية بلغت 0.040 متبوعة بسنغافورة بـ 0.032 والفلبين بـ 0.019، أما باقي دول المجموعة لم تتعدى مستوى 0.002.

الشكل رقم (3-26): مؤشر تأثير الدولة على التصنيع العالمي

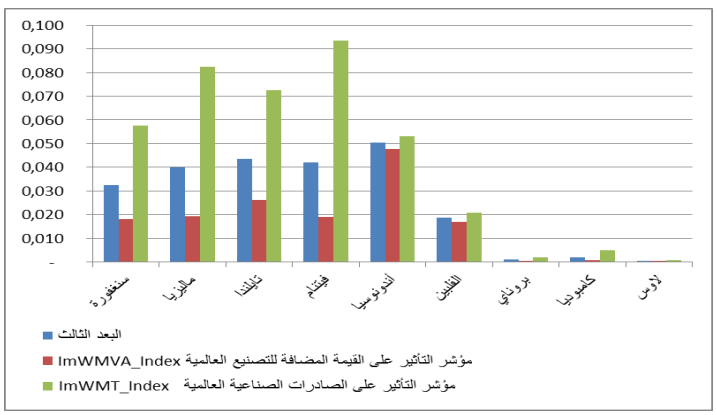

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-5)

الفرع الرابع: المؤشر العام للتنافسية الصناعية:

من خلال القيم المعيارية المحققة لهذا المؤشر وبناء على المؤشرات الفرعية والأبعاد الثلاثة المدروسة سابقا فإن تنافسية دول المنطقة المختارة تنقسم إلى أربعة أصناف، حيث صنف كل من سنغافورة، ماليزيا، تايلندا وفيتنام ضمن الدول ذات المستوى العالي حيث حلت سنغافورة في المركز 9 عالميا مسجلة قيمة معيارية بلغت 0.249، وحلت ماليزيا في المركز 20 عالميا بقيمة معيارية بلغت 0.150 تلتها تايلندا في المركز 25 عالميا بقيمة قدرها 0.124 ثم فيتنام في المركز 30 عالميا بقيمة بلغت 0.108 وتم تصنيف كل من أندونوسيا، الفلبين و بروناي في المستوى فوق المتوسط حيث احتلت اندونوسيا المركز 39 عالميا بقيمة معيارية بلغت 0.078 وحلت الفلبين في المركز 44 بقيمة معيارية بلغت 0.060 ثم بروناي في المركز 59 بـ 0.042، كما صنفت كامبوديا في المستوى المتوسط حيث حلت في المركز 83 عالميا بقيمة قدرت بـ 0.020 أما لاوس فتم تصنيفهما تحت المتوسط بعد تسجيل قيمة معيارية لهذا المؤشر بلغت 0.009.

الشكل رقم (3-27): المؤشر العام للتنافسية الصناعية لسنة 2023 لدول رابطة جنوب شرق آسيا

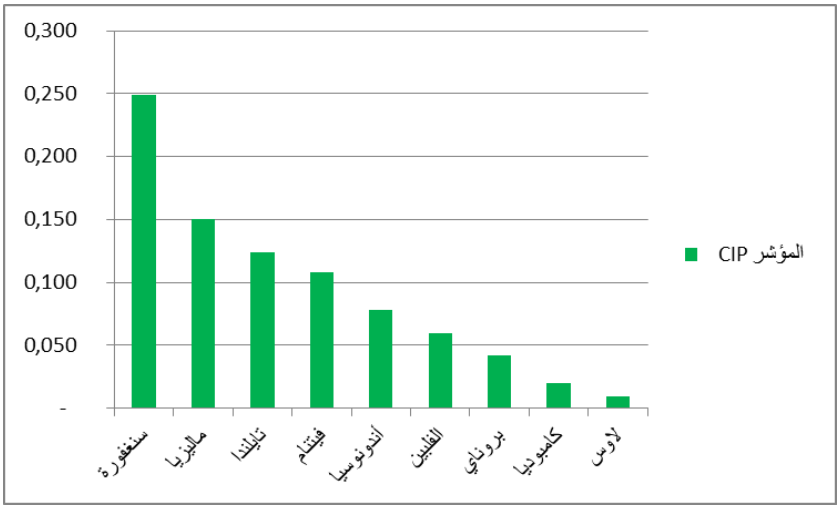

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-5)

الجدول رقم(3-5): بيانات مؤشر التنافسية الصناعية لسنة 2023 لدول رابطة جنوب شرق آسيا

البلد	المؤشر	الترتيب	التقييم	البعد الأول	مؤشر القيمة المضافة للتصنيع للفرد MVApc_Index	مؤشر الصادرات التحويلية للفرد MXpc_Index	البعد الثاني	مؤشر كثافة التصنيع	MVAsh_index	MHVAsh_index	مؤشر جودة الصادرات	MXsh_index	MHXsh_index	البعد الثالث	مؤشر التأثير على القيمة المضافة التصنيع العالمية ImWMVA_Index	مؤشر التأثير على الصادرات الصناعية العالمية ImWMT_Index
سنغفورة	0,249	9	عالي	0,570	0,390	0,836	0,837	0,786	0,571	1,000	0,891	0,918	0,864	0,032	0,018	0,058
ماليزيا	0,150	20	عالي	0,124	0,072	0,212	0,683	0,579	0,613	0,544	0,807	0,911	0,703	0,040	0,019	0,082
تايلندا	0,124	25	عالي	0,063	0,046	0,087	0,690	0,590	0,676	0,504	0,807	0,899	0,715	0,044	0,026	0,073
فيتنام	0,108	30	عالي	0,045	0,024	0,082	0,669	0,566	0,646	0,486	0,790	0,919	0,662	0,042	0,019	0,093
أندونوسيا	0,078	39	فوق المتوسط	0,019	0,022	0,017	0,492	0,440	0,503	0,377	0,551	0,758	0,344	0,050	0,048	0,053
الفلبين	0,060	44	فوق المتوسط	0,017	0,018	0,016	0,679	0,505	0,500	0,509	0,913	0,920	0,907	0,019	0,017	0,021
بروناي	0,042	59	فوق المتوسط	0,242	0,157	0,375	0,289	0,253	0,469	0,038	0,330	0,578	0,081	0,001	0,001	0,002
كامبوديا	0,020	83	متوسط	0,012	0,006	0,026	0,324	0,191	0,382	-	0,550	0,946	0,155	0,002	0,001	0,005
لاوس	0,009	109	تحت المتوسط	0,007	0,006	0,009	0,193	0,125	0,207	0,043	0,299	0,441	0,157	0,001	0,000	0,001

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مؤشر CPI لسنة 2023 عبر الموقع

https://www.unido.org

المطلب الثالث: مؤشر التنافسية الصناعية لدول أمريكا اللاتينية والكريبب:

الفرع الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة

1- مؤشر القيمة المضافة للتصنيع للفرد (MVApc_Index):

من الشكل رقم (3-28) نلاحظ أن الأرغواي حلت في المركز الأول بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية المختارة بقيمة معيارية بلغت 0.052 تليها كوستاريكا بـ 0.048 ثم المكسيك والشيلي والأرجنتين بقيمة معيارية للمؤشر بلغت 0.047 و0.044 و 0.043 على التوالي، أما باقي دول المجموعة فتراوحت بين 0.011 و0.035 باستثناء نيكارغوا و فيزويلا التي سجلت على التوالي أدنى قيمة بلغت 0.009 و 0.003.

2- مؤشر صادرات المنتجات المصنعة للفرد (MXpc_Index):

نلاحظ من الشكل رقم (3-28) أن المكسيك ، الشيلي وكوستاريكا حلت في المراتب الثلاثة الأولى بتسجيل قيم معيارية بلغت 0.085 ، 0.074 و 0.056 على التوالي ثم السلفادور بـ 0.026 تلتها الأرغواي والبيرو بقيمة معيارية بلغت 0.025 بالنسبة لمؤشر الصادرات التحويلية لسنة 2021 أما باقي الدول فتراوحت القيم المسجلة بين 0.009 و 0.020 باستثناء ندوراس وكوبا حيث تم تسجيل أدنى قيمة بلغت على التوالي 0.006 و 0.002.

أما بالنسبة لقيمة مؤشر البعد الأول ككل والمتمثل في **قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم (3-28) نلاحظ أن المكسيك احتلت صدارة المجموعة بـ 0.063 تليها الشيلي بـ 0.057 وكوستاريكا بـ 0.052 ثم الأرغواي بـ 0.036 أما باقي دول المجموعة فتراوحت بين 0.005 و 0.025 حيث سجلت فينزويلا أدنى قيمة معيارية بلغت 0.006.

الشكل رقم (3-28): مؤشر قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة

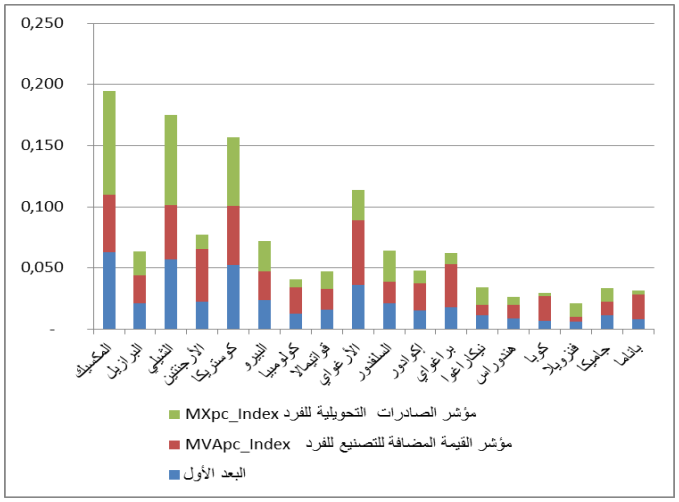

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-6)

الفرع الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي

1- مؤشر كثافة التصنيع:

نلاحظ من الشكل رقم(3-29) أن المكسيك حلت في المركز الأولى بالنسبة لدول المجموعة حيث سجلت قيمة معيارية لهذا المؤشر لسنة 2021 بلغت 0.479 متبوعة براغواي بقيمة معيارية قدرها 0.380 أما باقي دول المجموعة فإن معظمها تجاوز مستوى 0.200 باستثناء باناما سجلت قيمة معيارية للمؤشر بلغت 0.098.

2- مؤشر جودة التصنيع:

من الشكل رقم(3-29) نلاحظ أن معظم دول المجموعة تجاوزا مستوى 0.300 بالنسبة لمؤشر جودة التصنيع لسنة 2021 باستثناء براغواي، إكوادور وفينزويلا حيث سجلوا قيما قدرت بـ 0.262، 0.168 و0.128 على التوالي، حيث جاءت المكسيك في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت 0.866 واحتلت كوستاريكا المركز الثاني بقيمة بلغت 0.701 وحلت السلفادور في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت 0.582 متبوعة بكوبا بقيمة معيارية بلغت 0.529 وسجلت غواتيمالا و هندوراس بقيمة معيارية بلغت 0.494 و 0.493 على التوالي. .

أما بالنسبة لقيمة مؤشر البعد الثاني ككل والمتمثل في **وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم(3-29) نلاحظ أن المكسيك احتلت صدارة المجموعة بتسجيل قيمة معيارية بلغت 0.644 وجاءت كل من السلفادور وكوستاريكا في المركز الثاني والثالث على التوالي حيث سجلت السلفادور قيمة معيارية بلغت 0.421 متبوعة بكوستاريكا بقيمة قدرها 0.419 كما تجاوزت باقي دول المجموعة مستوى 0.150 حيث سجلت فينزويلا أدنى قيمة بلغت 0.180.

الشكل رقم (3-29): مؤشر وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي

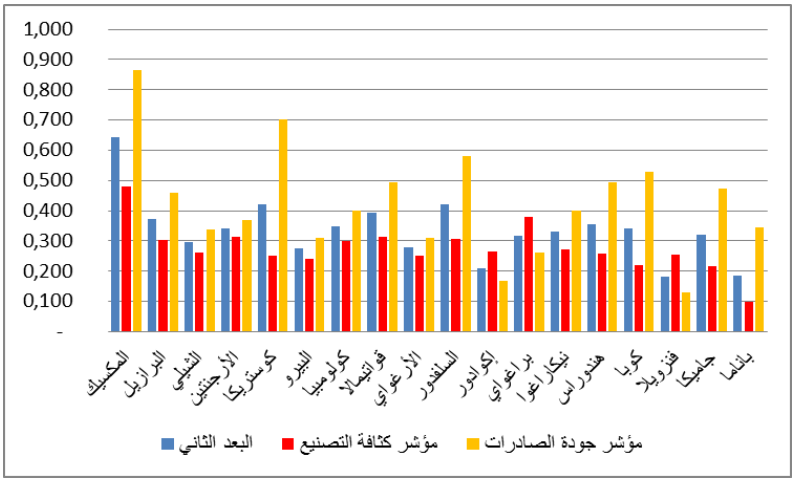

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-6)

الفرع الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي

1- التأثير على القيمة المضافة العالمية:

من خلال الشكل رقم (3-30) نلاحظ أن مؤشر تأثير دول المنطقة على القيمة المضافة العالمية ضعيف حيث أنها لم تتجاوز القيمة المعيارية لهذا المؤشر مستوى 0.050 حيث سجلت المكسيك أعلى قيمة بـ 0.047 تلتها البرازيل بـ 0.039 ثم الأرجنتين بـ 0.016 أما باقي دول المجموعة فلم تتجاوز قيمة 0.010 فيما سجلت نيكاراغوا وجاميكا قيم معدومة.

2- التأثير على الصادرات الصناعية العالمية:

من خلال هذا المؤشر يمكن تقدير مدى قدرة دول أمريكا اللاتينية والكريبب على التأثير على منحى الصادرات الصناعية العالمية، حيث نلاحظ من الشكل رقم (3-30)أن المكسيك سجلت قيمة معيارية بلغت 0.125 تليها البرازيل بقيمة معيارية بلغت 0.049 ثم الشيلي بـ 0.017 أما باقي الدول فلم تتجاوز 0.010 حيث سجلت جاميكا وباناما تأثير معدوم على الصادرات الصناعية العالمية.

أما بالنسبة للقيم المعيارية المسجلة لمؤشر البعد الثالث ككل والمتمثل في **تأثير الدولة على التصنيع العالمي** بناء على نتيجة المؤشرين الفرعيين ومن خلال الشكل رقم (3-30) نلاحظ أن مجمل النتائج المسجلة ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى التأثير الملحوظ على الصادرات الصناعية العالمية، فأعلى قيمة معيارية سجلت من طرف

المكسيك حيث بلغت 0.077 ثم تلتها البرازيل والشيلي بقيمة بلغت 0.044 و 0.011 على التوالي أما باقي دول المجموعة لم تتعدى مستوى 0.010 فيما سجلت باناما وجاميكا قيم معدومة.

الشكل رقم (3-30): مؤشر تأثير الدولة على التصنيع العالمي

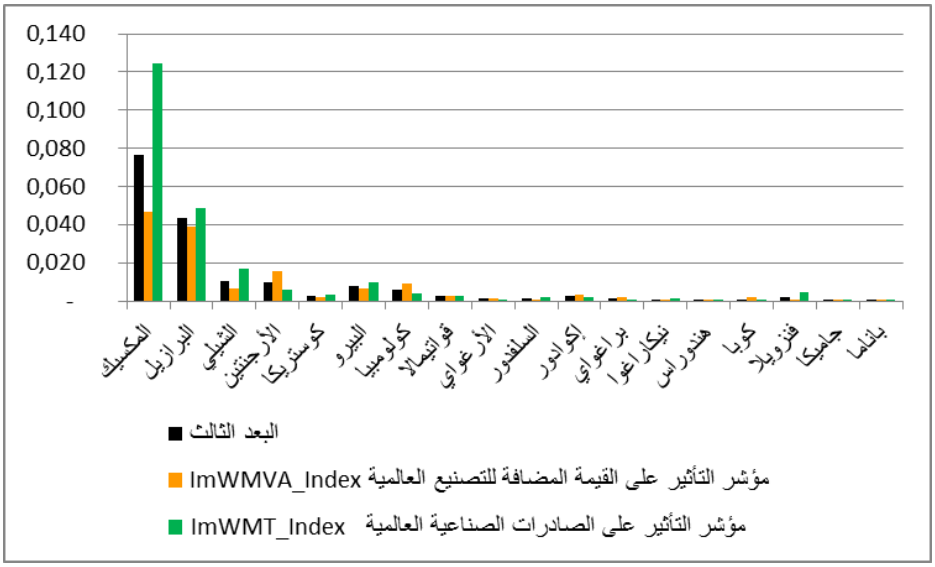

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-6)

الفرع الرابع: المؤشر العام للتنافسية الصناعية:

إن أداء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضعيفا إلى حد ما. وباستثناءات قليلة، حيث سجلت غالبية اقتصادات أمريكا اللاتينية انخفاضا في القدرة التنافسية الصناعية من خلال القيم المعيارية المحققة لهذا المؤشر وبناء على المؤشرات الفرعية والأبعاد الثلاثة المدروسة سابقا فإن تنافسية دول المنطقة المختارة تنقسم إلى أربعة أصناف، حيث صنفت المكسيك ضمن الدول ذات المستوى العالي حيث حلت في المركز 22 عالميا مسجلة قيمة معيارية بلغت 0.146، وتعتبر الصادرات الصناعية في المكسيك هي الاستثناء من القاعدة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث قامت صناعة السيارات في المكسيك مؤخرًا بتسريع عملية التحول، وأصبحت سلسلة إنتاجها متكاملة ومتنوعة بشكل أفضل مع تطور تكنولوجي أعلى. وقد أتاح ذلك فرصا للتخصص وزيادة صادرات المحتوى التكنولوجي. وبالمثل، أدت السوق المشتركة لبلدان الجنوب، التي تتميز بخطة التكامل الإنتاجي وحجم السوق المحلية، إلى استثمارات كبيرة في صناعة السيارات في البرازيل[1]. وتم تصنيف كل من البرازيل، الشيلي، كوستاريكا والأرجنتين في المستوى فوق المتوسط حيث احتلت البرازيل المركز 42 عالميا بقيمة معيارية بلغت 0.070 حيث حسنت رتبتها بعدما كانت تحتل المركز 41 سنة 2020 و رغم أن الاقتصاد البرازيلي صاحب أعلى ناتج محلي إجمالي في المنطقة بلغ سنة 2023 حوالي 3.4 تريليون دولار. كان معدل النمو الاقتصادي ضعيف قدر بـ 1% خلال 5 سنوات الأخيرة. ونظرًا لحجمها، لا

[1] United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), PROGRESS REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF SDG 9 IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN, 2022, p 5

يزال للبرازيل تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، وحلت الشيلي في المركز 48 بقيمة معيارية بلغت 0.057 ثم الأرجنتين في المركز 58 بـ 0.042 حيث فقد الاقتصاد الأرجنتيني مراكزه في الترتيب العالمي حيث سجلت سنة 2020 و2019 المركز 57 و 55 على التوالي . بسبب الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، حيث أدت الأزمة إلى تدهور حاد في قدرة الأرجنتين على إنتاج وتصدير السلع المصنعة، وانخفضت درجات البلاد بشكل كبير من جميع أبعاد مؤشر التنافسية الصناعية وتسبب معدل التضخم المرتفع (48.4% سنة 2023) في انخفاض كبير في قيمة البيزو الأرجنتيني مما أدى إلى كارثة اقتصادية، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمسة الأخيرة -0.3%. وجاءت كوستاريكا في المركز 61 محققة قيمة معيارية بلغت 0.038، كما صنفت كل من البيرو، كولومبيا، غواتيمالا، الأرغواي، السلفادور، إكوادور، براغواي ونيكاراغوا في المستوى المتوسط حيث حلت البيرو في المركز 63 عالميا بقيمة قدرت بـ 0.037 وحلت كولومبيا في المركز 71 بقيمة معيارية قدرها 0.030 ثم غواتيمالا في المركز 74 بـ 0.025 و الأرغواي في المركز 79 بـ 0.023 و السلفادور في المركز 80 بـ 0.023 و إكوادور في المركز 82 بـ 0.020 و براغواي في المركز 85 بـ 0.019 و نيكاراغوا في المركز 91 بـ 0.014 أما هندوراس، كوبا، فنزويلا، جاميكا و باناما فتم تصنيفها تحت المتوسط بعد تسجيل قيمة معيارية لهذا المؤشر تراوحت بين 0.014 و 0.08 محتلة المراتب 94، 96، 98، 107 و 114 عالميا على التوالي.

عمقت أمريكا اللاتينية اتجاها يتميز بالتصدير في المقام الأول ذات القيمة المضافة المنخفضة، حيث يرتبط تكامل المنطقة في سلاسل القيمة العالمية بشكل أساسي باستخراج وتجهيز المواد الخام. وتصدر بلدان أمريكا الجنوبية في معظمها السلع الأساسية الأولية والصناعات التحويلية المعتمدة على الموارد الطبيعية التي تمثل 75 في المائة من مجموع الصادرات: المعادن من شيلي وبيرو ؛ والهيدروكربونات من إكوادور وفنزويلا وكولومبيا ؛ والمنتجات الزراعية من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي. و البرازيل مصدر رئيسي للسلع الأولية، ومع ذلك، فإن سلة صادرات البلد أكثر تنوعا وتشمل المنتجات المصنعة ذات الكثافة التكنولوجية المتفاوتة، بما في ذلك السيارات. ويعتبر الهيكل الإنتاجي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ضعيف. حيث تتميز المنطقة بصادرات منخفضة المحتوى التكنولوجي، مما يحد بدوره من الفرص وحوافز التحسينات التقنية والتنويع. وتشكل صناعة السيارات في البرازيل والمكسيك، وإلى حد ما في الأرجنتين، استثناء. وهناك عدد صغير من الشركات الكبيرة في القطاعات الكثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية، في حين أن مستوى إنتاج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخفض للغاية.

الشكل رقم (3-31): المؤشر العام للتنافسية الصناعية لسنة 2023

لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

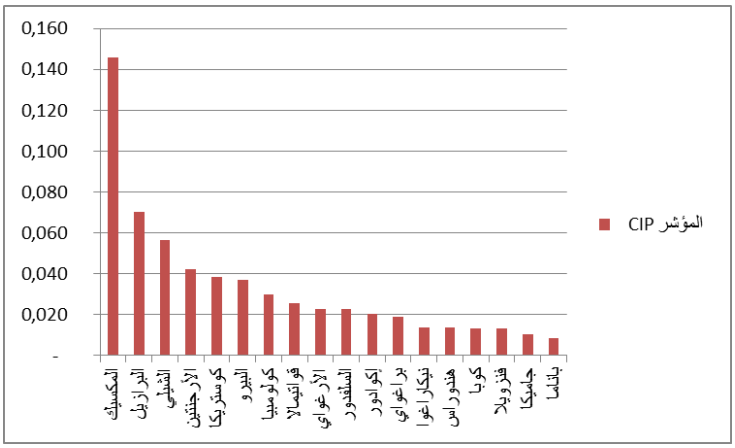

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-6)

الجدول رقم(3-6): بيانات مؤشر التنافسية الصناعية لسنة 2023

لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البلد	المؤشر CIP	الترتيب	التقييم	البعد الأول	مؤشر القيمة المضافة للتصنيع للفرد MVApc_Index	مؤشر الصادرات التحويلية للفرد MXpc_Index	البعد الثاني	مؤشر كثافة التصنيع	MVAsh_index	MHVAsh_index	مؤشر جودة الصادرات	MXsh_index	MHXsh_index	البعد الثالث	مؤشر التأثير على القيمة المضافة للتصنيع العالمية ImWMVA_Index	مؤشر التأثير على الصادرات الصناعية العالمية ImWMT_Index
المكسيك	0,146	22	عالي	0,063	0,047	0,085	0,644	0,479	0,438	0,520	0,866	0,833	0,899	0,077	0,047	0,125
البرازيل	0,070	42	فوق المتوسط	0,021	0,023	0,020	0,373	0,304	0,235	0,373	0,458	0,572	0,344	0,044	0,039	0,049
الشيلي	0,057	48	فوق المتوسط	0,057	0,044	0,074	0,296	0,260	0,273	0,247	0,337	0,586	0,087	0,011	0,007	0,017
الأرجنتين	0,042	58	فوق المتوسط	0,022	0,043	0,012	0,340	0,313	0,279	0,347	0,369	0,257	0,480	0,010	0,016	0,006
كوستاريكا	0,038	61	فوق المتوسط	0,052	0,048	0,056	0,419	0,251	0,331	0,170	0,701	0,774	0,628	0,003	0,002	0,003
البيرو	0,037	63	متوسط	0,024	0,023	0,025	0,274	0,241	0,321	0,161	0,311	0,567	0,054	0,008	0,006	0,010
كولومبيا	0,030	71	متوسط	0,012	0,021	0,007	0,346	0,300	0,298	0,302	0,401	0,338	0,463	0,006	0,009	0,004
قواتيمالا	0,025	74	متوسط	0,016	0,017	0,014	0,394	0,315	0,358	0,272	0,494	0,706	0,282	0,003	0,002	0,003
الأرغواي	0,023	79	متوسط	0,036	0,052	0,025	0,278	0,251	0,266	0,235	0,309	0,346	0,272	0,001	0,001	0,001
السلفادور	0,023	80	متوسط	0,021	0,017	0,026	0,421	0,305	0,379	0,231	0,582	0,970	0,193	0,001	0,001	0,002
إكوادور	0,020	82	متوسط	0,015	0,022	0,010	0,210	0,264	0,365	0,162	0,168	0,257	0,079	0,003	0,003	0,002
براغواي	0,019	85	متوسط	0,018	0,035	0,009	0,315	0,380	0,496	0,264	0,262	0,225	0,298	0,001	0,002	0,001
نيكاراغوا	0,014	91	متوسط	0,011	0,009	0,014	0,330	0,273	0,389	0,157	0,399	0,572	0,225	0,001	0,000	0,001
هندوراس	0,014	94	تحت المتوسط	0,008	0,011	0,006	0,356	0,257	0,430	0,085	0,493	0,487	0,499	0,001	0,001	0,001
كوبا	0,013	96	تحت المتوسط	0,007	0,020	0,002	0,341	0,220	0,244	0,196	0,529	0,339	0,720	0,001	0,002	0,001
فنزويلا	0,013	98	تحت المتوسط	0,006	0,003	0,012	0,180	0,253	0,088	0,417	0,128	0,148	0,109	0,002	0,001	0,005
جامايكا	0,010	107	تحت المتوسط	0,011	0,011	0,011	0,319	0,215	0,203	0,227	0,473	0,932	0,014	0,000	0,000	0,000
باناما	0,008	114	تحت المتوسط	0,008	0,020	0,003	0,183	0,098	0,123	0,073	0,344	0,601	0,087	0,000	0,001	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مؤشر CPI لسنة 2023 عبر الموقع

https://www.unido.org

المبحث الثالث: واقع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للدول النامية المختارة

تشارك كل الدول في سلاسل القيمة العالمية ولكن بطرق ومستويات مختلفة، فهناك دول تشارك عبر الروابط الخلفية وهناك من تشارك عبر الروابط الأمامية، ولذلك سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة واقع مشاركة دول العينة في سلاسل القيمة العالمية.

المطلب الأول: مشاركة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في سلاسل القيمة العالمية

تفاوتت دول المنطقة في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية فكلها تشارك ولكن بطرق ومستويات مختلفة (الشكل رقم (3-32))، حيث سجلت الجزائر أعلى نسبة مشاركة بلغت أكثر من 60% خلال فترة الدراسة، تراوحت معدلات المشاركة من أكثر من 50٪ عن متوسط الفترة من 1995-2004 في المغرب وتونس والبحرين، إلى أكثر من 40٪ في مصر وإيران والأردن والكويت ولبنان والسعودية. فيما سجلت قطر والامارات وعمان نسبة مشاركة تراوحت بين 30و 40% وشهدت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن متوسط الفترة 2015-2021 انخفاض في معدلاتها عن السنوات السابقة في أغلب دول المنطقة وذلك راجع إلى تفشي وباء كورونا كوفيد-19 والذي ترتب عنه اضطراب في سلاسل الامداد نتيجة الغلق والإجراءات الاحترازية المتخذة. كما يلاحظ بصفة عامة زيادة معدلات المشاركة في جميع دول المنطقة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-32): تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1995-2021

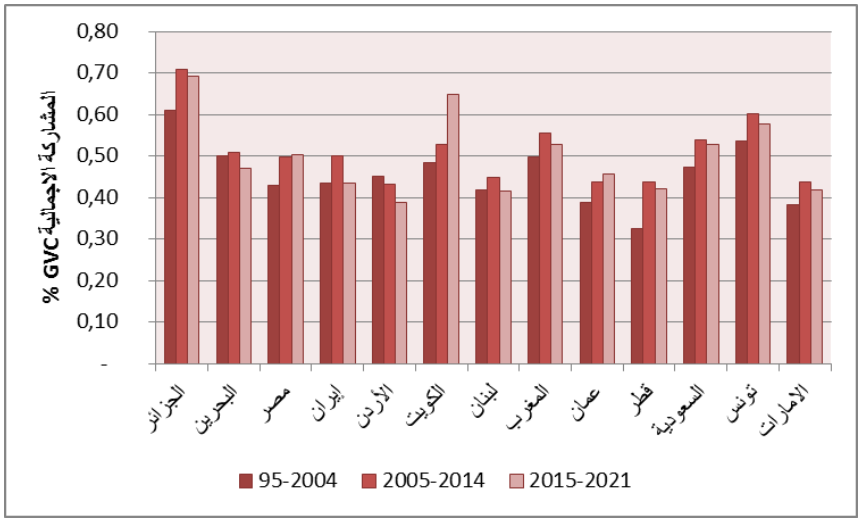

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

أما بالنسبة للمشاركة عبر الروابط الخلفية FVA، نلاحظ من الشكل رقم (3-33) وجود قيم منخفضة نسبيا للعديد من دول المنطقة خلال الفترة من 1995 إلى 2021. حيث تراوح معدل المشاركة عبر الروابط الخلفية FVA ما بين 20٪ و 32٪ بالنسبة للبنان لتي سجلت أعلى قيمة بلغت 32% عن متوسط الفترة 2005-2014 و27% و31% عن متوسط الفترة 95-2004 و2015-2021 على التوالي، وسجلت

تونس معدل تراوح بين 27% و28% وتراوحت نسبة المشاركة الخلفية بالنسبة للأردن ما بين 24% و29%، أما باقي دول المنطقة فلم تتجاوز نسبة المشاركة عبر الروابط الخلفية 20% خلال فترة الدراسة ككل من 1995 إلى 2021 حيث سجلت كل من الكويت وقطر وإيران أدنى معدل مشاركة حيث أنه لم يتجاوز 10% فالكويت سجلت نسبة مشاركة 03% عن متوسط الفترة 95-2004 و 2015-2021 كما سجلت قطر نسبة 03% عن متوسط الفترة 2015-2021 أما إيران فسجلت نسبة بلغت 07% عن متوسط الفترة 95-2004، أما باقي دول المنطقة فتراوحت نسبة مشاركتها عبر الروابط الخلفية ما بين 20 و 10% فالإمارات سجلت 20% عن متوسط الفترة 2005-2014 و2015-2021 وبلغت أعلى نسبة مشاركة للبحرين خلال فترة الدراسة 19% و16% بالنسبة للمغرب عن متوسط الفترة 2005-2014 و2015-2021 كما تراوحت نسبة المشاركة بالنسبة لمصر وعمان والسعودية بين 11 و 14% حيث سجلت السعودية أعلى معدل لها بلغ 14% عن متوسط الفترة 2005-2014 وسجلت مصر نسبة 11% عن متوسط الفترة 95-2004 و2015-2021 بينما سجلت عمان 12% عن متوسط الفترة 95-2004 و2005-2014، في حين سجلت الجزائر نسبة مشاركة تراوحت بين 09% و10% خلال فترة الدراسة،

الشكل رقم (3-33): تطور المشاركة الخلفية FVA لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1995-2021

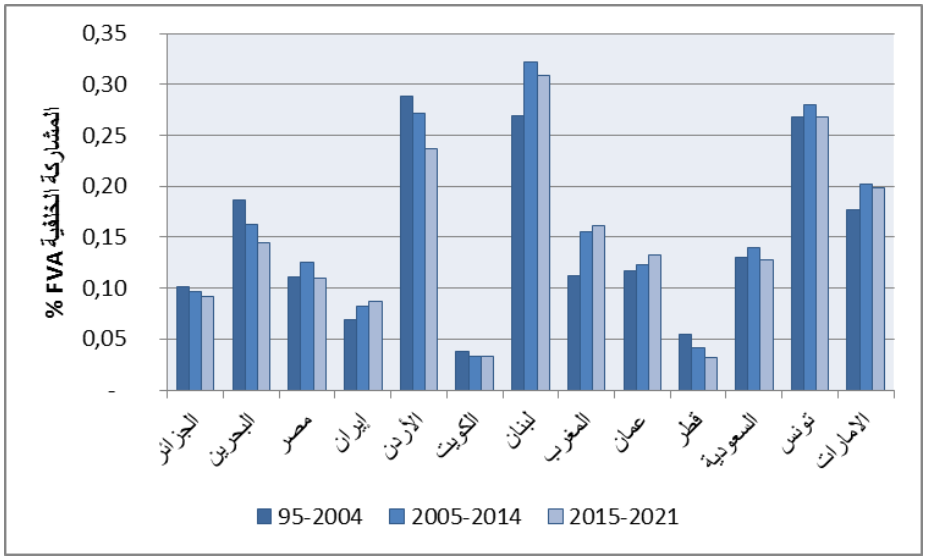

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

أما بالنسبة إلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية DVX كما هو مبين في الشكل رقم (3-34) ، نجد مرة أخرى قدرًا كبيرًا من عدم التجانس في القيم الأولية، حيث سجلت الجزائر أعلى نسبة مشاركة بالنسبة لدول المنطقة بلغت 51% عن متوسط الفترة 95-2004 و 61% عن متوسط الفترة 2005-2014 و60% عن متوسط الفترة 2015-2021 تلتها الكويت بمعدل 61% عن متوسط الفترة

2015-2021 و50% عن متوسط الفترة 2005-2014، أما باقي دول المنطقة فلم تتجاوز نسبة المشاركة 40% حيث سجلت غير أن التغيرات التي طرأت على نسبة القيمة المضافة بين عامي 1995 و2018 كانت إيجابية. حيث تراوحت الزيادات بين 4٪ و 11٪ . فالجزائر سجلت أعلى معدل مشاركة عبر الروابط الأمامية حيث بلغت ذروتها سنتي 2010 و 2015 على التوالي 61.68% و61.69 %، كما سجلت ارتفاع محسوس طلية فترة الدراسة لتسجل 59.33 % سنة 2018 بعدما كانت 50.33 % سنة 1995، وهذه النسبة تفسر بكون الجزائر بلد يعتمد على النفط في صادراته.

الشكل رقم (3-34): تطور المشاركة الأمامية DVX لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1995-2021

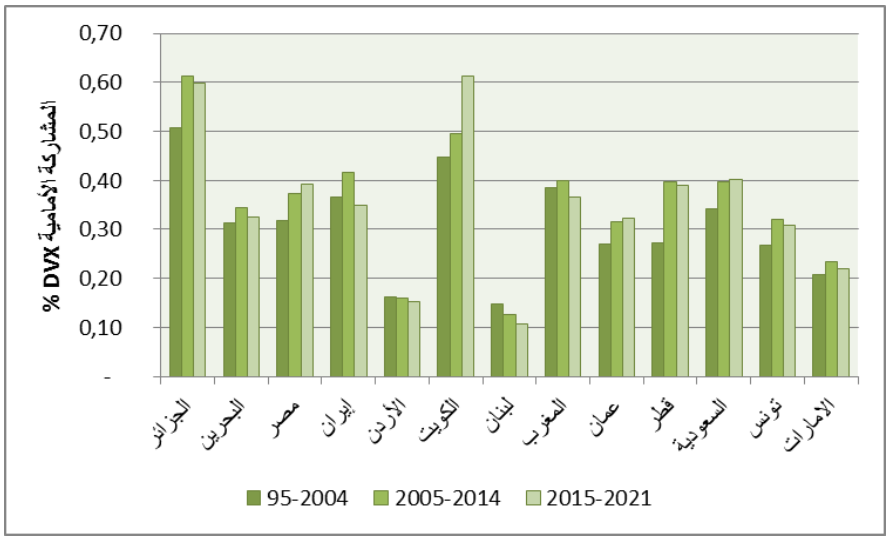

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

إن صادرات السلع الأساسية من قبل الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي وراء معدلات المشاركة الأمامية العالية في المنطقة مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها من الاقتصاديات المتقدمة والنامية (الشكل رقم (3-35)) ويتم نسبيا استخدام السلع المتدنية في عمليات الإنتاج النهائية التي تعبر عادة عدة حدود. وتعكس المشاركة الخلفية في السلاسل العالمية للقيمة الاستخدام المحدود من جانب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمدخلات المستوردة في صادراتها المصنعة، في حين أن البلدان المتقدمة والنامية الأخرى تعتمد أكثر على المدخلات المستوردة في التصدير.

الشكل رقم (3-35): المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واقتصاديات مختارة، 1991-2018

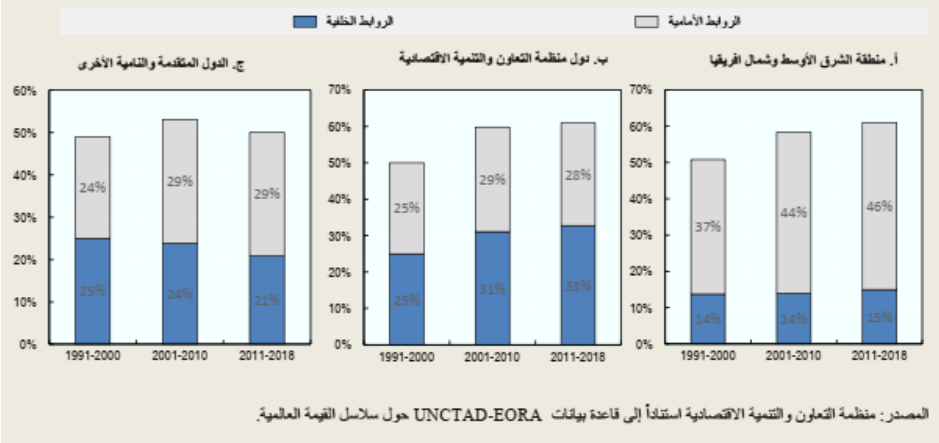

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استناداً إلى قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية.

تشارك كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية ولكن بطرق ومستويات مختلفة، فالأردن ولبنان هما البلدان الأقل مشاركة في المنطقة في سلاسل القيمة العالمية رغم ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي فيهما (الشكل رقم (3-36)) ، ففي الأردن اجتذبت المنطقة الصناعية المؤهلة شركات آسيوية كبيرة من قطاع النسيج التي حولت بسرعة بلدا لا صناعة فيه للملابس إلى مصدر إقليمي رائد للملابس. لكن لم تستثمر الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات في قطاعات المنبع من الصناعة النسيجية في الأردن (مثل البحث والتطوير أو تصميم الملابس) مما حدّ من القيمة المضافة التي تولدها الصادرات واستدامتها.

وتجمع تونس والمغرب، وبدرجة أقل، مصر، بين ارتفاع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالبلدان الأخرى (الشكل3-36). فضلا عن وجود قاعدة صناعية، أدت الحوافز الضريبية السخية وأنظمة تيسير التجارة الموجهة للشركات الأجنبية المصدرة، مثل النظام الخارجي في تونس أو المناطق الحرة في مصر، إلى مشاركة تلك الدول في سلاسل القيمة العالمية. لكن سلطت التفاوتات الإقليمية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وخريجي التعليم العالي الضوء على الأثر المحدود لمشاركة تلك البلدان في سلاسل القيمة العالمية[1]. كما أن الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر وليبيا تزيد من القيمة المضافة المحلية في الصادرات لأنها تركز على معالجة الموارد الطبيعية، إلا أنها وفي الوقت نفسه تساعد بشكل محدود في إدخال هذه البلدان بأجزاء جديدة من سلسلة التوريد ، فإن القطاعات التي تتلقى الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل3-36)، مثل الأنشطة العقارية والنفطية، هي تلك التي لديها أقل أو أقصر سلاسل توريد، بمعنى آخر، ثمة حاجة إلى عدد قليل من المدخلات الوسيطة لإنتاج البضائع النهائية.

[1] UNECA (2016), promoting regional value chains in North Africa .Oromia: Addis Ababa

الشكل رقم (3-36): الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2018

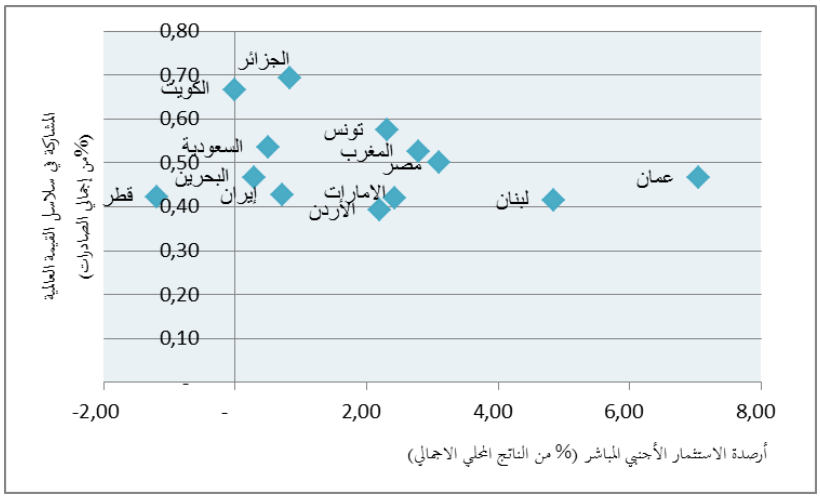

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية والبنك الدولي

المطلب الثاني: مشاركة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سلاسل القيمة العالمية

تبنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا سياسة تنمية اقتصادية سريعة لعقود من الزمن حيث استندت إلى استراتيجية تجارية موجهة إلى الخارج لتصبح موردًا مهمًا، ومستخدمًا نهائيًا في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) وشبكات الإنتاج. تستند إلى روابط قوية بين سلاسل القيمة العالمية تدعمها جهات أجنبية مباشرة واتفاقات الاستثمار والتجارة الإقليمية. ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة واحدة من أهم المحاور الإقليمية لسلاسل القيمة العالمية. فأنشأت معظم اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا قاعدة قوية للتصنيع والتصدير، وولدت المزيد من فرص العمل وتحسين نوعيتها، وعززت الابتكار والتكنولوجيا، ونشرت المعرفة، وقللت من الفقر. غير أن هناك قطاعات أخرى ركزت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات ذات المنافع الاجتماعية أو الاقتصادية المحدودة دون اعتبار كبير لحماية البيئة.[1]

في الوقت الحالي، تتمتع المنطقة بأعلى معدل مشاركة في سلاسل القيمة العالمية بين التكتلات الاقتصادية الرئيسية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الاتحاد الأوروبي فقط. يتم دعم هذه المشاركة القوية في سلاسل التوريد الإقليمية المتكاملة عالميًا في مختلف القطاعات، من تصنيع الأغذية والملابس إلى الهواتف الذكية والسيارات. وتنمو المنطقة أيضا في مجال سلاسل القيمة العالمية للخدمات، ولا سيما الخدمات اللوجستية والمالية.

ورغم هذا النمو السريع، فقد فقدت اقتصاداتها معدلات التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية الزخم، على إثر الأزمة العالمية 2008-2009 وهذا بسبب مزيج من العوامل الهيكلية والدورية، بعضها ناشئ

[1] ASIAN DEVELOPMENT BANK, ASEAN and Global Value Chains; 2023, P 2

عن تغييرات في السياسات أو صدمات خارجية. منها ثلاث صدمات على وجه الخصوص في منع المزيد من النمو في متوسط معدل مشاركة الرابطة في سلاسل القيمة العالمية تمثلت في: الكوارث (2011) و زيادة التوترات التجارية (2018) و جائحة COVID-19 (2020).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-37) أن مشاركة كامبوديا ولاوس في سلسلة القيمة العالمية لا تزال ضعيفة بوجه عام، حيث تراوحت نسبة المشاركة بين 30 و 40% خلال فترة الدراسة حيث بلغت مشاركة كمبوديا 35% عن متوسط الفترة 95-2004 و32% عن متوسط الفترة 2015-2021 وبلغت مشاركة جمهورية لاوس 40% عن متوسط الفترة 95-20004 و32 % عن متوسط الفترة 2015-2021 مسجلة انخفاض في المشاركة عن الفترات السابقة وهذا ما يعكس المشاركة المحدودة للاستثمار الأجنبي المباشر في بناء سلاسل القيمة المضافة التي ستؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وتوسيع نطاق التنويع الصناعي.

كما سجلت كل من سنغافورة وماليزيا والفلبين نسبة مشاركة معتبرة حيث بلغت نسبة مشاركة سنغافورة أكثر من 70% طيلة فترة الدراسة وذلك راجع للإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتفوق سنغافورة على كثير من الدول الأعضاء الأخرى في الآسيان والعديد من البلدان المتقدمة أيضًا. وقد ثبت ذلك من خلال الأداء المتميز في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ليس فقط متغيرات الاقتصاد الكلي مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن أيضًا مؤشرات الأداء مثل القدرة التنافسية[1]، كما سجلت ماليزيا نسبة تراوحت بين 60و 70% أما الفلبين فتراوحت نسبة مشاركتها بين 50و65% خلال فترة الدراسة من 1995 إلى 2021، أما تايلند فبلغت نسبة مشاركتها أكثر من 50%

الشكل رقم (3-37): تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995-2021

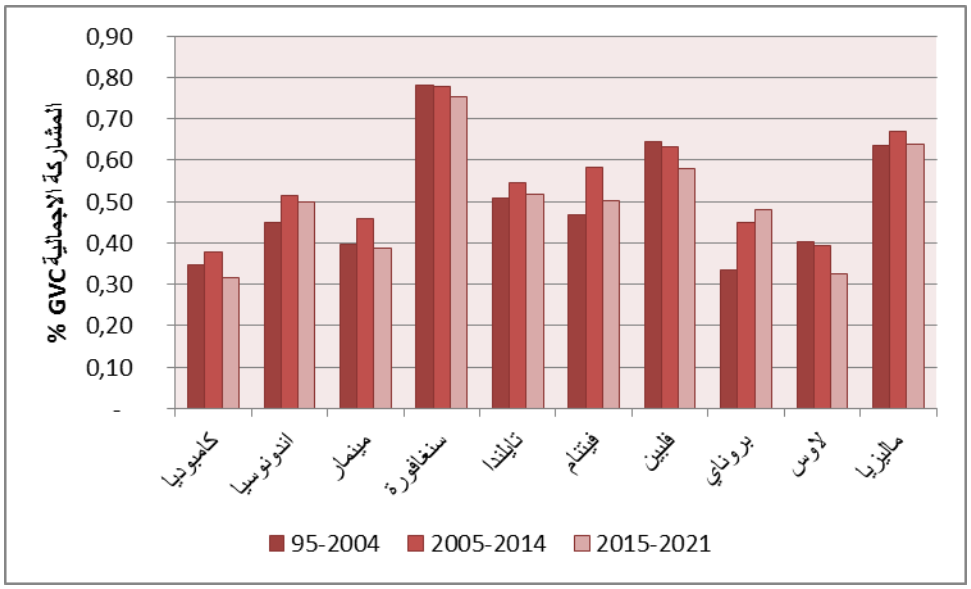

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

[1] ASEAN-JAPAN CENTRE, Global Value Chains in ASEAN : Singapore , PAPER 9, 2018, P 1

أما بالنسبة للمشاركة عبر الروابط الخلفية FVA، نلاحظ من الشكل رقم (3-38) تفاوت نسب المشاركة لدول المنطقة خلال الفترة من 1995 إلى 2021. حيث سجلت سنغافورة أعلى نسب مشاركة بالنسبة لدول الرابطة بلغت 66% عن متوسط الفترة 95-2004 و64% عن متوسط الفترة 2005-2014 وانخفضت النسبة إلى 62% عن متوسط الفترة 2015-2021 كما تراوح معدل المشاركة عبر الروابط الخلفية FVA ما بين 20٪ و 40٪ بالنسبة تايلند والفلبين وفيتنام وماليزيا حيث سجلت تايلند نسبة متوسطة في حدود 32% طيلة فترة الدراسة، وسجلت فيتنام معدل تراوح بين 27% و37% وتراوحت نسبة المشاركة الخلفية بالنسبة للفلبين ما بين 28% و46%، وبلغت نسبة المشاركة في كامبوديا 20% عن متوسط الفترة 95-2004 و 21% عن توسط الفترة 2005-2014 و18% عن متوسط الفترة 2015-2021، أما باقي دول المنطقة فلم تتجاوز نسبة المشاركة عبر الروابط الخلفية 20% خلال فترة الدراسة ككل من 1995 إلى2021 حيث تراوحت نسبة المشاركة في إندونيسيا بين 11 و 14% وسجلت بروناي ولاوس أدنى معدل مشاركة حيث أنه لم يتجاوز 11% ، والارتفاع الملحوظ في معدل المشاركة في المنطقة عبر الروابط الخلفية راجع لاعتماد أعضاء الرابطة أكثر على مكونات القيمة المضافة الأجنبية لأهمية استخدامها في المنسوجات والتصنيع الخفيف والفحم والنفط والأغذية المصنعة والتصنيع الثقيل، بالاضافة إلى زيادة في كل من مكونات القيمة المضافة المحلية والخارجية في الحبوب والصادرات الزراعية الأخرى مثل اللحوم. وبالتالي، في القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، تقوم شركات رابطة أمم جنوب شرق آسيا المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية باستيراد المدخلات ومعالجتها وتصنيعها وتجميعها، ثم إعادة تصديرها. وهذا يفسر السبب في الزيادة الكبيرة في معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية أي استيراد المدخلات المستخدمة في الصادرات.[1]

الشكل رقم (3-38): تطور المشاركة الخلفية FVA لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995-2021

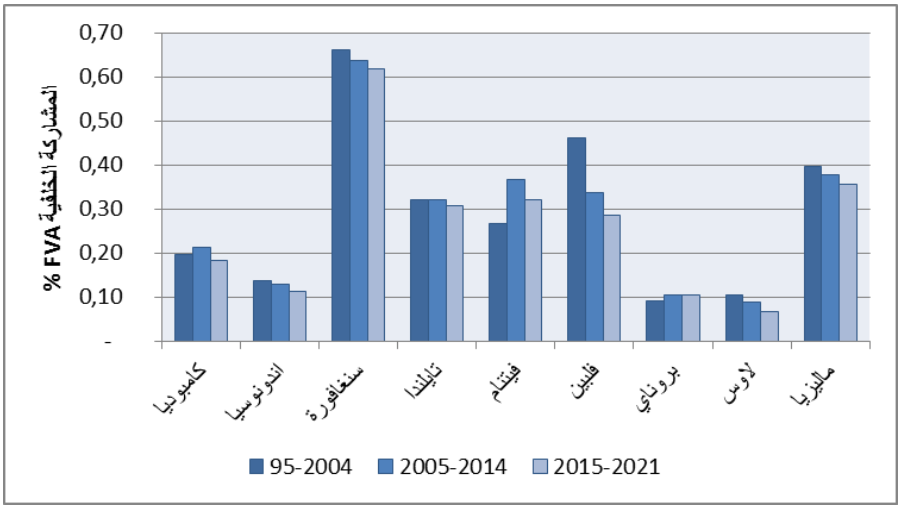

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

[1] ASIAN DEVELOPMENT BANK, ASEAN and Global Value Chains; 2023, P 55

أما بالنسبة إلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية DVX كما هو مبين في الشكل رقم (3-39) ، نجد قيم منخفضة نسبيا حيث لم تتجاوز في المتوسط حدود 40% حيث سجلت إندونوسيا أعلى نسبة مشاركة بالنسبة لدولى المنطقة بلغت 31% عن متوسط الفترة 95-2004 و 39% عن متوسط الفترة 2005-2014 والفترة 2015-2021 تلتها بروناي دار السلام بمعدل 24% عن متوسط الفترة 2004-2095 و35% عن متوسط الفترة 2005- 2014 و37% عن متوسط الفترة 205-2021 وسجلت الفلبين نسبة 30% عن متوسط الفترة 2005-2014 والفترة 2015-2021 بعدما بلغت في الفترة السابقة 18%،كما سجلت تايلند نسبة مشاركة تراوحت بين 19 و22% طيلة فترة الدراسة وتراوحت نسبة مشاركة كل من لاوس وماليزيا بين 20 و 30% أما سنغافورة وكامبوديا فلم تتجاوز نسبة المشاركة 20%.

الشكل رقم (3-39): تطور المشاركة الأمامية DVX لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995-2021

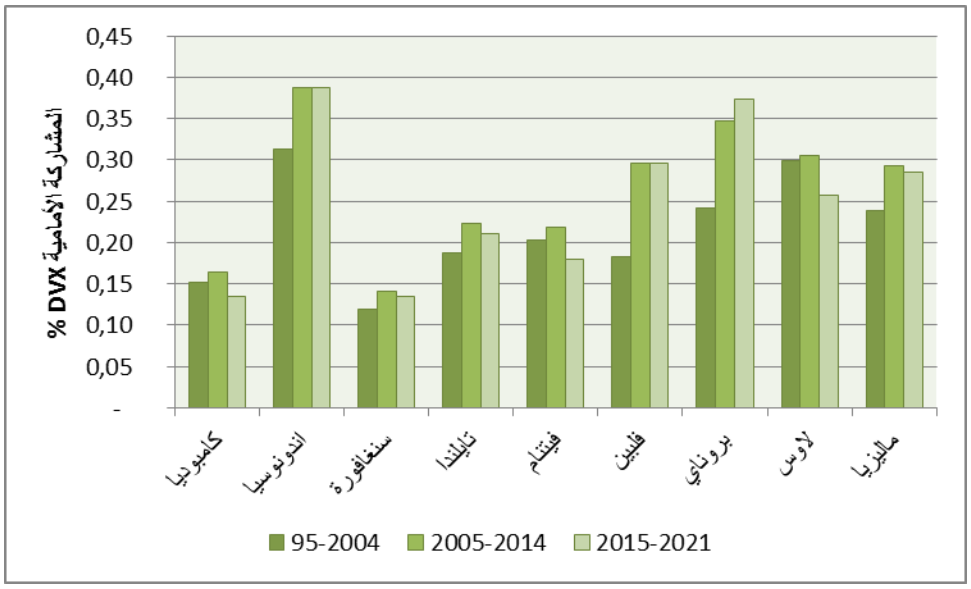

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

وتجمع سنغافورة بين ارتفاع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالبلدان الأخرى (الشكل رقم (3-40)). فضلا عن وجود قاعدة صناعية، وينعكس اقتصاد سنغافورة الموجه نحو الخدمات بشكل أقوى في البيانات المتعلقة بالصادرات وكذلك في البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، تقفز حصة الخدمات من الربع إلى النصف، وتتجلى هذه الحصة بدرجة أكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبلغ 90 في المائة، سواء في قطاع الصناعة التحويلية أو في قطاع الخدما، وتميل شركات الخدمات من الخارج إلى إنشاء فروع لها في سنغافورة تعمل في مجال الخدمات. كما إن صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية لديها إلى حد بعيد أكبر الصادرات، ولكن من حيث القيمة المضافة، تنخفض أهميتها بمقدار النصف تقريباً إلى نفس حجم صناعة الأنشطة التجارية (التي تشمل الخدمات الاستشارية والهندسة

وخدمات البحث والتطوير وما شابه ذلك). إن خدمات الأنشطة التجارية اللازمة للصناعة التحويلية هي بالفعل أهداف استثمارية هامة في سنغافورة.

وتتعلق الاختلافات في نمط سلاسل القيمة العالمية لصناعات السيارات في ماليزيا وتايلند بتطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وخلال الفترة 2001-2015 في تايلند، تضاعفت قيمة صادرات السيارات من حيث القيمة المضافة أربع مرات تقريبا، ووراء هذا النمو، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا زيادة كبيرة ولكنه لم يرفع قيمة الصادرات المضافة إلى مستوى معدل نموها. وذلك لأن الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ من مستوى منخفض ولم تبدأ الصادرات إلا بعد الأزمة المالية الآسيوية. كما تضاعفت صادرات ماليزيا من القيمة المضافة بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة نفسها،

وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تتراوح الشركات الإلكترونية بين الشركات التي تنتج مكونات إلكترونية وتلك العاملة في مجال المنتجات المتوسطة إلى منتجات التكنولوجيا الرفيعة. تشمل سلاسل القيمة النموذجية للإلكترونيات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع القطاعات باستثناء عمليات البحث والتطوير على الحدود، تعد صناعة محرك الأقراص الصلبة أحد المكونات المهمة لصناعة الإلكترونيات، حيث تمتلك شركات مكونات الإلكترونيات في الآسيان قدرات استيعابية للتعلم واعتماد أفضل الممارسات لزيادة الإنتاجية. تمتلك ماليزيا والفلبين وتايلاند قواعد صناعية واسعة النطاق، حيث صدرت 116 مليار دولار و 51 مليار دولار و 24 مليار دولار على التوالي من حيث القيمة المضافة في عام 2015، وخلافا لصناعة السيارات، تظهر ماليزيا وتايلند أنماطا مماثلة من سلاسل القيمة العالمية، وساهمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين والاتحاد الأوروبي واليابان بنفس الحصة تقريبا من المدخلات في صادرات الإلكترونيات من ماليزيا وتايلند. وفي الفلبين، كانت الحصة اليابانية من القيمة المضافة الأجنبية هي الأكبر، تليها حصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ككل

غالبية الشركات مملوكة لأجانب، مع مستثمرين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا واقتصادات آسيوية أخرى. ويعمل أكثر من خمس رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في كمبوديا في صناعة الملابس. وبالمثل، فإن وجود الشركات متعددة الجنسيات في فيتنام في الصناعة ساعد على وضع البلد على خريطة العالم. تعد فيتنام اليوم واحدة من أكبر مصدري الملابس والمنسوجات والأحذية، بقيمة 39 مليار دولار في عام 2015، حيث يعمل اللاعبون العالميون الرئيسيون بشكل مباشر أو كمصنعي عقود في البلاد. وعلى غرار كمبوديا، أنشأت فيتنام صادرات صغيرة ذات قيمة مضافة قدرها 6 بلايين دولار في عام 2015، أي سدس إلى سُبع قيمة الصادرات المسجلة في البضائع.

ولا يظهر إنتاج الملابس في كمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار الاستخدام الواسع النطاق للمدخلات الأجنبية في الصادرات، والقيمة المضافة المتولدة في هذه الصناعة ليست كبيرة وتهيمن عليها عادة

الشركات المحلية، وفي ميانمار تقريبا، لم يتم استيراد أي مدخلات من بلدان أجنبية واستخدامها في الصادرات منذ عام 2000 (بسبب معاملات دولية محدودة)، بخلاف تلك التي تملكها شركات أجنبية ولكن تم تجهيزها في ميانمار. وعلى النقيض من ذلك، فإن استخدام المدخلات الأجنبية في صادرات المنسوجات والملابس في كمبوديا آخذ في الازدياد، مما رفع القيمة المضافة للصادرات بمقدار ثلاثة أضعاف بين عامي 2001 و2015، حيث زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الصناعة بمقدار ثمانية أضعاف. وتمثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين نصف المدخلات الخارجية لكمبوديا. تقدم فيتنام حالة ديناميكية لتطور الصناعة، لا سيما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. حيث أن ما يقارب ثلثي صادرات القيمة المضافة يُنسب مصدره البلدان الأجنبية، لكن حصتها انخفضت إلى أكثر من النصف فقط في عام 2015.

الشكل رقم (3–40): الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في دول رابطة جنوب شرق آسيا لسنة 2018

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية والبنك الدولي

المطلب الثالث: مشاركة دول أمريكا اللاتينية والكريبب في سلاسل القيمة العالمية

تفاوتت دول المنطقة في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية فكلها تشارك ولكن بطرق ومستويات مختلفة (الشكل رقم (3–41))، وتبرز أمريكا اللاتينية كمنطقة تتسم بقدر كبير من عدم التجانس في المشاركة في سلسلة القيمة. فمن ناحية، لدينا بلدان – في المقام الأول البرازيل وكوستاريكا والمكسيك وهندوراس – تعالج الكثير من المدخلات الأجنبية التي يتم دمجها في تصدير السلع بالقرب من مراحل إنتاجها النهائية، لذلك تميل هذه البلدان إلى أن تكون في وضع أقرب إلى نهاية سلسلة التوريد. حيث تشارك بشكل أكبر كمتلقين للقيمة

المضافة الأجنبية، بينما تشارك الاكوادور والشيلي والبيرو كمقدمين للقيمة المضافة في المصب في السلسلة أكثر من المستفيدين[1].

حيث سجلت الشيلي أعلى نسبة مشاركة بلغت 48% عن متوسط الفترة 95-2004 و55% عن متوسط الفترة 2005-2014 و 53% عن متوسط الفترة 2015-2021، وتراوحت معدلات المشاركة في البرازيل ، المكسيك، جاميكا و البيرو بين 40و50% ، أما باقي دول المنطقة فتراوحت نسبة مشاركتها بين 30و 40% وشهدت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن متوسط الفترة 2015-2021 انخفاض في معدلاتها عن السنوات السابقة في أغلب دول المنطقة وذلك راجع إلى تفشي وباء كورونا كوفيد-19 والذي ترتب عنه اضطراب في سلاسل الامداد نتيجة الغلق والإجراءات الاحترازية المتخذة. كما يلاحظ بصفة عامة زيادة معدلات المشاركة في جميع دول المنطقة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-41): تطور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدول أمريكا اللاتينية والكريبيب خلال الفترة 1995-2021

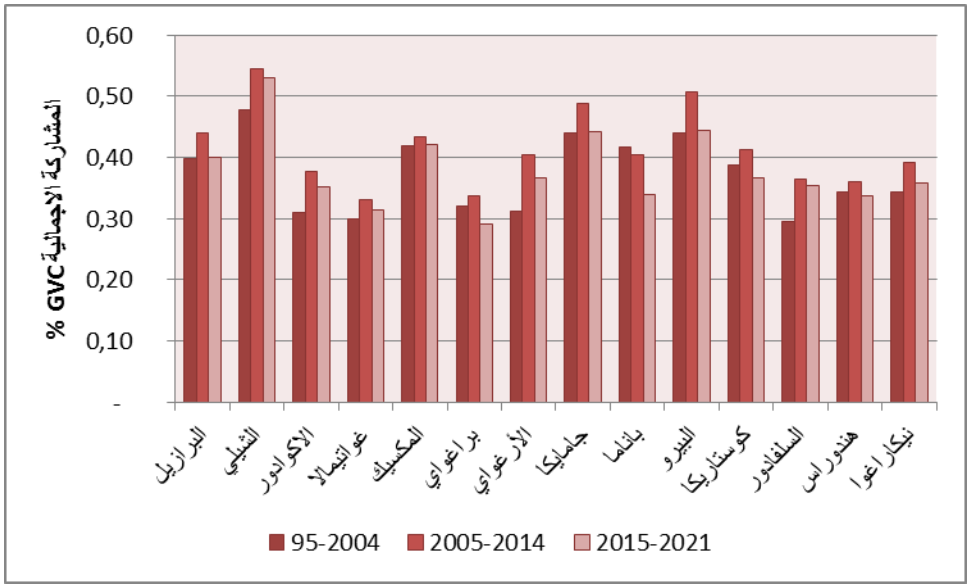

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

تختلف طبيعة مشاركة مجموعة دول المنطقة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية، فنجد بعض الاقتصادات تتخصص في سلاسل القيمة ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض بينما تركز اقتصادات أخرى بشكل أكبر على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة. غير أن المؤشرات المختلفة تؤكد بشكل عام بأن أمريكا اللاتينية تميل إلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في القطاعات المتصلة بقطاع الصناعة التحويلية[2]، حيث نلاحظ من الشكل رقم (3-42) أن نسبة مشاركة دول المنطقة عبر الروابط الخلفية لم تتجاوز 35%، حيث سجلت المكسيك أعلى نسبة بلغت في حدود 32% طيلة فترة الدراسة وسجلت باناما نسبة بلغت 31% عن متوسط الفترة

[1]Juan S. Blyde, Synchronized Factories :Latin America and the Caribbean in the Era of Global Value Chains, Springer, New York, 2014, P 21
[2]Juan S. Blyde, Op.Cit, P 22

95-2004 ثم انخفضت إلى 29% عن متوسط الفترة 2005-2014، كما تراوحت نسبة المشاركة بين 20 و30% في كل من الشيلي، جاميكا، كوستريكا، السلفادور، الأرغواي، هندوراس ونيكاراغوا، بينما لم تتجاوز نسبة مشاركة باقي دول المنطقة 20%.

الشكل رقم (3-42): تطور المشاركة الخلفية FVA لدول أمريكا اللاتينية والكريبب خلال الفترة 1995-2021

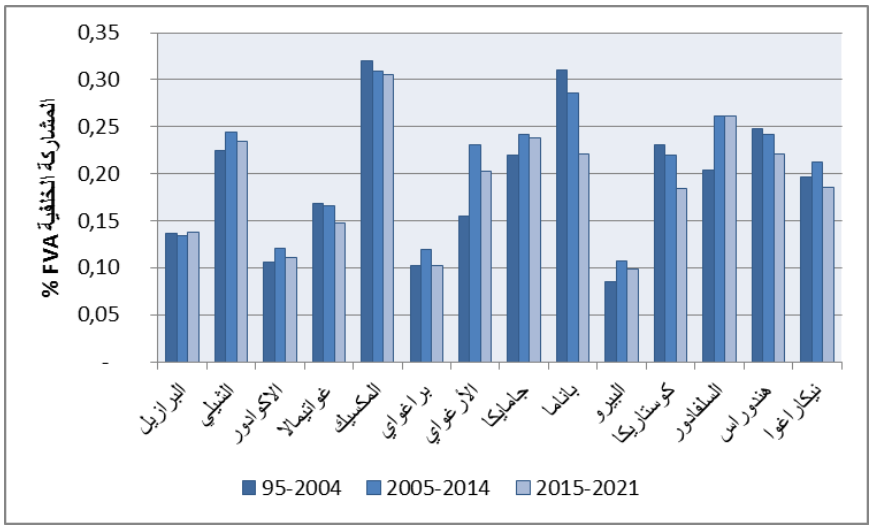

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

تشارك دول منطقة أمريكا اللاتينية في سلاسل القيمة العالمية كموردين للمدخلات الأولية وتتسم هذه المشاركة بعدم التجانس وهذا ما نلاحظه من خلال نسب المشاركة المبينة في الشكل(3-43) حيث سجلت مجموعة من دول المنطقة نسبة تراوحت بين 20 و 30% على غرار الشيلي، البرازيل، الإكوادور، براغواي وجمايكا، بينما سجلت البيرو أعلى نسبة تراوحت بين 30و 40% حيث بلغت 40% عن متوسط الفترة 2005-2014 و نسبة 35% عن متوسط الفترات الأخرى، أما باقي دول المنطقة فلم تتجاوز نسبة مشاركتها 20%.

الشكل رقم (3-43):تطور المشاركة الأمامية DVX لدول أمريكا اللات-ينية والكريبب خلال الفترة 1995-2021

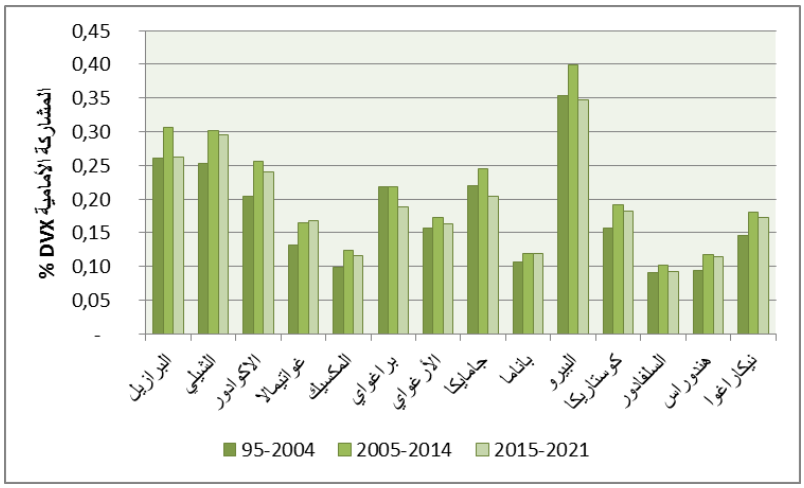

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية

تشارك كل دول أمريكا اللاتينية والبحر الكريبي في سلاسل القيمة العالمية ولكن بطرق ومستويات مختلفة، فالسلفادور والاكوادور وغواتيمالا والبراغواي سجلت الأقل مشاركة في المنطقة في سلاسل القيمة العالمية وأدنى نسبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وسجلت الشيلي أعلى نسبة مشاركة في المنطقة في سلاسل القيمة (الشكل رقم (3-43)).

كما سجلت كل من الهندوراس ونيكاراغوا وباناما الأقل مشاركة في المنطقة في سلاسل القيمة العالمية مع ارتفاع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (3-44): الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في لدول أمريكا اللاتينية والكريبب لسنة 2018

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على قاعدة بيانات UNCTAD-EORA حول سلاسل القيمة العالمية والبنك الدولي

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل تنافسية اقتصاديات الدول النامية المختارة ومدى مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2021 والتي تمثل ثلاث مناطق هي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكرايبي، حيث تم تحليل تنافسية اقتصاديات الدول النامية المختارة وفق مؤشري الحرية الاقتصادية و التنافسية الصناعية لسنة 2023 وواقع مشاركة هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، التي تبين من خلالها النقاط التالية:

- ✓ تفاوتت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة في درجة الحرية الاقتصادية من خلال التقييم على أساس هذا المؤشر لسنة 2023، حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى في المنطقة وتصنف الإمارات من بين دول المنطقة ذات اقتصاد حر جزئيا، أما باقي دول المنطقة فتصنف بين اقتصاد حر جزئيا واقتصاد منغلق؛
- ✓ تصنف سنغافورة من بين دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ذات اقتصاد حر حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا وفي المنطقة؛
- ✓ تصنف الأرغواي والشيلي من بين دول أمريكا اللاتينية والكريبب ذات اقتصاد حر على مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023؛
- ✓ تصنف الإمارات من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة وفق مؤشر التنافسية الصناعية ذات المستوى العالي، كما يبقى تصنيف الدول الأخرى بين المتوسط والضعيف؛
- ✓ تصنف كل من سنغافورة، ماليزيا، تايلند وفيتنام من بين دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ذات المستوى العالي على أساس تقييم مؤشر التنافسية الصناعية لسنة 2023؛
- ✓ إن أداء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضعيفا إلى حد ما. وباستثناءات قليلة، حيث سجلت غالبية اقتصادات أمريكا اللاتينية انخفاضا في القدرة التنافسية الصناعية من خلال القيم المعيارية المحققة لهذا المؤشر
- ✓ تشارك كل الدول في سلاسل القيمة العالمية ولكن بطرق ومستويات مختلفة، فدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكريبب نجد مشركتها عبر الروابط الأمامية، أما دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا فمشاركتها عبر الروابط الخلفية

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات في بعض الدول النامية

تمهيد:

ظلت العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمتغيرات الاقتصادية الكلية موضع اهتمام متزايد بين الباحثين الأكاديميين وصانعي السياسات الاقتصادية، وقد خصصت العديد من هذه الأبحاث لموضوع الصادرات على وجه الخصوص، حيث أصبحت سلاسل القيمة العالمية في الآونة الأخيرة تمثل سمة أساسية وقناة مهمة للتجارة الدولية،

وقد أولت الدول النامية اهتماما كبيرا لدعم وترقية صادراتها والعمل على تنويعها من خلال البحث عن السبل والآليات الكفيلة بالمساهمة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية عن طريق تشجيع الصادرات بعدما اعتمدت سياسة إحلال الواردات لعقود طويلة.

لذا نخصص هذا الفصل لمعالجة اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات في مجموعة من الدول النامية للفترة من 1995 إلى غاية 2021 وقد اخترنا في دراستنا عينة لدول تمثل ثلاث مناطق هي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكريبب ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك باستخدام طرق تقدير بيانات البانل الديناميكة الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار عدم استقلالية المقاطع العرضية وعدم التجانس وذلك للحصول على نتائج متسقة وغير متحيزة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتطرق من خلالها إلى ما يلي:

المبحث الأول: تحليل بيانات البانل

المبحث الثاني: بناء وتوصيف نموذج الدراسة

المبحث الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج

المبحث الأول: نماذج بيانات البانل

إن بيانات البانل أو البيانات الطولية هو من أكثر المواضيع حيوية وابتكارا في أدبيات ودراسات الاقتصاد القياسي، حيث أنه على مدى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، تم القيام بالكثير من الأعمال الأساسية كالتحقيق في خصائص المقدرات المختلفة وإحصائيات الاختبار، وتحليل النماذج الديناميكية وتأثيرات أخطاء القياس المحتملة[1]

المطلب الأول: النماذج الساكنة لبيانات البانل

يتم صياغة مجموعة بيانات البانل من عينة تحتوي على N من وحدات المقطع العرضي (على سبيل المثال البلدان) التي يتم ملاحظتها في فترات زمنية مختلفة T. ويمكن اعتبار نموذجًا خطيًا بسيطًا، وعلى أساس البعد الثنائي للبيانات الطولية يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي:

:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} x_{kit} + u_{it} \qquad , \ i = \overline{1,N} \ , \ t = \overline{1,T} \tag{1.4}$$

حيث أن y_{it} يمثل المتغير الداخلي أو التابع

x_{kit} يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة k

α_{it} و β_{kit} معلمات النموذج ، الثوابت و المعاملات.

u_{it} يمثل الحد العشوائي ويعبر عنه بثلاث أنواع من الأخطاء العشوائية ($u_{it} = v_i + \eta_t + \varepsilon_{it}$)، الأول v_i و هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية و الذي يقيس الأخطاء فيما بين الأفراد (individuals)، و الثاني η_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالفترات الزمنية t، أما الثالث ε_{it} فهو يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها و الذي نفترضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التالية:

- فرضية التجانس (homoscedasticity):

$$\forall t = \overline{1,T}, \forall i = \overline{1,N} : E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}^2) = \delta_{\varepsilon}^2$$

- فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة: $\forall i \neq j : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{jt}) = 0$
- فرضية عدم الارتباط الذاتي: $\forall t \neq s : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{is}) = 0$
- فرضية التعامد : $\forall i = \overline{1,N}, \forall t = \overline{1,T} : \quad E(\varepsilon_{it} x_{it}) = 0$

[1] L.Màtyàs, P. Sevestre, The Econometrics of Panel Data Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice, Third Edition, 2008, P v.

من خلال المعادلة (1.4) أن نلاحظ المعلمات α_{it} و β_{kit} غير متجانسة فهي تتغير على حسب الأفراد و الزمن، فعدد هذه المعلمات $[NT(K+1)]$ أكبر من حجم العينة (NT) و الذي يجعل من عملية تقديرها أمراً مستحيلاً[1]. و لذلك فإن دراسة نماذج بيانات البانل يقتضي افتراض عدم التجانس الفردي فقط، و استبعاد وجود حالة عدم التجانس الزماني: $\forall t: \alpha_{it} = \alpha_i,\ \beta_{kit} = \beta_{ki},\ \eta_t = 0$

ويكون النموذج (1.4) على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + u_{it} \qquad (2.4)$$

و في هذه الحالة يمكننا أن نميز ثلاث نماذج لبيانات البانل:

- نموذج التجانس الكلي (Pooled Model)
- نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects Model)
- نموذج الأثر العشوائي ((Random Effects Model)

الفرع الأول: نمذجة بيانات البانل (Panel Data Modeling)

لمجموعة بيانات االبانل ميزة أساسية هي أنها تسمح للباحث بمرونة كبيرة في نمذجة الاختلافات في السلوك بين الأفراد[2] على أساس البعد الثنائي لبيانات البانل يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي:

1- نموذج التجانس الكلي (Pooled Model)

هذا النوع من النماذج هو الأكثر بساطة، و الذي يتميز فيه أفراد العينة بالتجانس الكامل:

$$\forall i = \overline{1,N}: \alpha_i = \alpha\ ,\ \beta_{ki} = \beta_k\ ,\ v_i = 0$$

و تكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج بإعادة صياغة (2.1.4) على الشكل:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (3.4)$$

2- نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects Model)

في هذا النموذج، يتم التعامل مع الثابت على أنه مقطع (section) خاص. وهذا يعني أن النموذج يسمح بثوابت مختلفة لكل مقطع، وبالتالي فإن النموذج مشابه لذلك الموجود في المعادلة (1.1.4). يُعرف مقدّر الأثر الثابت أيضًا بمقدّر المتغير الوهمي للمربعات الصغرى (LSDV) لأنه يسمح بتغيرات مختلفة لثوابت كل مقطع، ويتضمن متغيراً وهمياً لكل مقطع. لفهم هذا بشكل أفضل، ليكن النموذج التالي:

[1] Patrick Sevestre, « économétrie des données de Panel », Dunod, Paris, 2002, P 10.

[2] William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS, Pearson Education Limited, Harlow, England, 8th edition, 2020, P 415

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (4.4)$$

ويمكن كتابة النموذج على شكل مصفوفات ليصبح كالتالي[1]:

$$Y = D\alpha + X\beta' + u$$

غير أن استعمال طريقة (LSDV) يؤدي إلى فقدان عدد كبير من درجات الحرية، مما أدى بـ ماكينون (Mackinnon) إلى استعمال نظرية (Frish- waugh) و التي تعتمد على تقدير النموذج (4.1.4) في شكله ألانحرافي:

$$\begin{cases} (y_{it} - \overline{y_i}) = \sum_{k=1}^{K} \beta_k (x_{kit} - \overline{x_{ki}}) + \varepsilon_{it} \\ \alpha_i = \bar{y}_i - \sum_{k=1}^{K} \beta_k \bar{x}_{ki} \\ \bar{x}_{ki} = \sum_{t=1}^{t=T} x_{kit} \quad ; \bar{y}_i = \sum_{t=1}^{t=T} y_{it} \\ \forall i = \overline{1, N}, \quad \forall t = \overline{1, T} \end{cases}$$

و هذه الطريقة تعطي مقدرات داخلية مساوية تماماً لمقدرات (LSDV) و تتميز بنفس الخصائص السابقة $(\beta_W = \beta_{LSDV})$.

3- نموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model)

بالإضافة إلى الطريقة السابقة (MEF) يمكننا كذلك أن نعتمد في نمذجة الأثر الفردي على افتراضه بأنه عشوائي و ليس محدد. و يكون الأثر الفردي عندئذ ممثل بالحد $(\alpha + v_i)$ حيث أن v_i هو مقدار الأثر العشوائي و الذي يحقق الفرضيات التالية:

$$\forall i = \overline{1, N} : E(v_i) = 0 \ ; \ E(v_i^2) = \sigma_v^2$$

$$\forall i \neq j \quad : E(v_i v_j) = 0$$

و تكون الصياغة الرياضية لهذا النوع من النماذج على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad (5.4)$$

حيث أن $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$ هو خطأ مركب و من هنا يسمى كذلك هذا النوع من النماذج بنماذج الخطأ المركب، كما أن u_{it} يحقق الفرضيات التالية:

[1] Dimitrios Asteriou, Stephen G. Hall, Applied Econometrics, 4th Edition, RED GLOBE PRESS, 2021, P

$$\forall i = \overline{1,N} : E(u_{it}) = 0 \quad , \quad E({u_{it}}^2) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$
$$\forall i \neq j : E(u_{it} u_{jt}) = 0$$
$$\forall t \neq s : E(u_{it} u_{is}) = \sigma_v^2$$
$$\forall i = \overline{1,N}, \forall t = \overline{1,N} : E(x_{it} u_{it}) = 0$$

إن تقدير النموذج (5.4) باستعمال طريقة (OLS) يعطي مقدر تقاربي و غير متحيز، غير أنه ليس الأفضل، فالفرضية الثالثة ($E(u_{it}u_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0$) توحي بوجود الارتباط الذاتي للأخطاء التي تخص نفس الأفراد و الذي يؤدي بنا في عملية تقدير النموذج (5.4) إلى استعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) و التي تعطي مقدر تقاربي و بأقل تباين و هو أفضل مقدر

الفرع الثاني: الاختبارات الإحصائية

وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد نوعية النموذج الذي يتلائم مع بيانات الدراسة من بين النماذج الممكنة التي تم التطرق لها لبيانات البانل.

1- اختبار تحديد نوع النموذج (اختبار Hsiao) [1]

اقترح (Hsiao-1986) هذا الاختبار والذي يسمى باختبار التجانس الاندماجي (Nested homogeneity test) و الذي يتم فيه تحديد نوع نموذج بيانات البانل الذي يتلائم مع بيانات الدراسة، و ذلك عبر ثلاثة خطوات، حيث أنه في كل خطوة يتم اختبار الفرضية المعدومة H_0 باستعمال إحصائية فيشر

✓ *الخطوة الأولى*: نختبر الفرضية $H_0^1 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha, \quad \beta_{ki} = \beta_k$

إذا كانت الفرضية H_0 مقبولة نكون أمام حالة نموذج التجانس الكلي (Pooled model) أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.

✓ *الخطوة الثانية*: نختبر الفرضية $H_0^2 : \forall i = \overline{1,N} : \beta_i = \beta$

تهدف هذه الخطوة إلى البحث عن مصدر عدم التجانس، إذا كانت الفرضية H_0 مرفوضة نكون أمام حالة عدم التجانس الكلي و الاختيار هو نموذج المعاملات العشوائية (RCM) أو نموذج المعاملات المركبة (CCM)، أما في الحالة العكسية فإننا ننتقل إلى الخطوة التي تليها.

✓ *الخطوة الثالثة*: نختبر الفرضية $H_0^3 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha$

[1] Christophe Hurlin, « l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple », université d'Orléans, 2005, P 10.

يعد هذا الاختبار تأكيد لنتائج اختبار الخطوة الأولى، فتخفيض عدد القيود في الفرضية H_0^3 يزيد من قوة اختبار فيشر. إذا كانت الفرضية H_0^3 مقبولة نستعمل نموذج التجانس الكلي(Pooled Model)، أما في حالة رفض الفرضية H_0^3 يكون الاختيار هو نموذج الأثر الفردي و يبقى علينا تحديد نوعية هذا الأثر.

2- اختبار هوسمان (Hausman Test)

يهدف هذا الاختبار إلى المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، و هو يعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة β_{GLS} لنموذج الأثر العشوائي و المقدر الداخلي β_W لنموذج الأثر الثابت و اللذان يختلفان تماماً في الحالات التي يكون فيها عامل الزمن T محدود و هي حالة الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. يفترض هوسمان أنه في حالة وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات المفسرة فإن المقدر β_{GLS} يكون متحيز أما المقدر الداخلي β_W فهو غير متحيز، و عليه تكون فرضية العدم لهذا الاختبار هي:

$$H_0: \beta_{GLS} = \beta_W$$

و على اعتبار أن هذا الاختبار هو مماثل لاختبار (Wald) فإن إحصائية هوسمان تعطى بالمقدار:

$$H = (\hat{\beta}_{GLS} - \hat{\beta}_W)'\left[\mathrm{var}(\hat{\beta}_{GLS} - \hat{\beta}_W)\right]^{-1}(\beta_{GLS} - \hat{\beta}_W)$$

حيث أن H تتبع توزيع قانون Chi-deux مع درجة حرية K (بشرط أن تكون N كبير نسبياً).

ففي حالة قبول الفرضية المعدومة أي عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة و الأثر الفردي يكون الاختيار هو نموذج الأثر العشوائي REM أما في الحالة العكسية فنكون أمام حالة نموذج الأثر الثابت FEM.

3- اختبار براش و باقو (Breusch & Pagan Test -1980)

يعتمد اختبار براش و باقو على الفرض المعدوم التالي: $H_0: \sigma_v^2 = 0$ و على أساس هذا الفرض فان النموذج المفضل هو ذو الأثر الفردي، حيث أننا نقوم بتقدير نموذج الأثر الفردي بطريقة (OLS) ثم نحسب الإحصائية LM التي تتوزع حسب توزيع كي دو بدر حرية واحد $\left(LM \to \chi_1^2\right)$.

فإذا كانت الإحصائية المحسوبة LM اقل من الإحصائية المجدولة فإننا نقبل الفرضية المعدومة و نقر بان النموذج الذي يلاءم معطيات الدراسة هو نموذج التجانس الكلي أما إذا كانت LM اكبر من الإحصائية المجدولة فإننا نرفض الفرضية المعدومة أي أن $\sigma_v^2 \neq 0$ و يكون النموذج من نوع الأثر الفردي و تحديد نوع هذا الأثر يكون على أساس اختبار هوسمان.

و في الأخير يمكننا القول أنه يستحسن استعمال نماذج الأثر الثابت في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. أما في حالة أخذ عينة عشوائية صغيرة نسبياً و نريد مثلاً تقدير دالة الكسب فإنه من الأولى أن نستعمل نموذج الأثر العشوائي لأنه الأكثر ملائمة مع هذا النوع من البيانات.[1]

[1] Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, « Econométrie », 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, P 634.

المطلب الثاني: اختيارات الاستقرارية والتكامل االمشترك

تركزت التطورات الأخيرة في الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية وتحليل بيانات البانل على جذر الوحدة و خصائص التكامل المشترك للمتغيرات التي لوحظت على مدى فترة زمنية طويلة نسبيًا عبر عدد كبير من المقاطع العرضية، مثل البلدان أو المناطق أو الشركات أو القطاعات.

كان أحد الأسباب الرئيسية وراء تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك على مجموعة من وحدات المقطع العرضي هو الحصول على قوة إحصائية وتحسين القوة الضعيفة لنظيراتها أحادية المتغير وقد تم دعم ذلك من خلال تطبيق ما يمكن تسميته باختبارات جذر وحدة لبيانات البانل الجيل الأول،

وقد يختلف اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك بين بيانات البانل والسلاسل الزمنية المنفردة وذلك لظهور تعقيدات في حالة بيانات البانل أهمها:

أولاً– تقدم بيانات البانل عمومًا قدرًا كبيرًا من عدم التجانس غير الملحوظ، مما يجعل معلمات المقطع العرضي للنموذج محددة.

ثانيا– عدم استقلالية وحدات المقطع العرضي في كثير من النماذج التجريبية.

ثالثًا– غالبًا ما يكون من الصعب تفسير نتائج اختبار البانل إذا تم رفض قيمة جذر الوحدة أو التكامل المشترك.

رابعا– مع العوامل المشتركة غير الملحوظة $I(1)$ (أي تكامل في الفرق الأول) التي تؤثر على بعض أو كل المتغيرات في البانل، فمن الضروري أيضًا النظر في إمكانية التكامل المشترك بين المتغيرات عبر المجموعات (التكامل المشترك للمقطع العرضي) وكذلك داخل التكامل الجماعي.

وللتغلب على هذه الصعوبات تم تطوير العديد من اختبارات جذر الوحدة التي تسمح بعدم استقلالية المقاطع العرضية.

بالمقارنة مع اختبارات جذر وحدة للبانل، فإن تحليل التكامل المشترك في البانل لا يزال في مرحلة مبكرة من تطوراته حتى الآن، كان تركيز أدبيات التكامل المشترك على المناهج القائمة على البواقي، على الرغم من وجود عدد من المحاولات لتطوير مناهج النظام أيضًا. كما هو الحال بالنسبة لاختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، ويتم تطوير هذه الاختبارات على أساس البدائل المتجانسة وغير المتجانسة.

تم تطوير الاختبارات القائمة على البواقي لتجنب مشكلة "الانحدار الزائف" التي يمكن أن تنشأ أيضًا في البانل عند التعامل مع متغيرات$I(1)$.

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية:

ولكون أن بيانات البانل تجمع بين البيانات الشاملة لعدة قطاعات وبيانات السلاسل الزمنية. فإن استقرارية بيانات البانل مرتبطة، بمدى استقرارية السلسلة الزمنية، حيث أظهر Phillips and Moon (1999) أن ظواهر الانحدار الزائف تظهر أيضًا في حالة النماذج المقدرة ببيانات البانل غير المستقرة. حيث تفترض اختبارات جذر وحدة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أن عدم الاستقرار ناتج حصريا عن عدم الاستقرار الزمني[1].

من اجل التعرف على درجات تكامل متغيرات الدراسة نستخدم اختبارات جذر الوحدة المخصصة لنماذج البانل، وتعتبر هذه الاختبارات عديدة عكس اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وتتفوق هذه الاختبارات على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لأنها تحتوي على البعد المعلوماتي الزمني والمقطعي معا، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. وتنقسم اختبارات جذر الوحدة إلى فئتين الأولى تأخذ بعين الاعتبار استقلالية المقاطع العرضية وتسمى باختبارت الجيل الأول والثانية تعتمد على افتراض عدم استقلالية المقاطع العرضية وتسمى اختبارات الجيل الثاني.

1- اختبارات جذر الوحدة (الجيل الأول):

1-1- اختبار Levin, Lin and Chu(2002):

يعتبر هذا الاختبار من أول اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل جاء به كل من Levin وLin (1992) ونشر عام 2002 بإضافة اسم Chu للعمل. يستند هذا الأخير على افتراضين رئيسيين: تجانس جذر الانحدار الذاتي، ولكن أيضا الاستقلال بين الأفراد. يعتبر هذا لاختبار كامتداد لاختبار ديكي فولر، والذي يأخذ الشكل التالي:[2]

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho y_{it-1} + \sum_{k=1}^{n} \varphi_k \Delta y_{it-k} + \delta_i t + \theta_t + \mu_{it} \qquad (6.4)$$

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \delta_i t + \gamma_i y_{i,t-1} + \sum_{\ell=1}^{p_i} \phi_{i\ell} \Delta y_{i,t-\ell} + \epsilon_{it}, \qquad (7.4)$$

أي أن $\mu_{it} \sim iid(0, \sigma_{\mu,i})$ بالنسبة لـ i=1,2,...N

يأخذ النموذج في الحسبان الآثار الثابتة المقطعية والزمنية δ_i و θ_t ويفترض وجود جذر وحدة مشترك، أي أن معلمة المتغير المؤخرة لفترة واحدة ρ متجانسة عبر الدول ومنه تصبح فرضية العدم هي وجود جذر وحدة مشترك $H_0: \rho = 0$ مقابل الفرضية البديلة عدم وجود جذر وحدة مشترك $H1: \rho < 0$.

[1] M.Beenstock, D. Felsenstein, The Econometric Analysis of Non-Stationary Spatial Panel Data, Advances in Spatial science, Springer Nature Switzerland, 2019, P 28

[2] Dimitrios Asteriou, Stephen G Hall: Applied Econometrics, RED GLOBE PRESS, 4th Edition, 2021, P 487

1-2- اختبار Im, Pesaran, Shim(1997)

قام كل من Im،Pesaranو Shin (1997) بتوسيع اختبار LLC وذلك بالسماح بعدم تجانس، ويقوم هذا الاختبار بحساب متوسط إحصائيات اختبار جذر الوحدة الفردية. يتم حسب اختبار IPS إجراء انحدارات ADF منفصلة لمتغير كل دولة ، iمما يسمح بتفاوت القيم المعلمية وتباينات البواقي وطول فترات الإبطاء. وتصبح فرضية العدم أن كل المتغيرات غير مستقرة، والفرضية البديلة وجود على الأقل متغير واحد مستقر، ويأخذ نموذج هذا الاختبار الصياغة التالية:

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho y_{it-1} + \sum_{k=1}^{n} \varphi_k \Delta y_{it-k} + \delta_i t + \theta_t + \mu_{it} \qquad (8.4)$$

يفترض اختبار IPS أن يكون عدد المشاهدات الزمنية متساوي لكل الدول، ويتم الحصول على متوسط الإحصائيةt كما ذكرنا من الانحدارات الفردية ADF المنفصلة لمتغير كل دولة وفق الصيغة التالية:

$$\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{t=1}^{N} t\rho_i$$

1-3- اختبار Choi (2001) و Maddala et Wu (1999)

اقترح **Maddala et Wu (1999)** اختبارا لاستقرارية السلاسل الزمنية يستند إلى مجموعة من القيم P-value مأخوذة من اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة المطبق على كل مقطع من البيانات المقطعية، وقد اقترح **Maddala et Wu** صيغة اختبار مبنية على اختبار فيشر.

$$P = -2\sum_{i=1}^{N} \ln(p_i)$$

أما في حالة القيم الكبيرة لـ N فإن كاو (Choi) قد اقترح الإحصائية التالية

$$Z = \frac{\sqrt{N}\left\{N^{-1}P_{MW} - E(-2\ln(p_i))\right\}}{\sqrt{Var(-2\ln(p_i))}} = \frac{1}{2\sqrt{N}} \sum_{i=1}^{N} (-2\ln(p_i) - 2)$$

1-4- اختبار (Hadri – 2000)

يشتق اختبار Hadri (2000) مضاعف لاغرانج (LM) القائم على تقدير بواقي معادلات الانحدار حيث تتمثل الفرضية الصفرية في عدم وجود جذر وحدة في أي من السلاسل في البانل مقابل بديل وجود جذر الوحدة في البانل. ويقوم على تعميم لاختبار KPSS من السلاسل الزمنية إلى بيانات البانل. حيث يعتمد على

تقدير البواقي بطريقة المربعات الصغرى OLS لـ y_{it} في حالة الثابت، أو في حالة الثابت والاتجاه العام. وعلى وجه الخصوص ينظر الحضري (2000) إلى النموذجين التاليين:

$$y_{it} = r_{it} + \varepsilon_{it}, t = 1,2,...T, i = 1,2,...N \quad (9.4)$$

و

$$y_{it} = r_{it} + \beta_i t + \varepsilon_{it} \quad (10.4)$$

حيث $r_{it} = r_{i,t-1} + \mu_{it}$ عبارة عن حد عشوائي. $\varepsilon_{it} \sim IIN(0, \sigma_\varepsilon^2)$ و $\mu_{it} \sim IIN(0, \sigma_\mu^2)$ هي معايير طبيعية مستقلة بشكل متبادل وهي IID عبر i وأكثر من t. وباستخدام التعويض الخلفي يصبح النموذج

$$y_{it} = r_{io} + \beta_i t + \sum_{s=1}^{t} u_{is} + \varepsilon_{it} = r_{io} + \beta_i t + v_{it} \quad (11.4)$$

بحيث الفرضية الصفرية تنص على استقرارية السلسة $H_0: \sigma_\mu^2 = 0$ في أي حالة $v_{it} = \varepsilon_{it}$

وتصبح احصائية LM كالتالي:

$$LM_1 = \frac{1}{N}\left(\sum_{i=1}^{N}\frac{1}{T^2}\sum_{t=1}^{T}S_{it}^2\right)/\hat{\sigma}_\varepsilon^2$$

$$LM_2 = \frac{1}{N}\left(\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{1}{T^2}\sum_{t=1}^{T}S_{it}^2/\hat{\sigma}_{\varepsilon i}^2\right)\right)$$

ويتم إعطاء إحصائية الاختبار بواسطة $Z = \sqrt{N}(LM - \varepsilon_1)/\zeta$

2- اختبارات جذر الوحدة (الجيل الثاني):

تعتمد اختبارات جذر وحدة الجيل الأول مثل LLC و IPS على افتراض الاستقلالية عبر المقاطع العرضية، غير أن هذا الافتراض مقيد للغاية في العديد من التطبيقات التجريبية للاقتصاد الكلي[1]،

وتتمحور الأدبيات الحديثة حول فكرة أنه من المناسب أن نأخذ في الاعتبار بشكل صريح عدم استقلالية المقاطع العرضية في بيانات البانل. وبالتالي، فإن اختبارات الجيل الثاني هذه تعكس تمامًا المنظور الذي تم تبنيه مسبقًا، لأنه بدلاً من اعتبار الارتباطات بين المقاطع العرضية لمعلمات غير مرغوب فيها، يقترحون استغلال هذه الحركات المشتركة لتحديد إحصائيات الاختبار الجديدة. على عكس الأساليب التي تم تطويرها في إطار اختبارات

[1] Panchanan Das, Econometrics in Theory and Practice Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1, Springer, Singapore, 2019, P 529

الجيل الأول، فإن اختبارات الجيل الثاني لا تعتبر بالضرورة أن الارتباطات الفردية للمتغير التابع y_{it} ترجع فقط إلى الارتباط بين للبواقي. بل تأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص الحالة التي يكون فيها المتغير التابع مرتبط بعامل أو أكثر من العوامل المشتركة الأخرى. ولذلك يمكن اقتراح الاختبار الذي يسمح بالنظر للمشكلة بشكل عام حيث يأخذ في الحسبان مختلف أشكال الارتباطات المحتملة للمقاطع العرضية، وعدم التركيز فقط على ارتباط البواقي[1].

يعد الأخذ بعين الاعتبار عدم استقلالية المقاطع العرضية في تحليل بيانات البانل أمرًا في غاية الأهمية. حيث كان موضوع العديد من الدراسات التجريبية لاختبار جذر الوحدة في بيانات البانل، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة O'Connell (1998) الذي حاول من خلالها التعامل مع مشكلة الارتباط المقطعي في بيانات البانل، كما اعتمد على مصفوفة التباين المشترك لحد الخطأ واستخدم تقدير GLS لاختبار جذر الوحدة لبيانات البانل المتجانسة. تحت شرط محدودية عدد وحدات المقطع العرضي N،[2] و اعتمد Chen and Conley (2001) نموذج مكاني شبه بارامتري لبيانات البانل باعتبار N ثابتة و T كبيرة والتي تكون فيها السلاسل الزمنية مزيج بين مستقرة و غير مستقرة، كما قام Chang(2002) بتطوير اختبار جذر وحدة متغير غير خطي للبانل ذات T كبير و N ثابت، ويقترح Choi(2002) اختبار جذر الوحدة استنادًا إلى إحصائية من نوع فيشر لبيانات البانل ذات N وT كبيرين، كما استخدم Bai and Ng (2004) و Phillips and Sul (2003a) الأساس العاملي لنمذجة عدم استقلالية المقاطع العرضية في بيانات البانل ولإنشاء اختبارات جذر الوحدة في مثل هذه الحالات[3]، بالإضافة إلى مساهمة Pesaran (2003) و Moon et Perron (2004)، ونقتصر في هذا المجال بالتطرق إلى اختبار Pesaran (2003) المستخدم في دراستنا القياسية واختبارات PURT's

2-1- اختبار Pesaran (2003):

حيث يقترح Pesaran طريقة أبسط للتخلص من ارتباط المقاطع العرضية على عكس Bai and Ng (2001). تعتمد طريقته على زيادة انحدار ADF المعتاد بمتوسط المقطع العرضي المتأخر والفرق الأول له لتحديد ارتباط المقطع العرضي الذي ينشأ من خلال نموذج عامل واحد. وهذا ما يسمى اختبار ديكي فولر المعزز مقطعيًا (CADF). هذا الانحدار CADF البسيط يكتب على الشكل التالي:[4]

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho_i^* y_{i,t-1} + d_0 \overline{y}_{t-1} + d_1 \Delta \overline{y}_t + \varepsilon_{it} \qquad (12.4)$$

[1] Christophe Hurlin , Valérie Mignon , UNE SYNTHÈSE DES TESTS DE RACINE UNITAIRE SUR DONNÉES DE PANEL, Économie et Prévision, 2005, P 257

[2] Panchanan Das, Op.Cit, P 529

[3] H.R.Moon, B.Perron, Testing for a unit root in panels with dynamic factors. Journal of Econometrics, Volume 122, Issue 1, 2004, P 81

[4] Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, John Wiley & Sons Ltd, England, Third edition, 2005, p 250

إن إحصائيات t الفردية التي تم الحصول عليها في نموذج CADF لها توزيع مستقل عن أي معلمة غير مرغوب فيها. ولذلك يمكننا البناء عليها، باستخراج إحصائية متوسطة من نوع IPS (تسمى CIPS لـ IPS المعززة للمقاطع العرضية)، حيث اعتمد Pesaran نفس النموذج وبنية الاختبار تمامًا، مع الفارق أنه يقدم عاملًا مشتركًا مع حساسية غير متجانسة على غرار Phillips and Sul (2003a):

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho_i y_{i,t-1} + u_{i,t} \qquad (13.4)$$

$$u_{i,t} = \gamma_i \theta_t + \varepsilon_{i,t}$$

حيث يمثل $\gamma_i = -\rho_i \mu_i$ مع $\gamma_i \in \boldsymbol{R}$.

$\mu_t \sim IID(0,1)$ يمثل العامل المشترك غير قابل للمشاهدة.

تتطابق افتراضات اختبار Pesaran مع افتراضات IPS. يوضح Pesaran أنه في غياب الارتباط الذاتي لـ ε i t، فإن إدخال المتوسط لـ Y للنموذج

$$\bar{y}_t = (1/N)\sum_{i=1}^{N} y_{i,t}$$

وقيمتها المتأخرة y_{t-1} كافية لمعالجة مشكلة تأثيرات المعامل المشترك الغير قابل للمشاهدة f_t لأن N يميل نحو اللانهاية. وهكذا، يعتمد Pesaran نموذج ADF المعزز في بعد ما بين المقاطع العرضية أو نموذج CADF والذي يكتب كالتالي:

$$\text{CADF} : \Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho_i y_{i,t-1} + c_i \bar{y}_{t-1} + d_i \Delta \bar{y}_t + v_{i,t} \qquad (14.4)$$

حيث يتم تقدير النموذج لكل فرد i = 1, …, N وبناء بطريقة قياسية إحصائية t المرتبطة بالفرضية الصفرية لجذر الوحدة للفرد i، الذي يُشار إليه بـ t_i (N,T) يوضح بيساران أن التوزيع الدقيق لـ t_i(N,T) في ظل الفرضية الصفرية لجذر الوحدة، يعتمد على معلمات غير مرغوب فيها، ولكن تأثير هذه المعلمات يختفي بمجرد ميل N نحو مالانهاية (∞)، وذلك سواء كانت T ثابتة أو تميل نحو مالانهاية(∞). عندما تكون T ثابتة، يجب علينا التأكد من عدم إمكانية مرور أي تأثير عبر مستوى المتوسط الفردي في الفترة الأولية $\bar{y}_0$ يمكن الحصول على ذلك عن طريق تطبيق الاختبار ليس مباشرة على y_{it} ، ولكن على الفرق $y_{it} - \bar{y}_0$ عندما يميل T و N إلى مالانهاية بالتتابع أو بشكل مشترك، فإن إحصائية CADF الفردية t_i(N,T) تتقارب مع نفس التوزيع. وهذا التوزيع هو تعميم لتوزيع ديكي–فولر للنموذج ذو الثابت.

انطلاقا من إحصائيات CADF الفردية t_i(N,T) يقترح Pesaran بشكل خاص إحصائية متوسطة من نوع IPS تسمى CIPS، من أجل IPS المعزز عبر المقاطع.

$$CIPS(N,T) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_i(N,T)$$

هناك تعميم لإحصائيات t_barNT لاختبار IPS (2003) حيث يوضح Pesaran أنه يمكننا إعادة كتابة CIPS(N,T) على النحو التالي:

$$CIPS(N,T) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_i(N,T) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} CADF_{i,f} + O_p(1)$$

تقدم Pesaran أيضًا بإحصائية من نوع CIPS مبتورة، يُشار إليها بـ $CIPS^*(N,T)$ والتي تم إنشاؤها كمتوسط للإحصائيات الفردية المقتطعة، مثل:

$$CIPS^*(N,T) = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_i^*(N,T)$$

ينظر بيساران وسميث وياماغاتا (2013) أيضًا في اختبار جذر وحدة للبانل بناءً على متوسطات بسيطة لإحصاءات Sargan-Bhargavatype المعززة مقطعيًا، والتي يشار إليها باسم CSB.

2-2- اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل PURTs

تستخدم اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في حالة وجود عدم ثبات تباين الأخطاء وقد تم اقتراحها من طرف Herwartz and Siedenburg (2008), Demetrescu and Hanck (2012), and Herwartz, Maxand, and Walle (2017)، حيث الاختبارين الأولين DH و HS جيدان في حالة عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity مع وجود القاطع وعدم وجود اتجاه عام في حين الاختبار الثالث HMW يمكنه التعامل مع الاتجاه العام أيضا

انطلاقا من الانحدار الذاتي لبيانات البانل البسيط:[1]

$$\boldsymbol{y}_t = \boldsymbol{\mu} + (1-\rho)\boldsymbol{\delta}t + \rho\boldsymbol{y}_{t-1} + \boldsymbol{e}_t, \quad t = 1, ..., T, \qquad (15.4)$$

يستخدم اختبار PURTs لاختبار الفرضية المعدومة $\rho = 1$; H0 مقابل الفرضية البديلة H1: $\rho < 1$

يقترح Herwartz and Siedenburg (2008) اختبار PURT استنادًا إلى مُقدِّر التباين White-type. احيث يضع $\mu = \delta = 0$ ، وتعطى إحصائية الاختبار على الشكل التالي:

[1] Herwartz, Helmut; Maxand, Simone; Walle, Yabibal M, Heteroskedasticity-robust unit root testing for trending panels, cege Discussion Papers, No. 314 ,Georg August University of Göttingen, cege - Center for European, Governance and Economic Development Research, 2017, p 4-5-7

$$t_{HS} = \frac{\sum_{t=1}^{T} \boldsymbol{y}'_{t-1} \Delta \boldsymbol{y}_t}{\sqrt{\sum_{t=1}^{T} \boldsymbol{y}'_{t-1} \hat{\boldsymbol{e}}_t \hat{\boldsymbol{e}}'_t \boldsymbol{y}_{t-1}}} \xrightarrow{d} N(0,1), \quad \hat{\boldsymbol{e}}_t = \Delta \boldsymbol{y}_t = \boldsymbol{e}_t.$$

ويقترح Demetrescu and Hanck (2012) اختبار PURT استنادًا إلى مُقدِّر Cauchy، وتعطى إحصائية الاختبار على الشكل التالي:

$$t_{DH} = \frac{\sum_{t=1}^{T} sgn(\boldsymbol{y}_{t-1})' \Delta \boldsymbol{y}_t}{\sqrt{\sum_{t=1}^{T} sgn(\boldsymbol{y}_{t-1})' \hat{\boldsymbol{e}}_t \hat{\boldsymbol{e}}'_t sgn(\boldsymbol{y}_{t-1})}} \xrightarrow{d} N(0,1),$$

أما Herwartz, Maxand, and Walle (2017) فاقترح اختبار يأخذ بعين الاعتبار وجود الاتجاه العام، وتعطى الاحصائية كالتالي:

$$\tau = \frac{\sum_{t=2}^{T} \frac{1}{\sqrt{NT}} \left(\tilde{\boldsymbol{y}}'_{t-1} \Delta \boldsymbol{y}_t^* - \nu_t \right)}{\sqrt{\frac{1}{NT} \left(E \left[\sum_{t=2}^{T} \tilde{\boldsymbol{y}}'_{t-1} \Delta \boldsymbol{y}_t^* \right]^2 - \left(\sum_{t=2}^{T} \nu_t \right)^2 \right)}},$$

الجدول رقم (4-1): اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل

-اختبارات الجيل الأول : استقلالية المقاطع العرضية)	
مواصفات متجانسة لجذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة H1	▪ Levin et Lin (1992, 1993) ▪ Lin, Levin et Chu (2002) ▪ Harris et Tzavalis (1999)
المواصفات غير المتجانسة لجذر الانحدار الذاتي	▪ Im, Pesaran et Shin(1997, 2002 et 2003) ▪ Maddala et Wu (1999) ▪ Choi (1999, 2001) ▪ Hadri (2000)
اختبار متسلسل	▪ Hénin, Jolivaldt et Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني : الارتباط بين المقاطع العرضية	
الاختبارات على أساس نماذج عاملية	▪ Bai et Ng (2001) ▪ Moon et Perron (2004) ▪ Phillips et Sul (2003a) ▪ Pesaran (2003) ▪ Choi (2002)
مقاربات أخرى	▪ O'Connell (1998) ▪ Chang (2002, 2004) ▪ Herwartz and Siedenburg (2008) ▪ Demetrescu and Hanck (2012) ▪ Herwartz, Maxand, and Walle (2017)

المصدر: Christophe Hurlin , Valérie Mignon , UNE SYNTHÈSE DES TESTS DE RACINE UNITAIRE SUR DONNÉES DE PANEL, Économie et Prévision, 2005, P 257

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك:

يقترح Kao (1999) و Pedroni(2004) اختبار تكامل تحت الفرضية الصفرية عدم التكامل (تحتوي البواقي على جذر الوحدة). يقترح Kao إحصائيات اختبار Dickey-Fuller المعدلة لمراعاة الارتباطات بين regressors والخطأ أو الارتباطات المتسلسلة. أما Pedroni(2004) ينظر في إحصائية اختبار جذر الوحدة مقابل البدائل «المتجانسة» أو البديل «غير المتجانس». لإجراء دراسات استقصائية لاختبارات جذر وحدة البانل وتكاملها[1]

[1] Cheng Hsiao, Analysis of Panel Data, Cambridge University Press, 2 Third Edition, 2014, P 395

1- اختبار التكامل المشترك (Pedroni-2000)

و من اجل دراسة التكامل المشترك للمتغيرين y_{it} و x_{it} نقترح النموذج التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad (16.4)$$

و على أساس الفرضية المعدومة لاختبار (Pedroni-2000) فانه لا يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} لكل أفراد العينة، و يقترح (Pedroni-2000) سبعة إحصائيات محسوبة لاختبار إمكانية التكامل المشترك للمتغيرين y_{it} و x_{it} ضمن البيانات الطولية. و يكون ذلك بتطبيق اختبار (IPS-2003) لاستقرار مقدرات البواقي في النموذج (6.2.4) بالنسبة لكل فرد و بين الأفراد و عليه فانه يمكن تصنيف هذه الإحصائيات إلى مجموعتين:

إحصائيات البعد الداخلي:

$$Panel\ v-Statistic$$
$$Panel\ \rho-Statistic$$
$$Panel\ PP-Statistic$$
$$Panel\ ADF-Statistic$$

إحصائيات البعد البيني:

$$Group\ \rho-Statistic$$
$$Group\ PP-Statistic$$
$$Group\ ADF-Statistic$$

و تتبع هذه الإحصائيات التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً، و على أساس أن الفرض المعدوم يعتمد على وجود جذر وحدة لبواقي النموذج (6.2.4) فأن كل الاختبارات أحادية الجانب. و عليه إذا كانت قيمة الإحصائية $Panel\ v-Statistic$ اكبر من القيمة 1.64 نرفض الفرضية المعدومة و نقر بوجد تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} ، أما بالنسبة للإحصائيات الستة المتبقية فإننا نقارنها بالقيمة الحرجة 1.64 - فإذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة اقل من القيمة الحرجة نرفض الفرضية المعدومة و نقر بوجد تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} .

2- اختبار التكامل المشترك (Ko -1999)

في اختبار التكامل المشترك (Ko -1999) تنص الفرضية المعدومة على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it} ، و على أساس فرضية العدم وعلى حسب (Ko -1999) حتى و إن كانت الفروق الأولى للسلسلتين السابقتين مستقرتين فان مقدرات المربعات الصغرى للبواقي في النموذج (6.2.4) غير مستقرة. و عليه فان هذا الاختبار يؤول إلى اختبار استقرارية بواقي الانحدار السابق و يكون ذلك باستعمال اختبار ديكي فولر (DF).

و يمنح هذا الاختبار أربعة إحصائيات محسوبة من نوع اختبار ديكي فولر (DF) تنقسم إلى قسمين:

قبل إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: DF_ρ ، DF_t

بعد إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: DF_ρ^* ، DF_t^*

و في الأخير اقترح (Ko -1999) إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على سلسلة البواقي و حساب الإحصائية ADF .

تتوزع الإحصائيات المحسوبة السابقة DF_ρ ، DF_t ، DF_ρ^* ، DF_t^* ، ADF تقريبياً حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

جميع الاختبارات التي تمت مناقشتها حتى الآن تفترض استقلالية عبر القطاعات Westerlund .و Edgerton (2007) يطبقان طريقة bootstrap (1997) Bühlmann' s على McCoskey واختبار كاو (1998) بحيث يُسمح بالارتباط المقطعي. يفترضون أن المعادلة () تتبع عملية خطية وتقربها كعملية AR في عمليتهم تمهيد الطريق. يُظهر الإصدار المحاصر من اختبار McCoskey و Kao أنه يحافظ على الأحجام الاسمية جيدًا عندما يكون N صغيرًا مثل 10

3- اختبار التكامل المشترك Westerlund (2007,2008)

اقترح كل من Bai and Kao (2005), Westerlund (2007), and Bai, Kao, and Ng (2009) تقديرات التكامل المشترك لنماذج بيانات البانل كالتالي [1]:

$$y_{it} = \boldsymbol{\beta}' \mathbf{x}_{it} + \boldsymbol{\gamma}_i' \mathbf{f}_t + e_{it}, \qquad (17.4)$$

حيث ft يمثل متجه r × 1 للعوامل المشتركة و eit يمثل الخطأ المميز.

ويفترض Bai and Kao (2005) وWesterlund (2007) أن f_t مستقرة. ويقترحوا انحدار التكامل المشترك FM-OLS الذي يفسر الارتباط المتبادل بسبب العوامل المشتركة. ويعتبر Bai,Kao and Ng(2009) أن النموذج ذو عوامل غير مستقرة. ويعتمد إجراء التقدير الخاص بهم على التقليل المتسلسل لوظيفة المعيار.

اقترح هذا الاختبار من طرف Westerlund سنة 2007 ويختبر الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ويعطي نتائج أفضل وقوية في عينات صغيرة[2] ،وعلى عكس الاختبارات السابقة لبدروني وكاو لا يستند هذا الاختبار إلى استقرارية البواقي في نموذج الطويل المدى، بل يستند اختبارWesterlund على دراسة التغيرات الهيكلية للبواقي وعلى معنوية معامل تصحيح الخطأ من النوع التالي

[1] M. HASHEM PESARAN, TIME SERIES AND PANEL DATA ECONOMETRICS, Oxford University Press, UK, 2015, P 854

[2] Senturk Mehmet, Akbas Yusuf Ekrem, Ozkan Gokcen, Cross sectional dependence and cointegration analysis among the gdp-foreign direct investment and aggregate credits: evidence from selected developing countries, Asian Economic and Financial Review, United Kingdom, Vol 11, No 7, 2014, P 1490.

$$\Delta Y_{it} = c_i + \alpha_{i1}\Delta Y_{it-1} + \ldots\ldots\ldots + \alpha_{i1}\Delta Y_{it-p} + \beta_{i0}\Delta X_{it} + \beta_{i1}\Delta X_{it-1} + \ldots\ldots\ldots$$
$$+ \beta_{ip}\Delta X_{it-p} + \alpha_i(Y_{it-1} - \beta_1 X_{it-1}) + u_{it} \qquad (18.4)$$

بحيث عندما يكون معامل تصحيح الخطأ غير معنوي $\alpha i = 0$: H0 فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك والعكس صحيح إذا كان معامل تصحيح الخطأ معنوي $\alpha i \neq 0$: H1 توجد علاقة تكامل مشترك

يمكن استخدام فئتين مختلفتين من الاختبارات لتقييم فرضية عدم التكامل والفرضية البديلة: اختبار متوسط المجموعة (G) و اختبار البانل (P)، وقد طور Westerlund(2007) أربعة قيم احصائية لاختبار التكامل المشترك لبيانات البانل (Gt, Ga, Pt et Pa) تعتمد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM)[1]

كما قام Westerlund من أجل حساب التكامل المشترك، بتعميم إجراءات الاختبار من خلال استخدام نهج .bootstrap وذلك في وجود عدم استقلالية المقاطع العرضية و تشبه هذه الطريقة تلك التي استخدمها Chang(2004) وتتم على النحو التالي:[2]

الخطوة الأولى هي ملاءمة انحدار المربعات الصغرى،

$$\Delta y_{it} = \sum_{j=1}^{p_i} \widehat{\alpha}_{ij}\Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=-q_i}^{p_i} \widehat{\gamma}_{ij}\Delta x_{i,t-j} + \widehat{e}_{it} \qquad (19.4)$$

الخطوة الثانية هي انشاء نموذج bootstrap والتمثل في Δy_{it}^* بعد انشاء نموذج نسخة bootstrap للأخطاء المركبة u_{it} والتي تأخذ الشكل التالي:

$$u_{it}^* = \sum_{j=-q_i}^{p_i} \widehat{\gamma}_{ij}\Delta x_{i,t-j}^* + e_{it}^*$$

ولذلك نكون

$$\Delta y_{it}^* = \sum_{j=1}^{p_i} \widehat{\alpha}_{ij}\Delta y_{i,t-j}^* + u_{it}^*$$

الخطوة الأخيرة تتمثل في توليد y_{it}^* و x_{it}^* باستخدام فرضية العدم المفروضة فيما يلي

[1] Dimitrios Asteriou et all, Public debt and economic growth: panel data evidence for Asian countries, Journal of Economics and Finance, 45; 2021, P 278

[2] Persyn, D. and J. Westerlund.. Error Correction Based Cointegration Tests for Panel Data. Stata Journal 8 (2), 2008, P 236

$$y_{it}^* = y_{i0}^* + \sum_{j=1}^{t} \Delta y_{ij}^*, \quad x_{it}^* = x_{i0}^* + \sum_{j=1}^{t} \Delta x_{ij}^*$$

)

بعد الحصول على عينة bootstrap y_{it}^* و x_{it}^* ، نحصل بعد ذلك على اختبار تصحيح الأخطاء الذي تم تمهيده. والمتمثل في t_1^* .

المطلب الثالث: نمادج ARDL للبانل الديناميكي

الفرع الأول: مشكلة التحيز في نماذج البانل الديناميكية:

تختلف مشكلة التحيز في نماذج البانل الديناميكية حسب طبيعة النموذج أو نوعية المقدر أو الطبيعة الديناميكسة للنموذج في حد ذاتها، فالتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية تكون متحيزة وغير فعالة لكونها تتجاهل بنية حد الخطأ في النموذج وتزداد عدم الفعالية عندما يتضمن النموذج متغيرا تابعا متأخرا، وينبع التحيز وعدم الاتساق في مقدر OLS من ارتباط المتغير التابع المتخلف بالتأثيرات الفردية المحددة. وتظهر كذلك مشكلة طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية والتي تشبه مشكلة تقدير المتغير الوهمي للمربعات الصغرى (LSDV) لنموذج التأثيرات الثابتة. وبالتالي فإن مقدر GLS سيكون أيضًا متحيزًا وغير متسق. ويبقى استخدام طريقة المتغيرة الآلية التي اقترحها Anderson and Hsiao (1981, 1982) و Arellano and Bond (1991). والتي تعد معقدة للغاية ، ولكنها تستخدم على نطاق واسع في تحليل بيانات البانل ذات أبعاد T الصغيرة. يُشار أحيانًا إلى مقدرات المتغير الآلي هذه بمقدرات GMM.[1]

وكذلك قد تنشأ مشكلة عدم التجانس في نماذج البانل لاختلاف المعلمات عبر المقاطع العرضية. في هذه الحالة، أثبت بيساران وسميث (1995) أن كلا من مقدرات التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) قد تكون غير متسقة. لذلك اقترح نموذج الانحدار الذاتي الديناميكي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL):

$$Y_{i,t} = a_i + \gamma_i Y_{i,t-1} + \beta_i X_{i,t} + e_{i,t} \qquad (20.4)$$

حيث يُسمح لجميع المعاملات بالتغير عبر وحدات المقطع العرضي. إذا أردنا النظر في حلول طويلة المدى فلدينا ما يلي:

$$\theta_i = \frac{\beta_i}{1-\gamma_i}$$

هو معامل المدى الطويل لـ Xit لوحدة المقطع العرضي. باستخدام هذا، يمكن إعادة كتابة المعادلة (20.4) على النحو التالي:

$$\Delta Y_{i,t} = a_i - (1-\gamma_i)(Y_{i,t-1} - \theta_i X_{i,t}) + e_{i,t} \qquad (21.4)$$

[1] Dimitrios Asteriou, Stephen G. Hall, Op.Cit; P 477

ويكون تقدير ARDL(p q q q..) بصفة عامة كالتالي:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q} \boldsymbol{\delta}'_{ij} \mathbf{x}_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it}, \qquad (22.4)$$

حيث it (Kx1) يمثل شعاع المتغيرات التفسيرية للنموذج، μ_i يمثل الأثر الثابت

يقترح بيساران وآخرون. (1999) مقدرين مختلفين لحل التحيز الناجم عن المنحدرات غير المتجانسة في البانل الديناميكي. وهما مقدر المجموعة المتوسطة (MG) ومقدر متوسط المجموعة المدمجة.(PMG) . بالاضافة إلى مقدر الأثر الثابت الديناميكي (DFE) التي تأخذ بعين الاعتبار استقلالية المقاطع العرضية وهناك طرق تقدير أخرى تأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس الميل وعدم استقلالية المقاطع العرضية تتمثل في طرق التأثيرات المترابطة المشتركة (CCE) Pesaran (2006) و Dynamic CCE Chudik and Pesaran (2015a) طريقة AMG Eberhardt & Teal(2010)

الفرع الثاني: طرق تقدير النموذج في ظل استقلالية المقاطع العرضية

1- طريقة مقدرة الأثر الفردي الديناميكي (DFE) dynamic fixed effects :

تأخذ هاته الطريقة بعين الاعتبار التجانس في المدى القصير والطويل أي يكون في هذه الطريقة العلاقة وتقديرات في المدى القصير والطويل متجانسة بين الدول.

2- طريقة مقدرة وسط المجموعة (MGE) Mean Group Estimator :

يستمد مقدر MG المعلمات طويلة المدى للبانل من متوسط المعلمات طويلة المدى من نماذج ARDL للدول الفردية. على سبيل المثال، إذا كان ARDL هو التالي[1]:.

$$Y_{i,t} = a_i + \gamma_i Y_{i,t-1} + \beta_i X_{i,t} + e_{i,t} \qquad (23.4)$$

ومعلمة المدى الطويل للدولة i يكتب على الشكل:

$$\theta_i = \frac{\beta_i}{1 - \gamma_i}$$

ويتم عرض مقدرات MG للبانل ككل كالتالي:

$$\hat{\theta} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \theta_i$$

$$\hat{a} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} a_i$$

[1] Dimitrios Asteriou, Stephen G. Hall, Op.Cit; P 479

هاته الطريقة تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل أي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج ويتم تقدير النموذج لكل دولة على حدى ثم أخذ متوسط المعالم المقدرة، ويكون تقدير علاقة بين المتغيرات وفقا للمعادلتين التاليتين:

تقدير العلاقة في المدى الطويل:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{P} (\lambda_{ij} Y_{it-j}) + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij} X_{it-j} + \gamma_t + u_i + \varepsilon_{it} \qquad (24.4)$$

تقدير العلاقة في المدى القصير:

$$\Delta Y_{it} = \theta_i (Y_{it-j} - \beta_i X_{it-j}) + \sum_{j=1}^{P-1} (\lambda_{ij}^* Y_{it-j}) + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij}^* X_{it-j} + \gamma_t + u_i + \varepsilon_{it} \qquad (25.4)$$

حيث أن : θ تمثل معلمة تصحيح الخطأ، β معلمات مدى الطويل، δ معلمات مدى القصير

3- طريقة مقدرة وسط المجموعة المدمجة Pooled Mean Group Estimator (PMGE)

تجمع هذه طريقة بين طريقة وسط المجموعة MG وطريقة التقدير المدمج التقليدية، وتتلخص في أنها تفترض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدي القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ. لتقدير نموذج البانل الديناميكي باستخدام مقدرة PMG يتم في البداية صياغة النموذج في إطار ARDL(p, q, q, q..) كالتالي:

$$\mathbf{y_{it}} = \sum_{\mathbf{j=1}}^{\mathbf{p}} \boldsymbol{\gamma_{ij}} \mathbf{y_{i,t-j}} + \sum_{\mathbf{j=0}}^{\mathbf{q}} \boldsymbol{\delta_{ij}} \mathbf{X_{i,t-j}} + \boldsymbol{\mu_i} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}} \qquad (26.4)$$

بحيث تمثل Xit (Kx1) شعاع المتغيرات التفسيرية، $\boldsymbol{\mu_i}$ الآثار الثابتة. يجدر بنا الإشارة إلى انه غير ضروري أن تكون p وq مشتركة بين جميع الدول وجميع المتغيرات. ويمكن إعادة صياغة النموذج أعلاه في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد VECM كمايلي:

$$\Delta \mathbf{y_{it}} = \sum_{\mathbf{j=1}}^{\mathbf{p-1}} \boldsymbol{\gamma^*_{ij}} \Delta \mathbf{y_{it-j}} + \sum_{\mathbf{j=0}}^{\mathbf{q-1}} \boldsymbol{\delta^*_{ij}} \Delta \mathbf{X_{it-j}} + \boldsymbol{\theta_i} [\boldsymbol{y_{it}} - \{\boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_i} \mathbf{X_{it-1}}\}] + \boldsymbol{\varepsilon_{it}} \qquad (27.4)$$

حيث يمثل كل من $\boldsymbol{\gamma}$ و $\boldsymbol{\delta_{ij}}$ معاملات المدى القصير، و $\boldsymbol{\beta}$ معاملات المدى الطويل، أما $\boldsymbol{\theta_{ij}}$ فتمثل معاملات تصحيح الخطأ وقيد وسط المجموعة المدمجة هو أن معامل المدى الطويل $\boldsymbol{\beta}$ يكون مشترك بين جميع الدول أي:

$$\Delta \mathbf{y_{it}} = \sum_{\mathbf{j=1}}^{\mathbf{p-1}} \boldsymbol{\gamma_{ij}} \Delta \mathbf{y_{it-j}} + \sum_{\mathbf{j=0}}^{\mathbf{q-1}} \boldsymbol{\delta_{ij}} \Delta \mathbf{X_{it-j}} + \boldsymbol{\theta_i} [\mathbf{y_{it}} - \{\boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta} \mathbf{X_{it-1}}\}] + \boldsymbol{\varepsilon_{it}} \qquad (28.4)$$

الفرع الثالث: طرق تقدير النموذج في ظل عدم استقلالية المقاطع العرضية:

هناك عدة طرق لتقدير النموذج في ظل الاستقلالية عبر الوحدات المستعرضة. أما إذا كان الاعتماد قابلاً للرصد، فمن الواضح استخدام أساليب الاقتصاد القياسي المكاني. أما في حالة الاعتماد غير القابل للملاحظة عبر الوحدات فإنه يتم نمذجة الاعتماد المقطع العرضي كعامل مشترك، وهو جزء من حد الخطأ.

1- طريقة التأثيرات المترابطة المشتركة (CCE)

اقترح Pesaran (2006) مقاربة التأثيرات المترابطة المشتركة (CCE) لتقدير نماذج بيانات البانل مع بنية حد الخطأ المكون من عوامل متعددة، والذي تم تطويرها من طرف Kapetanios et al. (2011) و Tosetti Pesaran & (2011) و Chudik et al. (2011) ، وتعتبر طريقة CCE فعالة في ظل وجود أنواع مختلفة من الأخطاء عبر المقاطع العرضية الغير مستقلة، وجذور الوحدة المحتملة ضمن العوامل، وعدم تجانس الميل[1].

حيث يفترض Chudik et al. (2011) وChudik and Pesaran (2015) نموذج ARDL الديناميكي (1،1) مع معاملات غير متجانسة على شكل[2]:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \lambda_i y_{i,t-1} + \beta_{0,i} x_{i,t} + \beta_{1,i} x_{i,t-1} + u_{i,t} \qquad (29.4)$$

$$u_{i,t} = \sum_{l=1}^{m_f} \gamma_{i,l} f_{t,l} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$t=1,2,\ldots,T$ و $i=1,2,\ldots,N$

$e_{i,t}$ يمثل حد الخطأ الخاص بالمقطع العرضي

$f_t = (f_{t,1}, \ldots, f_{t,mj})'$ العوامل المشتركة الغير مشاهدة

يقترح بيساران (2006) إجراء تقدير التأثيرات المترابطة المشتركة (CCE) الذي يتألف من تقريب التوليفات الخطية للعوامل غير الملحوظة من خلال المتوسطات المقطعية للمتغيرات التابعة والتفسيرية، ثم إجراء الانحدارات القياسية للبانل مع هذه المتوسطات المقطعية. في ظل عدم تجانس ميل الانحدار، يفترض نهج CCE أن $\beta_i's$ يتبع نموذج المعامل العشوائي

$\beta_i = \beta + v_i, v_i \sim IID(0, \Omega_v)$ حيث $i=1,2,\ldots,N$

عندما تكون المعلمات محل الاهتمام هي متوسطات المقطع العرضي لمعاملات الميل، β، يمكننا النظر في مقدرين بديلين، مقدر متوسط المجموعة CCEMG، الذي اقترحه في الأصل (Pesaran and Smith 1995)، ومقدر CCE التجميعي (CCEP).[1]

[1] Alexander Chudika, M. Hashem Pesaran, Common correlated effects estimation of heterogeneous dynamic panel data models with weakly exogenous regressors, Journal of Econometrics, 188, 2015, P 393

[2] Jan Ditzen, Estimating long run effects in models with cross-sectional dependence using xtdcce2, Centre for Energy Economics Research and Policy (CEERP) Heriot-Watt University, Edinburgh, UK, 2019, P 2

1-1- مقدر متوسط المجموعة CCEMG:

يستند تقدير متوسط المجموعة CCEMG على الانحدارات التالية الخاصة بالوحدة المعززة مقطعيًا[2]:

$$y_{it} = c_{iy} + \phi_i y_{i,t-1} + \beta_{0i} x_{it} + \beta_{1i} x_{i,t-1} + \sum_{\ell=0}^{p_T} \delta'_{i\ell} \bar{\mathbf{z}}_{t-\ell} + e_{yit}, \qquad (30.4)$$

حيث **i=1,2,….,N** و $\bar{z}_t = N^{-1}\sum_{i=1}^{N} z_{it} = (\bar{y}_t, \bar{x}_t, \bar{g}_t)'$

، و $P_T = [T^{1/3}]$

ثم يتم بعد ذلك الحصول على متوسط تقديرات مجموعة CCE لـ φ وβ_0 من خلال المتوسطات الحسابية لتقديرات المربعات الصغرى ل φ_i وβ_{0i}

إن CCEMG هو متوسط بسيط لمقدرات معاملات الانحدار الفردية

$$\hat{\boldsymbol{\beta}}_{CCEMG} = N^{-1}\sum_{i=1}^{N} \hat{\boldsymbol{\beta}}_{CCE,i},$$

مع

$$\hat{\boldsymbol{\beta}}_{CCE,i} = (\mathbf{X}_i'\bar{\mathbf{M}}_w\mathbf{X}_i)^{-1}\mathbf{X}_i'\bar{\mathbf{M}}_w\mathbf{y}_i.$$

1-2- مقدر التأثيرات المترابطة المشتركة المدمجة (CCEP)

تكون المعلمات في نموذج CCEP متجانسة عبر الوحدات و تعطى بـ :

$$\hat{\boldsymbol{\beta}}_{CCEP} = \left(\sum_{i=1}^{N} w_i \mathbf{X}_i'\bar{\mathbf{M}}_w\mathbf{X}_i\right)^{-1}\sum_{i=1}^{N} w_i \mathbf{X}_i'\bar{\mathbf{M}}_w\mathbf{y}_i.$$

1-3- مقدر متوسط المجموعة المدمجة (CCEPMG)

يعتمد مقدر التأثيرات المرتبطة الديناميكية المشتركة (CCEPMG) على نموذج الانحدار الذاتي لتأخيرات الموزعة الذي يمكن استخدامه للتحليل على المدى الطويل. تتجنب هذه الطريقة الحاجة إلى الاختبار المسبق لترتيب التكامل نظرًا لكونها صالحة سواء كانت المتغيرات محل الاهتمام هي I(0) أو I(1) كما أنها قوية لتجاهل المتغيرات المحذوفة. المتطلبات الرئيسية لصحة هذه المنهجية هي، أولاً، وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات محل الاهتمام، وثانياً، المواصفات الديناميكية للمنهجية. يتم زيادة النموذج بما فيه الكفاية بحيث تصبح الارتدادات الخارجية ضعيفة والبواقي غير مرتبطة بشكل تسلسلي. وتمثل منهجية CCEPMG الديناميكية التأثيرات الزمنية غير المتجانسة وتتعامل مع المقاطع العرضية الغير مستقلة بشكل فعال.[3]

[1] M. HASHEM PESARAN, Ibid.,P 767

[2] Alexander Chudika, M. Hashem Pesaran (2015),Ibid., P 399

3 T. D. CAVALCANTI, K. MOHADDESb AND M. RAISSIc, COMMODITY PRICE VOLATILITY AND THE SOURCES OF GROWTH, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 30, 2015, P 861

2- مقدر متوسط المجموعة المعزز أو المطور (AMG)

يعتبر مقدر متوسط المجموعة المعزز (AMG) من بين المقدرات التي تأخذ في الحسبان عدم استقلالية المقاطع العرضية من خلال إدراج "عملية ديناميكية مشتركة" في الانحدار. هذه العملية المستخرجة من المعاملات الوهمية للسنة في الانحدار المجمع في الفروق الأولى (FDOLS) وتمثل متوسط المكافئ لمستويات العوامل المشتركة غير الملحوظة في جميع البلدان. شريطة أن تشكل العوامل المشتركة غير الملحوظة جزءًا من علاقة التكامل المشترك الخاصة بكل بلد، فإن نموذج الانحدار المعزز يشمل علاقة التكامل المشتركة، والتي يُسمح باختلافها عبر i.[1]

$$\Delta y_{it} = \boldsymbol{b}'\Delta \boldsymbol{x}_{it} + \sum_{t=2}^{T} c_t \Delta D_t + e_{it} \qquad \Rightarrow \hat{\boldsymbol{c}}_t \equiv \hat{\mu}_t^{\bullet} \qquad (31.4)$$

$$y_{it} = a_i + \boldsymbol{b}_i'\boldsymbol{x}_{it} + c_i t + d_i \hat{\mu}_t^{\bullet} + e_{it} \qquad \hat{\boldsymbol{b}}_{AMG} = N^{-1}\sum_i \hat{\boldsymbol{b}}_i$$

تم تطوير مقدر متوسط المجموعة المعززة (AMG) من طرف Eberhardt و Teal (2010) كبديل لتقدير متوسط المجموعة المعزز CCEMG الذي اقترحه (Pesaran (2006.

3- طرق تقدير علاقة المدى الطويل:

يمكن تقدير العلاقة طويلة المدى للتأثيرات المترابطة المشتركة المعززة CCE، بثلاث طرق متمثلة في نموذج ECMأو متوسط المجوعة المدمجة (PMG) في حالة نموذج ARDL(1,1) أو بشكل مباشر بدون معاملات المدى القصير باستخدام طريقة (CS-DL) أو بشكل غير مباشر مع معاملات المدى القصير باستخدام طريقة (CS-ARDL)

3-1- طرية نموذج تصحيح الخطأ للمقطع العرضي (CS-ECM)

يعتمد نموذج تصحيح الخطأ للمقطع العرضي CS-ECM على نموذج متوسط المجموعة المدمجة، وهو وسيط بين وسط المجموعة والتقدير المدمج، ويفرق Shin et al. (1999) بين التأثيرات المتجانسة على المدى الطويل والتأثيرات غير المتجانسة على المدى القصير. ويكتب نموذج تصحيح الخطأ حسب Lee et al. (1997) and Shin et al. 1999)) كالتالي[2]:

$$\Delta y_{i,t} = \phi_i \left[y_{i,t-1} - \theta_{0,i} - \theta_{1,i} x_{i,t-1} \right] + \beta_{0,i} \Delta x_{i,t} + \sum_{l=0}^{p_T} \delta_{i,l}' \bar{z}_{t-l} + e_{i,t} \qquad (32.4)$$

مع

$$\theta_i = \frac{\beta_{0,i} + \beta_{1,i}}{1 - \lambda_i}$$

$$\phi_i = (1 - \lambda_i).$$

[1] M.Eberhardt, F.Teal, Productivity Analysis in Global Manufacturing Production, Economics Series Working Papers 515, University of Oxford, Department of Economics,

[2] Jan Ditzen, Ibid., P 4

3-2- طريقة المقطع العرضي لفترات الإبطاء الموزعة (CS-DL):

تستخدم طريقة المقطع العرضي لفترات الابطاء الموزعة (CS-DL) في تقدير التأثيرات طويلة الأجل في نماذج بيانات البانل الديناميكي الكبيرة غير المتجانسة مع عدم استقلالية الأخطاء بين المقاطع العرضية[1]، والذي تم اقتراحه من طرف تشوديك وآخرون (2016) والذي بين أنه يمكن تقدير ARDL(py, px) مباشرة بواسطة مقدِر الآثار المترابطة المشتركة. الانحدار معززا بواسطة فروقات المتغيرات التفسيرية (x) وتأخيراتها و متوسطات المقاطع العرضية[2].

وتعتمد مقدرات CS-DL على الانحدارات المساعدة التالية[3]:

$$y_{it} = c_{yi} + \boldsymbol{\theta}_i' \mathbf{x}_{it} + \sum_{\ell=0}^{p-1} \delta_{i\ell} \Delta x_{i,t-\ell} + \sum_{\ell=0}^{p_{\bar{y}}} \omega_{y,i\ell} \bar{y}_{t-\ell} + \sum_{\ell=0}^{p_{\bar{x}}} \boldsymbol{\omega}_{x,i\ell}' \bar{\mathbf{x}}_{t-\ell} + e_{it}, \quad (33.4)$$

حيث أن $\bar{\mathbf{x}}_t = N^{-1} \sum_{i=1}^{N} \mathbf{x}_{it}$, $\bar{y}_t = N^{-1} \sum_{i=1}^{N} y_{it}$, $p_{\bar{x}}$ **و** $p_{\bar{x}}$ **هو الجزء الصحيح لـ** $\mathbf{T^{1/3}}$

$p = p_{\bar{x}}$ **و** $p_{\bar{y}}$ **تؤول إلى الصفر،**

3-3- المقطع العرضي للانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة CS-ARDL:

يعتبر مقدر CS-ARDL بديلا عن CS-ARDL. حيث يتم في الخطوة الأولى تقدير معاملات المدى القصير ثم يتم حساب معاملات المدى الطويل. وتتمثل ميزة هذه الطريقة في الحصول على مجموعة كاملة من التقديرات لمعاملات المدى الطويل والقصير. ويمكن إعادة كتابة نموذج CS-ARDL كنموذج ECM وبالتالي فإن تقديرات المدى الطويل متكافئة عددياً.[4]

يعتمد مقدر CS-ARDL على الانحدارات التالية[5]:

$$y_{it} = c_{yi}^* + \sum_{\ell=1}^{p_y} \varphi_{i\ell} y_{i,t-\ell} + \sum_{\ell=0}^{p_x} \boldsymbol{\beta}_{i\ell}' \mathbf{x}_{i,t-\ell} + \sum_{\ell=0}^{p_{\bar{z}}} \boldsymbol{\psi}_{i\ell}' \bar{\mathbf{z}}_{t-\ell} + e_{it}^*,$$

[1] A.Chudik, H.Pesaran el al., Long-Run Eɤects in Large Heterogeneous Panel Data Models with Cross-Sectionally Correlated Errors, Emerald Group Publishing Limited, UK, 2016, P 1
[2] Jan Ditzen, ibid., P 8
[3] A.Chudik, H.Pesaran el al., ibid., P 17
[4] Jan Ditzen, ibid., P 11
[5] A.Chudik, H.Pesaran el al., ibid., P 17

حيث أن $\bar{\mathbf{z}}_t = (\bar{y}_t, \bar{\mathbf{x}}_t')', p_{\bar{z}} = \left[T^{1/3}\right]$ ويتم بعد ذلك تقديم تقديرات CS-ARDL لمتوسط مستوى التأثير الفردي بواسطة:

$$\hat{\boldsymbol{\theta}}_{CS-ARDL,i} = \frac{\sum_{\ell=0}^{p_x} \hat{\boldsymbol{\beta}}_{i\ell}}{1 - \sum_{\ell=1}^{p_y} \hat{\varphi}_{i\ell}},$$

حيث $(\hat{\varphi}_{i\ell}, \hat{\boldsymbol{\beta}}_{i\ell})$ تمثل تقديرات المدى القصير و $N^{-1} \sum_{i=1}^{N} \hat{\boldsymbol{\theta}}_{CS-ARDL}$ تمثل متوسط التأثيرات طويلة المدى.

المبحث الثاني: بناء وتوصيف نموذج الدراسة

لقد بدأت الدراسات حول سلاسل القيمة العالمية تثير الاهتمام منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومن أكثر القضايا التي يتم فحصها بشكل متكرر فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية[1] هي آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية لا سيما التجارة الخارجية، وهناك عدد كبير من الدراسات حول سلاسل القيمة العالمية مع التركيز على الصادرات

المطلب الأول: اتجاهات الدراسات السابقة حول العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والصادرات

اختلف وجهات النظر بين الباحثين في هذا المجال في تحديد طبيعة العلاقة بالنسبة للصادرات بشكل خاص، ويتجلى هذا الاختلاف في النماذج التجريبية المقترحة أو طبيعة المتغيرات المدرجة في النموذج أو من حيث فترة الدراسة أو العينة، كما تنوعت الدراسات من حيث موضوع الصادرات والوجهة التي ينظر منها الباحث أو النتائج المتحصل عليها ومدى توافقها مع النظرية الاقتصادية وفيما يلي يمكن التطرق للدراسات التي تم رصدها من عدة أوجه أهمها:

الفرع الأول: **دراسة أثر المشاركة في سلاسل القيمة على الصادرات من حيث التنوع والتركز:**

حيث تبحث دراسة Song, Tao, Cieślik, Andrzej(2023)[2] من الناحية التجريبية في العلاقة بين المشاركة العالمية في سلسلة القيمة والتركيز الجغرافي حسب وجهات التصدير. باستخدام بيانات الصين على مستوى الشركات من 2000 إلى 2011، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الشركات ذات المشاركة العالمية الأعلى في سلسلة القيمة من المرجح أن تركز في بلدان وجهة التصدير. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تتركز الشركات غير المتجانسة ذات الإنتاجية المنخفضة في بلدان المقصد. يمكن أن يؤثر حجم الشركة ونوعها أيضًا على التركيز الجغرافي حسب وجهات التصدير. كما يلعب الناتج المحلي الإجمالي لبلد الوجهة واللغة والحدود والبعد عن الصين أيضًا أدوارًا مهمة في تحديد تركيز الشركات المصدرة الصينية حسب الوجهة.

كما قامت باهي وفاء وعقبة عبد اللاوي وأخرون(2021)[3] من خلال قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات لكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، عمان، الكويت خلال الفترة (1995-2017) مستعملا نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL/PMG) (وذلك باستخدام القيمة المضافة المحلية من إجمالي الصادرات والقيمة المضافة الأجنبية من إجمالي الصادرات كمؤشرات تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما تم الاعتماد على مؤشر هيرفندال-هيرشمان كمتغير

[1] URATA S., BAEK Y., Does Participation in Global Value Chains Increase Productivity? An Analysis of Trade in Value Added Data, ERIA Discussion Paper Series, No. 301, 2019, P 3

[2] Song, Tao, Cieślik, Andrzej, The role of global value chain participation in geographic concentration by export destinations: empirical evidence from Chinese firm-level data, Eurasian Geography and Economics,Volume 64, Issue 5, 2023

[3] باهي وفاء، مخزومي لطفي، عقبة عبد اللاوي، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14 ، العدد: 01، 2021

تابع يعبر عن تركيز المنتجات، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة معنوية طويلة المدى بين كل من المتغير التابع وأغلب المتغيرات التفسيرية

الفرع الثاني: دراسة أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الصادرات من حيث الأداء و الجودة العالية:

حيث نجد في هذا السياق دراسة Beltralmello et al.(2012)[1] من خلال تحليل أداء الصادرات لمجموعة من الاقتصادات المتقدمة والناشئة في الفترة من 1995 إلى 2009، حيث تشير النتائج إلى أن الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية تحدد بشكل كبير القدرة التنافسية التصديرية للبلدان في السلع النهائية.

كما قام Abdullah Altun et al.(2023)[2] بالبحث في دور مشاركة سلسلة القيمة العالمية (GVC) في صادرات التكنولوجيا العالية باستخدام بيانات أكثر من 120 دولة خلال الفترة 1995-2019. تشير النتائج إلى أن مشاركة GVC مهمة لصادرات التكنولوجيا الفائقة. في حين أن مشاركة سلاسل القيمة العالمية مع البلدان ذات الدخل المرتفع مرتبطة بشكل كبير بصادرات التكنولوجيا العالية، فإن مشاركة سلاسل القيمة العالمية مع البلدان ذات الدخل المنخفض ليس لها أي تأثير، ومع ذلك، بغض النظر عن البلدان الأصلية، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عالية التقنية تزيد من الصادرات عالية التقنية. علاوة على ذلك، فإن مشاركة سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على صادرات التكنولوجيا العالية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض،

ويرى Jing Peng and Yabin Zhang(2020)[3] في دراسة حول أثر سلاسل القيمة العالمية على الصادرات التكنولوجية المحتواة في الصناعة التحويلية الصينية في الفترة من 2000 إلى 2014 أن الارتقاء في مراكز سلاسل القيمة العالمية للصناعة التحويلية الصينية يؤدي إلى تحسين المحتوى التكنولوجي المحلي للصادرات الصينية بشكل كبير. وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها والتي مفادها أن المحتوى التكنولوجي لصادرات التصنيع الصينية آخذ في الازدياد، والمحتوى التكنولوجي المحلي ينمو بشكل أسرع من المحتوى التكنولوجي الإجمالي، مما يشير إلى أن الصناعة التحويلية في الصين قد تم تحديثها وتحسينها بطريقة معينة

وتشير دراسة Xiaobo Fang et al.(2023)[4] إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على جودة التصدير ويبين تحليل الآلية أن تأثير المشاركة العالمية في جودة الصادرات مدفوع بتأثير المنافسة واستعداد الشركات لاستيراد وسيطات عالية الجودة،

1

2 Abdullah Altun, Ilker Ibrahim Avsar, Taner Turan, Does global value chain participation boost high technology exports?, Journal of International Development, Volume 35, Issue 5, July 2023

3 Jing Peng and Yabin Zhang, Impact of global value chains on export technology content of China's manufacturing industry, Sustainability (Switzerland), Volume 12, Issue 1, 2020

4 Xiaobo Fang, Zeng Wei, Ying Zhang & Yinping Zhi, Does global value chain engagement improve export quality? Evidence from Chinese manufacturing firms, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Volume 36, Issue 12023

ويشرح. Padmashree Gehl Sampatha, Bertha Vallejob(2018)[1] في ورقته البحثية كيف تتفاعل أنظمة الابتكار الناجحة مع التجارة ومشاركة سلاسل القيمة العالمية (GVC) لتعزيز التعلم والارتقاء التكنولوجي. من خلال إجراء بحثاً تجريبياً لـ 74 بلداً نامياً لمدة 3 سنوات و2000 و2005 و2010، لإظهار أنه بينما تتمكن بعض البلدان من التجارة والتصدير عبر عدد كبير من فئات الصادرات التكنولوجية، يظل العديد منها جزءاً لا يتجزأ من تصدير السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة ذات الحركة التكنولوجية الضئيلة. يبحث التحليل في سبب حدوث ذلك وما هي العوامل التي تفسر كيفية قدرة الشركات على الاستفادة من التجارة للتعلم والارتقاء في بعض الحالات، حيث تظهر النتائج أن القدرة على التنويع التكنولوجي عبر فئات التصدير مرتبطة بنظم ابتكار أقوى، كما يتم قياسها من خلال مؤشرات القدرات الوطنية، مثل استثمارات البحث والتطوير العامة والمنشورات العلمية ومدفوعات الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وخلص إلى أن الشركات، في البلدان الناجحة المتفوقة في الأداء، تعتمد على عدة خصائص لنظام الابتكار للاستفادة من تدفقات المعارف داخل سلاسل القيمة العالمية وخارجها لبناء القدرة التصديرية والتنويع أفقياً في سلاسل القيمة العالمية الجديدة.

كما قام Natallia S. Shalupayeva and all(2023)[2] بدراسة دور سلاسل القيمة العالمية في تنمية صادرات الصين من التكنولوجيا العالية وتحديد المشاكل والتحديات الرئيسية المرتبطة بها. حيث يرى أن انتقال النموذج الاقتصادي الصيني من اقتصاد قائم على التصدير والاستثمار إلى اقتصاد قائم على الطلب والابتكار له آثار كبيرة على نمط اندماجه في سلاسل القيمة العالمية.

ويشير Xiaobo Fang and al.(2022)[3] في دراسته إلى امكانية تحفيز المشاركة في سلسلة القيمة العالمية (G.V.C.) الشركات لتحسين جودة البضائع التي تصدرها. والتي أظهرت نتائجها التجريبية أن المشاركة لها تأثير إيجابي على جودة منتجات التصدير، إن تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في جودة الصادرات يعتمد على المنافسة واستعداد الشركات لاستيراد مواد وسيطة عالية الجودة. علاوة على ذلك، فإن جودة تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يختلف حسب خصائص الشركة.

[1] Padmashree Gehl Sampatha, Bertha Vallejob, Trade, Global Value Chains and Upgrading: What, When and How?, The European Journal of Development Research Vol. 30, 3, 2018

[2] Natallia S. Shalupayeva , Halina A. Shmarlouskaya , and Aleksandr N. Leonovich, Integration into Global Value Chains as a Driver of High Technology Exports Development in China, Springer, Edition 1, 2023, p 52

[3] Xiaobo Fang, Zeng Wei, Ying Zhang & Yinping Zhi, Does global value chain engagement improve export quality? Evidence from Chinese manufacturing firms, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Volume 36, Issue 12023

وقام Wannaphong Durongkaveroj(2023)[1] بدراسة تركيز صانعي السياسات التجارية والصناعية على زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات في عصر سلاسل القيمة العالمية. حيث اعتمد في التحليل التجريبي تايلند كدراسة حالة، واستخدم مزيجا من تحليل المدخلات والمخرجات والاقتصاد القياسي لبيانات البانل لوضع نموذج للعلاقة بين القيمة المضافة المحلية ومؤشرين لأداء الصادرات (عائدات الصادرات الصافية والدخل الذي تقوده الصادرات). وتشير النتائج إلى أن الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية الأكبر لا تؤدي أداءً أفضل من الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية الأقل. ولا توجد علاقة واضحة بين القيمة المضافة المحلية وحصائل الصادرات الصافية والدخل الناجم عن التصدير. ومع ذلك، هناك أدلة على أن زيادة المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية تزيد بشكل كبير من أداء الصادرات. والنتيجة هي أن التركيز على القيمة المضافة المحلية قد يتعارض مع المكاسب الإنمائية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

قام Oliveira(2021)[2] في دراسة للبيانات الطولية لشركات المشاريع الجديدة الفيتنامية. نشير النتائج إلى أن الابتكار في هذه الشركات هو التصدير اللاحق وليس السابق كما هو متوقع. بالنسبة للشركات الفيتنامية التي تشارك في التصدير كمورّدين دوليين في سلاسل القيمة العالمية وتظهر أدلة على الابتكار في العمليات بعد التصدير، ولكن ليس في ابتكار المنتجات. ونشير أيضًا إلى أن التصدير إلى الاقتصادات المتقدمة يعزّز الابتكار في العمليات، لكن الشركات المصدّرة إلى الاقتصادات الناشئة لا تبتكر عملياتها ولا منتجاتها.

الفرع الثالث: دراسة أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الصادرات من حيث الحجم و معدل النمو:

يبين Hummels et al. (2001) من خلال جداول المدخلات والمخرجات لأربعة اقتصادات أسواق ناشئة و10 اقتصادات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاندماج عبر الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية مسؤول عن حوالي 30% من نمو الصادرات في البلدان محل الدراسة.

يدرس Turkcan and Saygılı(2018) تأثيرات اتفاقيات التكامل الاقتصادي المختلفة بين تركيا وشركائها التجاريين على صادرات الآلات. من خلال تطبيق نموذج احتمالي منفصل زمنيًا مع تأثيرات عشوائية على سلسلة البيانات الممتدة بين عامي 1998 و2013، فقد أظهروا أن التأثير الإيجابي لهذه الاتفاقيات أكبر نسبيًا بالنسبة لصادرات الأجزاء والمكونات (الروابط الأمامية) مقارنة بصادرات المنتجات النهائية (الروابط الخلفية) داخل شبكة الإنتاج العالمي.

[1] Wannaphong Durongkaveroj, Emphasis on domestic value added in export in the era of global value chain: evidence from Thailand , Journal of Industrial and Business Economics, Volume 50, Issue 3, September 2023

[2]

من خلال دراسة قام بها Godwin O.W.& Ayodele O.(2021)[1] لاستكشاف العلاقة بين المقاييس المختلفة لمشاركة سلاسل القيمة العالمية ونمو الصادرات في جنوب إفريقيا. تم الحصول على أدلة تجريبية على العلاقة من خلال استخدام محاكاة التأخر الديناميكية الموزعة ذاتيًا على البيانات التي تغطي الفترة 1990–2019. وتشير النتائج أن للروابط الخلفية (القيمة المضافة الأجنبية) والقيمة المضافة المحلية في الصادرات آثار متزايدة كبيرة طويلة الأجل على نمو الصادرات في جنوب أفريقيا. القيمة المضافة غير المباشرة (الروابط الأمامية) لها تأثير متزايد كبير على المدى القصير والمدى الطويل على نمو الصادرات في البلد

وباستخدام نموذج المدخلات والمخرجات بين البلدان، قام Yudong Xu et al.(2023) بتحليل تقلب معدل نمو الصادرات الصينية من منظور سلاسل القيمة العالمية. وتشير النتائج إلى أن معدل نمو صادرات الصين له خاصية "التقلبات الانتقالية" الهامة في ظل الطريقة الإحصائية المعتمدة. في الفترة من 2007 إلى 2011، حيث كانت مساهمة سلاسل القيمة العالمية المتضمنة في تقلب معدل نمو الصادرات الصينية هي الأكبر. وكانت مساهمة الصناعة التحويلية كثيفة التكنولوجيا في تقلب معدل نمو الصادرات الصينية مرتفعة للغاية، ومعدل مساهمة الصناعة الأولية منخفض نسبيًا.

ومن خلال دراسة أجراها Yang, Lijuan(2023)[2] لتحليل آثار المعايير التجارية المختلفة على القيمة المضافة وإجمالي صادرات الصين في سلاسل القيمة العالمية (G.V.C.s)، تشير النتائج إلى أن المواءمة مع المعايير الدولية تعزز كلا النوعين من الصادرات في الصين. وبالتالي، لا ينبغي للبلد أن يهمل تنفيذ المعايير. وللمعايير الإلزامية تأثير أكبر على الصادرات من المعايير الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير الإلزامية المنسقة دولياً لها تأثير على تعزيز التجارة في مجموع الصادرات أكبر من تأثيرها على صادرات القيمة المضافة. وللمعايير الطوعية الخاصة ببلدان بعينها تأثير على صادرات القيمة المضافة أكبر من تأثيرها على إجمالي الصادرات. ولا تظهر المعايير الطوعية المنسقة دوليا تأثيرات ذات دلالة إحصائية على أي من نوعي الصادرات. لذلك، يجب على الاقتصادات الناشئة تحسين حجم وهيكل المعايير، وضمان تنفيذها، وتحسين تنسيقها الدولي لتعزيز الصادرات وجني فوائد الانضمام إلى G.V.C.s

وفي ورقة بحثية لبيانات 14 صناعة تحويلية في الصين من 2007 إلى 2020، والتي قام من خلالها Zhang et al.(2023) بدراسة تجريبيةً لتأثير إعادة هيكلة سلسلة القيمة العالمية على هيكل منتجات الصادرات بين الصين والاتحاد الأوروبي. يُظهر البحث أن إعادة هيكلة سلسلة القيمة العالمية تفضي إلى تحسين هيكل منتجات التصدير بين الصين والاتحاد الأوروبي، ولها تأثير أقوى على الصناعات عالية التقنية

[1] Olasehinde-Williams, Godwin, Oshodi, Ayodele Folorunso, Global value chains and export growth in South Africa: evidence from dynamic ARDL simulations, Transnational Corporations Review, 2021

[2] Yang, Lijuan, Fields of harmony: trade standards and China's value-added exports in global value chains, Economic Research-Ekonomska Istrazivanja , Volume 36, Issue 2, 2023

تناول A.L.Villavicencio et& V.Mignon(2020) في ورقة بحثية تأثير المشاركة الخلفية للبلدان في سلاسل القيمة العالمية على أرصدة حساباتها الجارية. مستندة إلى عينة متكونة من 57 بلداً متقدماً وناشئاً، مع التكهنات بأن اختلالات الحساب الجاري للبلدان التي تستورد منتجات وسيطة لاستخدامها في صادراتها، أي البلدان ذات الروابط الخلفية الهامة، من المرجح أن تستفيد أكثر من مشاركة سلاسل القيمة العالمية. وعلى العكس من ذلك، بين أصحاب المقال أن المشاركة الخلفية تساهم مساهمة سلبية في أرصدة الحسابات الجارية؛ وهذه النتيجة صالحة للسلع والخدمات المصنعة على حد سواء، مع ما يترتب على ذلك من أثر أقوى بالنسبة للسلع والخدمات المصنعة. وعموماً، وجدوا أنه في حين أن الروابط الخلفية قد تسمح بمكاسب القدرة التنافسية من الإنتاج المحلي وتعزز الصادرات، فإن الزيادة في واردات السلع الوسيطة والنهائية– ولا سيما السلع الرأسمالية – التي لا ترتبط بالضرورة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، تعوض أكثر من آثار الميزان التجاري لهذه المكاسب.

كما قام Johannes Brumm et al.(2018) بدراسة العلاقة السببية بين زيادة مستويات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية والزيادات في الحساب الجاري للبلدان. حيث وثق بشكل تجريبي أن المشاركة الأقوى في سلسلة القيمة العالمية ترتبط بأرصدة أكبر في الحساب الجاري. ووفقًا للتقديراتهم، فإن الاختلافات بين البلدان في المشاركة في سلسلة القيمة العالمية تقلل إلى حد كبير من الجزء غير المفسر حتى الآن من اختلالات الحساب الجاري في بعض البلدان. على سبيل المثال، بالنسبة للولايات المتحدة واليابان ينخفض الجزء غير المبرر من الحساب الجاري بنسبة 75 في المائة و50 في المائة خلال فترة العينة عند التحكم في برنامج سلسلة القيمة المضافة العالمية بالنسبة إلى بقية العالم؛ وبالنسبة إلى ألمانيا، ينخفض الجزء غير المبرر من عجز الحساب الجاري بمتوسط 10 في المائة.

الفرع الرابع: تحليل الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

تباينت الدراسات السابقة في موضوع العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات من حيث عينة الدراسة والفترة الزمنية المعتمدة أو من حيث الطريقة المستخدمة في التقدير أو من خلال طبيعة المؤشرات المعبر عنها أو المتغيرات المساعدة المستخدمة في النماذج المقترحة للدراسة، حيث نجد أغلب الدراسات التي تم رصدها اختارت الصين لدراسة الظاهرة Song et al.(2023) للفترة من 2000 إلى 2011، (2020) Peng and Zhang خلال الفترة من 2007 إلى 2020، (Natallia et al.(2023، (Xu et al.2023) خلال الفترة 2007 إلى 2011، Yang, Lijuan(2023)، Zhang et al.(2023)، كما اختار Beltralmello et al.(2012) للفترة من 1995 إلى 2009 الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة أما Hummels et al.(2001) فاعتمد على بيانات الدول الناشئة و دول التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، كما صنف A.Altun et al.(2023) دول العينة على أساس الدخل(مرتفع أو منخفض)، واختار Padmashree et al.(2023) الدول النامية لدراسة العلاقة لمدة 3 سنوات 2000 و2005

و2010، واختار عقبة عبد اللاوي(2021) مجموعة من الدول العربية من بينها الجزائر للفترة من 1995 إلى 2017، وكانت دراسة Oliveira(2021) في الفيتنام ودراسة Turkcan and Saygılı(2018) في تركيا خلال الفترة 1998-2013 و Godwin & Ayodele (2021) في جنوب افريقيا خلال الفترة 1990-2019 ودراسة Wannaphong(2023) في تايلند. أما من ناحية النماذج وطرق التقدير المستخدمة فتباينت بين طريقة GMM كما في دراسة Wannaphong(2023) و Peng and Zhang (2020) و الانحدار الذاتي للفترات الابطاء الموزعة ARDL كما في دراسة Godwin & Ayodele (2021) وعقبة عبد اللاوي(2021).

واعتمد كثير من الباحثين نموذج الجاذبية لعلاقته بالتجارة الخارجية والذي تزايدت أهمية استخدامه في مجال التجارة الخارجية خاصة في ظل تزايد التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث تحظى هذه النماذج بأهمية كبيرة في هذا المجال باعتبار أن محددات تدفقات التجارة الخارجية تعتمد على المسافة بين الدول وحجم اقتصاداتها.[1] كما اعتمد آخرون على تحليل جداول المدخلات والمخرجات لدول العينة بينما قام آخرون باعتماد نموذج تقييم التوازن الخارجي EBA الصادر عن صندوق النقد الدولي في دراسة العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والحساب الجاري.

أما بخصوص نتائج الدراسات فاجمع الباحثون عن وجود الأثر الإيجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الصادرات سواء تعلق الأمر بتنويع الصادرات أو نموها أو جودتها وأدائها أو رفع قدرتها التنافسية.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها اعتمدت على أحدث البيانات المتاحة و المحينة بالنسبة للفترات الزمنية 2021 وكذلك شموليتها من حيث البعد المكاني حيث تم اختيار دول متنوعة تشمل كل مناطق تواجد الدول النامية مع مراعاة التقارب الاقتصادي والتوزيع الجغرافي. كما تم استخدام أحدث طرق التقدير المعتمدة في تحليل بيانات البانل الديناميكي أو البيانات الطولية، بالإضافة إلى كونها من ضمن الدراسات القليلة باللغة العربية في هذا المجال.

إن الاستنتاج البارز المستخلص من الأدبيات ذات الصلة هو أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تؤدي إلى دعم صادرات البلدان المشاركة. ويتفاوت هذا الدعم بحسب خصائص البلد (متقدم أو نامٍ)، والقدرة التكنولوجية (منخفضة أم عالية)، ونوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (الخلفية أو الأمامية)، ومتغيرات التحكم المدروسة. بالإضافة إلى طبيعة هذا التأثير إما على مستوى تنويع أو تركيز الصادرات أو متعلق بحجم أو معدل نموها أو يشمل الجودة والأداء من حيث درجة التنافسية في الأسواق العالمية.

[1] اسماعيل.م، محمود ج.ق، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صندول النقد العربي، 2018، ص 5

المطلب الثاني: توصيف نموذج الدراسة

يعتبر بناء النموذج وتحديده وتوصيف متغيراته ذات أهمية بالغة في الدراسات القياسية، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها نموذج الدراسة أو التي يجب استبعادها منه، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من ما توفره النظرية الاقتصادية من الفرضيات والعوامل التي تدخل في الظاهرة محل الدراسة والأدبيات والدراسات التجريبية السابقة وذلك لتحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ولذلك سنتطرق إلى خلال هذا المطلب إلى الخطوات المتبعة لتحديد نموذج أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات.

الفرع الأول: عينة الدراسة ومصدر البيانات:

1- عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الدول النامية تم تقسيمها على شكل تكتلات حسب المعايير المعتمدة من طرف المنظمات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك الموقع الجغرافي والخصائص الاقتصادية المشتركة والتي تمثلت في التالي:

- ✓ **مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** والتي تم اختيار منها 9 دول هي: الجزائر- الغرب- تونس- مصر- السعودية- قطر- البحرين- عمان — إيران.
- ✓ **مجموعة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا(ASEAN):** والمتمثلة في اندونوسيا- ماليزيا- سنغافورة- الفلبين- فيتنام- لاوس- بروناي (دار السلام)- كامبوديا- تايلند. وقد تم استثناء مينمار لعدم توفر البيانات لبعض المتغيرات.
- ✓ **مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكريبب:** وتم اختيار 13 دولة هي: البرازيل- الشيلي- المكسيك- غواتيمالا- كوستاريكا- البيرو- بناما- الاكوادور- السلفادور- الأرغواي- البراغواي- جاميكا- الهندوراس.

وتم الاعتماد عل بيانات سنوية، وعليه فإن هذه الدراسة تستخدم بيانات البانل أو البيانات الطولية المتوازنة خلال الفترة الزمنية من سنة 1995 إلى 2021 أي كل وحدة مقطعية تحتوي على سلسلة زمنية بطول 27 وبالتالي يكون لدينا حجم عينة لكل مجموعة أو المشاهدات يساوي 243 مشاهدة بالنسبة لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول رابطة جنوب شرق آسيا و351 مشاهدة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والكريبب.

2- مصادر البيانات:

تم جمع بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من عام 1995 إلى 2021 (مجموعة البيانات المتاحة للدول النامية المختارة) لجميع المتغيرات في المعادلة (4-35). وتُقاس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعدة مؤشرات

أهمها القيمة المضافة الأجنبية (FVA) والتي تعبر عن المشاركة عبر الروابط الخلفية والقيمة المضافة المحلية المصدرة التي تم دمجها في صادرات البلدان الأخرى (DVX) والتي تعبر عن المشاركة عبر الروابط الأمامية والمقدرة بالدولار الأمريكي ويمكن الحصول عليها مجانًا من قاعدة بيانات UNCTAD-Eora Global Value Chain Database قاعدة البيانات الخاصة بسلسلة القيمة العالمية من 1995 إلى 2018 وقد تم تقدير السنوات الثلاثة الأخيرة عن طريق عملية التنبؤ باستخدام برنامج XLSTATA.

أما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في الصادرات فتم الحصول عليها من قاعدة بيانات الأنوكتاد unctadstat

وتم الحصول على بيانات متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER من قاعدة بيانات

Centre d'études prospectives et d'informations internationales (CEPII)

أما بالنسبة للمتغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc)فتم الحصول على البيانات من قاعدة بينات البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية .(WDI)

الجدول رقم (4–2): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التوصيف	مصدر البيانات
EXP	يمثل المتغير التابع في النموذج ويعبر عن حجم صادرات دول العينة وهو مقدر بالمليون دولار أمريكي	**قاعدة بيانات UNCTADstat** https://unctadstat.unctad.org/datacentre/
FVA	يمثل متغير مستقل في النموذج ويعبر عن مؤشر المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية GVC ومقدر بألف دولار أمريكي	**قاعدة بيانات** UNCTAD-Eora Global Value Chain Database (https://worldmrio.com/unctadgvc/).
DVX	يمثل متغير مستقل في النموذج ويعبر عن مؤشر المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية GVC ومقدر بألف دولار أمريكي	**قاعدة بيانات** UNCTAD-Eora Global Value Chain Database (https://worldmrio.com/unctadgvc/).
CPI	تم إدراجه في النموذج كمتغير تحكم ويمثل مؤشر أسعار الاستهلاك ويعبر عن التضخم (100 = 2010)	**قاعدة بينات** مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators)
GDPpc	تم إدراجه في النموذج كمتغير تحكم ويمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**قاعدة بينات** مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

	(constant 2015 US$)	(https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators)
REER	تم إدراجه في النموذج كمتغير تحكم ويمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي	**قاعدة بيانات** CEPII http://www.cepii.fr/CEPII/fr/bdd_modele/bdd_modele.asp

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قواعد البيانات

الفرع الثاني: بناء نموذج الدراسة:

1- تحديد نموذج الدراسة:

لتحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة نقوم باخيار المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من ما توفره النظرية الاقتصادية من الفرضيات والعوامل التي تدخل في الظاهرة محل الدراسة ووفقا للأدبيات والدراسات التجريبية السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، ومن أجل تحديد نموذج أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات في بعض الدول النامية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2021 حيث تم اختيار عينة مكونة من ثلاث مجموعات وتكتلات على أساس البعد الجغرافي والتقسيم المعتمد من طرف البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى وما يميز هذه العينة هو أنها تشمل الدول النامية من مختلف أنحاء العالم مع مراعاة التوزيع الجغرافي لها، وكذلك حسب توفر المعطيات، ولدراسة العلاقة بين مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كمتغيرات مفسرة والمتمثلة في الروابط الخلفية (FVA) والروابط الأمامية (DVX) والصادرات كمتغير تابع مع إدراج بعض المتغيرات كأدوات تحكم في النموذج والمتمثلة في مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) والذي يعبر عن التضخم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(GDPpc) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي(REER)، وانطلاقا من الدراسة النظرية وتحليل الدراسات السابقة تم اعتماد بعض المؤشرات لبناء النموذج الذي يمكن من خلاله الإجابة عن الاشكالية المطروحة باستخدام القياس الاقتصادي وعليه فإن النموذج المراد تقديره يمكن كتابته على النحو التالي:

$$LEXP_{it} = a_{0i} + \beta_1 LFVA_{it} + \beta_2 LDVX_{it} + \beta_k Z_{it} + u_{it} \quad (35.4)$$

حيث أن

i=1,2,....N: يمثل الدول

t=1,2,...T: يمثل الفترة

a_{0i} : يمثل الحد الثابت

LEXP: يمثل المتغير التابع للنموذج ويعبر عنه بلوغاريتم الصادرات

LFVA: يمثل لوغاريتم القيمة المضافة الأجنبية كمؤشر عن المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية

LDVX: يمثل لوغاريتم القيمة المضافة المحلية المصدرة التي تم دمجها في صادرات البلدان الأخرى كمؤشر عن المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية

LCPI: يمثل لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك

LGDPpc: يمثل لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

LREER: يمثل لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي

u_{it}: يمثل الحد العشوائي

2- **التعريف بالمتغيرات:**

تم ادراج متغيرات عديدة ضمن نموذج الدراسة المقترح وذلك بناء على الأدبيات والدراسات السابقة وحسب توفر البيانات لكل البلدان محل الدراسة عبر الفترة الزمنية المعتمدة، وقد تم إدراج متغيرات تفسيرية أساسية تمثل مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومتغير تابع واحد يعبر عن الصادرات، مع إضافة متغيرات التحكم، والتي يمكن التطرق إليها بمايلي:

2-1- **الصادرات:** وتعبر عن حجم صادرات البلد i في اللحظة t وتمثل المتغير التابع في النموذج.

2-2- **مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:**

يعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية والمتمثلة في القيمة المضافة الأجنبية كحصة من صادرات بلد ما (FVA)، والروابط الأمامية والمعبر عنها بالقيمة المضافة المحلية المصدرة التي تم دمجها في صادرات البلدان الأخرى (DVX) (Koopman et al., 2014)

وقد تطورت مجموعة متزايدة من الأطر المنهجية في السنوات الأخيرة لقياس مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية. وتأتي بعض المساهمات البارزة في هذا المجال مثل [1]

Hummels et al. (2001), Johnson and Noguera (2012) and Koopman et al.(2014)

2-3- سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER):

تتضمن مواصفات النموذج الخاص بنا متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER). يعرّف صندوق النقد الدولي (2022) سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأنه المتوسط المرجح لسعر صرف العملة مقابل عملات أجنبية مختارة، معدلاً حسب مؤشرات الأسعار، وهو سعر الصرف الفعلي الاسمي (وهو مقياس لقيمة العملة مقابل متوسط مرجح لعدة عملات أجنبية) مقسومًا على معامل انكماش الأسعار أو مؤشر التكاليف. ويعرّفه Gabriel Palazzo(2013) على أنه السعر النسبي بين السلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول، نتوقع أن يحدث انخفاض في قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (العملة سيؤدي انخفاض قيمة العملة أو تخفيض قيمة العملة) إلى صادرات ميسورة التكلفة من منظور أجنبي. وعلى العكس من ذلك، فإن التقدير سيحقق نتيجة عكسية (Pavelka et al., 2021). وقد استكشفت الدراسات السابقة تأثير أسعار الصرف على التجارة الدولية والقيمة المضافة للصادرات (Choi & Lee, 2021). والجدير بالذكر أن Cole and

[1] Kumar Rohit, Global value chains and structural transformation: Evidence from the developing world, Structural Change and Economic Dynamics, 66, 2023, PP 285–299

Nightingale (2016) أثبتا أن تأثير أسعار الصرف على التجارة الدولية لأستراليا يتم تخفيفه من خلال تجارة السلع الوسيطة التي تخفف من هذا التأثير. وحتى الواردات الوسيطة لا تظهر أي ارتباط مع تغير سعر الصرف.

أظهرت الدراسات أن اختلال سعر الصرف قد يكون له آثار اقتصادية سلبية، مثل تراجع النمو الاقتصادي والصادرات وتنويع الصادرات وزيادة مخاطر حدوث أزمات في العملة وعدم الاستقرار السياسي Ambaw.D(2023)

بودارت وآخرون (2011) دراسة مثيرة للاهتمام وجدت أن درجة تنويع الصادرات، من بين عدة عوامل هيكلية أخرى، تؤثر على حجم رد فعل سعر الصرف التصاعدي على شروط الصدمات التجارية. وترتبط الزيادات في معدلات التبادل التجاري (مثل صدمات أسعار السلع الأساسية) بارتفاع في سعر الصرف المتغير. وقد وجد المؤلفون أن درجة عالية من تنويع الصادرات تقلل من المرونة بين سعر الصرف المتغير وسعر السلعة الخام الرئيسية المصدرة, وهو ما يتماشى مع نهج المحفظة. في هذه المجموعة من الدراسات، تتمثل الآليات المعنية في مدى انتقال سعر الصرف في أسعار التجارة وحساسية التجارة لتغيرات الأسعار.

2-4- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):

يعرف صندوق النقد الدولي الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنه يعكس التغيرات في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي قد تكون ثابتة أو تتغير على فترات زمنية محددة، وتستخدم صيغة لاسبير بشكل عام. والبيانات تمثل متوسطات الفترة. كما يقيس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تغيرات الأسعار في السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكين في المناطق الحضرية وهو المقياس الأكثر استخدامًا للتضخم. J.D. Church(2016)

وتظهر تحليلات قام بها Dudziński.J et Renata.K(2022) أن حجم تأثير الأسعار على معدلات النمو في قيم الصادرات تفاوتت عبر المناطق والبلدان قيد الدراسة. ففي مجموعة المصنوعات في البلدان والأقاليم المتقدمة، كانت ديناميكية الأسعار هي العامل الرئيسي المؤثر على ديناميكية قيم الصادرات، بينما كان الدور الرئيسي في البلدان والأقاليم النامية هو للزيادات في حجم الصادرات.

2-5- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc)

حسب تعريف البنك الدولي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية التي يضيفها جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافًا إليها أي ضرائب على المنتجات ومطروحًا منها أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. يتم حسابه دون إجراء خصومات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستهلاك وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015.

ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متغيراً مهماً في تقييم مستوى تنمية الاقتصادات، كما أنه يعتبر في العديد من الدراسات لتحليل عمليات التقارب الاقتصادي. وبصفة عامة، تهتم البلدان بأداء نموها الاقتصادي، لما له من آثار على العمالة، وبالتالي على الاستقرار الاجتماعي[1].

المطلب الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية

لتقدير النموذج المقترح لدراسة أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات اتبعنا منهجية تمر بعدة مراحل نوجزها في الخطوات التالية:

الفرع الأول: اختبار استقلالية المقاطع العرضية: وهو عبارةً عن تحليل أولي قبل التقدير من خلال فحص عدم استقلالية المقاطع العرضية (CD) للمتغيرات والنموذج. والذي يمثل حركة مشتركة للمتغيرات بسبب الصدمات المشتركة غير الملحوظة الناشئة عن الروابط بين البلدان, والتي تسبب تأثيرات مشتركة غير قابلة للقياس، إن تحديد تبعية المقاطع العرضية CD مهم من الناحية المنهجية لاختيار إجراء التحليل المناسب لأن بعض الاختبارات (تقنيات الجيل الأول) تعتمد على فرضية استقلالية المقاطع العرضية، بينما تأخذ الاختبارات الأحدث (تقنيات الجيل الثاني) في الحسبان تبعية المقاطع العرضية. وهذا يتم في مرحلة اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك وكذلك تقدير النموذج، وتظهر فعالية اختبارات تبعية المقاطع العرضية (CD test) في ظل وجود عدد قليل من البلدان (N محدودة) و فترة طويلة نسبيًا، فإن اختبار مضاعف لاغرانج (LM) التقليدي ل Breusch و Pagan (1980) ونسخته المعدلة بالتحيز التي اقترحها Pesaran وآخرون. (2008) يستخدمان على نطاق واسع للتحكم في عدم استقلالية المقاطع العرضية لكل من المتغيرات (السلاسل) والنماذج (البواقي).

الفرع الثاني: اختبار تجانس الميل: ويكتسي اختبار تجانس الميل في البيانات الطولية أو بيانات البانل أهمية كبيرة لكونه يمكننا من تحديد ما إذا كانت المعاملات متشابهة عبر المقاطع أو يجب تقديرها بشكل فردي. ويمكن استخدام اختبارين للتأكد من تجانس الميل من عدمه وهما:

- ✓ اختبار Pesaran and Yamagata (2008)
- ✓ اختبار Blomquist and Westerlund (2013)

ويتم تفسير نتائج الاختبارين بناء على قيمة الاحتمال فإذا كانت الاحتمالية أكبر من 0.05 يتم قبول فرضية العدم التي تنص علىSlop homogeneity، في حين رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة والتي تنص على Slope hetegeneity إذا كان الاحتمال أصغر من 0.05.

الفرع الثالث: اختبار جذر الوحدة:

بناء على نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية (CD test)، واختبار التجانس، يمكن أن يتم تحديد الاختبارات الملائمة ففي حالة رفض فرضية CSD سوف نستعمل اختبارات جذر الوحدة الجيل الأول. أما في

[1] Martinho, Impact of Covid-19 on the convergence of GDP per capita in OECD countries, Regional Science Policy & Practice, 13, 2021, PP 55-72 https://doi.org/10.1111/rsp3.12435

حالة قبول الفرضية فيمكن اعتماد اختبارات الجيل الثاني لفعاليتها في مثل هذه الحالات والمتمثلة في اختبار cross-sectionally augmented Dickey-Fuller CADF الذي طوره Pesaran(2008) نظرا لأنه يعطي نتائج فعالة خاصة في حالات البيانات الطولية الكلية الغير متجانسة. واختبار Im-Pesaran-Shin (CIPS) المعززة مقطعيًا، الناتجة عن متوسطات إحصائيات CADF الفردية والتي تُستخدم لاختبار الفرضية الصفرية لوجود جذور وحدة متجانسة في البيانات الطولية بأكملها. وهناك ثلاثة اختبارات أخرى هي:

- ✓ اختبار Herwartz and Siedenburg (2008)
- ✓ اختبار (Demetrescu and Hanck (2012
- ✓ اختبار Herwartz, Maxand, and Walle (2017)

الفرع الرابع: اختبار التكامل المشترك:

تعتبر مرحلة اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من المراحل المهمة في منهجية الدراسة القياسية لتحديد امكانية وجود العلاقة طويلة الأجل من عدمها، ولذلك يتم الاعتماد على نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية لاختيار الاختبارات الملائمة التي تعطي نتائج ذات مصداقية وغير زائفة يمكن الاعتماد عليها في رفض أو قبول فرضية وجود التكامل المشترك من عدمه. وهناك عدة اختبارات التي تأخذ مسألة استقلالية حد الخطأ بين المقاطع العرضية مثل اختبار Pedroni(2000) و Ko(1999) ومن بين الاختبارات الحديثة التي لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة التجانس اختبار Westerland(2007).

الفرع الخامس: اختبار التعدد الخطي: يتم اختبار مشكلة التعدد الخطي باستخدام اختبار Variance Inflation Factor(VIF) وذلك بعد تقدير معادلة انحدار خطي بطريقة المربعات الصغرى العادية.

الفرع السادس: تقدير النموذج وتحليل النتائج

بناء على نتائج الاختبارات الاحصائية الأولية التي تسبق خطوة تحديد طريقة تقدير النموذج المقترح للدراسة من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف والحصول على نتائج تعكس طبيعة العلاقة المراد تحديدها ومدى تطابقها مع النظريات الاقتصادية والأدبيات ذات الصلة، يتم اختيار الطريقة الملائمة لنمذجة الظاهرة المدروسة، وانطلاقا من نتائج الاختبارات الأولية اعتمدنا في دراستنا الحالية على نماذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL لبيانات البانل الديناميكية والتي تم المفاضلة بينها بناء على نتائج التقدير ومدى ملائمة المقدر مع حجم العينة المختارة. ثم تم تقدير نماذج في ظل ارتباط الأخطاء بين المقاطع العرضية حيث تم استخدام طريقة CCEMG و CCEPMG مع تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام CS-ARDL، ونظرا لعدم ملائمة المقدرات المستخدمة بسبب عدم استقلالية المقاطع العرضية وعدم تجانس الميل من جهة ونظرا لحجم العينة محل الدراسة من جهة أخرى، وكذلك تفوت النتائج المتحصل عليها، لذك تم استخدام مقدر متوسط المجموعة المعززة AMG لتقدير النموذج المقترح لأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات.

الشكل رقم (4–1): منهجية الدراسة القياسية

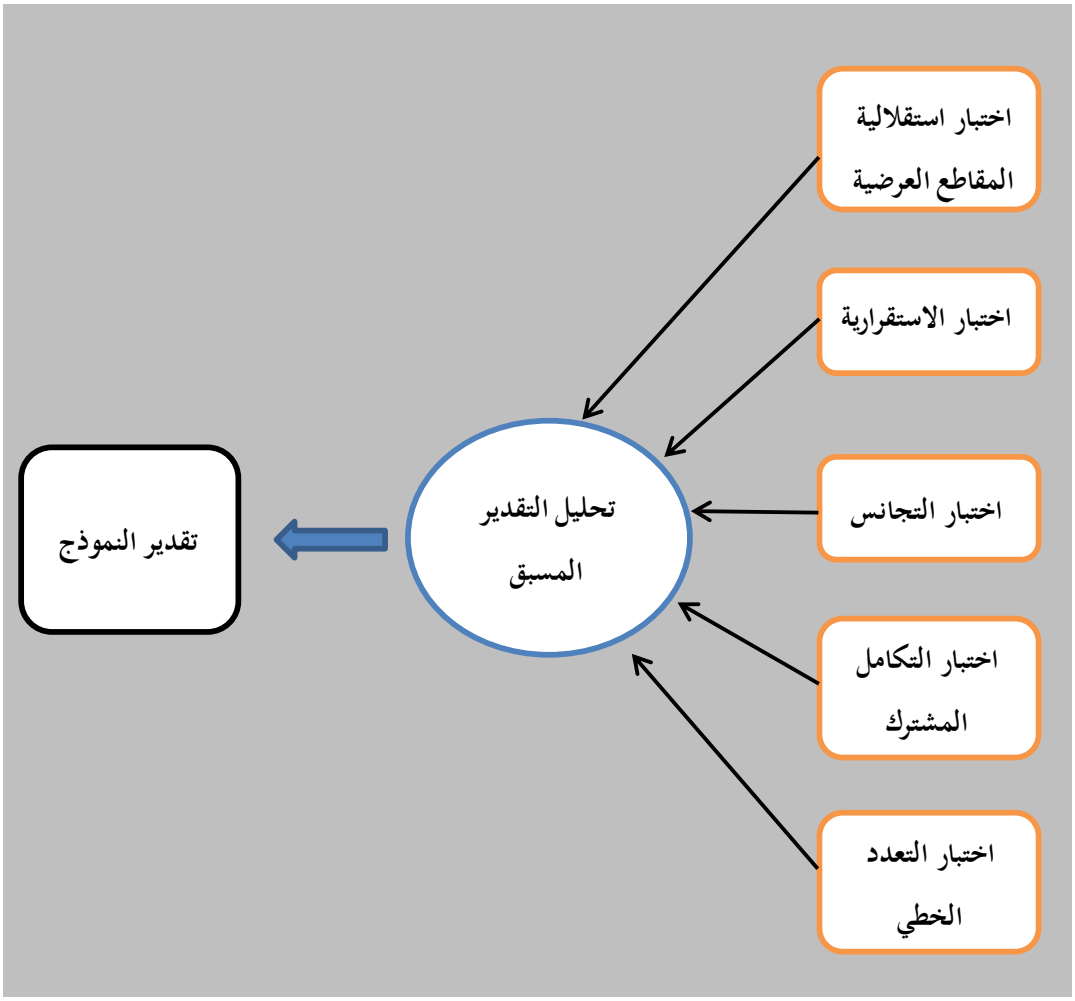

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

M.Demiral, O. Demiral, Global value chains participation and trade-embodied net carbon exports in group of seven and emerging seven countries, Journal of Environmental Management, 347, 2023, P 6

المبحث الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج

حيث تمثل مرحلة تقدير النموذج الخطوة الأخيرة بعد تحليل نتائج الاختبارت الأولية، ومن خلالها يتم اعتماد طريقة التقدير المناسبة والتي تعطي نتائج حقيقية لدراسة العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع في المناطق الثلاثة المختارة والمتمثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أميريكا اللاتينية والكريبب وذلك من خلال أربعة مطالب.

المطلب الأول: تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

الفرع الأول: اختبار استقلالية المقاطع العرضية: تشير نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية حسب الجدول رقم (4-3) إلى قبول الفرضية البديلة بوجود ارتباط قوي بين الأخطاء عبر المقاطع العرضية وكذلك بالنسبة للمتغيرات.

الجدول رقم (4-3): اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test

	CD	CDw	CDw	CD*
LEXP	29.18 (0.000)	6.22 (0.000)	181.29 (0.000)	-1.62 (0.105)
LFVA	30.72 (0.000)	6.71 (0.000)	191.02 (0.000)	-0.66 (0.510)
LDVX	30.80 (0.000)	6.83 (0.000)	191.65 (0.000)	-2.35 (0.019)
LCPI	30.33 (0.000)	6.65 (0.000)	188.64 (0.000)	-0.08 (0.939)
LGDPpc	16.64 (0.000)	2.14 (0.032)	127.85 (0.000)	-1.97 (0.049)
LREER	12.16 (0.000)	1.91 (0.056)	77.35 (0.000)	-2.03 (0.042)

Breusch-Pagan LM test chi2(36) = 206.237, Pr = 0.0000

( ) P-value

CD: Pesaran (2015, 2021)

CDw: Juodis, Reese (2021)

CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)

CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 1)

الفرع الثاني: اختبار تجانس الميل Slope Homogeneity Δ- tests :

تشير النتائج في الجدول رقم (4-4) إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس الميل عبر المقاطع.

الجدول رقم (4-4): اختبار تجانس الميل Δ- tests

	Pesaran, Yamagata. 2008		Blomquist, Westerlund. 2013	
	Δ	p-value	Δ	p-value
	11.142	0.000	4.287	0.000
Adj,	12.946	0.000	4.981	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 2)

الفرع الثالث: اختبار التعدد الخطي Multicolinearity : حيث يشير متوسط قيمة اختبار **VIF** (2,15<5) لى عدم وجود التعدد الخطي بين متغيرات النموذج.

الفرع الرابع: اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل: إن نتائج اختبارات عدم استقلالية المقاطع العرضية السابقة، تتطلب استخدام اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة لبيانات البانل. والجدول رقم (4-5) يعرض نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (**Pesaran (CIPS** واختبار **Pesaran (CADF, 2003)** بالتوازي مع اختبار الجيل الأول **Im, Pesaran and Shin (IPS,2003)** لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4-5): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	IPS		CIPS		CADF	
	الثابت	الثابت والاتجاه العام	الثابت	الثابت والاتجاه العام	الثابت	الثابت والاتجاه العام
المستوي						
LEXP	-1.2493	-1.2569	-1.544	-2.643	-1.074	-2.445
LFVA	-0.9916	-1.0387	-2.558***	-3,186***	-2.909***	-3.031**
LDVX	-1.3991	-0.9845	-3.670***	-3.584***	-3.735***	-3,433***
LCPI	-0.9901	-1.1653	-1.865	-1.950	-2.135	-2.101
LGDPpc	-1.6132	-1.0904	-2,284**	-2.429	-1.581	-2.120
LREER	-1.3903	-1.6238	-2.008	-2.498	-1.450	-2.317
الفرق الأول						
D.LEXP	-4.5173***	-4.5730***	-4.684	-4.704 ***	-2.776**	-2,969**
D.LFVA	-4.4648***	-4,4656***				
D.LDVX	-4.9899***	-5.2622***				
D.LCPI	-3,4322***	-3.7553***	-3.321***	-3,557***	-2.137	-2.739*
D.LGDPpc	-4.0017***	-4,3245***	-3.483***	-3.693***	-3.657***	-3.693 ***
D.LREER	-3.9788***	-3.9719***	-4.334***	-3.618***	-2.853***	-2.737*

***،**،* تشير إلى احتمالية رفض فرضية العدم لجذر الوحدة عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على الترتيب.

القيم الحرجة لـ CIPS: بدون اتجاه عام: -2.21(10%) -2.33(5%) -2.57(1%)

بالاتجاه العام: -2.73(10%) -2.86(5%) -3.1(1%)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج **Stata 18** (الملحق رقم 3)

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة المبينة في الجدول (4-5) إلى أن المتغيرات كلها مستقرة في الفرق الأول بالنسبة لاختبار الجيل الأول IPS وذلك لأن قيمة الاحتمالات أقل من مستوى المعنوية 1% ومنه يتم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة أما اختبارات الجيل الثاني **CIPS** و**CADF** فتشير إلى أن المتغيرة **LFVA** و **LDVX** مستقرة في المستوي عند مستوى معنوية 1% و 5% أما المتغيرات الأخرى فدرجة استقراريتها تكون في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%. من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة نلاحظ أن المتغيرات LEXP، LCPI، LGDPpc و LREER متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أما المتغيرة LFVA و LDVX فدرجة تكاملها I(0).

وبناء على نتائج اختبار الاستقرارية، والموضحة في الجدول رقم (4-5) والتي تشير إلى أن بعض المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وأخرى مستقرة عند المستوى، هذا ما يسمح بتطبيق نموذج ARDL Panel

الفرع الخامس: اختبار التكامل المشترك

1- اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap

نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ Westerlund بدون خيار bootstrap مبينة في الجدول رقم (4-6)

الجدول رقم (4-6): نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap

الاحصائية	القيمة	الاحتمالية P-value
Gt	-3.418	0.008
Ga	-16.274	0.318
Pt	-11.295	0.000
Pa	-19.930	0.001

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 4)

من خلال الجدول رقم (4-6) أعلاه نلاحظ أن النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات Westerlund متفاوتة إلى حد ما حيث نجد أن نتائج اختبارات Gt و Pa عند مستوى معنوية 5%، ونتائج اختبار Pa عند مستوى معنوية 1%، وكذلك نتائج الاختبار Pt عند مستوى معنوية 1% تشير إلى قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك، أما الاختبار Ga فتشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. ولذلك فإن أغلب الاختبارات تدل على وجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للنموذج.

2- اختبار Westerland للتكامل المشترك باستخدام خيار bootstrap

نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ Westerlund للجيل الثاني مبينة في الجدول رقم (4-7)

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بإضافة خيار bootstrap

الاحصائية	القيمة	P-value الاحتمالية	Robust P-value
Gt	-3.418	0.008	0.015
Ga	-15.733	0.391	0.000
Pt	-11.315	0.000	0.004
Pa	-19.166	0.002	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 4)

النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات Westerlund تشير إلى أن كل الاختبارات Gt، Pt، Ga و Pa عند مستوى معنوية 5% و1%، تشير إلى قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك، ولذلك هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة بالنسبة للعينة قيد الدراسة والمتمثلة في مجموعة الدول المختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب هذا الاختبار.

الفرع السادس: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) :

1- تقدير النماذج في ظل استقلالية المقاطع العرضية:

بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة ونتائج اختبار التكامل المشترك التي تسمح بتطبيق نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL مع مراعاة العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى، ولذلك يمكن استخدام في البداية ثلاث طرق للتقدير هي متوسط المجموعة المدمجة PMG و متوسط المجموعة MG و الأثر الفردي الديناميكي DFE، وتشير نتائج تقدير الطرق الثلاثة الموضحة في الجدول رقم (4-8) ، إلى أن العلاقة طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات في المدى الطويل للتقديرات الثلاثة حيث نجد أن المشاركة عبر الروابط الأمامية (DVX) ذات دلالة احصائية بالنسبة لمقدرات الثلاثة أما المشاركة الخلفية (FVA) فمعنوية بالنسبة لـ PMG و MG لكنها غير معنوية بالنسبة لنموذج DFE، أما بالنسبة للمدى القصير فنجد أن العلاقة موجبة ومعنوية بالنسبة للمشاركة الخلفية حسب نتائج PMG ونفس الشيء بالنسبة للمشاركة الأمامية حسب نتائج مقدر DFE، ونجد أن العلاقة طردية وغير معنوية بالنسبة للمشاركة الخلفية حسب مقدر DFE ونفس الشيء بالنسبة للمشاركة الأمامية حسب تقدير PMG، أما النتائج عن طريق MG فتشير إلى أن هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات. أما بالنسبة لمتغيرات التحكم فالعلاقة في المدى الطويل متفاوتة بين المتغيرات فنجد أن مؤشر اسعار الاستهلاك (CPI) له أثر سلبي وغير معنوي على الصادرات وفق التقديرات الثلاثة في المدى الطويل، وتشير النتائج إلى تأثير إيجابي ومعنوي في المدى القصير بالنسبة للتقدير بواسطة PMG وأثر إيجابي وغير معنوي بالنسبة لـ DFE وله تأثير سلبي وغير معنوي

بالنسبة للمقدر MG، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPpc) في المدى الطويل فله أثر سلبي ومعنوية بالنسبة لمقدر PMG وله أثر سلبي وغير معنوي حسب تقدير MG، أما في المدى القصير فنلاحظ من خلال التقديرات الثلاثة أن العلاقة طردية ومعنوية بالنسبة للمقدر PMGو DFE لكنها غير معنوية بالنسبة لطريقة التقدير MG، أما بالنسبة للمتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي فتشير نتائج التقدير في المدى الطويل إلى وجود أثر سالب بالنسب للتقديرات الثلاث ومعنوي بالنسبة لـ PMGو MG وغير معنوي بالنسبة لـ DFE، وله أثر موجب ومعنوي بالنسبة لمقدر MG وغير معنوي بالنسبة لـ DFE زله أثر سالب ووغير معنوي حسب تقدير PMG.

تظهر جميع الاختبارات الثلاثة نتيجة سلبية ومعنوية لحد تصحيح الخطأ، مما يدعم الدليل على وجود علاقة طويلة المدى، مع الاشارة إلى أن أعلى سرعة تعديل تبلغ 95.4% (–0.954) حسب مقدر MG مما يعني تصحيحًا بنسبة 95.4% لاختلالات التقدير

ولاختيار المقدر المناسب لدراستنا نقوم بإجراء اختبار هوسمان للمفاضلة بين طرق التقدير الثلاثة، حيث تكشف نتائج اختبار هوسمان المبينة في الجدول رقم (4-9) عن تفضيل مقدر DFE. وتشير نتائج تكامل سلسلة البواقي في المستوي I(0) إلى أن الانحدارات ليست زائفة. كما أن مقدر DFE يقيد سرعة التعديل، ومعامل الميل ومعامل المدى القصير لإظهار عدم التجانس بين البلدان. يتطلب قبول هذا المقدر كأداة التحليل الرئيسية افتراضًا قويًا بأن استجابات البلدان هي نفسها في المدى القصير والمدى الطويل، وهو أمر غير واقعي. كما أن العيب الآخر هو أن هذا المقدر قد يعاني من تحيز التزامن في حالة العينة الصغيرة بسبب التجانس الداخلي بين حد الخطأ والمتغيرات التفسيرية ذات فترات التأخير[1].

رغم أهمية النتائج المتحصل عليها وخاصة بالنسبة إلى المتغيرات الأساسية في النموذج، إلا أن طريقة ARDL التقليدية تتجاهل الارتباط المعاصر عبر البلدان، والذي يحدث بسبب عوامل غير ملحوظة. يمكن أن يؤدي تجاهل هذه العوامل إلى مقدرات معلمية وغير معلمية أقل اتساقًا[2]، كما أنه يمكن أن يكون لتجاهل ارتباط الأخطاء عبر المقاطع العرضيةء عواقب وخيمة، ومن المرجح أن يكون وجود شكل من أشكال الارتباط المقطعي للأخطاء في تطبيقات بيانات البانل في علم الاقتصاد هو القاعدة وليس الاستثناء. الارتباطات المتقاطعة للأخطاء يمكن أن تكون ناتجة عن التأثيرات المشتركة المحذوفة، أو التأثيرات المكانية، أو يمكن أن تنشأ نتيجة التفاعلات داخل الشبكات الاجتماعية والاقتصادية[3]، وهذا يظهر من خلال نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test التي تشير إلى وجود ارتباط قوي بين المقاطع العرضية بالنسبة لحد الخطأ والذي لا يمكن اهماله عند عملية التقدير. هذا الارتباط يمكن التخفيف منه باستعمال طرق أخرى تسمى بنماذج الآثار المترابطة المشتركة CCE.

[1] Dimitrios Asteriou et al., Public debt and economic growth: panel data evidence for Asian countries, Journal of Economics and Finance, 45, 2021, P 277
[2] Dimitrios Asteriou et al., Ibid, P 281
[3] BADI H. BALTAGI, PANEL DATA, Oxford University Press, 2015, p 3

الجدول رقم (4–8): نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE

المتغيرات باللوغاريتم	PMG	MG	DFE
المدى الطويل			
LFVA	.2906937 (0.077)	.6279745 (0.002)	.442933 (0.117)
LDVX	.5424084 (0.000)	.4860883 (0.037)	.5351324 (0.021)
LCPI	-.0809541 (0.514)	-.0225391 (0.984)	-.1513907 (0.114)
LGDPpc	-.5165923 (0.001)	-.5171518 (0.533)	.2866989 (0.423)
LREER	-.5398134 (0.007)	-1.281213 (0.009)	-.1720697 (0.473)
المدى القصير			
LFVA	.479732 (0.004)	-.1601443 (0.529)	.2364192 (0.127)
LDVX	.0915164 (0.661)	-.1823121 (0.356)	.4718778 (0.001)
LCPI	1.060201 (0.069)	-.2668823 (0.582)	.0057593 (0.985)
LGDPpc	1.779551 (0.000)	1.157126 (0.285)	1.273771 (0.000)
LREER	-.5812098 (0.256)	.4378582 (0.009)	.0344678 (0.745)
EC	-.2964544 (0.002)	-.9548624 (0.000)	-.3230126 (0.000)

ما بين قوسين () يعبر عن قيمة الاحتمالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 5)

الجدول رقم (4–9): نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة

	(B) pmg (b) dfe	(B) mg (b) dfe	(B) pmg (b) mg
الاحصائية chi2	0.63	0.08	24.93
الاحتمالية P-value	0.9868	0.9999	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 14.2 (الملحق رقم 6)

2– تقدير النماذج في ظل عدم استقلالية المقاطع العرضية

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (4–10) نلاحظ أن العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات ذات أثر إيجابي ولكنه غير معنوي في المدى الطويل والمدى القصير حسب CCEMG و

CCEPMG، أما بالنسبة لمتغيرات التحكم فتظهر التقديرات وجود علاقة طردية وغير معنوية في المدى الطويل والقصير بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي و علاقة عكسية وغير معنوية بالنسبة للمتغيرين CPI و REER.

كما تظهر كلا المقدرين نتيجة سلبية ومعنوية لحد تصحيح الخطأ، مما يدعم الدليل على وجود علاقة طويلة المدى، مع الاشارة إلى أن أعلى سرعة تعديل بلغت 189% (1.89–) حسب مقدر PMG مما يعني تصحيحًا بنسبة 189% لاختلالات التقدير ،

الجدول رقم (4–10): نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG

CCEPMG	CCEMG	المتغيرات باللوغاريتم
	المدى الطويل	
.0506224 (0.841)	.1612683 (0.265)	**LFVA**
.1687117 (0.398)	.0916598 (0.502)	**LDVX**
-.2637104 (0.333)	-.0960427 (0.761)	**LCPI**
.1958808 (0.549)	.3474682 (0.096)	**LGDPpc**
-.0656171 (0.698)	-.1196125 (0.389)	**LREER**
	المدى القصير	
.0956884 (0.705)	.3156658 (0.240)	**LFVA**
.3189054 (0.110)	.1656066 (0.468)	**LDVX**
-.4984757 (0.067)	-.1385661 ((0.801)	**LCPI**
.3702616 (0.257)	.7095893 (0.046)	**LGDPpc**
-.124032 (0.463)	-.1652247 (0.490)	**LREER**
-1.890239 (0.000)	-1.824182 (0.000)	**EC**
I(0)	I(0)	**Residual**
-1.63 (0.1035)	-2.41 (0.0162)	**CD Statistic**
0.06	0.05	**RMSE**
-0.83	0.94	**Adj. R-squared**
14.92	12.94	**F**
234	234	**عدد المشاهدات**

ما بين قوسين () يعبر عن قيمة الاحتمالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 7)

المطلب الثاني: تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

الفرع الأول: اختبار استقلالية المقاطع العرضية: يشير اختبار CSD حسب الجدول رقم (4-11) إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود ارتباط قوي بين متغيرات المقاطع العرضية. وكذلك بالنسبة للنموذج ككل.

الجدول رقم (4-11): اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test

	CD	CDw	CDw	CD*
LEXP	27.58	-2.99	162.48	-1.41
	(0.000)	(0.003)	(0.000)	(0.157)
LFVA	30.64	-3.45	180.36	1.06
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.291)
LDVX	30.65	-3.36	180.52	-0.94
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.347)
LCPI	29.24	-3.46	171.95	0.63
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.532)
LGDPpc	17.80	-3.41	175.55	1.43
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.152)
LREER	5.49	-2.73	74.02	3.46
	(0.000)	(0.006)	(0.000)	(0.001)

Breusch-Pagan LM test chi2(36) = 213.861, Pr = 0.0000

( ) P-value
CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021)
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 8)

الفرع الثاني: اختبار تجانس الميل Slope Homogeneity -Δ tests : تشير النتائج في الجدول رقم (4-12) إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس الميل عبر المقاطع.

الجدول رقم (4-12): اختبار تجانس الميل Δ- tests

Blomquist, Westerlund. 2013		Pesaran, Yamagata. 2008		
P-value	Δ	P-value	Δ	
0.000	4.351	0.139	1.480	
0.000	5.090	0.083	1.732	Adj,

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 9)

الفرع الثالث: اختبار التعدد الخطي Multicolinearity : حيث يشير متوسط قيمة اختبار VIF (4.71<5) لى عدم وجود التعدد الخطي بين متغيرات النموذج.

الفرع الرابع: اختبار جذر الوحدة:

والجدول رقم (4-13) يعرض نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل واختبار Pesaran (CIPS, 2003) بالتوازي مع اختبار الجيل الأول Im, Pesaran and Shin (IPS,2003) لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4-13): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

	IPS		CIPS		CADF	
	الثابت	الثابت والاتجاه العام	الثابت	الثابت والاتجاه العام	الثابت	ثابت والاتجاه العا
المستوي						
LEXP	-1.0912	-1.5812	-2.064	-2.242	-1.983	-2.187
LFVA	-1.0689	-1.4790	-3.713***	-4.044***	-2,700**	-3.280**
LDVX	-1.2653	-1.1438	-3.313***	-3.263***	-3,560***	-3.587 ***
LCPI	-2.0854	-1.6942	-1.733	-1.932	-4.195***	-3.841***
LGDPpc	-0.6517	-2.0210*	-2.114	-1.605	-2.076	-1.523
LREER	-0.9244	-1.8600	-0.889	-2.549	-0.611	-2.962**
الفرق الأول						
D,LEXP	-4,252***	-4,306***	-4,302***	-4,464***	-2,235*	-2.285
D,LFVA	-5.1155***	-5,1588***				
D,LDVX	-4.8985***	-4.9905***				
LCPI	-3.4612 ***	-3,8377***	-3,715***	-3.956***		
D,LGDPpc	-3.6773***	-3,9845***	-3.171***	-3.336 ***	-3.171***	-3,336***
D,LREER	-4.0965***	-4.2816***	-4.027***	-4,210***	-3,388***	-3.958***

***،**،* تشير إلى احتمالية رفض فرضية العدم لجذر الوحدة عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على الترتيب.

القيم الحرجة لـ CIPS: بدون اتجاه عام: (10%)-2.21 (5%)-2.33 (1%)-2.57

بالاتجاه العام: (10%)-2.73 (5%)-2.86 (1%)-3.1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 10)

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة المبينة في الجدول (4-13) إلى أن المتغيرات كلها مستقرة في الفرق الأول بالنسبة لاختبار الجيل الأول IPS وذلك لأن قيمة الاحتمالات أقل من مستوى المعنوية 1% ومنه يتم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة أما اختبارات الجيل الثاني CIPS وCADF فتشير إلى أن المنغيرة LFVA و LDVX مستقرة في المستوي عند مستوى معنوية 1% و 5% وكذلك المتغيرة LCPI حسب اختبار CADF أما المتغيرات الأخرى فدرجة استقراريتها تكون

في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%. ولذلك فإن المتغيرات LEXP، LCPI، LGDPpc و LREER متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أما المتغيرة LFVA و LDVX فدرجة تكاملها I(0).

وبناء على نتائج اختبار الاستقرارية، والموضحة في الجدول رقم ( ) والتي تشير إلى أن هناك متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وأخرى مستقرة عند المستوى، هذا ما يسمح بتطبيق نموذج ARDL Panel

الفرع الخامس: اختبار التكامل المشترك:

1- اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap

نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ Westerlund للجيل الأول مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap

الاحصائية	القيمة	P-value
Gt	-2.539	0.632
Ga	-9.832	0.969
Pt	-9.172	0.029
Pa	-12.093	0.390

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 11)

من خلال الجدول رقم (4-14) أعلاه نلاحظ أن النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات Westerlund متفاوتة إلى حد ما حيث نجد أن نتائج اختبارات Gt وGa و Pa شير إلى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود التكامل المشترك، أما الاختبار Pt فيشير إلى وجود تكامل مشترك ومنه يمكن القول بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بالنسبة لعينة الدراسة والمتمثلة في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب هذا الاختبار.

2- اختبار Westerland للتكامل المشترك باستخدام خيار bootstrap:

نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ Westerlund للجيل الثاني مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بإضافة خيار bootstrap

الاحصائية	القيمة	P-value	Robust P-value
Gt	-2.539	0.632	0.245
Ga	-10.122	0.961	0.044
Pt	-9.497	0.014	0.037
Pa	-12.818	0.294	0.008

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 11)

النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات Westerlund والمبينة في الجدول رقم (4-15) تشير أغلبها إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج بالنسب لعينة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا حيث نجد أن نتائج اختبارات Ga و Pt وPa عند مستوى معنوية 5%، بينما تنفي وجود العلاقة حسب نتائج اختبار Gt التي تشير إلى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود التكامل المشترك، ولذلك هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة بالنسبة للعينة قيد الدراسة والمتمثلة في مجموعة الدول المختارة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب اختبار Westerlund للجيل الثاني.

الفرع السادس: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) :

1- تقدير النماذج في ظل استقلالية المقاطع العرضية::

بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة ونتائج اختبار التكامل المشترك التي تسمح بتطبيق نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL مع مراعاة العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى، ولذلك يمكن استخدام في البداية ثلاث طرق للتقدير هي متوسط المجموعة المدمجة PMG و متوسط المجموعة MG و الأثر الفردي الديناميكي DFE، وتشير نتائج تقدير الطرق الثلاثة الموضحة في الجدول رقم (4-16) ، إلى أن العلاقة معنوية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات في المدى الطويل للتقديرات الثلاثة وذات تأثير إيجابي بالنسبة للمشاركة عبر الروابط الخلفية (FVA) حسب نتائج PMG و DFE وتأثير سلبي حسب نتائج MG، أما المشاركة الأمامية (DVX) فلها تأثير سلبي حسب نتائج PMG وDFE وتأثير إيجابي حسب نتائج MG، أما بالنسبة للمدى القصير فنجد أن العلاقة موجبة بالنسبة للمشاركة الخلفية حسب نتائج التقديرات الثلاثة ومعنوية حسب نتائج DFE ولكنها غير معنوية بالنسبة لنتائج PMG و MG، بالنسبة للمشاركة الأمامية فلها أثر إجابي ومعنوي حسب تقدير PMG وDFE، ونجد أن العلاقة عكسية وغير معنوية حسب مقدر MG. أما بالنسبة لمتغيرات التحكم فالعلاقة في المدى الطويل متفاوتة بين المتغيرات فنجد أن مؤشر اسعار الاستهلاك (CPI) له أثر سلبي وغير معنوي على الصادرات وفق PMG و DFE وموجب وغير معنوي حسب مقدر MG، وتشير النتائج إلى تأثير إيجابي ومعنوي لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPpc) حسب المقدرات الثلاثة وأما سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) فله أثر سلبي وغير معنوي حسب نتائج PMG وله تأثير سلبي ومعنوي حسب مقدر MG، وعلاقة طردية وذات دلالة احصائية حسب مقدر DFE، أما بالنسبة للعلاقة في المدى القصير فنجد أن مؤشر أسعار الاستهلاك له أثر إيجابي وغير معنوية حسب مقدر PMG وله أثر سلبي وغير معنوي حسب تقدير MG وDFE، ونلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي له تأثير إيجابي حسب نتائج التقديرات الثلاثة ومعنوي حسب مقدر PMG وتشير نتائج التقدير أن سعر الصرف الحقيقي له علاقة عكسية وغير معنوية حسب مقدر PMG وعلاقة طردية حسب المقدر MG و DFE وذات دلالة إحصائية بالنسبة لـ DFE.

تظهر جميع الاختبارات الثلاثة نتيجة سلبية ومعنوية لحد تصحيح الخطأ، مما يدعم الدليل على وجود علاقة طويلة المدى، مع الاشارة إلى أن أعلى سرعة تعديل تبلغ 73.1% (−0.731) حسب مقدر MG مما يعني تصحيحًا بنسبة 73.1%لاختلالات التقدير

ولاختيار المقدر المناسب لدراستنا نقوم بإجراء اختبار هوسمان للمفاضلة بين طرق التقدير الثلاثة، حيث تكشف نتائج اختبار هوسمان المبينة في الجدول رقم (4-17) عن تفضيل مقدر DFE. وتشير نتائج تكامل سلسلة البواقي في المستوي I(0) إلى أن الانحدارات ليست زائفة. كما أن مقدر DFE يقيد سرعة التعديل، ومعامل الميل ومعامل المدى القصير لإظهار عدم التجانس بين البلدان. يتطلب قبول هذا المقدر كأداة التحليل الرئيسية افتراضًا قويًا بأن استجابات البلدان هي نفسها في المدى القصير والمدى الطويل، وهو أمر غير واقعي. كما أن العيب الآخر هو أن هذا المقدر قد يعاني من تحيز التزامن في حالة العينة الصغيرة بسبب التجانس الداخلي بين حد الخطأ والمتغيرات التفسيرية ذات فترات التأخير[1].

رغم أهمية النتائج المتحصل عليها وخاصة بالنسبة إلى المتغيرات الأساسية في النموذج، إلا أن طريقة ARDL التقليدية تتجاهل الارتباط المعاصر عبر البلدان، والذي يحدث بسبب عوامل غير ملحوظة. يمكن أن يؤدي تجاهل هذه العوامل إلى مقدرات معلمية وغير معلمية أقل اتساقًا[2]، كما أنه يمكن أن يكون لتجاهل ارتباط الأخطاء عبر المقاطع العرضيةء عواقب وخيمة، ومن المرجح أن يكون وجود شكل من أشكال الارتباط المقطعي للأخطاء في تطبيقات بيانات البانل في علم الاقتصاد هو القاعدة وليس الاستثناء. الارتباطات المتقاطعة للأخطاء يمكن أن تكون ناتجة عن التأثيرات المشتركة المحذوفة، أو التأثيرات المكانية، أو يمكن أن تنشأ نتيجة التفاعلات داخل الشبكات الاجتماعية والاقتصادية[3]، وهذا يظهر من خلال نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test التي تشير إلى وجود ارتباط قوي بين المقاطع العرضية بالنسبة لحد الخطأ والذي لا يمكن اهماله عند عملية التقدير. هذا الارتباط يمكن التخفيف منه باستعمال طرق أخرى تسمى بنماذج الآثار المترابطة المشتركة CCE.

[1] Dimitrios Asteriou et al., Public debt and economic growth: panel data evidence for Asian countries, Journal of Economics and Finance, 45, 2021, P 277
[2] Dimitrios Asteriou et al., Ibid, P 281
[3] BADI H. BALTAGI, PANEL DATA, Oxford University Press, 2015, p 3

الجدول رقم (4-16): نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE

المتغيرات باللوغاريتم	PMG	MG	DFE
المدى الطويل			
LFVA	.7192191 (0.000)	-.518843 (0.063)	1.138113 (0.007)
LDVX	-.2506361 (0.064)	1.013839 (0.005)	-.6000941 (0.070)
LCPI	-.0294641 (0.850)	1.809362 (0.215)	-.1372267 (0.628)
LGDPpc	.9894277 (0.001)	1.137009 (0.076)	1.562199 (0.002)
LREER	-.2060346 (0.378)	-.6560931 (0.028)	1.148886 (0.000)
المدى القصير			
LFVA	.1617423 (0.271)	.2567154 (0.180)	.4375003 (0.000)
LDVX	.3238056 (0.049)	-.0981422 (0.708)	.1877147 (0.062)
LCPI	1.131257 (0.105)	-.091127 (0.884)	-.1303826 (0.304)
LGDPpc	.7721852 (0.003)	.336938 (0.279)	.2274793 (0.434)
LREER	-.1439559 (0.530)	.1568369 (0.303)	.2152357 (0.061)
EC	-.1960997 (0.004)	-.7313709 (0.000)	-.138634 (0.000)

ما بين قوسين () يعبر عن قيمة الاحتمالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 12)

الجدول رقم (4-17):نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج Hausman test:

	(b) mg	(B) pmg	(b) mg	(B) dfe	(b) pmg	(B) dfe
الاحصائية chi2	13.20		0.03		0.09	
الاحتمالية P-value	0.0216		1.0000		0.9999	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 13)

2- تقدير النماذج في ظل عدم استقلالية المقاطع العرضية

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (4-18) نلاحظ أن العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات ليس لها دلالة معنوية في المدى الطويل والمدى القصير حسب CCEMG و CCEPMG، وذات تأثير إيجابي بالنسبة للمشاركة عبر الروابط الخلفية (FVA) حسب نتائج CCEMG وتأثير سلبي حسب نتائج CCEPMG، أما المشاركة الأمامية (DVX) فلها تأثير إيجابي حسب نتائج التقديرين وهذا الأثر يبقى ضعيفا على المدى القصير والمدى الطويل، أما بالنسبة لمتغيرات التحكم فتظهر التقديرات وجود علاقة عكسية وغير معنوية في المدى الطويل بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك حسب التقديرين، وذات أثر سلبي في المدى القصير ومعنوي حسب CCEPMG، وتكشف النتائج عن الأثر الايجابي في المدى الطويل والمدى القصير لنصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي على الصادرات غير أنه غير معنوي حسب CCEPMG في المدى الطويل، و علاقة طردية وغير معنوية بالنسبة للمتغير REER.

كما تظهر كلا المقدرين نتيجة سلبية ومعنوية لحد تصحيح الخطأ، مما يدعم الدليل على وجود علاقة طويلة المدى، مع الاشارة إلى أن أعلى سرعة تعديل بلغت 191% (-1.91) حسب مقدر CCEMG مما يعني تصحيحًا بنسبة 191% لاختلالات التقدير.

ونظرا للنتائج المتحصل عليها من خلال تقديرات CCEPMG و CCEMG يبقى المقدرين لا يتناسبان مع حجم العينة حيث يتطلب كل منهما عينة كبيرة سواء يتعلق الأمر بعدد البلدان N أو طول الفترة الزمنية T.

الجدول رقم (4–18): نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG

CCEPMG	CCEMG	المتغيرات باللوغاريتم
المدى الطويل		
-.0288771 (0.893)	.0432518 (0.694)	**LFVA**
.0848882 (0.706)	.021326 (0.838)	**LDVX**
-.3238225 (0.219)	-.1568232 (0.320)	**LCPI**
1.012969 (0.257)	.9836894 (0.007)	**LGDPpc**
.248802 (0.540)	.0547181 (0.612)	**LREER**
المدى القصير		
-.0523668 (0.807)	.1086825 (0.636)	**LFVA**
.1539395 (0.494)	.020632 (0.916)	**LDVX**
-.5872318 (0.026)	-.3259262 (0.331)	**LCPI**
1.836956 (0.040)	1.984407 (0.005)	**LGDPpc**
.4511869 (0.266)	.1262839 (0.568)	**LREER**
-1.813437 (0.000)	-1.918925 (0.000)	**EC**
I(0)	I(0)	**Residual**
-2.32 (0.0203)	-0.20 (0.8424)	**CD Statistic**
0.07	0.07	**RMSE**
-0.59	0.84	**Adj. R-squared**
4.48	4.54	**F**
234	234	**عدد المشاهدات**

ما بين قوسين () يعبر عن قيمة الاحتمالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 14)

المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام بيانات البانل لدول أمريكا اللاتينية والكريبب

الفرع الأول: اختبار استقلالية المقاطع العرضية: يشير اختبار CSD المبين في الجدول رقم (4-19) إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود ارتباط قوي بين متغيرات المقاطع العرضية. وكذلك بالنسبة للنموذج ككل.

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test

	CD	CDw	CDw	CD*
LEXP	39.73	-1.97	348.88	1.70
	(0.000)	(0.048)	(0.000)	(0.089)
LFVA	44.74	-1.08	394.08	3.66
	(0.000)	(0.281)	(0.000)	(0.000)
LDVX	45.14	-1.24	397.42	-2.58
	(0.000)	(0.216)	(0.000)	(0.010)
LCPI	44.14	-1.13	388.70	-3.05
	(0.000)	(0.258)	(0.000)	(0.002)
LGDPpc	35.87	-1.96	312.78	-2.28
	(0.000)	(0.050)	(0.000)	(0.023)
LREER	10.78	-0.06	161.15	-1.23
	(0.000)	(0.953)	(0.000)	(0.217)

Breusch-Pagan LM test chi2(36) = 321.448, Pr = 0.0000

( ) P-value
CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021)
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 15)

الفرع الثاني: اختبار تجانس الميل Slope Homogeneity - Δ tests : تشير النتائج في الجدول رقم (4-20) إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس الميل عبر المقاطع.

الجدول رقم (4-20): نتائج اختبار تجانس الميل Δ- tests

Blomquist, Westerlund. 2013		Pesaran, Yamagata. 2008		
P-value	Δ	P-value	Δ	
0.000	6.961	0.064	1.855	
0.000	8.142	0.030	2.170	Adj,

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18

الفرع الثالث: اختبار التعدد الخطي Multicolinearity : حيث يشير متوسط قيمة اختار VIF 3.08) <5) لى عدم وجود التعدد الخطي بين متغيرات النموذج

الفرع الرابع: اختبار جذر الوحدة: الجدول رقم (4-21) يعرض نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل Pesaran (CIPS, واختبار Pesaran (CADF, 2003) بالتوازي مع اختبار الجيل الأول Im, Pesaran and Shin (IPS,2003) لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4-21): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج في منطقة أمريكا اللاتينية والكريبب

	IPS		CIPS		CADF	
	الثابت	الثابت والاتجاه العام	الثابت	الثابت والاتجاه العام	الثابت	الثابت والاتجاه العام
			المستوي			
LEXP	-1.4734	-1.6689	-2,628***	-3.001***	-2.900***	-2.949**
LFVA	-1.3455	-1.4499	-2.969***	-3,211***	-3.666***	-3.966***
LDVX	-1.5099	-1.2790	-3.074***	-3.045***	-3.041***	-2.929***
LCPI	-4.2438***	-3.7914	-2.294**	-3,047***	-1.871	-3.056**
LGDPpc	-0.4253	-1.8046	-1.172	-1.763	-1.976	-1.939
LREER	-1.0726	-1.1366	-1.583	-2.494	-1.778	-2.772**
			الفرق الأول			
D.LEXP	-4.3267***	-4,4494***	-4.533***	-4.662***		
D.LFVA	-4.9980***	-5.1853***				
D.LDVX	-5.4181***	-5.7177***				
D.LCPI	-3.7976***	-3.9737***			-2.784***	-3.158**
D.LGDPpc	-3.4812***	-3.4832***	-3,054***	-3.235***	-2.317**	-2.370
D.REER	-3.4491***	-3,6385***	-3.608***	-3.672***	-2.670	-2.755**

***،**،* تشير إلى احتمالية رفض فرضية العدم لجذر الوحدة عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على الترتيب.

القيم الحرجة لـ CIPS: بدون اتجاه عام: -2.14 (10%) -2.25 (5%) -2.45 (1%)

بالاتجاه العام: -2.66 (10%) -2.76 (5%) -2.96 (1%)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 16)

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة المبينة في الجدول (4-21) إلى أن المتغيرة LCPI مستقرة في المستوي عند مستوى معنوية 1% بينما تستقر المتغيرات الأخرى في الفرق الأول بالنسبة لاختبار الجيل الأول IPS وذلك لأن قيمة الاحتمالات أقل من مستوى المعنوية 1% ومنه يتم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة أما اختبارات الجيل الثاني CIPS وCADF فتشير إلى أن المنغيرة LEXP و LFVA و LDVX مستقرة في المستوي عند مستوى معنوية 1% و 5% أما المتغيرات الأخرى فدرجة استقراريتها تكون في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%. من خلال نتائج اختبارات

جذر الوحدة نلاحظ أن المتغيرات LGDPpc و LREER متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أما المتغيرة LEXP، LCPI LFVA و LDVX فدرجة تكاملها I(0).

بناء على نتائج اختبار الاستقرارية، والموضحة في الجدول رقم (4-21) والتي تشير إلى أن هناك متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وأخرى مستقرة عند المستوى، هذا ما يسمح بتطبيق نموذج ARDL Panel

الفرع الخامس: اختبار التكامل المشترك:

1- اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap

نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ Westerlund للجيل الأول مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بدون خيار bootstrap

الاحصائية	القيمة	P-value
Gt	-3.117	0.037
Ga	-6.578	1.000
Pt	-12.730	0.000
Pa	-6.903	0.972

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18

2- اختبار Westerland للتكامل المشترك باستخدام خيار bootstrap:

نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ Westerlund للجيل الثاني مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-23): نتائج اختبار Westerland للتكامل المشترك بإضافة خيار bootstrap

الاحصائية	القيمة	P-value	Robust P-value
Gt	-2.942	0.132	0.046
Ga	-9.633	0.990	0.046
Pt	-11.964	0.001	0.065
Pa	-13.744	0.147	0.031

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18

النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات Westerlund، تشير إلى قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك، ولذلك هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة بالنسبة للعينة قيد الدراسة والمتمثلة في مجموعة الدول المختارة من منطقة الشرق أمريكا اللاتينية والكريبب حسب اختبار Westerlund.

الفرع السادس: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) :

1- تقدير النماذج في ظل استقلالية المقاطع العرضية:

بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة ونتائج اختبار التكامل المشترك التي تسمح بتطبيق نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL مع مراعاة العلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى، ولذلك يمكن استخدام في البداية ثلاث طرق للتقدير هي متوسط المجموعة المدمجة PMG و متوسط المجموعة MG و الأثر الفردي الديناميكي DFE، وتشير نتائج تقدير الطرق الثلاثة الموضحة في الجدول رقم (4-23) ، إلى أن العلاقة معنوية وموجبة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر والصادرات في المدى الطويل حسب PMG و MG وذات تأثير إيجابي وغير معنوي بالنسبة للمشاركة عبر الروابط الخلفية (FVA) وتاثير إيجابي ومعنوي بالنسبة للمشاركة عبر الروابط الأمامية حسب نتائج ، أما بالنسبة للمدى القصير فنجد أن العلاقة موجبة وغير معنوية بالنسبة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية حسب تقدير PMG وعلاقة عكسية وغير معنوية حسب تقدير MG وذات تأثير إيجابي ومعنوي بالنسبة للمشاركة الخلفية وإيجابي وغير معنوي بالنسبة للمشاركة الأمامية حسب تقدير DFE، أما بالنسبة لمتغيرات التحكم فالعلاقة في المدى الطويل متفاوتة بين المتغيرات فنجد أن مؤشر اسعار الاستهلاك (CPI) له أثر سلبي وغير معنوي على الصادرات وفق MG و DFE وموجب ومعنوي حسب مقدر PMG، وتشير النتائج إلى تأثير إيجابي ومعنوي لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPpc) حسب تقدير DFE وتأثير إيجابي وغير معنوي حسب تقدير PMG وتأثير سلبي وغير معنوي حسب تقدير MG وأما سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) فله أثر سلبي وغير معنوي حسب نتائج MG وله تأثير سلبي ومعنوي حسب مقدر PMG و DFE، أما بالنسبة للعلاقة في المدى القصير فنجد أن مؤشر أسعار الاستهلاك له أثر إيجابي وغير معنوية حسب مقدر PMG وله أثر سلبي وغير معنوي حسب تقدير MG وDFE، ونلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي له تأثير إيجابي .ومعنوي حسب نتائج التقديرات الثلاثة وتشير نتائج التقدير أن سعر الصرف الحقيقي له علاقة عكسية وغير معنوية حسب مقدر PMG وعلاقة طردية حسب المقدر MG و DFE وليس لها دلالة إحصائية بالنسبة.

تظهر جميع الاختبارات الثلاثة نتيجة سلبية ومعنوية لحد تصحيح الخطأ، مما يدعم الدليل على وجود علاقة طويلة المدى، مع الاشارة إلى أن أعلى سرعة تعديل تبلغ 75.7% (-0.757) حسب مقدر MG مما يعني تصحيحًا بنسبة 75.7%لاختلالات التقدير

ولاختيار المقدر المناسب لدراستنا نقوم بإجراء اختبار هوسمان للمفاضلة بين طرق التقدير الثلاثة، حيث تكشف نتائج اختبار هوسمان المبينة في الجدول رقم (4-25) عن تفضيل مقدر DFE. وتشير نتائج تكامل سلسلة البواقي في المستوي I(0) إلى أن الانحدارات ليست زائفة. كما أن مقدر DFE يقيد سرعة التعديل، ومعامل الميل ومعامل المدى القصير لإظهار عدم التجانس بين البلدان. يتطلب قبول هذا المقدر كأداة التحليل الرئيسية افتراضًا قويًا بأن استجابات البلدان هي نفسها في المدى القصير والمدى الطويل، وهو أمر غير واقعي. كما أن العيب الآخر هو أن هذا المقدر قد يعاني من تحيز التزامن في حالة العينة الصغيرة بسبب التجانس الداخلي بين حد الخطأ والمتغيرات التفسيرية ذات فترات التأخير[1].

رغم أهمية النتائج المتحصل عليها وخاصة بالنسبة إلى المتغيرات الأساسية في النموذج، إلا أن طريقة ARDL التقليدية تتجاهل الارتباط المعاصر عبر البلدان، والذي يحدث بسبب عوامل غير ملحوظة. يمكن أن يؤدي تجاهل هذه العوامل إلى مقدرات معلمية وغير معلمية أقل اتساقًا[2]، كما أنه يمكن أن يكون لتجاهل ارتباط الأخطاء عبر المقاطع العرضيةء عواقب وخيمة، ومن المرجح أن يكون وجود شكل من أشكال الارتباط المقطعي للأخطاء في تطبيقات بيانات البانل في علم الاقتصاد هو القاعدة وليس الاستثناء. الارتباطات المتقاطعة للأخطاء يمكن أن تكون ناتجة عن التأثيرات المشتركة المحذوفة، أو التأثيرات المكانية، أو يمكن أن تنشأ نتيجة التفاعلات داخل الشبكات الاجتماعية والاقتصادية[3]، وهذا يظهر من خلال نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test التي تشير إلى وجود ارتباط قوي بين المقاطع العرضية بالنسبة لحد الخطأ والذي لا يمكن اهماله عند عملية التقدير. هذا الارتباط يمكن التخفيف منه باستعمال طرق أخرى تسمى بنماذج الآثار المترابطة المشتركة CCE.

[1] Dimitrios Asteriou et al., Public debt and economic growth: panel data evidence for Asian countries, Journal of Economics and Finance, 45, 2021, P 277
[2] Dimitrios Asteriou et al., Ibid, P 281
[3] BADI H. BALTAGI, PANEL DATA, Oxford University Press, 2015, p 3

الجدول رقم (4-24): نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE

المتغيرات باللوغاريتم	PMG	MG	DFE
المدى الطويل			
LFVA	.3068919 (0.056)	.4127657 (0.041)	.0119605 (0.966)
LDVX	.249315 (0.016)	.4731621 (0.024)	.7425375 (0.007)
LCPI	.5731444 (0.000)	-.0089687 (0.978)	-.0908395 (0.507)
LGDPpc	.2755889 (0.205)	-.092249 (0.829)	1.108615 (0.004)
LREER	-.3061692 (0.000)	-.5028981 (0.109)	-.4325495 (0.004)
المدى القصير			
LFVA	.16255 (0.181)	-.0513864 (0.581)	.3470154 (0.004)
LDVX	.2004893 (0.106)	-.0519428 (0.395)	.0696777 (0.568)
LCPI	.4657322 (0.346)	-.1099365 (0.708)	-.0061841 (0.968)
LGDPpc	1.757451 (0.000)	1.783967 (0.000)	1.620105 (0.000)
LREER	-.0219109 (0.887)	.4547551 (0.216)	.0657115 (0.265)
EC	-.2247248 (0.000)	-.7579074 (0.000)	-.2147878 (0.004)

ما بين قوسين () يعبر عن قيمة الاحتمالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 17)

الجدول رقم (4-25):نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج Hausman test:

	(b) mg	(B) pmg	(b) mg	(B) dfe	(b) pmg	(B) dfe
الاحصائية chi2	43.66		0.04		0.34	
الاحتمالية P-value	0.0000		1.0000		0.9968	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 18)

2- تقدير النماذج في ظل عدم استقلالية المقاطع العرضية

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (4-26) نلاحظ أن العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والصادرات طردية وذات دلالة احصائية في المدى الطويل والمدى القصير حسب CCEMG وعكسية وليس لها دلالة احصائية بالنسبة للمشاركة الخلفية حسب نتائج CCEPMG، وذات تأثير إيجابي بالنسبة للمشاركة الأمامية (DVX) حسب نتائج CCEPMG .وذات دلالة احصائية في المدى القصير، أما بالنسبة لمتغيرات التحكم فتظهر التقديرات وجود علاقة عكسية وغير معنوية في المدى الطويل والمدى القصير بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف الحقيقي حسب التقديرين، وتكشف النتائج عن الأثر الايجابي في المدى الطويل والمدى القصير لنصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي على الصادرات غير أنه غير معنوي حسب التقديرين.

كما تظهر كلا المقدرين نتيجة سلبية ومعنوية لحد تصحيح الخطأ، مما يدعم الدليل على وجود علاقة طويلة المدى، مع الاشارة إلى أن أعلى سرعة تعديل بلغت 206% (-2.06) حسب مقدر CCEMG مما يعني تصحيحًا بنسبة 206% لاختلالات التقدير.

الجدول رقم (4-26): نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG

CCEPMG	CCEMG	المتغيرات باللوغاريتم
المدى الطويل		
-.0471463 (0.902)	.2754407 (0.062)	**LFVA**
.4607811 (0.274)	.2976727 (0.033)	**LDVX**
-.1634028 (0.739)	-.3129112 (0.293)	**LCPI**
.6445416 (0.275)	.2659761 (0.400)	**LGDPpc**
-.0061026 (0.893)	-.0029359 (0.952)	**LREER**
المدى القصير		
-.0905885 (0.812)	.5627472 (0.065)	**LFVA**
.8853607 (0.036)	.6331111 (0.028)	**LDVX**
-.3139678 (0.523)	-.5666176 (0.351)	**LCPI**
1.238445 (0.036)	.5377708 (0.412)	**LGDPpc**
-.0117257 (0.796)	-.0156929 (0.876)	**LREER**
-1.921435 (0.000)	-2.060521 (0.000)	**EC**
I(0)	I(0)	**Residual**
-0.36 (0.7183)	-0.02 (0.9853)	**CD Statistic**
0.08	0.07	**RMSE**
-0.57	0.85	**Adj. R-squared**
4.86	5.72	**F**
338	338	**عدد المشاهدات**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 19)

المطلب الرابع: تقدير النموذج باستخدام مقدر متوسط المجموعة المعزز AMG

الفرع الأول: تحليل نتائج التقدير:

في الخطوة الأخيرة من التحليل، قمنا بتقدير النموذج الذي تم إنشاؤه للمجموعات المختارة والمتمثلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، دول رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) ودول مختارة من أمريكا اللاتينية والكريبب (LAC) من خلال إجراء مُقدِّر متوسط المجموعة المعزز (AMG)، والذي تم اقتراحه وتطويره من طرف Eberhardt و Teal (2010) كبديل لتقدير متوسط المجموعة المعزز CCEMG الذي اقترحه Pesaran (2006)، ويتم استخدام طريقة AMG بشكل متزايد في الأدبيات ذات الصلة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المشاكل المترتبة على عدم التجانس وعدم استقلالية المقاطع العرضية ونتائجه موثوقة ومرنة بالنسبة للمتغيرات الخارجية أو الداخلية. والصياغة الأساسية لمقدر AMG لبيانات البانل الخاصة بدراستنا تكتب حسب المعادلة:

$$\Delta LEXP = \alpha_{it} + \beta_i \Delta x_{it} + \delta_i c_i + \sum \varphi_t D_t + \mu_{it} \qquad (36-4)$$

حيث Δ يمثل الفروقات، و x_{it} يمثل المتغيرات المستقلة، $\propto_{it}$ يمثل القاطع، والحد c_i يمثل العوامل المشتركة الغير ملحوظة، δ_i يمثل معامل c_i، φ_t يمثل العمليات الديناميكية المشتركة، D يمثل متغيرات صورية.

تم اختيار مقدر AMG حسب نظرية الاقتصاد القياسي وأهمية النتائج المتحصل عليها في النماذج الثلاثة. الى جانب ذلك، تم تحديد المقدر بشكل صحيح دون مشكلة الارتباط الذاتي والاعتماد المقطعي. وبشكل عام، تشير النتائج إلى الأثر الايجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الصادرات وهذا ما يتوافق مع الادبيات ذات الصلة.

ومن خلال نتائج التقديرات المبينة في الجدول رقم (4-27) بالنسبة للمناطق الثلاثة للعلاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، نجد أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية سواء كانت عبر الروابط الخلفية (FVA) أو الروابط الأمامية (DVX) لها أثر إيجابي على الصادرات بالنسبة للمناطق الثلاثة المختارة، وهذا ما يوافق نتائج الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة المشار إليها سابقا، غير أن العلاقة ليس لها دلالة احصائية بالنسبة للمشاركة الأمامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونفس الشيء بالنسبة للمشاركة الخلفية في رابطة دول جنوب شرق آسيا. أما بالنسبة لمتغيرات التحكم فنجد أن العلاقة طردية وليس لها دلالة احصائية بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك CPI في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعكسية وليس لها دلالة معنوية في منطقة دول أمريكا اللاتينية والكريبب، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فأثره على الصادرات إيجابي وكبير ومعنوي في المناطق الثلاثة، ولسعر الصرف الحقيقي أثر إيجابي ومعنوي في منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكريبب، وله أثر سلبي وغير معنوي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا،

الجدول رقم (4-27): نتائج تقدير AMG

AMG			
LAC	ASEAN	MENA	
.4297395 (0.000)	.0270877 (0.878)	.3103448 (0.002)	**LFVA**
.3968572 (0.024)	.152575 (0.001)	.2201367 (0.130)	**LDVX**
-.1587685 (0.249)	.3390975 (0.488)	.1482589 (0.714)	**LCPI**
.7257668 (0.023)	1.269303 (0.000)	.7402422 (0.072)	**LGDPpc**
.1996666 (0.070)	-.2797456 (0.192)	.9675915 (0.000)	**LREER**
32.58 (0.0000)	37.95 (0.0000)	16.36 (0.0059)	**Wald chi2(5)**
0.0820	0.0631	0.0620	**RMSE**
351	243	243	**عدد المشاهدات**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 20)

الفرع الثاني: اختبار العلاقة الغير خطية للبانل Asymetric Panel

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (4-28) أن اختبار ولد Wald test يشير إلى قبول الفرضية المعدومة التي تنص على أن العلاقة خطية على المدى الطويل بين مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المدرجة ضمن النموذج المقترح والمتمثلة في المشاركة الخلفية FVA والمشاركة الأمامية DVX، وذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكريبب.

حيث أن المشاركة عبر الروابط الأمامية تظهر أثر إيجابي ومعنوي بالنسبة للمناطق الثلاثة في المدى الطويل، حيث نجدها في حدود 31 % بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكريبب أي أن الزيادة في المشاركة الأمامية بوحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في الصادرات بـ 0.31 وهي زيادة معتبرة ولا تتعدى 0.135 بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. أما المشاركة عبر الروابط الخلفية فتظهر النتائج الأثر الايجابي والمعنوي في المدى الطويل بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكريبب

أي أن الزيادة في المشاركة الخلفية بوحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في الصادرات بـ 0.277 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 0.386 منطقة أمريكا اللاتينية والكريبب.

مؤشر أسعار الاستهلاك يظهر أثر إيجابي وغير معنوي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأثر سلبي وغير معنوي بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية الكريبب، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى الأثر الإيجابي زالمعنوي بالنسبة للمناطق الثلاثة. ويطهر سعر الصرف الحقيقي أثر سلبي وغير معنوي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأثر إيجابي وغير معنوي بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية الكريبب

الجدول رقم (4–28): نتائج تقدير العلاقة الغير خطية للبانل باستخدام AMG

	MENA		ASEAN		LAC	
	Coefficient	**P-value**	**Coefficient**	**P-value**	**Coefficient**	**P-value**
LFVAdec	.2784141	0.011	.0546466	0.795	.3850552	0.001
LFVAinc	.2779147	0.010	.0556968	0.788	.3869674	0.001
LDVXdec	.3159545	0.059	.1453317	0.034	.3185884	0.050
LDVXinc	.3109634	0.069	.1333465	0.069	.3119134	0.039
LCPI	.0873081	0.850	.4101302	0.252	-.0859437	0.555
LGDPpc	.7866385	0.098	1.258992	0.000	.7089776	0.029
LREER	-.3232966	0.172	-.2307125	0.308	.1309983	0.200
__00000R_c	.9724786	0.000	.823112	0.008	.7573571	0.000
__000007_t	-.0056975	0.817	-.0123029	0.244	.0188762	0.006
_cons	-6.304071	0.062	-4.453334	0.174	-6.515408	0.024
Wald test FVA	0.00	0.9974	0.00	0.9972	0.00	0.9909
Wald test DVX	0.00	0.9834	0.01	0.9049	0.00	0.9760

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Stata 18 (الملحق رقم 21)

خلاصة الفصل:

إن التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية أصبحت اليوم واقعا يتطلب من الدول النامية المزيد من الإجراءات والسياسات التي تعزز إعادة تخصيص موارد العمل نحو القطاعات ذات مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو العالية. للاستفادة من المزايا التي قد تجنيها من اندماجها في سلاسل القيمة العالمية وخاصة نقل التكنولوجيا والرفع من القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية.

وفي إطار البحث عن الآليات التي من شأنها أن تؤدي إل تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول النامية وتسهيل اندماجها في الأسواق العالمية تبقى سلاسل القيمة العالمية مطروحة كبديل لاستراتيجيات التنمية المتبعة.

علاوة على ذلك، وباستخدام بيانات طولية لمجموعة من الدول النامية موزعة على ثلاث مناطق جغرافية هي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أمريكا اللاتينية والكريبب ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2021، تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات، بعد إجراء الاختبارات الأولية والمتمثلة في اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها واختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود العلاقة طويلة الأجل واختبار استقلالية المقاطع العرضية بين الأخطاء واختبار تجانس الميل واختبار التعدد الخطي وعلى أساس هذه النتائج تم اختيار مقدر متوسط المجموعة المعززة (AMG)، حيث تشير نتائج تقدير النموذج إلى أن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها أثر إيجابي ومعنوي على الصادرات في الدى الطويل، مما يعزز النتائج المتحصل إليها من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة، مع مراعاة العوامل التي لها علاقة بالبيئة المساعدة على ذلك والتي قد تؤثر سلبا أو إيجابا في نمو الصادرات منها مؤشر أسعار الاستهلاك و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

إن الاستنتاج البارز المستخلص من الأدبيات ذات الصلة ونتائج الدراسة الحالية هو أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تؤدي إلى دعم صادرات البلدان المشاركة. ويتفاوت هذا الدعم بحسب خصائص البلد (متقدم أو نامٍ)، والقدرة التكنولوجية (منخفضة أم عالية)، ونوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (الخلفية أو الأمامية)، ومتغيرات التحكم المدروسة. بالإضافة إلى طبيعة هذا التأثير إما على مستوى تنويع أو تركيز الصادرات أو متعلق بحجم أو معدل نموها أو يشمل الجودة والأداء من حيث درجة التنافسية في الأسواق العالمية

الخاتمة

في ظل سعي الدول لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فرضت التطورات الاقتصادية التجارية الدولية التي يشهدها العالم اليوم على جميع الدول تحديات كبيرة، ذلك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي، والسير في ركبه لم يعد خيارا، بل ضرورة تمليها التغيرات الدولية، لذا عملت الدول عل تحسين أدائها الاقتصادي ومركزها في مجال المبادلات الدولية، وخاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية. كما أصبحت دراسة آثار هذا الاندماج محل اهتمام الكثير من الباحثين، الذين تعددت آراؤهم واستنتاجاتهم حسب تعدد المتغيرات وذبيعة العلاقة والوسائل المستخدمة، لذا جاءت هذه الدراسة اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ثلاث مجموعات إقليمية من الدول النامية خلال الفترة 1995إلى 2021، حيث استهدفنا هذه العينة من الدول نظرا لوجود عوامل مشتركة كثيرة منها الموقع الجغرافي.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على دعم الصادرات، وفيما يلي أهم نتائجها، الى جانب التوصيات وآفاق البحث.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة :

وفقا لما جاء في الدراسة التطبيقية، فإن نتائج اختبار الفرضيات تكون كالتالي:

- ✓ اختبار الفرضية الأولى : تعتبر سلاسل القيمة العالمية سمة أساسية من سمات العولمة الاقتصادية، وذلك لأنها تمثل العالمية أي أن جميع دول العالم تشارك فيها ولكن بطرق مختلفة ومستويات متفاوتة، وكذلك كونها تمثل آلية تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات لتوسيع نطاق عملها والاستفادة من انخفاض التكاليف و تدني الأجور. في ظل العديد من العوامل كثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وانخفاض تكاليف النقل. والذي يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ اختبار الفرضية الثانية :إن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ساهم في دعم وترقية الصادرات. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية بوجود علاقة قوية وموجبة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودعم الصادرات.
- ✓ اختبار الفرضية الثالثة :ساهمت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية والتي تشير إلى مدى اعتماد البلدان والشركات على المنتجات المستوردة، كسلع وسيطية في منتجاتها الموجهة نحو التصدير، في زيادة قدرات التصنيع والرفع من حجم الصادرات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة بأن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية أثر إيجابي على دعم الصادرات.
- ✓ اختبار الفرضية الرابعة : تساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية والتي تشير إلى مدى استخدام القيمة المضافة المحلية في صادرات البلدان الأخرى، في زيادة حجم الصادرات في المدى الطويل رغم أن حصة القيمة المضافة المتولدة عنها تكون منخفضة ولذلك نجد أن أغلب الدول النامية تتخصص في تصدير المواد الأساسية والمواد الخام وبذلك تكون مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية في مراحل المنبع، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة

- ✓ اختبار الفرضية الخامسة: تؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى تطوير أداء الشركات المحلية في البلدان النامية من خلال الوصول إلى الأسواق الجديدة ونقل المعرفة من الشركات الرائدة، كماُ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال المشاركة في سلاسل القيمة ويُسهم في زيادة تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين أداء العمالة وتطوير القطاعات الانتاجية المحلية إلى قطاعات عالية التقنية، بما يُسهم في ارتقاء المحتوى التكنولوجي للتصنيع، مما يُؤدي إلى زيادة صادرات هذه القطاعات. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا– نتائج الدراسة: حيث تمثلت أهم نتائج دراستنا فيما يلي:

2–1– نتائج الدراسة النظرية:

- ✓ تعتبر التجارة الخارجية من أهم المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي كما تساهم في نمو الدخل الوطني اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل؛
- ✓ يخضع قطاع التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى مجموعة من التشريعات و اللوائح والاجراءات التي تستخدمها الدولة لضبط العلاقات التجارية مع الخارج، و التي تحدد طبيعة ونمط هذه العلاقات بين التحرير أو الحماية وفق النظام الاقتصادي السائد.
- ✓ إن ظهور التقسيم الدولي الجديد للعمل وبروز التوجهات الحديثة للإنتاج الدولي في خضم العولمة أدى إلى تغيير كثير من المفاهيم والنظريات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وأسباب قيامها وآليات عملها؛
- ✓ مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وازدياد زخمها وتسارع الدول لحجز مكانها داخل منظومة الاقتصاد العالمي دفع الكثير من الدول إلى التفكير في تشكيل تكتلات إقليمية لها أهداف مشتركة تستطيع من خلالها مواجهة التحديات والصعوبات الناجمة عن تعدد الفاعلين في الساحة الدولية؛
- ✓ تكمن فكرة التكامل الاقتصادي في أن أي درجة من درجاته تجمع بين حرية التجارة وحمايتها؛
- ✓ إن ما تحقق من تطور في صادرات الدول النامية من السلع المصنعة يكاد يقتصر على دول معينة والتي يطلق عليها بالدول المصنعة حديثا وبشكل خاص دول جنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي يجعلها تشكل حالة استثنائية لمعظم الدول النامية؛
- ✓ إن سياسة إحلال الواردات وإن كانت قد سمحت لبعض الدول النامية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعة سنوات الستينيات، إلا أنها فشلت في إحداث الاقلاع الاقتصادي المأمول في العديد من الدول النامية؛
- ✓ أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي بوتيرة أكثر مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى
- ✓ تعتبر سلاسل القيمة العالمية آلية أفرزتها العولمة الاقتصادية وتعد من أهم التوجهات الحديثة للاندماج في الاقتصاد العالمي؛

- ✓ إن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية قد يحدث من خلال المشاركة عبر الروابط الخلفية أو الروابط الأمامية.
- ✓ يعتمد تقييم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على ثلاثة مفاهيم: الوظيفة في سلاسل القيمة العالمية، التخصص ومساهمة القيمة المضافة المحلية والموقع في شبكة سلاسل القيمة العالمية ونوع السلسلة؛
- ✓ تتيح سلاسل القيمة العالمية فرصا وتحديات للبلدان النامية على حد سواء، فهي تعمل على تطوير مهارات العمال ومعارفهم، و تمكن الشركات من الدخول في عمليات الإنتاج التي قد تعجز عن تطويرها بمفردها. وفي الوقت نفسه قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على بعض المهارات مع نقل الأنشطة إلى الخارج، مما يعرض العمال لخفض الأجور أو فقدان الوظائف في الأجل القصير. مع خطر التأثر بالصدمات والأزمات الخارجية نزرا للارتباط الكبير بين مكونات سلاسل القيمة العالمية؛

- ✓ استطاعت كثير من الدول النامية أن تواكب الدول المتقدمة من خلال المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية والظفر بحصة معتبرة داخل الأسواق العالمية؛
- ✓ توجه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات إلى تجزئة الإنتاج من خلال سلاسل القيمة العالمية مستفيدة من تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقدم التكنولوجي في مجال النقل وانخفاض التكاليف؛
- ✓ رغبة الكثير من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة في التنويع الاقتصادي والبحث عن البدائل التنموية والخيارات الاستراتيجية للخروج من التبعية لاقتصادية لقطاعات معينة كقطاع المحروقات والقطاع السياحي التي تخضع للتقلبات العالمية وعدم القدرة على التحكم في مآلاتها المحتملة؛
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد السبل الكفيلة بزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء فيها.

2-2- نتائج الدراسة التطبيقية: تتلخص نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- ✓ تشارك كل دول العينة في سلاسل القيمة العالمية ولكن بمستويات وطرق مختلفة؛
- ✓ تعتمد دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكريبب على المشاركة عبر الروابط الأمامية أكبر من مشاركتها عبر الروابط الخلفية مما يحرمها من الاستفادة من المزايا الاقتصادية لسلاسل القيمة العالمية وبالتالي الحصول على حصة مرتفعة من القيمة المضافة، على عكس دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تعتمد على المشاركة عبر الروابط الخلفية مما انعكس على أداء اقتصاداتها؛
- ✓ تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية وصادرات دول العينة بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و دول أمريكا اللاتينية والكريبب ولكنها غير معنوية وذات أثر ضعيف بالنسبة لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛
- ✓ تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية وصادرات دول العينة بالنسبة لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا و دول أمريكا اللاتينية والكريبب ولكنها غير معنوية بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- ✓ هناك أثر إيجابي لمؤشر أسعار الاستهلاك على الصادرات بالنسبة للمجموعات الثلاثة أي أن تأثير الأسعار له الدور الرئيسي للزيادات في حجم الصادرات؛
- ✓ هناك أثر إيجابي ومعنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لإجمالي على الصادرات بالنسبة للمجموعات الثلاثة أي أن تأثير الأسعار له الدور الرئيسي للزيادات في حجم الصادرات؛
- ✓ تتأثر الصادرات بتقلبات أسعار الصرف وتكون طبيعة العلاقة طردية بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكريبب ولكنها عكسية بالنسبة لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛
- ✓ إن الاستنتاج البارز المستخلص من الأدبيات ذات الصلة ونتائج الدراسة الحالية هو أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تؤدي إلى دعم صادرات البلدان المشاركة. ويتفاوت هذا الدعم بحسب خصائص البلد (متقدم أو نامٍ)، والقدرة التكنولوجية (منخفضة أم عالية)، ونوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (الخلفية أو الأمامية)، ومتغيرات التحكم المدروسة. بالإضافة إلى طبيعة هذا التأثير إما على مستوى تنويع أو تركيز الصادرات أو متعلق بحجم أو معدل نموها أو يشمل الجودة والأداء من حيث درجة التنافسية في الأسواق العالمية

ثالثا– التوصيات:

وانطلاقا من هذه النتائج ارتأينا تقديم المقترحات والتوصيات التالية:

- العمل على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية من خلال المشاركة عبر الروابط الخلفية وعدم الاكتفاء بالمشاركة الأمامية من خلال السلع الأساسية؛
- تعميق الإصلاحات بالنسبة لدول المنطقة من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة الذي تستهدف الاستثمار في الأصول الغير مادية وإعطاء الأولوية لرأس المال البشري؛
- الانفتاح التجاري وإيجاد آليات أكثر فعالية لتحرير التجارة الخارجية؛
- العمل على إنشاء سلاسل قيمة محلية وإقليمية لتجنب الآثار العكسية لسلاسل القيمة العالمية وتقليل المخاطر المرتبطة بها؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية للحصول على تقنيات جديدة وتحقيق نموا أفضل وخاصة مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقدم التكنولوجي في كثير من المجالات الحيوية.
- التركيز على قطاع الخدمات في تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعدما أصبح يشكل حصة مهمة في القيمة المضافة إلى الصادرات وتزايد الطلب على الخدمات عالية الجودة..

رابعا- آفاق البحث:

لا يزال موضوع سلاسل القيمة العالمية يحتاج إلى دراسات عميقة لتوسيع نطاق البحث في مدى أهميتها والآثار المترتبة عنها في كثير من المجالات الحيوية التي من شأنها الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك نقترح دراسة مدى امكانية بناء سلاسل اقليمية من خلال استغلال الانتعاش الاقتصادي ما بعد جائحة كوفيد-19 والاستفادة من التوجهات الجديدة المحتملة للأنشطة الإنتاجية للشركات المتعددة الجنسيات وخاصة القريبة من الدول النامية في تقصير سلاسل القيمة وإعادة التموقع و تنويع شبكات التوريد لزيادة القدرة على التكيف مع الصدمات والأزمات الحالية كالحرب الروسية الأكرانية وآثار الحرب على غزة والتوترات في البحر الأحمر والأثار المحتملة للحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

1. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، مصر، 2002
2. ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008
3. بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة الدكتور راشد البراوي ، دار النهضة، مصر، بدون سنة النشر
4. جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2012
5. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2013
6. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014
7. حاجي فطيمة، **المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017،
8. حسين أحمد الحسين الغزو، **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016
9. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014
10. خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2007
11. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2000
12. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية- في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2011
13. زينب محمد عبد السلام، **الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول**، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ط 1، 2014
14. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1993
15. سي محمد كمال، **مدخل الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2015

16. السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى، 2009
17. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009
18. شهاب محمود مجدي و ناشد عدلي سوزي ، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006
19. عبد الفتاح مراد، **منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، بدون تاريخ
20. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتص**ادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2014،
21. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية: منظماتها – شركاتها – تداعيتها**، الدار الجامعية، مصر، 2008
22. عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية، 2015
23. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2004
24. فليح حسن خلف، **المدخل إلى الاقتصاد**، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2015
25. فؤاد أبو ستيت ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004
26. كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014
27. محسن أحمد هلال، منظمة التجارة العالمية والاتفاقات المنبثقة عنها وانعكاساتها على الدول العربية، المكتبة الرقمية للأمم المتحدة، 1998
28. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009
29. محمد السانوسي محمد شحاته، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1،
30. محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية اشكالية للتناقض أم للتظافر في القرن الحادي والعشرين**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013
31. محمد راتول، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018
32. محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، مصر، 2003

33. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، 2010

34. محمد صفوت كامل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008

35. محمد عبد المنعم واحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، 1999

36. محمد محمود الامام ، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،2000

37. محمد مدحت غسان، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013

38. محمود محمد أبو العلا، **نظم التجارة الدولية**، مصلحة الجمارك المصرية، 2011

39. مروان عبد الله ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2020،

40. مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2015

41. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2006

42. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001

43. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن الطبعة الأولى، 2011

44. نور الدين الحامد، **آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014

45. هايل عبد المولى طشطوش، **أثر العولمة في الحياة المعاصرة**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2014

46. هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر، 2009

II- المقالات العلمية:

1. تغريد داود سلمان، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع اشارة الى العراق**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد 64، 2020،

2. الجوزي جميلة، دحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015

3. عنيشل عبد الله، بيشي اسماعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية:** مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2018
4. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد، 01، جامعة ورقلة، 2002

III- **أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:**

1. أحمد غراب، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية – حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2016
2. بن سليمان محمد، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2020
3. بن سيد أحمد مليكة، **الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة – دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم التجارية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2011
4. باهي وفاء، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، التخصص: تسويق وتجارة دولية، 2022
5. محمد عادل قصري، **آفاق التكامل الصناعي المغاربي في ظل التغييرات العالمية والإقليمية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري، 2018
6. نصيرة لعويطي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014

IV– التقارير والمنشورات:

1. عمرو عادلي، **إحلال محل الواردات**، مقال تحليلي، مركز كير-كارينغي للشرق الأوسط، متوفر على الرابط
2. قسم البحوث. شؤون خليجية، **العولمة المالية وتحديات الاقتصاد الخليجي**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (القاهرة، مصر)،. ع. 12، 1999
3. صندوق النقد العربي، **العولمة والأزمات الاقتصادية**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 42، 2023

4. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، **التقرير العالمي للملكية الفكرية، رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية**، 2017
5. محمد اسماعيل، صندوق النقد العربي، **موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية**، 2019
6. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2021
7. مجموعة البنك الدولي. (2020)، **تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية**
8. المعهد العربي للتخطيط، **دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات**، الطبعة الأولى، 2019
9. اسماعيل.م، محمود ج.ق، **قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية**، صندوق النقد العربي، 2018

V- مواقع الأنترنت:

1. الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية عبر الانترنت: https://www.wto.org
2. صندوق النقد الدولي، عبر الموقع:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance
3. منظمة التجارة العالمية عبر الموقع:
https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/what_stand_for_e.htm
4. أحمد الكردي، خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، 2010، متوفر على الموقع:
/https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/tags/138283

المراجع باللغة الأجنبية:

I- Books

1. A.SILEM ,I.M. ALBERTINI, Lexique d'économie, DALLOZ, Paris, 4éme Edition, 1992
2. Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine, Office des Publications Universitaires, 1993
3. Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, John Wiley & Sons Ltd, England, Third edition, 2005
4. BADI H. BALTAGI, PANEL DATA, Oxford University Press, 2015
5. Carlo Pietrobelli, Roberta Rabellotti, Upgrading to Compete Global Value Chains, Clusters, and SMEs in Latin America, Inter-American Development Bank, 2006

6. Cheng Hsiao, Analysis of Panel Data, Cambridge University Press, 2 Third Edition, 2014

7. David Schneiderman, Resisting Economic Globalization, PALGRAVE MACMILLAN, 2013

8. Dominick Salvatore, Economie Internationale, Groupe De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2008

9. E.Nyahoho , P.P. Proulx, LE COMMERCE INTERNATIONAL, Presses de l'Université du Québec, 3e édition, 2006

10. Elhanan Helpman, UNDERSTANDING GLOBAL TRADE, THE BELHNAP PRESS OF HARVARD UNIVERDITY PRESS Cambridge, Massachusetts, and London, England, 2011

11. Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, Le commerce international,Presses de l'Université du Québec, 2006

12. Gary Gereffi, Global Value Chains and Development Redefining the Contours of 21st Century Capitalism, Cambridge University Press; 2018

13. Giancarlo Gandolfo, International trade theory and policy, Springer Texts in Business and Economics, 2nd Edition

14. Juan S. Blyde, Synchronized Factories :Latin America and the Caribbean in the Era of Global Value Chains, Springer, New York, 2014

15. Kada Akacem, comptabilities national, opu, Alger, 1990

16. Ken Moak, Developed Nations and the Economic Impact of Globalization, Palgrave Macmillan, 2017

17. Ken Moak, Developed Nations and the Economic Impact of Globalization, Palgrave Macmillan, 2017

18. KENNETH A. REINERT, AN INTRODUCTION TO INTERNATIONAL ECONOMICS New Perspectives on the World Economy, Cambridge University Press, New York, 2012

19. L.Màtyàs, P. Sevestre, The Econometrics of Panel Data Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice, Third Edition, 2008.

20. M. HASHEM PESARAN, TIME SERIES AND PANEL DATA ECONOMETRICS, Oxford University Press, UK, 2015

21. M.Beenstock, D. Felsenstein, The Econometric Analysis of Non-Stationary Spatial Panel Data, Advances in Spatial science, Springer Nature Switzerland, 2019

22. P.R. Krugman, M,Obstfeld, M.J.Melitz, International Economics TheorY&PoLicY, 11th edition, Pearson Education Limited, 2018

23. Panchanan Das, Econometrics in Theory and Practice Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1, Springer, Singapore, 2019

24. Patrick Sevestre, « économétrie des données de Panel », Dunod, Paris, 2002.

25. Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, International Economics TheorY&PoLicY, 8ème edition, 2009

26. Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, International Economics TheorY & PoLicY, 11 edition, 2018
27. Rajat Acharyya, Product Standards, Exports and Employment An Analytical Study, hysica-Verlag Heidelberg, Germany, 2005
28. Rosanna Jackson, The purpose of policy space for developing and developed countries in a changing global economic system, Research in Globalization, 2021
29. Rosanna Jackson, The purpose of policy space for developing and developed countries in a changing global economic system, Research in Globalization, 2021
30. S. Drost, J.v. Wijk, S.Vellema, DEVELOPMENT VALUE CHAINS MEET BUSINESS SUPPLY CHAINS The concept of Global Value Chains unraveled, the Partnerships Resource Centre, 2011
31. William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS, Pearson Education Limited, Harlow, England, 8th edition, 2020
32. WILLIAM MILBERG, DEBORAH WINKLER, Outsourcing Economics Global Value Chains in Capitalist Development, cambridge university press, 2013

II– Reports and working papers:

1. A.Chudik, H.Pesaran el al., Long-Run E¤ects in Large Heterogeneous Panel Data Models with Cross-Sectionally Correlated Errors, Emerald Group Publishing Limited, UK, 2016
2. Ana Fernandesy, Hiau Looi Keez, Deborah Winkler, Determinants of Global Value Chain Participation:Cross-Country Evidence, World Bank Group, Development Research Group, Washington, 2020
3. Ana Paula Cusolito, Raed Safadi, and Daria Taglioni, Inclusive Global Value Chains Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low-Income Countries, World Bank Group and the Organisation for Economic Co-operation and Development, 2016
4. ASEAN-JAPAN CENTRE, Global Value Chains in ASEAN : Singapore , PAPER 9, 2018
5. ASIAN DEVELOPMENT BANK, ASEAN and Global Value Chains; 2023
6. Herwartz, Helmut; Maxand, Simone; Walle, Yabibal M, Heteroskedasticity-robust unit root testing for trending panels, cege Discussion Papers, No. 314 ,Georg August University of Göttingen, cege - Center for European, Governance and Economic Development Research, 2017
7. M.Eberhardt, F.Teal, Productivity Analysis in Global Manufacturing Production, Economics Series Working Papers 515, University of Oxford, Department of Economics,

8. OECD, DIAGNOSTIC OF CHILE'S ENGAGEMENT IN GLOBAL VALUE CHAINS, 2015

9. OECD, DIAGNOSTIC OF CHILE'S ENGAGEMENT IN GLOBAL VALUE CHAINS, 2015

10. UNECA (2016), promoting regional value chains in North Africa .Oromia: Addis Ababa

11. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), The BRICS Investment Report, United Nations, 2023

12. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), The Commodities and Development Report 2021: Escaping from the Commodity Dependence Trap through Technology and Innovation, United Nations, Geneva,2021, P XI.

13. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), PROGRESS REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF SDG 9 IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN, 2022

III- **Articls**

1. Alexander Chudika, M. Hashem Pesaran, Common correlated effects estimation of heterogeneous dynamic panel data models with weakly exogenous regressors, Journal of Econometrics, 188, 2015

2. Christophe Hurlin , Valérie Mignon , UNE SYNTHÈSE DES TESTS DE RACINE UNITAIRE SUR DONNÉES DE PANEL, Économie et Prévision, 2005

3. Dimitrios Asteriou et all, Public debt and economic growth: panel data evidence for Asian countries, Journal of Economics and Finance, 45; 2021, P 278

4. Gary Gereffi, Rethinking Development Theory: Insights from East Asia and Latin America, Springer, Sociological Forum, Vol. 4, No. 4, 1989

5. H.R.Moon, B.Perron, Testing for a unit root in panels with dynamic factors. Journal of Econometrics, Volume 122, Issue 1, 2004

6. Jan Ditzen, Estimating long run effects in models with cross-sectional dependence using xtdcce2, Centre for Energy Economics Research and Policy (CEERP) Heriot-Watt University, Edinburgh, UK, 2019

7. Kumar Rohit, Global value chains and structural transformation: Evidence from the developing world, Structural Change and Economic Dynamics, 66, 2023

8. Martinho, Impact of Covid-19 on the convergence of GDP per capita in OECD countries, Regional Science Policy & Practice, 13, 2021, https://doi.org/10.1111/rsp3.12435

9. Persyn, D. and J. Westerlund.. Error Correction Based Cointegration Tests for Panel Data. Stata Journal 8 (2), 2008

10. Robert C. Johnson, Andreas Moxnes, GVCs and trade elasticities with multistage production, Journal of International Economics, Volume 145, November 2023

11. Senturk Mehmet, Akbas Yusuf Ekrem, Ozkan Gokcen, Cross sectional dependence and cointegration analysis among the gdp-foreign direct investment and aggregate credits: evidence from selected developing countries, Asian Economic and Financial Review, United Kingdom, Vol 11, No 7, 2014.

12. T. D. CAVALCANTI, K. MOHADDESb AND M. RAISSIc, COMMODITY PRICE VOLATILITY AND THE SOURCES OF GROWTH, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 30, 2015

13. URATA S., BAEK Y., Does Participation in Global Value Chains Increase Productivity? An Analysis of Trade in Value Added Data, ERIA Discussion Paper Series, No. 301, 2019

الملاحق

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

الملحق رقم (01): نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
H0: weak cross-section dependence
H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
LEXP	29.18	6.22	181.29	-1.62
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.105)
LFVA	30.72	6.71	191.02	-0.66
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.510)
LDVX	30.80	6.83	191.65	-2.35
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.019)
LCPI	30.33	6.65	188.64	-0.08
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.939)
LGDPpc	16.64	2.14	127.85	-1.97
	(0.000)	(0.032)	(0.000)	(0.049)
LREER	12.16	1.91	77.35	-2.03
	(0.000)	(0.056)	(0.000)	(0.042)

p-values in parenthesis.
References
CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021)
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(36) = 206.237, Pr = 0.0000
Based on 27 complete observations over panel units

الملحق رقم (02): نتائج اختبار تجانس الميل Δ- tests

Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	11.142	0.000
adj.	12.946	0.000

Variables partialled out: constant

Testing for slope heterogeneity
(Blomquist, Westerlund. 2013. Economic Letters)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	4.287	0.000
adj.	4.981	0.000

HAC Kernel: bartlett
with average bandwith 2
Variables partialled out: constant

الملحق رقم (03): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LEXP
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.544 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LEXP
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.643 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for D.LEXP
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -4.684 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for D.LEXP
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -4.704 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LFVA
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.558 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LFVA
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.186 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LDVX
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.670 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LDVX
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.584 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LCPI
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -1.865 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LCPI
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.950 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for D.LCPI
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.321 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for D.LCPI
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.557 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LGDPpc
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.284 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LGDPpc
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.429 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LGDPpc
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.483 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LGDPpc
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.693 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LREER
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.008 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LREER
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.498 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LREER
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -4.334 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LREER
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.618 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

CADF MENA

```
Pesaran's CADF test for LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -1.074   -2.210    -2.330    -2.570    2.122     0.983

Pesaran's CADF test for D.LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,26)          Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.776   -2.210    -2.330    -2.570   -3.141     0.001

Pesaran's CADF test for LFVA
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.909   -2.210    -2.330    -2.570   -3.552     0.000

Pesaran's CADF test for LDVX
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.735   -2.210    -2.330    -2.570   -6.108     0.000

Pesaran's CADF test for LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.135   -2.210    -2.330    -2.570   -1.160     0.123

.
Pesaran's CADF test for D.LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,26)          Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.137   -2.210    -2.330    -2.570   -1.166     0.122
```

```
Pesaran's CADF test for LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.445   -2.730    -2.860    -3.100   -0.434     0.332

Pesaran's CADF test for D.LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,26)          Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.969   -2.730    -2.860    -3.100   -2.125     0.017

Pesaran's CADF test for LFVA
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.031   -2.730    -2.860    -3.100   -2.325     0.010

Pesaran's CADF test for LDVX
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.433   -2.730    -2.860    -3.100   -3.624     0.000

Pesaran's CADF test for LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27)          Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.101   -2.730    -2.860    -3.100    0.673     0.750

Pesaran's CADF test for D.LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,26)          Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.739   -2.730    -2.860    -3.100   -1.383     0.083
```

الملحق رقم (04): اختبار التكامل المشترك

```
Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.........

Results for H0: no cointegration
With 9 series and 5 covariates
```

Statistic	Value	Z-value	P-value
Gt	-3.418	-2.428	0.008
Ga	-16.274	-0.473	0.318
Pt	-11.295	-3.864	0.000
Pa	-19.930	-3.101	0.001

```
Bootstrapping critical values under H0.........
Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.........

Results for H0: no cointegration
With 9 series and 5 covariates
```

Statistic	Value	Z-value	P-value	Robust P-value
Gt	-3.418	-2.428	0.008	0.015
Ga	-15.733	-0.276	0.391	0.000
Pt	-11.315	-3.882	0.000	0.004
Pa	-19.166	-2.826	0.002	0.000

الملحق رقم (05): نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE

MG

```
.
Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)
```

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	.6279745	.1985817	3.16	0.002	.2387615	1.017187
LDVX	.4860883	.2331337	2.09	0.037	.0291547	.9430218
LCPI	-.0225391	1.158461	-0.02	0.984	-2.29308	2.248002
LGDPpc	-.5171518	.830286	-0.62	0.533	-2.144482	1.110179
LREER	-1.281213	.49025	-2.61	0.009	-2.242086	-.3203411
SR						
__ec	-.9548624	.1164771	-8.20	0.000	-1.183153	-.7265713
LFVA						
D1.	-.1601443	.2545998	-0.63	0.529	-.6591508	.3388622
LDVX						
D1.	-.1823121	.1975545	-0.92	0.356	-.5695119	.2048877
LCPI						
D1.	-.2668823	.4847532	-0.55	0.582	-1.216981	.6832166
LGDPpc						
D1.	1.157126	1.082765	1.07	0.285	-.9650542	3.279306
LREER						
D1.	.4378582	.1664011	2.63	0.009	.111718	.7639985
_cons	-1.506754	9.475138	-0.16	0.874	-20.07768	17.06417

PMG

```
Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): i                          Number of obs      =       234
Time Variable (t): t                           Number of groups   =         9
                                               Obs per group: min =        26
                                                             avg =      26.0
                                                             max =        26

                                               Log Likelihood     =  209.9376
```

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	.2906939	.1643993	1.77	0.077	-.0315228	.6129106
LDVX	.5424083	.135694	4.00	0.000	.2764529	.8083637
LCPI	-.0809541	.124117	-0.65	0.514	-.3242189	.1623106
LGDPpc	-.5165926	.162514	-3.18	0.001	-.8351142	-.1980709
LREER	-.5398135	.2009755	-2.69	0.007	-.9337182	-.1459088
SR						
__ec	-.2964544	.0958592	-3.09	0.002	-.4843348	-.1085739
LFVA						
D1.	.479732	.1669324	2.87	0.004	.1525505	.8069135
LDVX						
D1.	.0915164	.2088608	0.44	0.661	-.3178432	.5008761
LCPI						
D1.	1.060201	.5822662	1.82	0.069	-.0810199	2.201422
LGDPpc						
D1.	1.779551	.442064	4.03	0.000	.9131216	2.645981
LREER						
D1.	-.5812098	.5116488	-1.14	0.256	-1.584023	.4216033
_cons	1.514393	.4994577	3.03	0.002	.5354743	2.493312

DFE

```
.
Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)
```

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	.442933	.2829051	1.57	0.117	-.1115508	.9974169
LDVX	.5351324	.2313356	2.31	0.021	.0817229	.9885419
LCPI	-.1513907	.0959025	-1.58	0.114	-.3393563	.0365748
LGDPpc	.2866989	.3575714	0.80	0.423	-.4141282	.987526
LREER	-.1720697	.2396602	-0.72	0.473	-.641795	.2976556
SR						
__ec	-.3230126	.046833	-6.90	0.000	-.4148036	-.2312216
LFVA						
D1.	.2364192	.1550918	1.52	0.127	-.067555	.5403935
LDVX						
D1.	.4718778	.1448025	3.26	0.001	.18807	.7556856
LCPI						
D1.	.0057593	.3068337	0.02	0.985	-.5956237	.6071424
LGDPpc						
D1.	1.273771	.3565841	3.57	0.000	.574879	1.972663
LREER						
D1.	.0344678	.1059511	0.33	0.745	-.1731925	.2421281
_cons	-1.870121	1.027861	-1.82	0.069	-3.884691	.1444491

الملحق رقم (06):نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة HAUSMAN TEST

```
. hausman mg dfe,  sigmamore
```

	(b) mg	(B) dfe	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	.6279745	.442933	.1850414	4.427889
LDVX	.4860883	.5351324	-.0490441	5.203774
LCPI	-.0225391	-.1513907	.1288516	25.88335
LGDPpc	-.5171518	.2866989	-.8038507	18.54766
LREER	-1.281213	-.1720697	-1.109144	10.95105

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =        0.08
            Prob>chi2 =      0.9999
```

```
. hausman mg dfe, sigmamore
```

	(b) mg	(B) dfe	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	.6279745	.442933	.1850414	4.427889
LDVX	.4860883	.5351324	-.0490441	5.203774
LCPI	-.0225391	-.1513907	.1288516	25.88335
LGDPpc	-.5171518	.2866989	-.8038507	18.54766
LREER	-1.281213	-.1720697	-1.109144	10.95105

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =        0.08
            Prob>chi2 =      0.9999
```

```
. hausman pmg dfe, sigmamore
```

	(b) pmg	(B) dfe	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	.2906939	.442933	-.1522392	1.809404
LDVX	.5424083	.5351324	.0072759	1.493807
LCPI	-.0809541	-.1513907	.0704366	1.379317
LGDPpc	-.5165926	.2866989	-.8032915	1.774722
LREER	-.5398135	-.1720697	-.3677438	2.225976

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =        0.63
            Prob>chi2 =      0.9868
```

الملحق رقم (07): نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG

CCEPMG (CS-ARDL)

No correct Standard Errors available for pooled variables in ARDL model!
(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Pooled Mean Group (CS-ARDL)

Panel Variable (i): i		Number of obs	= 234
Time Variable (t): t		Number of groups	= 9
Degrees of freedom per group:		Obs per group (T)	= 26
without cross-sectional averages	= 14		
with cross-sectional averages	= 8		
Number of		F(114, 120)	= 14.92
cross-sectional lags	0 to 0	Prob > F	= 0.00
variables in mean group regression	= 51	R-squared	= 0.07
variables partialled out	= 63	Adj. R-squared	= -0.83
		Root MSE	= 0.06
		CD Statistic	= -1.63
		p-value	= 0.1035

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Short Run Est.						
Pooled:						
L.LEXP	-.8902388	.0837344	-10.63	0.000	-1.054355	-.7261224
LFVA	.0956884	.252316	0.38	0.705	-.398842	.5902187
LDVX	.3189054	.1996723	1.60	0.110	-.0724452	.710256
LCPI	-.4984757	.272481	-1.83	0.067	-1.032529	.0355772
LGDPpc	.3702616	.3265301	1.13	0.257	-.2697256	1.010249
LREER	-.124032	.1689886	-0.73	0.463	-.4552436	.2071795
Mean Group:						
D.LFVA	.0826305	.1451985	0.57	0.569	-.2019533	.3672144
D.LDVX	.0437718	.1527456	0.29	0.774	-.2556041	.3431477
D.LCPI	-.3225228	.824253	-0.39	0.696	-1.938029	1.292983
D.LGDPpc	.3699632	.2438105	1.52	0.129	-.1078966	.847823
D.LREER	.2569807	.1537143	1.67	0.095	-.0442938	.5582552
Adjust. Term						
Pooled:						
lr_LEXP	-1.890239	.0837344	-22.57	0.000	-2.054355	-1.726122
Long Run Est.						
Pooled:						
lr_LCPI	-.2637104	.272481	-0.97	0.333	-.7977634	.2703425
lr_LDVX	.1687117	.1996723	0.84	0.398	-.2226389	.5600623
lr_LFVA	.0506224	.252316	0.20	0.841	-.443908	.5451527
lr_LGDPpc	.1958808	.3265301	0.60	0.549	-.4441063	.835868
lr_LREER	-.0656171	.1689886	-0.39	0.698	-.3968287	.2655945

Pooled Variables: L.LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Mean Group Variables: D.LFVA D.LDVX D.LCPI D.LGDPpc D.LREER
Cross Sectional Averaged Variables: LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Long Run Variables: lr_LCPI lr_LDVX lr_LFVA lr_LGDPpc lr_LREER
Adjustment variable(s): lr_LEXP (L.LEXP)
Heterogenous constant partialled out.

CCEMG (CS-ARDL)

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Mean Group (CS-ARDL)

Panel Variable (i): i		Number of obs	= 234
Time Variable (t): t		Number of groups	= 9
Degrees of freedom per group:		Obs per group (T)	= 26
without cross-sectional averages	= 14		
with cross-sectional averages	= 8		
Number of		F(162, 72)	= 12.94
cross-sectional lags	0 to 0	Prob > F	= 0.00
variables in mean group regression	= 99	R-squared	= 0.03
variables partialled out	= 63	R-squared (MG)	= 0.94
		Root MSE	= 0.05
		CD Statistic	= -2.41
		p-value	= 0.0162

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Short Run Est.						
Mean Group:						
D.LFVA	.0856623	.2012879	0.43	0.670	-.3088548	.4801794
D.LDVX	.0093768	.205531	0.05	0.964	-.3934566	.4122102
D.LCPI	.0083941	.8323647	0.01	0.992	-1.623011	1.639799
D.LGDPpc	-.3130756	.1841613	-1.70	0.089	-.6740251	.0478738
D.LREER	.1769773	.1876367	0.94	0.346	-.1907839	.5447385
L.LEXP	-.8241817	.0856642	-9.62	0.000	-.9920804	-.656283
LFVA	.3156658	.2687919	1.17	0.240	-.2111566	.8424882
LDVX	.1656066	.2280516	0.73	0.468	-.2813662	.6125794
LCPI	-.1385661	.5484852	-0.25	0.801	-1.213577	.9364451
LGDPpc	.7095893	.3554584	2.00	0.046	.0129036	1.406275
LREER	-.1652247	.2391337	-0.69	0.490	-.6339182	.3034688
Adjust. Term						
Mean Group:						
lr_LEXP	-1.824182	.0856642	-21.29	0.000	-1.99208	-1.656283
Long Run Est.						
Mean Group:						
lr_LCPI	-.0960427	.3159544	-0.30	0.761	-.7153019	.5232164
lr_LDVX	.0916598	.1364773	0.67	0.502	-.1758309	.3591505
lr_LFVA	.1612683	.1447374	1.11	0.265	-.1224117	.4449484
lr_LGDPpc	.3474682	.2087853	1.66	0.096	-.0617436	.7566799
lr_LREER	-.1196125	.1388455	-0.86	0.389	-.3917446	.1525196

Mean Group Variables: D.LFVA D.LDVX D.LCPI D.LGDPpc D.LREER
Cross Sectional Averaged Variables: LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Long Run Variables: lr_LCPI lr_LDVX lr_LFVA lr_LGDPpc lr_LREER
Adjustment variable(s): lr_LEXP (L.LEXP)
Heterogenous constant partialled out.

دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا:

الملحق رقم (08): نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
H0: weak cross-section dependence
H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
LEXP	27.58	-2.99	162.48	-1.41
	(0.000)	(0.003)	(0.000)	(0.157)
LFVA	30.64	-3.45	180.36	1.06
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.291)
LDVX	30.65	-3.36	180.52	-0.94
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.347)
LCPI	29.24	-3.46	171.95	0.63
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.532)
LGDPpc	17.80	-3.41	175.55	1.43
	(0.000)	(0.001)	(0.000)	(0.152)
LREER	5.49	-2.73	74.02	3.46
	(0.000)	(0.006)	(0.000)	(0.001)

p-values in parenthesis.
References
CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021)
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(36) = 213.861, Pr = 0.0000
Based on 27 complete observations over panel units

الملحق رقم (09): اختبار تجانس الميل Δ– tests

Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	1.480	0.139
adj.	1.732	0.083

Variables partialled out: constant

Testing for slope heterogeneity
(Blomquist, Westerlund. 2013. Economic Letters)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	4.351	0.000
adj.	5.090	0.000

HAC Kernel: bartlett
with average bandwith 1.8888889
Variables partialled out: constant

الملحق رقم (10): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا

CIPS ASEAN

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LEXP
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.064 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LEXP
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.242 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LEXP
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -4.302 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LEXP
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -4.464 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LFVA
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.713 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LFVA
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -4.044 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LDVX
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.313 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LDVX
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.263 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LCPI
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.733 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LCPI
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.932 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LCPI
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.715 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LCPI
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.956 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LGDPpc
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.114 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LGDPpc
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.605 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LGDPpc
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.171 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LGDPpc
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.336 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LREER
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -0.889 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LREER
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.549 N,T = (9,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LREER
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -4.027 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.21	-2.33	-2.57

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for D.LREER
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -4.210 N,T = (9,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.73	-2.86	-3.1

CADF ASEAN

Pesaran's CADF test for LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-1.983	-2.210	-2.330	-2.570	-0.690	0.245

Pesaran's CADF test for LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.187	-2.730	-2.860	-3.100	0.398	0.655

Pesaran's CADF test for D.LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.235	-2.210	-2.330	-2.570	-1.470	0.071

Pesaran's CADF test for D.LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.285	-2.730	-2.860	-3.100	0.080	0.532

Pesaran's CADF test for LFVA
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.700	-2.210	-2.330	-2.570	-2.907	0.002

Pesaran's CADF test for LFVA
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.280	-2.730	-2.860	-3.100	-3.129	0.001

Pesaran's CADF test for LDVX
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.560	-2.210	-2.330	-2.570	-5.567	0.000

Pesaran's CADF test for LDVX
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.587	-2.730	-2.860	-3.100	-4.119	0.000

Pesaran's CADF test for LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-4.195	-2.210	-2.330	-2.570	-7.531	0.000

Pesaran's CADF test for LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.841	-2.730	-2.860	-3.100	-4.937	0.000

Pesaran's CADF test for D.LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.315	-2.210	-2.330	-2.570	-1.716	0.043

Pesaran's CADF test for D.LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.334	-2.730	-2.860	-3.100	-0.078	0.469

Pesaran's CADF test for LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 234
Augmented by 0 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.076	-2.210	-2.330	-2.570	-0.977	0.164

Pesaran's CADF test for LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 234
Augmented by 0 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-1.523	-2.730	-2.860	-3.100	2.540	0.994

Pesaran's CADF test for D.LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 225
Augmented by 0 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.171	-2.210	-2.330	-2.570	-4.363	0.000

Pesaran's CADF test for D.LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 225
Augmented by 0 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.336	-2.730	-2.860	-3.100	-3.311	0.000

Pesaran's CADF test for LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-0.611	-2.210	-2.330	-2.570	3.554	1.000

Pesaran's CADF test for LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,27) Obs = 216
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.962	-2.730	-2.860	-3.100	-2.104	0.018

Pesaran's CADF test for D.LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.958	-2.730	-2.860	-3.100	-5.316	0.000

Pesaran's CADF test for D.LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (9,26) Obs = 207
Augmented by 2 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.388	-2.210	-2.330	-2.570	-5.036	0.000

الملحق رقم (11):اختبار التكامل المشترك ASEAN

Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.....

Results for H0: no cointegration
With 9 series and 5 covariates

Statistic	Value	Z-value	P-value
Gt	-2.539	0.338	0.632
Ga	-9.832	1.872	0.969
Pt	-9.172	-1.899	0.029
Pa	-12.093	-0.280	0.390

Bootstrapping critical values under H0.....
Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.....

Results for H0: no cointegration
With 9 series and 5 covariates

Statistic	Value	Z-value	P-value	Robust P-value
Gt	-2.539	0.338	0.632	0.245
Ga	-10.122	1.766	0.961	0.044
Pt	-9.497	-2.200	0.014	0.037
Pa	-12.818	-0.541	0.294	0.008

الملحق رقم (12): نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE

PMG

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): i
Time Variable (t): t

Number of obs = 234
Number of groups = 9
Obs per group: min = 26
avg = 26.0
max = 26

Log Likelihood = 272.4453

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	.719219	.1672844	4.30	0.000	.3913476	1.04709
LDVX	-.2506359	.1351261	-1.85	0.064	-.5154781	.0142063
LCPI	-.0294645	.1554339	-0.19	0.850	-.3341094	.2751804
LGDPpc	.9894277	.2986987	3.31	0.001	.4039891	1.574866
LREER	-.2060351	.2338588	-0.88	0.378	-.6643899	.2523198
SR						
__ec	-.1960997	.0674528	-2.91	0.004	-.3283047	-.0638947
LFVA						
D1.	.1617423	.1467849	1.10	0.271	-.1259508	.4494354
LDVX						
D1.	.3238056	.1646304	1.97	0.049	.0011358	.6464753
LCPI						
D1.	1.131257	.6975743	1.62	0.105	-.2359634	2.498477
LGDPpc						
D1.	.7721851	.2572433	3.00	0.003	.2679975	1.276373
LREER						
D1.	-.1439558	.2293774	-0.63	0.530	-.5935273	.3056156
_cons	-.8337853	.3316706	-2.51	0.012	-1.483848	-.1837229

MG

.

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	-.518843	.279325	-1.86	0.063	-1.06631	.0286239
LDVX	1.013839	.3573099	2.84	0.005	.3135242	1.714153
LCPI	1.809362	1.459421	1.24	0.215	-1.05105	4.669774
LGDPpc	1.137009	.6403255	1.78	0.076	-.1180058	2.392024
LREER	-.6560931	.2990265	-2.19	0.028	-1.242174	-.0700119
SR						
__ec	-.7313709	.1229169	-5.95	0.000	-.9722835	-.4904583
LFVA						
D1.	.2567154	.1915591	1.34	0.180	-.1187335	.6321642
LDVX						
D1.	-.0981422	.2620271	-0.37	0.708	-.611706	.4154215
LCPI						
D1.	-.091127	.6272388	-0.15	0.884	-1.320493	1.138238
LGDPpc						
D1.	.336938	.3114312	1.08	0.279	-.273456	.9473321
LREER						
D1.	.1568369	.1521793	1.03	0.303	-.1414289	.4551028
_cons	-14.43174	12.69367	-1.14	0.256	-39.31087	10.4474

DFE

.

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	1.138113	.4254097	2.68	0.007	.3043252	1.971901
LDVX	-.6000941	.3314423	-1.81	0.070	-1.249709	.0495209
LCPI	-.1372267	.2835402	-0.48	0.628	-.6929552	.4185018
LGDPpc	1.562199	.5140401	3.04	0.002	.5546993	2.569699
LREER	1.148886	.3106417	3.70	0.000	.5400398	1.757733
SR						
__ec	-.138634	.0352018	-3.94	0.000	-.2076281	-.0696398
LFVA						
D1.	.4375003	.1046012	4.18	0.000	.2324856	.6425149
LDVX						
D1.	.1877147	.1006709	1.86	0.062	-.0095967	.3850261
LCPI						
D1.	-.1303826	.1267505	-1.03	0.304	-.3788091	.1180438
LGDPpc						
D1.	.2274793	.2905136	0.78	0.434	-.3419169	.7968756
LREER						
D1.	.2152357	.1149143	1.87	0.061	-.0099922	.4404637
_cons	-2.134842	.5666299	-3.77	0.000	-3.245416	-1.024268

الملحق رقم (13):نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة HAUSMAN TEST

```
. hausman mg pmg,  sigmamore
```

	Coefficients			
	(b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	-.518843	.719219	-1.238062	.5025504
LDVX	1.013839	-.2506359	1.264475	.6639264
LCPI	1.809362	-.0294645	1.838826	2.763012
LGDPpc	1.137009	.9894277	.1475815	1.176883
LREER	-.6560931	-.2060351	-.450058	.5165475

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 13.20
Prob>chi2 = 0.0216

```
. hausman mg dfe,  sigmamore
```

	Coefficients			
	(b) mg	(B) dfe	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	-.518843	1.138113	-1.656956	20.04327
LDVX	1.013839	-.6000941	1.613933	25.6428
LCPI	1.809362	-.1372267	1.946588	104.7455
LGDPpc	1.137009	1.562199	-.4251901	45.95474
LREER	-.6560931	1.148886	-1.804979	21.45956

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.03
Prob>chi2 = 1.0000

```
. hausman pmg dfe, sigmamore
```

	Coefficients (b) pmg	(B) dfe	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	.719219	1.138113	-.4188939	6.317442
LDVX	-.2506359	-.6000941	.3494582	5.103798
LCPI	-.0294645	-.1372267	.1077622	5.876369
LGDPpc	.9894277	1.562199	-.5727717	11.29411
LREER	-.2060351	1.148886	-1.354921	8.846151

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.09
Prob>chi2 = 0.9999

الملحق رقم (14): نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG

CCEPMG

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Pooled Mean Group (CS-ARDL)

Panel Variable (i): i		Number of obs	= 234
Time Variable (t): t		Number of groups	= 9
Degrees of freedom per group:		Obs per group (T)	= 26
without cross-sectional averages	= 14		
with cross-sectional averages	= 8		
Number of		F(114, 120)	= 4.48
cross-sectional lags	0 to 0	Prob > F	= 0.00
variables in mean group regression	= 51	R-squared	= 0.19
variables partialled out	= 63	Adj. R-squared	= -0.59
		Root MSE	= 0.07
		CD Statistic	= -2.32
		p-value	= 0.0203

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Short Run Est.						
Pooled:						
L.LEXP	-.8134374	.1376248	-5.91	0.000	-1.083177	-.5436978
LFVA	-.0523668	.2142039	-0.24	0.807	-.4721987	.367465
LDVX	.1539395	.2248461	0.68	0.494	-.2867508	.5946298
LCPI	-.5872318	.263499	-2.23	0.026	-1.10368	-.0707832
LGDPpc	1.836956	.894416	2.05	0.040	.0839331	3.589979
LREER	.4511869	.4060365	1.11	0.266	-.34463	1.247004
Mean Group:						
D.LFVA	.1740501	.0949534	1.83	0.067	-.0120552	.3601553
D.LDVX	.024413	.0981117	0.25	0.803	-.1678825	.2167084
D.LCPI	.6135793	.3514503	1.75	0.081	-.0752506	1.302409
D.LGDPpc	-.0902551	.3264102	-0.28	0.782	-.7300073	.549497
D.LREER	-.1704878	.0915011	-1.86	0.062	-.3498267	.0088512
Adjust. Term						
Pooled:						
lr_LEXP	-1.813437	.1376248	-13.18	0.000	-2.083177	-1.543698
Long Run Est.						
Pooled:						
lr_LCPI	-.3238225	.263499	-1.23	0.219	-.840271	.1926261
lr_LDVX	.0848882	.2248461	0.38	0.706	-.3558021	.5255785
lr_LFVA	-.0288771	.2142039	-0.13	0.893	-.448709	.3909547
lr_LGDPpc	1.012969	.894416	1.13	0.257	-.7400539	2.765992
lr_LREER	.248802	.4060365	0.61	0.540	-.5470149	1.044619

Pooled Variables: L.LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Mean Group Variables: D.LFVA D.LDVX D.LCPI D.LGDPpc D.LREER
Cross Sectional Averaged Variables: LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Long Run Variables: lr_LCPI lr_LDVX lr_LFVA lr_LGDPpc lr_LREER
Adjustment variable(s): lr_LEXP (L.LEXP)
Heterogenous constant partialled out.

CCEMG

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Mean Group (CS-ARDL)

Panel Variable (i): i		Number of obs	= 234
Time Variable (t): t		Number of groups	= 9
Degrees of freedom per group:		Obs per group (T)	= 26
without cross-sectional averages	= 14		
with cross-sectional averages	= 8		
Number of		F(162, 72)	= 4.54
cross-sectional lags	0 to 0	Prob > F	= 0.00
variables in mean group regression	= 99	R-squared	= 0.09
variables partialled out	= 63	R-squared (MG)	= 0.84
		Root MSE	= 0.07
		CD Statistic	= -0.20
		p-value	= 0.8424

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Short Run Est.						
Mean Group:						
D.LFVA	.093407	.1029121	0.91	0.364	-.1082969	.295111
D.LDVX	.0211342	.0620946	0.34	0.734	-.1005689	.1428373
D.LCPI	-.0122409	.2828995	-0.04	0.965	-.5667138	.542232
D.LGDPpc	-.2787518	.4633717	-0.60	0.547	-1.186944	.6294401
D.LREER	-.0896885	.1403548	-0.64	0.523	-.3647789	.1854019
L.LEXP	-.9189246	.1124701	-8.17	0.000	-1.139362	-.6984872
LFVA	.1086825	.2298364	0.47	0.636	-.3417885	.5591535
LDVX	.020632	.1953657	0.11	0.916	-.3622779	.4035418
LCPI	-.3259262	.3350545	-0.97	0.331	-.9826209	.3307684
LGDPpc	1.984407	.7128791	2.78	0.005	.5871894	3.381624
LREER	.1262839	.2209937	0.57	0.568	-.3068557	.5594235
Adjust. Term						
Mean Group:						
lr_LEXP	-1.918925	.1124701	-17.06	0.000	-2.139362	-1.698487
Long Run Est.						
Mean Group:						
lr_LCPI	-.1568232	.1577712	-0.99	0.320	-.4660492	.1524027
lr_LDVX	.021326	.1044966	0.20	0.838	-.1834835	.2261355
lr_LFVA	.0432518	.1100993	0.39	0.694	-.1725388	.2590424
lr_LGDPpc	.9836894	.3666833	2.68	0.007	.2650034	1.702375
lr_LREER	.0547181	.1077735	0.51	0.612	-.1565141	.2659503

Mean Group Variables: D.LFVA D.LDVX D.LCPI D.LGDPpc D.LREER
Cross Sectional Averaged Variables: LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Long Run Variables: lr_LCPI lr_LDVX lr_LFVA lr_LGDPpc lr_LREER
Adjustment variable(s): lr_LEXP (L.LEXP)
Heterogenous constant partialled out.

دول أمريكا اللاتينية والكريبب:

الملحق رقم (15): نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية CD test

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
H0: weak cross-section dependence
H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
LEXP	39.73	-1.97	348.88	1.70
	(0.000)	(0.048)	(0.000)	(0.089)
LFVA	44.74	-1.08	394.08	3.66
	(0.000)	(0.281)	(0.000)	(0.000)
LDVX	45.14	-1.24	397.42	-2.58
	(0.000)	(0.216)	(0.000)	(0.010)
LCPI	44.14	-1.13	388.70	-3.05
	(0.000)	(0.258)	(0.000)	(0.002)
LGDPpc	35.87	-1.96	312.78	-2.28
	(0.000)	(0.050)	(0.000)	(0.023)
LREER	10.78	-0.06	161.15	-1.23
	(0.000)	(0.953)	(0.000)	(0.217)

p-values in parenthesis.
References
CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021)
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(78) = 321.448, Pr = 0.0000
Based on 27 complete observations over panel units

الملحق رقم (16): اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل في دول أمريكا اللاتينية والكريبب

CIPS LAC

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LEXP
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.628 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LEXP
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.001 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LFVA
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.969 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LFVA
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.211 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LDVX
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.074 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LDVX
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.045 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LCPI
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.294 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc> uded for LCPI
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -3.047 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc]
> uded for LGDPpc
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -1.172 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LGDPpc
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual ti were truncated during the aggregation process

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS* = -1.763 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc]
> uded for D.LGDPpc
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.054 N,T = (13,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for D.LGDPpc
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.235 N,T = (13,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc]
> uded for LREER
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -1.583 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for LREER
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -2.494 N,T = (13,27)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc]
> uded for D.LREER
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.608 N,T = (13,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.14	-2.25	-2.45

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean inc
> uded for D.LREER
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i

CIPS = -3.672 N,T = (13,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.66	-2.76	-2.96

CADF LAC

```
Pesaran's CADF test for LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.900   -2.140    -2.250    -2.450   -4.201     0.000
```

```
Pesaran's CADF test for LEXP
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.949   -2.660    -2.760    -2.960   -2.437     0.007
```

```
Pesaran's CADF test for LFVA
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.666   -2.140    -2.250    -2.450   -7.048     0.000
```

```
Pesaran's CADF test for LFVA
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.966   -2.660    -2.760    -2.960   -6.381     0.000
```

```
Pesaran's CADF test for LDVX
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.041   -2.140    -2.250    -2.450   -4.724     0.000
```

```
.
Pesaran's CADF test for LDVX
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.929   -2.660    -2.760    -2.960   -2.361     0.009
```

```
Pesaran's CADF test for LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -1.871   -2.140    -2.250    -2.450   -0.376     0.353
```

```
Pesaran's CADF test for LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.056   -2.660    -2.760    -2.960   -2.852     0.002
```

```
 Pesaran's CADF test for D.LCPI
 Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
 Deterministics chosen: constant

 t-bar test, N,T = (13,26)         Obs = 299
 Augmented by 2 lags (average)

     t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
    -2.784   -2.140    -2.250    -2.450   -3.769     0.000
```

```
Pesaran's CADF test for D.LCPI
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,26)         Obs = 299
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -3.158   -2.660    -2.760    -2.960   -3.250     0.001
```

```
Pesaran's CADF test for LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -1.976   -2.140    -2.250    -2.450   -0.765     0.222
```

```
Pesaran's CADF test for LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -1.939   -2.660    -2.760    -2.960    1.478     0.930
```

```
Pesaran's CADF test for D.LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,26)         Obs = 299
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.317   -2.140    -2.250    -2.450   -2.035     0.021
```

```
Pesaran's CADF test for D.LGDPpc
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,26)         Obs = 299
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.370   -2.660    -2.760    -2.960   -0.196     0.422
```

```
Pesaran's CADF test for LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -1.778   -2.140    -2.250    -2.450   -0.032     0.487
```

```
Pesaran's CADF test for LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,27)         Obs = 312
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.772   -2.660    -2.760    -2.960   -1.751     0.040
```

```
Pesaran's CADF test for D.LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncatec
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (13,26)         Obs = 299
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.670   -2.140    -2.250    -2.450   -3.345     0.000
```

```
Pesaran's CADF test for D.LREER
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncate
Deterministics chosen: constant & trend

t-bar test, N,T = (13,26)         Obs = 299
Augmented by 2 lags (average)

    t-bar     cv10      cv5       cv1   Z[t-bar]    P-value
   -2.755   -2.660    -2.760    -2.960   -1.686     0.046
```

الملحق رقم (17): نتائج تقدير النماذج PMG، MG و DFE

PMG

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): i
Time Variable (t): t

Number of obs = 338
Number of groups = 13
Obs per group: min = 26
avg = 26.0
max = 26

Log Likelihood = 438.6106

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	.3068899	.1608021	1.91	0.056	-.0082763	.6220561
LDVX	.2493159	.1038081	2.40	0.016	.0458558	.452776
LCPI	.5731467	.1001	5.73	0.000	.3769542	.7693392
LGDPpc	.2755881	.2172015	1.27	0.205	-.1501189	.7012951
LREER	-.3061676	.0803561	-3.81	0.000	-.4636627	-.1486725
SR						
__ec	-.2247248	.0460934	-4.88	0.000	-.3150662	-.1343834
LFVA						
D1.	.1625503	.1214419	1.34	0.181	-.0754714	.400572
LDVX						
D1.	.2004893	.1241226	1.62	0.106	-.0427866	.4437652
LCPI						
D1.	.465733	.4944152	0.94	0.346	-.5033029	1.434769
LGDPpc						
D1.	1.757451	.2224312	7.90	0.000	1.321493	2.193408
LREER						
D1.	-.021911	.1537752	-0.14	0.887	-.3233049	.2794829
_cons	-.460798	.0927693	-4.97	0.000	-.6426224	-.2789735

MG

.

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	.4127657	.2022002	2.04	0.041	.0164605	.8090708
LDVX	.4731621	.2095947	2.26	0.024	.0623639	.8839602
LCPI	-.0089687	.3226724	-0.03	0.978	-.641395	.6234575
LGDPpc	-.092249	.4277846	-0.22	0.829	-.9306914	.7461933
LREER	-.5028981	.3138311	-1.60	0.109	-1.117996	.1121995
SR						
__ec	-.7579074	.0493602	-15.35	0.000	-.8546516	-.6611631
LFVA						
D1.	-.0513864	.0930996	-0.55	0.581	-.2338584	.1310855
LDVX						
D1.	-.0519428	.0610424	-0.85	0.395	-.1715837	.067698
LCPI						
D1.	-.1099365	.2930498	-0.38	0.708	-.6843035	.4644305
LGDPpc						
D1.	1.783967	.2582077	6.91	0.000	1.277889	2.290045
LREER						
D1.	.4547551	.3671764	1.24	0.216	-.2648975	1.174408
_cons	-.0772932	2.678815	-0.03	0.977	-5.327674	5.173087

DFE

.

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form
(Estimate results saved as DFE)

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
LFVA	.0119605	.2770905	0.04	0.966	-.5311269	.555048
LDVX	.7425375	.2753139	2.70	0.007	.2029322	1.282143
LCPI	-.0908395	.1369205	-0.66	0.507	-.3591987	.1775196
LGDPpc	1.108615	.3806553	2.91	0.004	.3625443	1.854686
LREER	-.4325495	.1498518	-2.89	0.004	-.7262537	-.1388454
SR						
__ec	-.2147878	.0336904	-6.38	0.000	-.2808198	-.1487559
LFVA						
D1.	.3470154	.12215	2.84	0.004	.1076058	.586425
LDVX						
D1.	.0696777	.1218866	0.57	0.568	-.1692157	.3085711
LCPI						
D1.	-.0061841	.154538	-0.04	0.968	-.309073	.2967048
LGDPpc						
D1.	1.620105	.2268717	7.14	0.000	1.175444	2.064765
LREER						
D1.	.0657115	.0588954	1.12	0.265	-.0497214	.1811444
_cons	-1.874609	.6458707	-2.90	0.004	-3.140492	-.6087257

الملحق رقم (18):نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين النماذج المقدرة HAUSMAN TEST

```
. hausman mg pmg,  sigmamore
```

	Coefficients			
	(b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	.4127657	.3068899	.1058758	.3735161
LDVX	.4731621	.2493159	.2238462	.4085487
LCPI	-.0089687	.5731467	-.5821154	.6411825
LGDPpc	-.092249	.2755881	-.3678371	.8324792
LREER	-.5028981	-.3061676	-.1967305	.6260318

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 43.66
Prob>chi2 = 0.0000

```
. hausman mg dfe,  sigmamore
```

	Coefficients			
	(b) mg	(B) dfe	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LFVA	.4127657	.0119605	.4008051	6.769585
LDVX	.4731621	.7425375	-.2693754	7.017629
LCPI	-.0089687	-.0908395	.0818708	10.81113
LGDPpc	-.092249	1.108615	-1.200864	14.329
LREER	-.5028981	-.4325495	-.0703486	10.51468

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.04
Prob>chi2 = 1.0000

```
. hausman pmg dfe, sigmamore

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       pmg          dfe        Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
        LFVA |    .3068899     .0119605       .2949294        2.664718
        LDVX |    .2493159     .7425375      -.4932216        1.707469
        LCPI |    .5731467    -.0908395       .6639862        1.662114
      LGDPpc |    .2755881     1.108615      -.8330269        3.598667
       LREER |   -.3061676    -.4325495       .1263819        1.330382
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        0.34
                Prob>chi2 =      0.9968
```

الملحق رقم (19): نتائج تقدير النماذج CCEPMG و CCEMG

CCEMG

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Mean Group (CS-ARDL)

Panel Variable (i): i		Number of obs	= 338
Time Variable (t): t		Number of groups	= 13
Degrees of freedom per group:		Obs per group (T)	= 26
without cross-sectional averages	= 14		
with cross-sectional averages	= 8		
Number of		F(234, 104)	= 5.72
cross-sectional lags	0 to 0	Prob > F	= 0.00
variables in mean group regression	= 143	R-squared	= 0.07
variables partialled out	= 91	R-squared (MG)	= 0.85
		Root MSE	= 0.07
		CD Statistic	= -0.02
		p-value	= 0.9853

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Short Run Est.						
Mean Group:						
D.LFVA	-.2070565	.1410329	-1.47	0.142	-.4834758	.0693628
D.LDVX	.0609044	.1085912	0.56	0.575	-.1519304	.2737393
D.LCPI	-.5507112	.3690124	-1.49	0.136	-1.273962	.1725397
D.LGDPpc	.9797037	.7612619	1.29	0.198	-.5123422	2.47175
D.LREER	.0301566	.103342	0.29	0.770	-.1723899	.2327032
L.LEXP	-1.060521	.0821929	-12.90	0.000	-1.221616	-.8994254
LFVA	.5627472	.3052144	1.84	0.065	-.035462	1.160956
LDVX	.6331111	.2887286	2.19	0.028	.0672134	1.199009
LCPI	-.5666176	.6070635	-0.93	0.351	-1.75644	.623205
LGDPpc	.5377708	.6549298	0.82	0.412	-.7458681	1.82141
LREER	-.0156929	.1006469	-0.16	0.876	-.2129571	.1815713
Adjust. Term						
Mean Group:						
lr_LEXP	-2.060521	.0821929	-25.07	0.000	-2.221616	-1.899425
Long Run Est.						
Mean Group:						
lr_LCPI	-.3129112	.2975093	-1.05	0.293	-.8960186	.2701963
lr_LDVX	.2976727	.139839	2.13	0.033	.0235934	.5717521
lr_LFVA	.2754407	.1477861	1.86	0.062	-.0142147	.5650961
lr_LGDPpc	.2659761	.3159132	0.84	0.400	-.3532023	.8851545
lr_LREER	-.0029359	.0484518	-0.06	0.952	-.0978997	.0920279

Mean Group Variables: D.LFVA D.LDVX D.LCPI D.LGDPpc D.LREER
Cross Sectional Averaged Variables: LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Long Run Variables: lr_LCPI lr_LDVX lr_LFVA lr_LGDPpc lr_LREER
Adjustment variable(s): lr_LEXP (L.LEXP)
Heterogenous constant partialled out.

CCEPMG

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Pooled Mean Group (CS-ARDL)

Panel Variable (i): i		Number of obs	= 338
Time Variable (t): t		Number of groups	= 13
Degrees of freedom per group:		Obs per group (T)	= 26
without cross-sectional averages	= 14		
with cross-sectional averages	= 8		
Number of		F(162, 176)	= 4.86
cross-sectional lags	0 to 0	Prob > F	= 0.00
variables in mean group regression	= 71	R-squared	= 0.18
variables partialled out	= 91	Adj. R-squared	= -0.57
		Root MSE	= 0.08
		CD Statistic	= -0.36
		p-value	= 0.7183

D.LEXP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Short Run Est.						
Pooled:						
L.LEXP	-.9214345	.0935712	-9.85	0.000	-1.104831	-.7380384
LFVA	-.0905885	.3812352	-0.24	0.812	-.8377958	.6566188
LDVX	.8853607	.4212085	2.10	0.036	.0598073	1.710914
LCPI	-.3139678	.4910534	-0.64	0.523	-1.276415	.6484792
LGDPpc	1.238445	.590933	2.10	0.036	.0802371	2.396652
LREER	-.0117257	.0452698	-0.26	0.796	-.1004528	.0770014
Mean Group:						
D.LFVA	-.0015685	.1651945	-0.01	0.992	-.3253437	.3222068
D.LDVX	.0300818	.1494093	0.20	0.840	-.2627549	.3229186
D.LCPI	-.5886312	.2751111	-2.14	0.032	-1.127839	-.0494233
D.LGDPpc	.683413	.3352663	2.04	0.042	.0263031	1.340523
D.LREER	.1948396	.1291878	1.51	0.132	-.0583638	.448043
Adjust. Term						
Pooled:						
lr_LEXP	-1.921435	.0935712	-20.53	0.000	-2.104831	-1.738038
Long Run Est.						
Pooled:						
lr_LCPI	-.1634028	.4910534	-0.33	0.739	-1.12585	.7990442
lr_LDVX	.4607811	.4212085	1.09	0.274	-.3647723	1.286335
lr_LFVA	-.0471463	.3812352	-0.12	0.902	-.7943536	.700061
lr_LGDPpc	.6445416	.590933	1.09	0.275	-.5136658	1.802749
lr_LREER	-.0061026	.0452698	-0.13	0.893	-.0948297	.0826246

Pooled Variables: L.LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Mean Group Variables: D.LFVA D.LDVX D.LCPI D.LGDPpc D.LREER
Cross Sectional Averaged Variables: LEXP LFVA LDVX LCPI LGDPpc LREER
Long Run Variables: lr_LCPI lr_LDVX lr_LFVA lr_LGDPpc lr_LREER
Adjustment variable(s): lr_LEXP (L.LEXP)
Heterogenous constant partialled out.

الملحق رقم (20): نتائج تقدير AMG

MENA

```
Augmented Mean Group estimator (Bond & Eberhardt, 2009; Eberhardt & Teal, 2010)

Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (i)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation                          Number of obs =    243
AMG                                                 Wald chi2(5)  =  16.36
                                                    Prob > chi2   = 0.0059
```

LEXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
LFVA	.3103448	.1022631	3.03	0.002	.1099128	.5107769
LDVX	.2201367	.1452632	1.52	0.130	-.0645739	.5048472
LCPI	.1482589	.4045994	0.37	0.714	-.6447415	.9412592
LGDPpc	.7402422	.41092	1.80	0.072	-.0651462	1.54563
LREER	-.2025949	.1670346	-1.21	0.225	-.5299767	.1247868
__00000R_c	.9675915	.2281046	4.24	0.000	.5205147	1.414668
__000007_t	-.0035523	.0236957	-0.15	0.881	-.0499949	.0428904
_cons	-5.303343	2.830621	-1.87	0.061	-10.85126	.2445716

```
Root Mean Squared Error (sigma): 0.0620
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
Residual series based on country regressions stored in variable: aug1
Variable __000007_t refers to a group-specific linear trend.
Share of group-specific trends significant at 5% level: 0.444 (= 4 trends)
```

ASEAN

```
Augmented Mean Group estimator (Bond & Eberhardt, 2009; Eberhardt & Teal, 2010)

Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (i)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation                          Number of obs =    243
AMG                                                 Wald chi2(5)  =  37.95
                                                    Prob > chi2   = 0.0000
```

LEXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
LFVA	.0270877	.1759669	0.15	0.878	-.3178012	.3719765
LDVX	.152575	.0475617	3.21	0.001	.0593558	.2457943
LCPI	.3390975	.4891342	0.69	0.488	-.6195879	1.297783
LGDPpc	1.269303	.2515968	5.04	0.000	.776182	1.762423
LREER	-.2797456	.2145395	-1.30	0.192	-.7002354	.1407441
__00000R_c	.8407068	.2597186	3.24	0.001	.3316676	1.349746
__000007_t	-.0152634	.0105285	-1.45	0.147	-.035899	.0053721
_cons	-3.56433	2.591771	-1.38	0.169	-8.644107	1.515448

```
Root Mean Squared Error (sigma): 0.0631
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
Residual series based on country regressions stored in variable: aug1
Variable __000007_t refers to a group-specific linear trend.
Share of group-specific trends significant at 5% level: 0.222 (= 2 trends)
```

LAC

Augmented Mean Group estimator (Bond & Eberhardt, 2009; Eberhardt & Teal, 2010)

Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (i)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation — Number of obs = 351
AMG — Wald chi2(5) = 32.58
Prob > chi2 = 0.0000

LEXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
LFVA	.4297395	.1021786	4.21	0.000	.2294732	.6300058
LDVX	.3968572	.1756141	2.26	0.024	.0526599	.7410545
LCPI	-.1587685	.1376014	-1.15	0.249	-.4284623	.1109252
LGDPpc	.7257668	.3191135	2.27	0.023	.1003159	1.351218
LREER	.1996666	.1102662	1.81	0.070	-.0164512	.4157843
__00000R_c	.7642207	.1240657	6.16	0.000	.5210564	1.007385
__000007_t	.0150578	.0082096	1.83	0.067	-.0010328	.0311484
_cons	-6.803074	2.851175	-2.39	0.017	-12.39127	-1.214874

Root Mean Squared Error (sigma): 0.0820
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
Residual series based on country regressions stored in variable: aug1
Variable __000007_t refers to a group-specific linear trend.
Share of group-specific trends significant at 5% level: 0.077 (= 1 trends)

.

الملحق رقم (21): نتائج تقدير واختبار خطية العلاقة AMG

MENA

```
Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (i)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation                          Number of obs =    243
AMG                                                 Wald chi2(7)  =  24.75
                                                    Prob > chi2   = 0.0008
```

LEXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
LFVAdec	.2784141	.1089993	2.55	0.011	.0647793	.4920488
LFVAinc	.2779147	.1072156	2.59	0.010	.0677759	.4880534
LDVXdec	.3159545	.1673009	1.89	0.059	-.0119493	.6438584
LDVXinc	.3109634	.1711039	1.82	0.069	-.0243941	.6463208
LCPI	.0873081	.4601714	0.19	0.850	-.8146112	.9892274
LGDPpc	.7866385	.4753327	1.65	0.098	-.1449965	1.718274
LREER	-.3232966	.2369374	-1.36	0.172	-.7876854	.1410923
__00000R_c	.9724786	.212296	4.58	0.000	.556386	1.388571
__000007_t	-.0056975	.0246685	-0.23	0.817	-.0540469	.0426518
_cons	-6.304071	3.381883	-1.86	0.062	-12.93244	.3242975

```
Root Mean Squared Error (sigma): 0.0579
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
Residual series based on country regressions stored in variable: aug1
Variable __000007_t refers to a group-specific linear trend.
Share of group-specific trends significant at 5% level: 0.444 (= 4 trends)


. test LFVAdec=LFVAinc

 ( 1)  LFVAdec - LFVAinc = 0

           chi2(  1) =    0.00
         Prob > chi2 =    0.9974

. test LDVXdec=LDVXinc

 ( 1)  LDVXdec - LDVXinc = 0

           chi2(  1) =    0.00
         Prob > chi2 =    0.9834
```

ASEAN

Augmented Mean Group estimator (Bond & Eberhardt, 2009; Eberhardt & Teal, 2010)

Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (i)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation — Number of obs = 243
AMG — Wald chi2(7) = 26.97
Prob > chi2 = 0.0003

LEXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
LFVAdec	.0546466	.2098198	0.26	0.795	-.3565926	.4658859
LFVAinc	.0556968	.207546	0.27	0.788	-.3510859	.4624795
LDVXdec	.1453317	.0683965	2.12	0.034	.0112771	.2793862
LDVXinc	.1333465	.0733727	1.82	0.069	-.0104614	.2771544
LCPI	.4101302	.3576887	1.15	0.252	-.2909268	1.111187
LGDPpc	1.258992	.3084766	4.08	0.000	.6543894	1.863595
LREER	-.2307125	.2262686	-1.02	0.308	-.6741908	.2127658
__00000R_c	.823112	.3110047	2.65	0.008	.213554	1.43267
__000007_t	-.0123029	.0105702	-1.16	0.244	-.0330201	.0084143
_cons	-4.453334	3.274803	-1.36	0.174	-10.87183	1.965162

Root Mean Squared Error (sigma): 0.0595
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
Residual series based on country regressions stored in variable: aug1
Variable __000007_t refers to a group-specific linear trend.
Share of group-specific trends significant at 5% level: 0.222 (= 2 trends)

```
. test LFVAdec=LFVAinc

 ( 1)  LFVAdec - LFVAinc = 0

           chi2(  1) =    0.00
         Prob > chi2 =    0.9972

.
. test LDVXdec=LDVXinc

 ( 1)  LDVXdec - LDVXinc = 0

           chi2(  1) =    0.01
         Prob > chi2 =    0.9049
```

LAC

```
Augmented Mean Group estimator (Bond & Eberhardt, 2009; Eberhardt & Teal, 2010)

Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (i)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation                          Number of obs =    351
AMG                                                 Wald chi2(7)  =  36.10
                                                    Prob > chi2   = 0.0000
```

LEXP	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
LFVAdec	.3850552	.1187935	3.24	0.001	.1522242	.6178863
LFVAinc	.3869674	.1180771	3.28	0.001	.1555405	.6183943
LDVXdec	.3185884	.162278	1.96	0.050	.0005294	.6366474
LDVXinc	.3119134	.151088	2.06	0.039	.0157865	.6080404
LCPI	-.0859437	.145578	-0.59	0.555	-.3712714	.199384
LGDPpc	.7089776	.3253533	2.18	0.029	.0712968	1.346658
LREER	.1309983	.1021734	1.28	0.200	-.0692578	.3312544
__00000R_c	.7573571	.1286347	5.89	0.000	.5052378	1.009476
__000007_t	.0188762	.0068133	2.77	0.006	.0055224	.0322301
_cons	-6.515408	2.881833	-2.26	0.024	-12.1637	-.8671194

```
Root Mean Squared Error (sigma): 0.0790
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
Residual series based on country regressions stored in variable: aug1
Variable __000007_t refers to a group-specific linear trend.
Share of group-specific trends significant at 5% level: 0.077 (= 1 trends)

. test LFVAdec=LFVAinc

 ( 1)  LFVAdec - LFVAinc = 0

           chi2(  1) =    0.00
         Prob > chi2 =    0.9909

.
. test d.LFVAdec=d.LFVAinc
regressor ?Y9 not found
r(111);

.
. test LDVXdec=LDVXinc

 ( 1)  LDVXdec - LDVXinc = 0

           chi2(  1) =    0.00
         Prob > chi2 =    0.9760
```


View publication stats